قَوَاعِد التَّصَوّف

QAWĀʿID AT-TAṢAWWUF قَوَاعِد التَّصَوّف

Author: *Al-Shaykh Ahmad Zarrouk (D. 899 H.)* **المؤلف:** الشيخ أحمد زروق (ت ٨٩٩ هـ)

Editor: *Prof. Al-Shaykh Mohammed Idris Tayeb* **المحقق:** الأستاذ الشيخ محمد إدريس طيب

Classification: *Sufism* **التصنيف:** تصوّف

Year: *1444 H. - 2022 A.D.* **سنة الطباعة:** ١٤٤٤ هـ – ٢٠٢٢ م

Pages: *1280 (Two Parts/Two Volumes)* **عدد الصفحات:** ١٢٨٠ (جزءان | مجلدان)

Size: *17 x 24 cm* **القياس:** ١٧ × ٢٤ *cm*

Printed in: *Lebanon* **بلد الطباعة:** لبنـــــان

Edition: *First Edition* **الطبعة:** الأولى

All Rights Reserved





Mazraa, Ras Nabea, Mohamad Al Hout street, Katerji building, First Floor, Beirut-Lebanon

Tel:+961 76 944 855 - P.O.Box: 11-374 Riyad Al-Soloh

Email:books.publisher2019@gmail.com

جَمِيعُ الحُقُوقِ مَحفُوظَة

2022 A. D. - 1444 H.

المدرسة الزروقية:

قَوَاعِد التَّصَوّف

على وجه يجمع بين الشريعة والحقيقة
ويصل الأصول والفقه بالطريقة

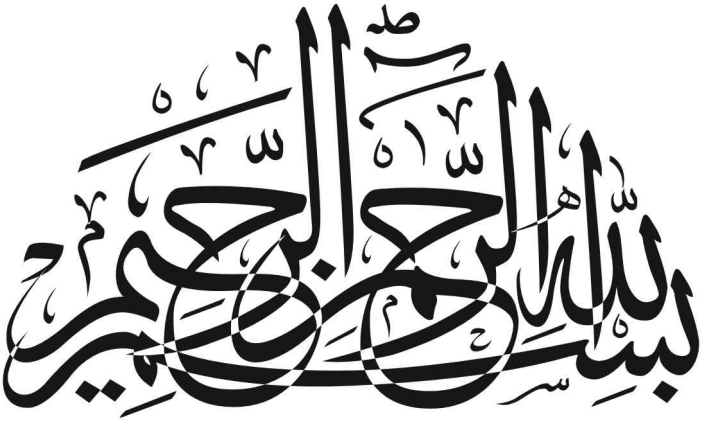
لشيخ الطريقة الجامع بين الشريعة والحقيقة
العارف بالله الشيخ أبي العباس أحمد زروق
المتوفّى سنة **899** هجريّة

الجزء الثاني

تحقيق وشرح

الأستاذ الشيخ محمد إدريس طيب
حفيد الشيخ أحمد زروق
شيخ المدرسة الزروقية ومجددها

BOOKS - PUBLISHER
Beirut-Lebanon | بيروت - لبنان
كتاب - ناشرون


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

يهتم الجزء الثاني من هذا الكاتب بالقيم والأخلاق (تخلية وتحلية)؛ وهو أهم ما اهتم به الصوفية عموما، والشاذلية خصوصا، والشيخ أحمد زروق على الأخص؛ فتهذيب النفس وتربيتها شرط لازم للترقية في المراتب؛ حيث: "من لم يمت - عندهم - لم ير الحق".

هذا ولقد اعتنى ابن عطاء الله بذلك اعتناء كبيرا في حكمه، وكتبه، وتأثر الشيخ أحمد زروق بها تأثرا كبيرا؛ خصوصا في شروحه على الحكم العطائية. هذا بالإضافة إلى اهتمامه بعيوب النفس وأدوائها بأقسامها الثلاثة - الحظوظ النفسية، والحظوظ القلبية، والحظوظ الروحية - في أرجوزته الشهيرة (عيوب النفس ودواؤها). حيث نبه المريدين والسالكين إلى أن التعلق بتلك البواعث والحظوظ قادح ومعيق لهم عن التطهر (التخلية والتحلية)؛ سواء كانت بواعث وقوى نفسية متعلقة بالجسد والحظوظ المادية، أو بواعث روحية - وهي وإن كانت محمودة -؛ فقد يطرأ عليها ما يعكرها ويصرفها عن المقصود؛ وهو التقرب إلى المولى بكامل الصدق وحسن التوجه؛ فمن بلغ إلى حقيقة الإسلام لم يقدر أن يفتر عن العمل، ومن بلغ إلى حقيقة الإيمان لم يقدر أن يلتفت إلى العمل، ومن بلغ إلى حقيقة الإحسان لم يقدر أن يلتفت إلى أحد سوى الله"؛ لأن "حركات الأجسام تبع لأحوال القلوب".

وعليه فإن الصوفي مطالب على الدوام بمجاهدة النفس والهوى والشيطان؛ ليصل إلى النفس الراضية المطمئنة؛ وليحظى برتبة الإنسان الكامل الذي انطبعت

في نفسه كمالات القيم والأخلاق السامية؛ لتفيض وتنعكس آثارها الإيجابة على جميع حركاته وسكناته ومعاملاته، وينخرط بوعي وحماس في تنمية وبناء أمته، ويحظى برضا ربه؛ وهو الهدف الأسمى من التصوف؛ إذ ما هو إلا تربية مستدامة على الترقي. (تخلية وتحلية)؛ فمن فاقك في التحلي بحسن الأخلاق؛ بعد التخلي عن سيئها؛ فقد فاقك في التصوف.

الباب التاسع
التخلية والتحلية

(من القاعدة: 145 إلى القاعدة: 181)

قاعدة: 145. يَجُوزُ التَّشَبُّهُ بِأَهْلِ الْخَيْرِ فِي زِيِّهِمْ؛ إِلَّا إِنْ قَصَدَ التَّلْبِيسَ وَالتَّغْرِيرَ

المتشبه بالقوم ملحق بالمتشبه بهم لحديث: "من تشبه بقوم فهو منهم"[1]؛ لأنه مؤذن بالمحبة. وقد صح: "الرجل يحب القوم ولا يلحق بهم. قال: أنت مع من أحببت"[2].

فجاز التشبه بأهل الخير في زيهم. إلا إن قصد التلبيس والتغرير، كلباس المرقعة، وأخذ السبحة والعصا، والسجادة والأصباغ ونحوه؛ لما في ذلك مما ذكر، ومن حماية النفس عن كبائر لا تمكن معه وإن أمكنت؛ فلا تمكن المجاهدة بها؛ ثم لباس المرقعة أعون على دفع الكلف، وأذهب للكبر، وأقرب للحق؛ مع الاقتداء بعمر رضي الله عنه؛ إذ لبسها مع وجود غيرها لصلاح قلبه. ألا تراه حين ألبس غيرها قال: أنكرت نفسي؛ وهو أيضا أقرب لوجود الحلال في اللباس. نعم ولمنع أكثر الإذايات في الأسفار وغيرها؛ وقد أمر الله نساء المؤمنات مع أزواج رسول الله

---

(1) أخرجه أحمد في مسنده، وأبو داود في سننه.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه.

وبناته بالتدني حتى يعرفن فلا يؤذين؛ وكان عمر رضي الله عنه يضرب الإماء على التنقب للتشبه بالحرائر، وقال الشيخ أبو يوسف الدهماني[1] رضي الله عنه لفقير له - أخذه العرب في البادية ولم يكن معه زي الفقراء -: المفرط أولى بالخسارة؛ لأن هذه الأسباب سلاح. من دخلها احترم من أجل الله، ومن لم يحترمه فقد هتك حرمة الله، ومن هتك حرمة الله لا يفلح، وقال شيخ لبعض الشباب: "إياكم وهذه المرقعات فإنكم تكرمون لأجلها"؛ فقال: يا أستاذ إنما نكرم بها من أجل النسبة إلى الله. قال: نعم. قال: حبذا من نكرم لأجله، قال الشيخ: بارك الله فيك، أو كما قال.

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

المُتَشَبِّه: المقصود بالمتشبه هنا الذي يتشبه بالصوفية في أخلاقهم وفضائلهم وصالح أعمالهم، أكثر من أي شيء آخر. فإذا ما سمح بالتشبه بهم في زيهم ولباسهم، فإن الواجب اعتبار هذا الزي شرفًا يتعين على مرتديه اجتناب ما يسيء إلى أهل التصوف، وما يثير الشبهة من قول أو عمل؛ والمتشبه أحد ثلاثة:

- محب؛ ويكافأ بأن يحب ويرحب به.
- طالب؛ ويكافأ بالنصيحة وإرشاده إلى الطريق الصحيح.
- منتسب؛ ويكافأ بالاحترام والتوقير.

ويعطى للمتشبه حكم المتشبه به إن كان تشبهه عن حسن اعتقاد لقوله صلى الله عليه وسلم: "من تشبه بقوم فهو منهم"؛ ذلك أن أعرابيا دخل المسجد - والرسول صلى الله عليه وسلم بين صحابته -؛ فسأل رسول الله قائلا: متى الساعة؟ فقال الرسول: "وما أعددت لها؟" قال الأعرابي: لا شيء إلا أني أحب الله ورسوله؛ فقال عليه السلام: "أنت مع من أحببت".

---

(1) هو أبو يوسف يعقوب بن ثابت الدهماني القيرواني. من أكابر أعلام طريقة الإرادة، وكبار مشايخ تونس. أخذ الفقه ببلده تونس؛ ثم لحق أبا مدين ببجاية وأخذ عنه؛ حيث تحقق على يديه. له رحلة إلى المشرق. هدى الله على يديه الكثير من أعراب الجزائر الذين كانوا قد أكثروا الفساد في البلاد. توفي بالقريوان سنة: 621 هجرية.

قال أنس بن مالك رضي الله تعالى - وهو راوي الحديث -: "فما فرحنا بشيء بعد الإسلام فرحنا بهذا الحديث؛ وأنا أحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأبا بكر، وعمر؛ وأرجو أن أكون معهم في الجنة بحبي إياهم؛ وإن لم أعمل عملهم".

ذلك أن محبة الله والرسول وعباد الله الصالحين تورث الاطمئنان، وتغمر القلب بحلاوة الإيمان؛ فيقبل الإنسان على الطاعات وترك المعاصي بهمة وحماس.

ويفهم من الحديث التحذير من صحبة ومحبة أهل الفسق والعصيان؛ كما أن الحديث فيه بشارة لأهل الله الذين سلكوا طريق الرجال الكمل من أهل التصوف، ولمن اقتفى أثرهم ونهج نهجهم في طاعة الله ومحبته بصدق وإخلاص وحسن نية؛ فمن تشبه بقوم فهو منهم؛ لأن تشبهه بهم مؤذن بمحبتهم؛ ولقد صح في الأثر أن الرجل يحب القوم ولا يلحق بهم: أي لا يصل إلى مرتبتهم في العلم والعمل؛ كما قال أنس سابقا: "وأرجو أن أكون معهم في الجنة بحبي إياهم؛ وإن لم أعمل عملهم".

وبناء على ما سبق يجوز التشبه بأهل الخير من العلماء العاملين، وأهل الله من الصوفية المحققين في زيهم - ما لم يقصد بذلك التغرير بالناس وخداعهم -؛ إذا كان الزي مما أباحه الشارع؛ خصوصا إذا كان الزي مما تزيى به الرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته، أو كما فعل عمر رضي الله تعالى عنه؛ حيث اختار اللباس الخشن، والمرقعات مع قدرته على غيره من اللباس؛ إذلالا لنفسه وحماية لها من الكبر، ورفعا لهمته؛ لما في ذلك من عدم اهتمامه ومبالاته بالخلق؛ فعند دخوله بيت المقدس خلع مرقعته، ولبس لباسا جديدة - نزولا عند نصيحة بعض الصحابة كأبي عبيدة ومعاذ -؛ فأنكر نفسه؛ فأعاد لباس مرقعته.

قال ابن البنا في المباحث الأصلية عن حكم لباس الصوفية:

وقد أباحوا سائر الأثواب وتركها أقرب للثواب
إذ في لباس حلها الحساب أيضا وفي حرامها العقاب
والقوم ما اختاروا المرقعات إلا لأوصاف وسوف تأتي

أولهـــا فيهـــا إطـراح الكبـــــــر ومنعهـــا للـــبرد ثـــم الحـــــر
وخفـــة التكليـــف ثـــم فيهـــــــا تقلـــة طمـــع الطـــامعين فيهـــا
وذلـــة النفـــس وتطويـــل العمـــر والـــصبر ثـــم الاقتـــداء بعمـــر
ألا تـــرى لابـــسها كالخاشـــع فهـــي إذا أقـــرب للتواضـــع

ذلك أن الصوفية في الأصل لم يتميزوا من بين المسلمين بلباس خاص؛ حيث لبسوا كل لباس أباحه الشرع؛ وإن كان المتأخرون منهم قد اشتهروا بهيئات ولباس خاص؛ فكان ذلك مدعاة لاحترامهم من الجميع؛ واختار الكثير من الصوفية اللباس الأبيض خصوصا إذا كان من الصوف على سبيل الأولوية لا غير؛ وإلا فإن الرسول وصحابته قد لبسوا الأصفر والأحمر والأخضر والمحبر والأسود والأبيض والبردة وغير ذلك؛ فجميع الألوان يباح لبسها ما لم يقصد التشبه بطائفة من الطوائف الضالة التي اختارت لنفسها هيئة أو لونا معينا؛ كما اشتهر في التاريخ الإسلامي أن لكل طائفة هيئتها ولباسها الخاص؛ فللعلماء لباس وهيئة خاصة، وللصوفية هيئة ولباس خاص، ولكل طائفة من الطوائف - التجار، الحرفيون... إلخ - هيئتها الخاصة التي تميزها عن غيرها من الطوائف؛ وهذا أمر مباح إن لم يكن مرغب فيه - على التميز لا التباهي أو التفاخر -؛ فلقد أمر الله تعالى أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وبناته خاصة، ونساء المؤمنين عامة بأن يدنين عليهن من جلابيبهن فيعرفن فلا يؤذين. قال تعالى:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزۡوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَآءِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ يُدۡنِينَ عَلَيۡهِنَّ مِن جَلَٰبِيبِهِنَّۚ ذَٰلِكَ أَدۡنَىٰٓ أَن يُعۡرَفۡنَ فَلَا يُؤۡذَيۡنَۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورٗا رَّحِيمٗا ٥٩﴾[1].

وكان عمر رضي الله تعالى عنه ينهى الإماء عن التشبه بالحرائر.

قال الشيخ أحمد زروق: "قال عليه السلام: من تشبه بقوم فهو منهم". قال

(1) [الأحزاب: 59].

المشايخ رحمهم الله: وكل تشبه لا يصحبه عمل؛ فليس بتشبه؛ إنما هو تلبيس؛ بل من تمسك بطريق القوم وظهر بزيهم؛ فهو متشبه؛ وإن لم يكن له في السلوك قدم؛ وقد أباح الله التزيي لدفع الشرور؛ فقال سبحانه وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَآءِ ٱلْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَٰبِيبِهِنَّ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَن يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ﴾.

فأخذ منه العلماء جواز الرقعة والعكاز والسبحة والمحفظة بالكتاب واللوح، ونحو ذلك لدفع الضرر في الأسفار ونحوها؛ لا لجلب الفائدة البتة...

وذكر للشيخ أبي يوسف الدهماني رضي الله عنه أن بعض تلامذته أخذه العرب؛ فقال: لم يكن معه شيء من حلية الفقراء؟ قالوا: لا. قال: ولا الشبابة. قالوا: ولا الشبابة؛ فقال: المفرط أولى بالخسارة؛ لأن هذه الأسباب زرب الله، ومن دخلها كان في حصن الله؛ فيحترم من أجله، ومن لم يحترمه فقد هتك حرمة الله؛ فلا يفلح، ومن فرط فيها فقد أعان على نفسه... وبالجملة فاتقاء الشرور مطلوب، والتشبه بالصالحين محبوب، والتدليس لا عبرة به؛ وهو ما قصد للجلب، أو إظهار الصفة حتى يميز؛ وبالله التوفيق[1].

ثم إن الانتساب مشعر بعظمة المنتسب إليه، كما سيأتي بيانه لاحقا؛ كما أن إكرام الرجل لدينه إن قصد به وجه الله واجب.

وعليه فيجوز التشبه بأهل الخير من الصوفية؛ ما لم يستظهر بصفة ليست فيه؛ وإنما يتظاهر بها لاستمالة العوام، وطلبا للتوقير والاحترام.

ولبسه ما كان ذا اشتهار فسره عار عن الأسرار

(1) عدة المريد الصادق.

قال الشيخ أحمد زروق:

ينبغي لمن أوسع الله عليه في الدنيا أن يظهر عليه من أثر نعمة الله عليه باستعمالها على وجه مباح، ولا يخل بالحق ولا بالحقيقة؛ بل يلبس أحسن لباس جنسه، أو أوسطه، ويتخذ مرقعة إن أمكن يجعلها عدته وأصل لباسه؛ فما دام غنيا عنها استغنى؛ وإلا فهو المرجع عنده؛ كذا أشار علينا شيخنا أبو العباس أحمد بن عبد الله الجزائري ثم الزواوي[1]؛ وهو من أعظم الناس اتباعا للسنة، وأكبرهم حالا في الورع، رحمه الله.

شرح المباحث الأصلية.

(1) صاحب "المنظومة الجزائرية في العقائد الإيمانية"؛ وللإمام السنوسي شرح عليها. توفي الزواوي سنة: 874 هجرية وهو ممن أخذ عنهم الشيخ أحمد زروق العلم والعمل.

أخذ زروق عن الزواوي سنة: 869 هجرية أثناء رحلة زروق الاضطرارية لتلمسان؛ وكانت آخر زيارة للشيخ أحمد زروق لشيخه الزواوي سنة: 874 هجرية؛ وهو في طريقه للحج؛ لأنه عرض عليه شرحه الثاني على الحكم؛ فسماه: "تنبيه ذوي الهمم على معاني ألفاظ الحكم".

قاعدة: 146. يَجُوزُ التَّبَرُّكُ بِآثَارِ أَهْلِ الْخَيْرِ مِمَّنْ ظَهَرَتْ كَرَامَاتُهُ. كُلُّ آيَةٍ لِنَبِيٍّ؛ فَهِيَ كَرَامَةٌ لِوَلِيٍّ

كرامة التابع شاهدة بصدق المتبَع؛ فله نسبة من جهة حرمته لثبوت الإرث له منه؛ فمن ثم جاز التبرك بآثار أهل الخير ممن ظهرت كرامته؛ بديانة، أو علم، أو عمل، أو أثر ظاهر، كتكثير القليل، والإخبار عن الغيب حسب فراسته، وإجابة الدعوة، وتسخير الماء والهواء إلى غير ذلك مما صح من آيات الأنبياء؛ فيكون كرامة للأولياء؛ إذ الأصل التأسي حتى يأتي المخصص، وقيل عكسه، ولم يزل أكابر الملة يتبركون بأهل الفضل من كل عصر وقطر؛ فلزم الاقتداء بهم حسبما يهدي إليه النظر في الأشخاص، والله أعلم.

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

الكرامة: "فعل خارق للعادة شاهد للمستظهر به باستقامته وصحة نسبته"[1]؛ بل "هي أمر خارق للعادة غير مستند لأسباب ولا مقرون بالتحدي؛ يجريه الحق تعالى على من اختصه من عباده المطيعين ترقية لهمته، أو إظهارا لرتبته، أو تأنيسا له من وحشته، أو إعانة له على وقته، أو زيادة له في معرفته، أو امتحانا له في حاله"[1]، وهي "أمر خارق للعادة غير مقرون بالتحدي، ولا خلي عن الاستقامة، ولا مستند للأسباب؛ يظهرها الله تعالى على من أراد اختصاصه من أهل طاعته في البداية، أو في النهاية، أو ما بينهما"[2].

هذا "والغالب أن الكرامات إنما ترد مقدمات للمعرفة، أو مقويات لليقين، أو اختبارات للصدق؛ إما في حق من ظهرت على يديه، أو في حق من ظهرت له"[3]،

---

(1) انظر الشروح: 11 و 15 و 17 و 3 على الحكم للشيخ أحمد زروق.

(2) انظر الشروح: 11 و 15 و 17 و 3 على الحكم للشيخ أحمد زروق.

(3) انظر الشروح: 11 و 15 و 17 و 3 على الحكم للشيخ أحمد زروق.

و"علامة إقامة الحق للعبد في الكرامة إدامة جريانها عليه؛ مع حصول نتائجها ح وهي ثلاث: وقوع الهداية في النفس، وعلو الهمة بالتعلق بالمعاني، وكمال المعرفة بتحقق اليقين، والرضا عن الله في كل وقت وعلى كل حال"[1].

هذا "وظهور الكرامة وإن دل على الاستقامة فلا يدل على كمالها"؛ لذا فإنه "لا يغتر بها إلا مخدوع، ولا يهمل فضل الله فيها إلا مغرور؛ فلزم التحقيق والتحقق"[2].

وينقسم الناس في ظهور الكرامة عليهم إلى ثلاثة أقسام:

"**الأول**: رجل صحبها بالدعوى والاغترار والتجبر؛ وهذا استدراج لمن ظهرت عليه.

الثاني: رجل رفعت همته في علمه، أو حاله، أو معرفته؛ وهذه زيادة وإكرام لمن بدت على وجوده.

الثالث: رجل كملت أحواله؛ فكان ظهورها عليه لإفادة غيره"[3].

وللكرامة ثلاث فوائد:

"**أولها**: أنها إنهاض للهمة وإنعاش للتوجه؛ إذ يقول بلسان الحال: من وصلني إلى هذا هو الذي يوصلني لأعظم منه.

الثاني: تحقق اليقين بكمال المعرفة. قال رجل لسهل: قد ضعف يقيني في أمر الرزق؛ فقال: سله أن يريك آية. قال: ومن إمامي في ذلك؟ قال: إبراهيم عليه السلام.

الثالث: وجود الإفادة والهداية للغير؛ وذلك لمن نصب داعيا"[4].

وقال أيضا: "نتائج الكرامة ثلاث:

أولها: ازدياد اليقين برفع الهمة عن المخلوقين.

---

(1) انظر الشروح: 11 و 15 و 17 و 3 على الحكم للشيخ أحمد زروق.

(2) انظر الشروح: 11 و 15 و 17 و 3 على الحكم للشيخ أحمد زروق.

(3) انظر الشروح: 11 و 15 و 17 و 3 على الحكم للشيخ أحمد زروق.

(4) الشرح 15 على الحكم العطائية.

الثاني: الترقي في المقامات مع الزيادة في العمل.

الثالث: ظهور المزية؛ لوجود الشكر والاقتداء".

هذا وإذا كانت "الكرامة تدل على اختصاص صاحبها؛ لا على استقامته؛ فيتعين تعظيمه واحترامه؛ لا تقديمه واتباعه؛ إلا أن يظهر عليه كمال الاستقامة؛ وهي الاستواء في اتباع الحق ظاهرا وباطنا على المنهج السوي بلا علة؛ فهي إذن توبة بلا إصرار، وعمل بلا فتور، وإخلاص بلا التفات، ويقين بلا تردد، واستسلام بلا منازعة، وتفويض بلا تدبير، وتوكل بلا وهن؛ ملازمها واصل قطعا؛ فهي الكرامة الحقيقية لا غيرها"[1].

وحكم الكرامة الجواز؛ إذ لا خلاف في إمكانية ظهور الكرامات الحسية من الأولياء، أما الكرامات المعنوية فتحصل بالاستقامة والمداومة عليها "الكرامة الاستقامة"؛ وهي المعتبرة عند أهل الطائفة الصوفية.

وغالبا ما يؤيد الله أهل البدايات بالكرامات ابتلاء لهم؛ فعلى السالك أن لا يغتر بها ولا يلتفت أو يسكن إليها؛ وليجد السير فإن ما يطلب أمامه؛ أما الواصلون؛ فلا يلتفتون إلى الكرامات المادية، ويهتمون بالكرامات المعنوية. أعني العلوم والمعارف التي تشرق على قلوبهم؛ حيث يعتبرونها علامات على صحة الطريق السالك، وقرب تحقيق الوصال والتجليات الكبرى.

قال القشيري في رسالته: "وليس للولي أن يسكن للكرامة التي تظهر عليه، وربما يكون لهم في ظهور جنسها قوة يقين وزيادة بصيرة؛ لتحققهم أن ذلك فعل الله تعالى؛ فيستدلون بها على صحة ما هم عليه من العقائد".

هذا مع حسن الظن بهم، والوقوف عند ذلك دون تجاوز أو تعد يخرج عن الاعتقاد الصحيح. ذلك أن الأصل التأسي بالرسول ما لم تقم قرينة على أن الأصل خاص بالرسول عليه الصلاة والسلام.

قال القرافي في شرحه لجمع الجوامع: "والصحيح عند الجمهور جواز جملة خوارق العادات كرامة للأولياء".

---

(1) الشرح 17 على الحكم العطائية.

ولقد صرح بذلك إمام الحرمين الجويني، والغزالي، والعز بن عبد السلام، والنووي، وغيرهم من كبار علماء الإسلام في المشرق والمغرب.

قال الشاذلي: "إنما هما كرامتان جامعتان محيطتان:

- كرامة الإيمان بما يزيد الإيقان وشهود العيان.

- وكرامة العمل على الاقتداء والمتابعة ومجانبة الدعاوى والمخادعة.

فمن أعطيهما ثم جعل يشتاق إلى غيرهما؛ فهو عبد مغتر فتان"[1].

قال الشيخ أحمد زروق: "... ومفهوم الحديث - كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به - عند العلماء على معنى جريانه على حكم التصريف؛ بحيث لا يتصرف إلا بالله ولله؛ لا لنفسه ولا بنفسه، وبمعنى ظهور كرامة الله عليه في تصرفاته، بحيث لا يريد شيئا إلا انفعل له... وعليه يدل ما في الحديث: ولئن سألني لأعطينه، ولئن استعاذ بي لأعيذنه..."[2].

ورغم قول الشيخ أحمد زروق بالكرامة؛ فإنه حذر من الوقوع في الادعاء؛ كما نبه إلى أمور عمت بها البلوى، وفي مقدمتها خرق العادة، وعلم التصريف، وعلم الروحاني وتسخير الجن، وطلب الاسم الأعظم، والتعلق بالأسماء لتحصيل خواصها...، وعد ذلك مفتاحا للضلالة والبطالة.

وبخصوص التبرك بأهل الفضل؛ فقد وردت أحاديث كثيرة بتبرك الصحابة بآثار الرسول صلى الله عليه وسلم، كتبركهم بعرقه، وريقه، وفضل وضوئه، وشعره بعد حلقه... إلخ؛ فلقد روى البخاري في صحيحه أن الرسول صلى الله عليه وسلم خرج على الصحابة بالهاجرة؛ "فأتى بوضوء؛ فتوضأ؛ فأخذ الصحابة يأخذون من فضل وضوئه؛ فيتمسحون به...".

فأقرهم عليه السلام على ذلك، ولم ينكر عليهم؛ إذ لا يتصور منه عليه السلام السكوت في محل الإنكار.

---

(1) لطائف المنن.

(2) شرح عقيدة الغزالي.

وبما أن العلماء الربانيين ورثة النبي عليه الصلاة والسلام، ولهم منه نسبة؛ لأن كرامة العلماء والأولياء شاهدة بصدق الرسول صلى الله عليه وسلم؛ فإنه يجوز التبرك بآثار أهل الله من العلماء الأولياء والصلحاء؛ إذا ظهرت عليهم كرامة على سبيل التحقيق.

فكل من ظهرت عليه كرامة بديانة، أو علم، أو عمل، أو أثر ظاهر كتكثير القليل من المال، أو الطعام، أو الماء، والإخبار عن بعض المغيبات حسب فراسته... إلخ؛ فهي شهادة على صدق تمسكه بشرع النبي وسنته؛ لأن كل معجزة لنبي فهي كرامة لأولياء أمته. قال الشيخ أحمد زروق: "آثار أهل الخير أحياء وميتين وزيارة مقابرهم، ونحو ذلك، كالشرب من فضلة الرجل الصالح أو المعتقد، والتمسح بفضلة وضوئه، وأخذ شعره، والتكفين في ثوبه، وأخذ اللقمة من يده، ودخول محله، ولباس ثوبه، والتمسح بريقه، والتبرك بما لبسه، كموضع جلس فيه، أو إناء شرب منه، أو حجر قعد عليه، أو لمسه بيده، أو تراب ونحوه؛ وهذا شيء قد اختلف الناس فيه بعد إجماعهم على التبرك بآثار رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فمن قائل بمنع ذلك؛ لأنه لم يعمل به السلف، ومن قائل بجوازه؛ لأنه مما ثبت العمل به في حقه عليه الصلاة والسلام، ولم يأت عنه نهي فيه؛ والأصل التأسي حتى يأتي المخصص..."[1].

وقد يجاب عن عدم عمل السلف بذلك باكتفائهم برؤيته عليه الصلاة والسلام، وحسما للذريعة في دعوى النبوءة؛ لتزلزل إيمان المنافقين، ولئلا يفتح لهم باب الدعوى في ذلك، والآن قد ارتفعت العلة باتساع بلاد الإسلام وتقرره فلا يضر.

وظاهر مذهب الصوفية اعتماد ذلك والعمل به، وإثبات بركته؛ فقد علم ما لهم في لباس الخرقة، ومناولة العصا والسبحة، وتلقين الذكر، ونحو ذلك مما هو معلوم من طريقتهم مشهور البركة بينهم؛ حتى قال الأستاذ أبو القاسم القشيري رضي الله عنه فيما حكاه عنه ولده أن "أثر المتعبد أقوى في البركة من غيره"[2].

---

(1) وهو مذهب الصوفية أي عموم التبرك؛ كما نص على ذلك الشاطبي في الاعتصام.

(2) عدة المريد الصادق. فصل في التبرك بالآثار.

فصل فيما يتعلق بالتبرك بالآثار من الآداب:

من ذلك أنه لا يصلى على المقابر، ولا يبنى عليها مسجد للتبرك؛ فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "اللهم لا تجعل قبري وثنا يعبد. اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد"[1]، وفي رواية: "أولئك شرار الخلق كانوا إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا عليه مسجدا"[2].

قالوا: ولا يتمسح بالقبر لأنه من فعل النصارى، ولا يدهن بالماء الذي يكون عليه، ولا يرفع منه تراب؛ لأنه حبس، وفي المطروح بالقصد نظر.

وقد أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرقى: "بسم الله تربة أرضنا بريق بعضنا يشفى به سقيمنا بإذن ربنا"[3]، وكذلك دل بني سلمة على تربة صعيب للحمى[4]، كما ذكره ابن الزبير في تاريخ المدينة، وكان الخدم يأتونه - أي الرسول

---

(1) أخرجه مالك في الموطإ، وأبو داود في سننه، وأحمد في مسنده.

(2) أخرجه مسلم في صحيحه.

(3) أخرجه الحاكم في المستدرك.

(4) روى ابن زبالة ويحيى بن الحسن بن جعفر العلوي وابن النجار كلاهما في طريقه أن النبي صلى الله عليه وآله أتى بَني الحارث؛ فإذا هم روبى (أي الخاثر النفس، الشديد الإعياء، المختلط العقل. انظر القاموس المحيط 1: 8)؛ فقال: ما لكم يا بني الحارث روبى؟ قالوا: أصابتنا يا رسول الله هذه الحمّى؛ فقال: فأين أنتم من صُعيب؟ قالوا: يا رسول الله ما نصنع به؟ قال: تأخذون من ترابه فتجعلونه في ماء؛ ثم يتفل عليه أحدكم ويقول: بسم لله، تراب أرضنا بريق بعضنا، شفاء لمريضنا، بإذن ربّنا؛ ففعلوا فتركتهم الحمّى؛ وهذا تأكيد للحديث الذي رواه الحاكم في مستدركه.

قال ابن النجار عقبه: قال أبو القاسم بن يحيى العلوي: (صعيب): وادي بطحان دون الماجشونية، وفيه حفرة مما يأخذ الناس منه، وهو اليوم إذا وَبَأ إنسان أخذ منه.

وقال ابن النجار: وقد رأيتُ أنا هذه الحفرة اليوم؛ والناس يأخذون منها، وذكروا أنهم جربوه فوجدوه صحيحًا.

قال: وأخذت أنا منه أيضًا.

قلت: وهذه الحفرة موجودة اليوم مشهورة خَلفًا عن سلف يأخذ الناس منها وينقلونه للتداوي وقد بعثتُ منها لبعض الأصحاب، آخذًا ممّا ذكروه في أخذ نبات الحرم للتداوي.

=

صلى الله عليه وسلم - في الغداة الباردة بالأواني فيضع فيها يده للتبرك [1]، وتوضأ للرجلين؛ وقال: "افرغا على رؤوسكما ونحوركما"[2]، وأعطى شملته لمن طلبه ليكفن فيها[3]، وقطعت أم سليم فم القربة لما شرب منها قصدا للتبرك بها، وقالت أم حرام: "كنا نأخذ عرقه عليه الصلاة والسلام؛ فنطيب به طيبنا؛ لطيب رائحته صلى الله عليه وسلم..."[4].

"واعلم أن الناس لم يزالوا يتبركون بآثار أهل الخير كابرا عن كابر من العلماء والصلحاء وغيرهم من قديم الزمان إلى هلم جرا من غير نكير؛ فلا داعية للسكوت؛ وهو ما تتوفر الدواعي على العمل به طبعا؛ فلو كان حراما لنص عليه الشرع، وحذر منه الأئمة قديما؛ ولو كان التنزيه أولى لمحل الاشتباه؛ وبالله التوفيق"[5].

وممن منع التبرك بغير أثر الرسول صلى الله عليه وسلم الشاطبي؛ حيث نجده يقول في كتابه الاعتصام:

"... الصحابة رضي الله عنهم بعد موته عليه الصلاة والسلام، لم يقع من أحد منهم شيء من ذلك بالنسبة إلى من خلفه؛ إذ لم يترك النبي صلى الله عليه وآله بعده في الأُمّة أفضل من أبي بكر الصديق؛ فهو كان خليفته، ولم يفعل به شيء من

=

ثم قال السمهودي بعد كلام الزركشي: ينبغي أن يستثنى من منع نقل تراب الحرم تربة حمزة (رضي الله عنه)، لاطباق السلف والخلف على نقلها للتداوي من الصداع.

فقلت: عند الوقوف - على كلام الزركشي - أين هو من تراب صعيب.

(1) أخرجه البخاري.

(2) أخرج البخاري في صحيحه قال: حدثنا قتيبة بن سعيد. حدثنا حاتم عن الجعد بن عبد الرحمن قال: سمعت السائب بن يزيد يقول: "ذهبت بي خالتي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله إن ابن أختي وجع فمسح رأسي ودعا لي بالبركة ثم توضأ فشربت من وضوئه".

(3) أخرج مسلم في صحيحه: "لما توفي عبد الله بن أبي سلول جاء ابنه عبد الله إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فسأله أن يعطيه قميصه يكفن فيه أباه؛ فأعطاه.

(4) كل ما ذكر سابقا وارد في السنة الصحيحة.

(5) عدة المريد الصادق.

ذلك، ولا عمر؛ وهو كان أفضل الأُمّة بعده؛ ثم كذلك عثمان؛ ثم علي؛ ثم سائر الصحابة الذي لا أحد أفضل منهم في الأُمّة؛ ثم لم يثبت لواحد منهم من طريق صحيح معروف أنّ متبرّكًا تبرّك به على أحد تلك الوجوه أو نحوها؛ بل اقتصروا فيهم على الاقتداء بالأفعال والأقوال والسير التي اتّبعوا فيها النبي صلى الله عليه وآله؛ فهو إذًا إجماع منهم على ترك تلك الأشياء".

قاعدة: 147. يُعْرَفُ بَاطِنُ الْعَبْدِ مِنْ ظَاهِرِ حَالِهِ؛ فَالْأَسِرَّةُ تَدُلُّ عَلَى السَّرِيرَةِ

يعرف باطن العبد من ظاهر حاله؛ لأن الأسرة تدل على السريرة، وما خامر القلوب فعلى الوجوه أثره يلوح. ﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ﴾[1].

وقال ذلك الرجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم: "فلما رأيته علمت أنه ليس بوجه كذاب"[2].

وقال عز من قائل في المنافقين: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ ٱلْقَوْلِ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَٰلَكُمْ ﴿٣٠﴾﴾[3].

وقيل: "الناس حوانيت مغلقة؛ فإذا تكلم الرجلان تبين العطار من البيطار؛ لأن الكلام صفة المتكلم، وما فيك ظهر على فيك".

فمعرفة الرجل من ثلاثة: كلامه، وتصرفه، وطبعه؛ وتتعرف كلها من مغاضبته؛ فإن لزم الصدق، وآثر الحق، وسامح الخلق فهو ذاك، وإلا فليس هناك.

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

---

(1) ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِي ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِي ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴿٢٩﴾﴾ [الفتح: 29].

(2) أخرجه الترمذي في السنن.

(3) ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَأَرَيْنَٰكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَٰهُمْ ۚ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ ٱلْقَوْلِ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَٰلَكُمْ ﴿٣٠﴾﴾ [محمد: 30].

بعد ما بين الشيخ أحمد زروق بأن المتشبه بالقوم ملحق بهم، وبأن كرامة المتبع (بكسر الباء) له نسبة من كرامة المتبع (بفتح الباء)؛ فإننا نجده في هذه القاعدة يؤكد على هذا المفهوم؛ لأن المتشبه قد يكون مدعيا فيفتضح أمره.

ذلك أن باطن كل شيء أصل لظاهره؛ كما أن باطن الأمر لا بد من ظاهر يحققه؛ حيث أن هناك ترابط وتلازم بين ظواهر الأشياء وبواطنها؛ فالإناء يرشح بما فيه؛ فكل إسلام ظاهر لا بد أن ينفذ إلى حقيقة الإيمان الباطن، وكل حقيقة باطنة لا يقوم صاحبها بشرائع الإسلام الظاهرة؛ تكون حقيقة باطلة أو ناقصة، ويكون صاحبها مدعيا ومرائيا.

وعليه فكل من تشبه بالصوفية، وادعى انتماءه لطريقتهم؛ فإننا ننظر إلى تصرفاته وأحواله ومعاملاته في حق نفسه، وحق غيره؛ فإن طابق فعله قوله حكمنا له بالصدق؛ أما إذا خالف فعله قوله عرفنا أنه مدعي؛ لأن الأسرة تدل على السريرة، وما خامر القلوب فعلى الوجوه أثره يلوح.

هذا ولقد قرن الله سبحانه وتعالى بين الإيمان الصادق والعمل الصالح في آيات كثيرة منها:

- قوله تعالى في آخر سورة الكهف: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَانَتۡ لَهُمۡ جَنَّٰتُ ٱلۡفِرۡدَوۡسِ نُزُلًا ١٠٧ خَٰلِدِينَ فِيهَا لَا يَبۡغُونَ عَنۡهَا حِوَلٗا ١٠٨﴾.

- وقوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا...﴾ [الفتح: 29]؛ كما أنه تعالى ربط بين عدم الإيمان والتصديق والعمل السيئ. قال تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ٣١ وَلَٰكِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ٣٢﴾[1].

لذلك قال عبد الله بن سلام رضي الله تعالى عنه: "أول ما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة انجفل الناس إليه؛ فكنت فيمن جاءه؛ فلما تأملت وجهه واستثبته علمت أن وجهه ليس بوجه كذاب"[2]؛ لأن ما خامر القلوب؛ فعلى الوجوه

(1) [القيامة: 31، 32].

(2) فقه السيرة. صححه الألباني.

أثره يلوح؛ فلم يحتج - بعد ما نظر إلى وجه المصطفى صلى الله عليه وسلم، وما بدا على وجهه من أثر النور والهبة الصادقة - إلى أي دليل يدل على صحة نبوته صلى الله عليه وسلم.

لمـــا رأيـــت أنـــواره قـــد سطعـــت وضعت من خيفتي كفي على بصري

خوفا على بصري من حسن صورته فلـست أنظـره إلا علـى قـدري

روح من النور في جسم من القمر كحلية نسجت من الأنجم الزهر [1]

وعليه فكل من تشبه بالصوفية وادعى أحوالهم نظر في أقواله وأفعاله؛ فإن جاءت أقواله وعليها طلاوة وحلاوة، وصدقتها الأفعال الصالحة علم أنه من أهل الخير والصلاح، وجاز السماع لأقواله، والاقتداء بأفعاله، والتصديق له في أحواله.

أما إذا كانت أقواله مكسوفة الأنوار مطموسة الأسرار والآثار حكم عليه بالادعاء.

ذلك أن "الناس حوانيت مغلقة؛ فإذا تكلم الرجلان عرف العطار من البيطار"؛ لأن الكلام صفة المتكلم، وما فيك ظهر على فيك؛ فالرجل يعرف من كلامه وتصرفه وطبعه؛ إذ "كل كلام يبرز وعليه كسوة القلب الذي برز منه"[2].

والناس في ذلك على ثلاثة درجات:

- **الأول**: رجل تكلم بحق في حق عن حقيقة، وتحقق؛ فهذا محبب محلا، ومجلا.

- **الثاني**: رجل تكلم بحق وحقيقة؛ لا في حق، ولا تحقق؛ وهذا تجده مكسوفا؛ وإن كان معناه واضحا، ووجهه مكشوف.

- **الثالث**: داخله الخلق من الحق، أو الحقيقة، وهذا لا يكاد يسمعه أحد. لا حجة في الجملة؛ لأن "من دخله الحق أو الحقيقة خرج من القلب؛ وما خرج من

(1) تنسب الأبيات لحسان بن ثابت رضي الله تعالى عنه.

(2) الحكم العطائية.

القلب دخل القلب، وما قصر على اللسان لم يجاوز الآذان؛ ورب حقيقة مجت لبساطتها، وعادية نفعت لبساطتها"[1].

وعليه فإن أهل الله يتكلمون بحسب شهودهم، ويتعاملون بحسب ذلك صعودا وهبوطا؛ فـ: "عباراتهم إما لفيضان وجد، أو لقصد هداية مريد؛ فالأول حال السالكين، والثاني حال أرباب المكنة والمحققين"[2].

(1) الفتوحات الرحمانية في حل ألفاظ الحكم العطائية.

(2) الحكم العطائية.

قاعدة: 148. إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَعْرِفَ صَالِحَ بَلَدٍ؛ فَانْظُرْ لِبَاطِلِ أَهْلِهَا: هَلْ هُوَ بَرِيءٌ مِنْهُ أَمْ لَا؟

لكل بلاد ما يغلب عليها من الحق والباطل؛ فإذا أردت أن تعرف صالح بلد فانظر لباطل أهلها؛ هل هو بريء منه أم لا؟ فإن كان بريئا فهو ذاك، وإلا فلا عبرة به؛ وبحسب هذا، فاعتبر في أهل المغرب الأقصى، السخاء وحسن الخلق؛ فإن وجدت وإلا فدع.

وفي أهل الأندلس كذلك، وفي أهل المشرق الغيرة لله، وسلامة الصدر إلى غير ذلك؛ وقد أشار رسول الله صلى الله عليه وسلم لهذا الأصل؛ فذكر أوصاف البلاد وعوارضها، كقوله في المشرق: "الفتنة هاهنا"[1]، وكذا نجد [2].

وفي الفرس: "لو كان الإيمان بالثريا لأدركه رجال منهم"[3]. وفي أهل اليمن: "أنهم أرق أفئدة"[4]، وفي أهل المدينة: "أنهم خير الناس". مع ما وصفهم الله به من قوله: ﴿يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ﴾[5]. وما وصف به أهل مصر من الأوصاف المذكورة، وغيرها التي يبلغ عددها سبعة عشر موضعا في كتاب الله[6]، وقال صلى الله عليه

---

(1) حديث "الفتنة هاهنا. الفتنة هاهنا من حيث يطلع قرن الشيطان" أخرجه البخاري في صحيحه.

(2) أخرج البخاري أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: "اللهم بارك لنا في شامنا. اللهم بارك لنا في يمننا" قالوا: يا رسول الله، وفي نجدنا. قال: "اللهم بارك لنا في شامنا اللهم بارك لنا في يمننا". قالوا: يا رسول الله وفي نجدنا؛ فأظنه قال في الثالثة: "هناك الزلزال والفتن، وبها يطلع قرن الشيطان": أي حزبه.

(3) أخرجه البخاري.

(4) حديث: "أتاكم أهل اليمن هم أرق أفئدة وألين قلوبا "أخرجه مسلم في صحيحه.

(5) ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُو الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾﴾ [الحشر: 9].

(6) وفي ذلك يقول الله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّآ لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ۗ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٨٧﴾﴾ [يونس: 87].

=

وسلم: "السكينة والوقار في أهل الغنم، والفخر والخيلاء في أهل الخيل، والغلظة والجفاة في الفدانين تباع أذناب الإبل والبقر، والفقر في ربيعة ومضر"، وقال عمر رضي الله عنه: "إفريقية بلاد مكر وخديعة". ذكره في الإكتفاء، وذكره الغزالي عن ابن المبارك، وبشر الحافي، وابن حنبل، وغيرهم في ذم العراق مما لا حرج يعده على غيرهم في نوعه. ذكره في باب الرضى من كتاب المحبة من الإحياء؛ فانظره.

=

وقال تعالى حكاية عن يوسف: ﴿فَلَمَّا دَخَلُوا۟ عَلَىٰ يُوسُفَ ءَاوَىٰٓ إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ وَقَالَ ٱدْخُلُوا۟ مِصْرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴿٩٩﴾﴾ [يوسف: 99].

ويقول عزَّ وجلَّ: ﴿ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ﴾ [البقرة: 61].

ويقول الله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى ٱشْتَرَىٰهُ مِن مِّصْرَ لِٱمْرَأَتِهِۦٓ أَكْرِمِى مَثْوَىٰهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا﴾ [يوسف: 21].

ويقول تعالى: ﴿ ۞ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى ٱلْمَدِينَةِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ ۖ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ۖ إِنَّا لَنَرَىٰهَا فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٣٠﴾﴾ [يوسف: 30]؛ فالمدينة هي منف، والعزيز: ملك مصر.

- ويقول الله تعالى: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص: 15]؛ فالمدينة هي منف بمصر.

- ويقول تعالى: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ﴾ [القصص: 20]. المدينة هي منف؛ وتسمَّى حاليا المنوفيَّة.

- ويقول تعالى حكايةً عن إخوة يوسف: ﴿قَالُوا۟ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْعَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهْلَنَا ٱلضُّرُّ﴾ [يوسف: 88].

- ويقول تعالى حكايةً عن يوسف عليه السَّلام: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِىٓ إِذْ أَخْرَجَنِى مِنَ ٱلسِّجْنِ وَجَآءَ بِكُم مِّنَ ٱلْبَدْوِ﴾ [يوسف: 100].

- **ويقول تعالى حكايةً عن فرعون مصر:** ﴿وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِى قَوْمِهِۦ قَالَ يَٰقَوْمِ أَلَيْسَ لِى مُلْكُ مِصْرَ وَهَٰذِهِ ٱلْأَنْهَٰرُ تَجْرِى مِن تَحْتِىٓ ۖ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٥١﴾﴾ [الزخرف: 51].

عموما فقد ذكرت مصر في القرآن الكريم تصريحًا أو تلميحًا أكثر من مرة؛ وفي ذلك إشارة إلى أهميتها (بلدا وعبادا).

وأما في السُّنَّة النَّبويَّة الشَّريفة؛ فقد قال صلى الله عليه وسلم: "إنَّكم ستفتحون مصر؛ فإذا فتحتموها فأحسنوا إلى أهلها، فإنَّ لها ذمَّة ورحمًا"، أو قال: "ذمَّة وصهرًا".

وقال مولانا جلت قدرته لذي القرنين في أهل المغرب الأقصى: ﴿وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمۡ حُسۡنٗا ٨٦﴾ [الكهف: 86]؛ فدل على استحقاقهم لكل ما يعاملون به من خير أو شر، وإنهم لكذلك؛ والله أعلم.

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

إذا أردت أن تعرف صلحاء بلد؛ فانظر إلى ما وقع من فساد أخلاق عموم أهلها؛ لأنه بالمقارنة تتميز الأمور؛ فعند الصلاح ينتفي الفساد، والعكس صحيح؛ وبحسب ما اشتهر من أخلاق سكان الأقطار يمكن الحكم على سكان المغرب الأقصى أي المغاربة عموما بالسخاء والكرم وحسن الأخلاق، وعلى سكان إفريقية بالمكر والخداع؛ حسب قول عمر بن الخطاب؛ في حين يتصف المشارقة على العموم بالغيرة على دين الله، وسلامة الصدر؛ وإن كان منهم من يميل إلى زرع الفتنة والخوض فيها؛ ولنا في الأحداث التاريخية خير شاهد على ذلك؛ أما الفرس فهم عموما - انطلاقا من الحديث النبوي الشريف - أهل إيمان؛ ولقد صدق الرسول الكريم؛ فالفرس عموما خدموا الإسلام والعلوم الإسلامية في جميع الميادين؛ أما أهل اليمن فقد اتصفوا برقة القلوب والطباع؛ ويبقى أهل المدينة المنورة خير الناس؛ فهم الذين آووا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونصروه، وساعدوه على تبليغ رسالة ربه؛ ويكفيهم فخرا ثناء الله عليهم حيث قال تعالى في حقهم: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ مِن قَبۡلِهِمۡ يُحِبُّونَ مَنۡ هَاجَرَ إِلَيۡهِمۡ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمۡ حَاجَةٗ مِّمَّآ أُوتُواْ وَيُؤۡثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ وَلَوۡ كَانَ بِهِمۡ خَصَاصَةٞۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفۡسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ٩﴾ [الحشر: 9]. أما أهل مصر فقد أثنى الله تعالى عليهم وعلى بلدهم في كتابه الكريم، كما استوصى الرسول بهم خيرا، ووصف عليه السلام أهل الغنم من سكان البادية بالسكينة والوقار، كما وصف أهل الخيل من سكان البادية بالفخر والخيلاء؛ أما رعاة الإبل والبقر ففيهم غلظة وجفاء.

قال الشيخ أحمد زروق: "طريق المغاربة، ومبناه على أوصاف النفوس المركبة فيها وما أفسد حسنها وقوى سيئها؛ فإذا عرفوا ذلك قابلوه بما يصلح لإزالته أو

إضعافه، وجريهم في ذلك على طريق أصحاب التدبير مستندين لقوله صلى الله عليه وسلم: "الناس معادن كمعادن الذهب والفضة...". قالوا: فأصل النفوس كلها التقوى والاستقامة، كما أن أصل المعادن الذهب والفضة، ودخلت على هذه أوصاف البشرية المناقضة للعبودية فأفسدتها كما دخلت الكباريت على الأخرى فأفسدتها؛ فيحتاج إلى النظر في تمييز العيب؛ ثم العمل في إزالته بوجهه الخاص به على مراتبه وترتيبه[1].

ويفصل الكلام عن نفوس المغاربة؛ فيرى أنها غالب كالمعادن السبعة المطرقة التي يدخلها الانفعال بما يلقى إليها فتعود لأصلها.

فأما النفس الأولى كالذهب في صفائها وخلوصها وخاصيتها.

الثانية: نفس كالفضة في النقاء والصفاء والخلوص.

الثالثة: نفس كالحديد صالحة للنفع والدفع.

الرابعة: نفس كالنحاس؛ وفيه ما في الذي قبله بزيادة النتن.

الخامسة: نفس كالرصاص؛ وفيه السواد واللين والنتن.

السادسة: نفس هي كالقصدير.

السابعة: نفس كالزئبق. ظاهره أبيض، وباطنه أسود[2].

أما النفوس عند العجم فهي في نظره كالأواني، والأواني ثلاثة:

الأولى: آنية خلية من الخير والشر؛ فهي تقبل ما يلقى فيه وإليها.

الثانية: عامرة بالخير؛ فهي لا تقبل إلا ما كان من نسبته.

الثالثة: آنية عامرة بالخير والشر معا؛ وهي التي يحتاج فيها للمعالجة القوية؛ فإن داعي الخير يحتاج إلى التثبيت، وداعي الشر يحتاج إلى النفي[3].

والنفوس عند أهل اليمن نفوس لا يصلح حرثها إلا بسابقة مطر هو التوفيق؛ فمن وجد عندهم منه نكتة ولو في بساط الظلمات اعتبروه، ومن لا أهملوه؛ فأي

(1) عدة المريد الصادق.

(2) عدة المريد الصادق.

(3) عدة المريد الصادق.

نفس رأوها قابلة للحرث حرثوا فيها ما تقبله بحسب قواها؛ فهم يربون العالم بالعلم، والعابد بالعمل، والمريد بالذكر، والصادق والساذج بالهمة. لا يخرجون أحدا عما أهلته له الحكمة الإلهية؛ بل يعينونه فيه ويجعلون سلوكه منه؛ ليكون أعون له على ما يريده؛ فإن من سار إلى الله بطبعه كان الوصول أقرب إليه من طبعه، ومن سار إلى الله بالخروج عن طبعه كان وصوله على قدر بعده من طبعه[1].

ولقد أشار الشيخ أحمد زروق إلى ضرورة مراعاة طبيعة النفوس البشرية عند التربية الصوفية؛ حيث يراعي الشيخ طبيعة ونفسية كل مريد؛ فيختار من التربية والذكر ما يلائم طبيعته وفطرته - كما كان الرسول صلى الله عليه وسلم مع الصحابة -؛ وذلك حتى لا ينقلب الأمر إلى ضده، ويكون السقم من حيث يرجى الشفاء.

قال في شرحه لقول ابن البنا في منظومته:

فرتب القوم على مراتب ما بين ماش راجل وراكب

والمراتب التي يترتب عليها القوم مرتبة على ما يعرفه من وجودهم؛ فكل ما غلب على قواه وجد ما يسيره به، ولا يتعداه له حتى يعديه حاله.

والماشي: إشارة إلى صاحب الأعمال والحركات الجسمانية.

والراكب: إشارة إلى المحمول بحال، أو علم، أو ذكر، أو فكر قد توجه إليه على بساط معرفة، وإنما يفعل بهم ذلك لأن قوى النفس معينة لصاحبها على مراده؛ والله تعالى ينفع العبد بنيته على قدر همته؛ فلذلك تجد المسلك واحدا والفتح مختلف... ولذلك كان لكل فريق طريق؛ حتى سلك قوم بالمنطق، وقوم بالحكمة، وقوم بالطبيعيات، وقوم بالفقه، وقوم بالحديث... ثم مع ذلك فللسياق أثر؛ فمن الناس من ينتفع بالحكايات، ومن الناس من يتأثر بالشعر، ومن الناس من يخرج عن ذلك كله؛ فيراعى لكل أحد ما تقتضيه قواه الطبيعية بعد قواه الحقيقية؛ لأن من سار إلى الله بطبعه كان وصوله أقرب إليه من طبعه، ومن سار إليه بالبعد عن طبعه كان وصوله على قدر بعده عن طبعه...[2].

---

(1) عدة المريد الصادق.

(2) شرح المباحث الأصلية.

اعلم أن المغاربة تغلب عليهم الحقيقة دون الطريقة في كل شيء؛ فطريقتهم في كل شيء تابعة للحقيقة غالبا، وأهل المشرق تغلب عليهم الطريقة في كل شيء؛ فحقيقتهم في كل شيء تابعة للطريقة غالبا، والطريقة تابعة للحقيقة أبدا؛ لأنها نتيجتها؛ كما أن الحقيقة أصلها بخلاف الطريقة فإنها قد تكون مصحوبة بالحقيقة، وقد لا. أعني من حيث صورتها؛ وإلا فمن حيث حقيقتها لا تصح بدون حقيقة؛ لأنها شرط وجودها، وما وجد عريا عنها فليس بتام في حكمه، وإن كان ظاهر صورته الكمال... والخارج من ذلك أن المغربي إذا ظهر بصورة حق لا يصح أن يشك في تحققه بها ما لم يخالط المشارقة؛ فيتهم بما هم عليه بخلاف المشرقي، وأهل الجنوب يغلب عليهم الخبط والاغترار وعدم التوقف في الأمور؛ مع شيء من اللين وخفة العقل وقلة التذكر؛ وإن كانت الحقيقة أمس بقلوبهم؛ فالطريقة التي هي الأدب مفقودة منهم في الغالب؛ وأهل الشمال يغلب عليهم التوقف والتنكر وقلة الكبر مع الجفاء والغلظة وشدة البأن وسريان الحقيقة في الحركات على وزن يقارب الطباع ويبعد من الانطباع؛ فلهم إلمام بالآداب على وجه قليل في الغالب.

ثم ما قرب من المغرب كان على وزنه في الوزن، وما قرب من المشرق له حكمه؛ ولذلك كان أهل المغرب الأقصى موسومين باستحقاق ما يعاملون به من لين أو غلظة، كما أشار إليه القرآن في قصة ذي القرنين؛ إذ قال تعالى: ﴿إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴿٨٦﴾﴾[الكهف: 86]؛ وقيل في أهل الأندلس أنهم أهل حمق وتناصف، وفي أهل الجبال أنهم أهل وبال، وأهل السواحل أهل لين وقلة دين؛ ويقال المغربي كالجوزة ظاهرها قاس وباطنها طيب، والإفريقي كالتمرة ظاهرها طيب وباطنها قاس، والمصري مثل حبة التين طيبها طيب ولكن لا يدوم وخبيثها لا يمكن جبره فأما الحجاز واليمن وما في معناهما فأسلم الناس طباعا وأحسنهم حالا لتوسطهم بين الجميع حكما وحكمة؛ ولذلك كان الإيمان والحكمة يمانية، ومكة أم القرى، والمدينة قرية تأكل أم القرى؛ وهذا كله في العموم[1].

(1) عدة المريد الصادق. فصل في اعتبار النسب بالجهات والأقطار.

قاعدة: 149. مَا يَجْرِي فِي الْعُمُومِ قَدْ يُنْتَقَضُ فِي الْخُصُوصِ(*)

ما يجري في العموم قد ينتقض في الخصوص، بل الموجود كذلك. والناس معادن؛ ففي كل بلدة سادة، وفي كل قطر قادة، والشخص معتبر بوصفه؛ فمن ثم قيل: الناس أبناء أخلاقهم، والذم عموما لا يتناول من خلا عن سبيله؛ والله سبحانه أعلم.

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

كل ما جرى مجرى العموم في القاعدة السابقة قد ينتقض في الخصوص؛ إذ لكل عام ما يخصصه إلا ما استثني؛ وهو ما يؤكده الواقع؛ ففي كل بلد من البلدان سادة، وفي كل قطر قادة؛ وعليه فإن التعميم في مجال الأوصاف الواردة في القاعدة السابقة لا يصح؛ فالسخاء ليس واردا في عموم أهل المغرب والأندلس؛ فقد يعرف فيهم البخيل؛ وإن عم فيهم السخاء، وقد يعرف من بين المشارقة من له طوية سيئة؛ وإن كان المشهور فيهم سلامة الصدر؛ وإذا كان الإيمان فاشيا في بلاد الفرس؛ فهذا لا يعني انعدام الرفض والمروق عن الدين في بعض أهله على الخصوص؛ وإذا كان أهل اليمن قد اشتهروا برقة قلوبهم؛ فإن فيهم من عرف بغلظة القلب، وأهل المدينة من الأنصار وأبنائهم وحفدتهم إلى يوم الدين هم خير الناس.

وإذا كانت السكينة والوقار في أهل الغنم، والفخر والخيلاء في أهل الخيل، والغلظة والجفاء في الفدادين تباع أذناب الإبل والبقر في ربيعة ومضر، وإفريقية بلاد مكر وخديعة؛ فإن هذه الأوصاف كلها جاءت على سبيل التعميم؛ وإلا فهناك ما يخصصه؛ فالناس معادن؛ ففي كل بلد سادة، وفي كل قطر قادة؛ والشخص معتبر بوصفه؛ فمن ثم قيل: "الناس أبناء أخلاقهم؛ والذم عموما لا يتناول من خلا عن سبيله".

هذا ويعتبر الشيخ والمريد بأوصافهما وشروطهما المقررة في الموضوع. انظر ما يشترط في الشيخ في الجزء الأول: (القاعدة: 67، والقاعدة: 68).

(*) هذه القاعدة غير موجودة في المخطوط.

قاعدة: 150. النَّظَرُ بِعَيْنِ الْكَمَالِ الْمُطْلَقِ يَقْتَضِي التَّنْقِيصَ بِمَا لَيْسَ بِمُنْقِصٍ عِنْدَ تَحْقِيقِهِ

النظر بعين الكمال المطلق يقتضي التنقيص بما ليس بمنقص عند تحقيقه، والعصمة غير موجودة لسوى الأنبياء؛ فلزم أن ينظر للغالب على أحوال الشخص لا لكله؛ فإن غلب صلاحه رجحه، وإن غلب غير ذلك رجحه، وإن تساويا نظر فيه بوجه التحقيق؛ فأعطى حكم السلامة؛ فإن أمكن التأويل في الجميع تأول. ما لم يخرج لحد الفسق البين، أو يتعلق بما ينقض طريقه.

قيل للجنيد رحمه الله: أيزني العارف؟[1]؛ فسكت مليًا ثم قال: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا ﴿٣٨﴾﴾[2].

قال ابن عطاء الله رضي الله عنه: "ليت شعري، لو قيل له: أتتعلق همة العارف بغير الله؟ لقال: لا".

قلت: لأن عنوان معرفته تعلقه بربه؛ فإذا انتقص ذلك انتفى عن المعرفة؛ فافهم.

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

على المريد أن لا ينظر إلى شيخه بعين الكمال عن النقائص. إذ لا عصمة إلا لنبي؛ فـ"الصوفية كغيرهم ممن لم تثبت لهم العصمة، يجوز عليهم الخطأ والنسيان

---

(1) العارف: "هو الذي صح تعلقه بربه في جميع أحواله؛ فلم يعرج على غيره، ولم يلتفت لسواه، ولم يدل إلا عليه"؛ بل هو: "الذي تمكن من قلبه العلم بجلال الحق سبحانه فسرى في كليته سريانا أوجب له الجري على حكم ما قام بقلبه من معاني الحقيقة على بساط الشريعة"؛ فـ"العارف لا يزرول اضطراره، ولا يكون مع غير الله قراره". الشرح 15 على الحكم.

(2) ﴿مَّا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلُ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا ﴿٣٨﴾﴾ [الأحزاب: 38].

والمعصية كبيرها وصغيرها، والبدعة محرمها ومكروهها"[1]؛ لذا ينصح الشيخ أحمد زروق المريد بأن ينظر إلى الراجح من عمل شيخه؛ فإن رأى غلبة صلاحه رجح صلاحه؛ وإلا فلا؛ ما لم يكن لفعله تأويلا راجحا؛ كفعل الخضر عليه السلام مع نبي الله موسى.

فموسى نظر إلى أصل الحكم وظاهره في شريعته، والخضر رأى الغاية والمقصد؛ وهو لا يتعارض مع ظاهر النص عند التدقيق والنظر.

هذا "وقد يعرض للعارف التقصير في جانب؛ لا في جنب الحقيقة؛ فلذلك لما قيل للجنيد: أيزني العارف؟ قال: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴿٣٨﴾﴾[الأحزاب: 38]. قال ابن عطاء الله: "لو قيل له: أتتعلق همة العارف بغير الله؟ لقال: لا..."؛ فالحالة المرضية مع الله شرط في العارف بالله؛ لصحة الاقتداء به"[2].

قال الشاذلي: "أكرم المؤمنين، وإن كانوا عصاة مذنبين، وأقم عليهم الحدود، واهجرهم رحمة بهم لا تعززا لهم".

فـ: "سبحان من ستر سر الخصوصية بظهور البشرية"؛ كما أنه: "ليس كل من ثبت تخصيصه كمل تخليصه"؛ فقد يكون ذلك للتمحيص، ويكون ذلك قبل الكمال"[3].

وسمة العارف ثلاثة:

- **أولها** شهود كل الوجود بحقيقة حكمه التي هي وجود الافتقار.
- **الثاني**: شهود الموجد لكل شيء بوجود الكمال ونعوت الجلال.
- **الثالث**: تمكن ذلك من حقيقته بكل حال.

ثم إن "العارف في حاله منور الظاهر بالأعمال، ومنور الباطن بالمعارف".

و"معرفة العارف لا تنقطع أمدادها أبدا بخلاف عمله".

---

(1) عدة المريد الصادق.

(2) عدة المريد الصادق.

(3) الحكم العطائية.

و"ربما رزق الكرامة من لم تكمل له الاستقامة"؛ وذلك تثبيتا له على السير على الطريق وتأنيسا له في غربته ووحشته، وزيادة له في معرفته؛ ليجد السير دون انقطاع أو تلفت؛ فيقطع المفازة، ويصل إلى شاطئ النور.

قال ابن عطاء الله: "إنما يكون الاقتداء بولي دلك الله عليه وأطلعك على ما أودعه من سر الخصوصية لديه؛ فطوى عنك شهود بشريته في وجود خصوصيته"[1].

فـ: "إذا أراد الله أن يعرفك وليا من أوليائه طوى عنك وجود بشريته، وأشهدك وجود خصوصيته"[2].

وبالجملة فكمال الشيخ في ثلاثة: "العقل والمروءة والديانة؛ فمن كمل عقله، وتمت مروءته، وصحت ديانته؛ فهو الكامل؛ وإن فاتته بعض الجزئيات لم تضره؛ وإن طرأت فلتة نقص لم تقدح فيه"[3].

وكل ما يعرض من الشيخ إما أن يكون منافيا للأصول والفروع، أو قادحا، أو مشوشا في الحال أو المآل؛ وكل ذلك يسلم له فيه ولا يقتدى به إن كان منافيا للأصول.

وعليه إذا حمل الشيخ المريد على "بدعة امتنع أو على معصية خالف، أو رآه مكبا على أمره بذلك ومعاملته به ترك؛ كما إذا كان جاهلا، وينتقل لمن تحقق أمره ممن هو خير منه، ولا يلزمه شيء من عهده إلا في حفظ حرمته" [4].

" والذي يقبل التأويل ما صح له وجه من الحق، كمسائل الخضر إذ الأمر فيها على وجوه مباحة عند إخباره؛ بخلاف الزنا بالمعينة، وشرب الخمر مع الإدمان، واللواط بكل حال؛ فإن ذلك عصيان في كل وجه وفسق مع الدوام؛ والفسق ينافي الولاية"[5].

---

(1) لطائف المنن.

(2) لطائف المنن.

(3) رسالة في التصوف والشيخ والمريد.

(4) نفس المرجع السابق.

(5) نفس المرجع السابق.

فصل فيما يتبع من أمور الصوفية المحققين وما يترك:

قال الشيخ أبو إسحاق الشاطبي - في الاعتصام -:"كل ما عمل به الصوفية المعتبرون في هذا الشأن - يعني كالجنيد وأمثاله - لا يخلو إما أن يكون مما ثبت له أصل في الشريعة فهم خلفاء به، كما أن السلف من الصحابة والتابعين خلفاء لذلك؛ وإن لم يكن له أصل في الشريعة فلا عمل عليه؛ لأن السنة حجة على جميع الأمة، وليس عمل أحد من الأمة حجة على السنة؛ لأن السنة معصومة من الخطأ، وصاحبها معصوم، وسائر الأمة لم تثبت لهم عصمة إلا مع إجماعهم خاصة؛ وإذا أجمعوا تضمن إجماعهم دليلا شرعيا.

فالصوفية كغيرهم ممن لم تثبت لهم العصمة؛ يجوز عليهم الخطأ والنسيان والمعصية كبيرها وصغيرها، والبدعة محرمها ومكروهها...

وقد قرر القشيري رحمه الله - في رسالته - ذلك أحسن تقرير فقال: "فإن قيل فهل يكون الولي معصوما؟ قيل: إما وجوبا كما يقال في الأنبياء فلا، وإما أن يكون محفوظا حتى لا يصر على الذنوب - وإن حصلت هنات أو زلات أو آفات -؛ فلا يمتنع ذلك في وصفهم".

قال: وقد قيل للجنيد: أيزني العارف؟ فأطرق مليا ثم رفع رأسه، وقال: وكان أمر الله قدرا مقدورا...

قال: ثم نقول ثانيا إذا نظرنا في رسومهم التي حدوا، وأعمالهم التي امتازوا بها عن غيرهم - بحسب تحسين الظن والتماس أحسن المخارج - ولم نعرف لها مخرجا؛ فالواجب التوقف عن الاقتداء والعمل، وإن كانوا من جنس من يقتدى بهم. لا ردا له ولا اعتراضا عليه؛ بل لأننا لم نفهم له وجه رجوعه إلى القواعد الشرعية، كما فهمنا غيره.

ثم قال بعد كلام: فوجب بحسب الجريان على آرائهم في السلوك أن لا نعمل بما رسموه مما فيه معارضة لأدلة الشرع، ونكون في ذلك متبعين لآثارهم مهتدين بأنوارهم. خلافا لمن يعرض عن الأدلة، ويصمم على تقليدهم فيما لا يصح

تقليدهم فيه على مذهبهم؛ فالأدلة الشرعية والأنظار الفقهية والرسوم الصوفية تذمه وترده، وتحمد من تحرى واحتاط وتوقف عند الاشتباه، واستبرأ لدينه وعرضه[1].

وأما الفقراء فيسلم لهم في كل شيء لا يقتضي العلم إنكاره، وما وجب إنكاره أنكر عليهم؛ مع اعتقاد كمالهم؛ إذ لا يبعد أن يكون للولي الهفوة والهفوات، والزلة والزلات؛ إذ الأولياء محفوظون، والحفظ يجوز معه الوقوع في المعصية؛ إلا أنه لا يجوز معه الإصرار عليها؛ وقد سئل الجنيد: أيزني العارف؟... ولا ينكر على الفقراء إلا محرما مجمعا على تحريمه، ولا يسلم لهم إلا فيما له صورة يباح بها من الأفعال[2].

(1) عدة المريد الصادق.

(2) النصيحة الكافية.

قاعدة: 151. مَنْ ظَهَرَتْ عَلَيْهِ خَارِقَةٌ - إِنْ صَحَّتْ دِيَانَتُهُ - فَكَرَامَةٌ؛ وَإِلَّا فَهِيَ اسْتِدْرَاجٌ

من ظهرت عليه خارقة تقتضي ما هو أعم من كرامته. نظر فيها لفعله؛ فإن صحت ديانته معها فكرامة، وإن لم تصح فاستدراج، أو سحر، وإن ظهر بعد ثبوت الرتبة مناف مما يباح بوجه تأول مع إقامة الحق الشرعي إن تعين، وإن كان مما لا يباح بوجه فالحكم لازم والتأويل غير مصادف محلًا؛ إذ الحقائق لا تنقلب، والأحكام ثابتة على الذوات؛ فلزم الحكم عليه بحكمه؛ وأصل تأويل ما لا يباح بوجه مذكور في قضية الخضر مع موسى عليهما السلام. إذ بين الوجه عند فراقه؛ فافهم.

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

على المريد أن ينظر إلى مدى التزام شيخه بالكتاب والسنة ومقاصد الشريعة الإسلامية في أقواله وأفعاله، ولا يغتر بما يظهر عليه من كرامات، وخوارق للعادات؛ لأنه إن كانت أقواله وأفعاله موافقة فكرامة وإلا فاستدراج؛ فالخوارق قد تظهر من غير المسلمين (نصارى - يهوذ - بوذيون؛ بل عبدة الأوثان وقوى الطبيعة).

ثم إن ثبوت المزية لا يقتضي برفع الأحكام[1]؛ كما أن كل شيخ لم يظهر بالسنة، فلا يصح اتباعه؛ لعدم تحقق حاله، وإن صح في نفسه، وظهرت عليه ألف كرامة.

لذا فإن "كل من ظهرت عليه خارقة أو كرامة نظر فيها لفعله؛ فإن صحت معها ديانته فكرامة؛ وإلا فاستدراج أو سحر".

"والكرامة أمر خارق للعادة من غير مستند لأسباب، ولا مقرون بالتحدي، يجريه الحق تعالى (الكرامة) على من اختصه من عباده المطيعين؛ ترقية لهمته، أو إظهارا

---

(1) انظر القاعدة 86 من الجزء الأول.

لرتبته، أو تأنيسا له من وحشته، أو إعانة له على وقته، أو زيادة له في معرفته، أو امتحانا له في حالته"[1].

"فالكرامة تدل على اختصاص صاحبها لا على استقامته؛ فيتعين تعظيمه واحترامه لا تقديمه واتباعه؛ إلا أن يظهر عليه كمال الاستقامة"[2]؛ لأن الكرامة الحقيقة هي ملازمة التقوى والاستقامة. (الكرامة الاستقامة).

و"غالبا ما تكون الكرامة مقدمة للمعرفة، أو مقويات لليقين، أو اختبارات للصدق"[3].

فإن صدر عن الشيخ الذي ظهرت عليه كرامة فعل مناف لذلك:

- فإن كان ذلك مما يباح بوجه من الوجوه تم تأويله؛ كما هو الشأن بالكثير من الأقوال والأفعال التي صدرت عن الصوفية المنتمين للمدرسة الإشراقية.
- أما إذا كان القول أو الفعل الصادر عن الشيخ مما لا يباح بوجه من الوجوه؛ فالحكم الشرعي لازم في حقه؛ لأن الحقائق لا تنقلب، والأحكام ثابتة على الذوات.

هذا وينصح الشيخ أحمد زروق بعدم الاغترار بالكرامة؛ لأنه لا يغتر بها إلا مخدوع - حيث تكون الكرامة في حقه استدراجا -، كما أنه لا يهمل فضل الله فيها إلا مغرور؛ فلزم التحقيق والتحقق[4].

فالكرامة "تدل على اختصاص صاحبها لا على استقامته؛ فيتعين تعظيمه واحترامه لا تقديمه واتباعه؛ إلا أن يظهر عليه كمال الاستقامة؛ وهي الاستواء في اتباع الحق ظاهرا وباطنا على النهج السوي بلا علة؛ فهي إذن توبة بلا إصرار، وعمل بلا فتور، وإخلاص بلا التفات، ويقين بلا تردد، واستسلام بلا منازعة،

(1) الشرح 17 على الحكم العطائية.

(2) ش: 17 على الحكم العطائية.

(3) الشرح 3 على الحكم العطائية.

(4) الشرح 17 على الحكم العطائية.

وتفويض بلا تدبير، وتوكل بلا وهن. ملازمها واصل قطعا؛ فهي الكرامة الحقيقية لا غيرها"[1].

"وعلامة إقامة الحق للعبد في الكرامة إدامة جريانها عليه؛ مع حصول نتائجها؛ وهي ثلاثة:

- وقوع الهداية في النفس.
- وعلو الهمة بالتعلق بالمعاني.
- وكمال المعرفة بتحقيق اليقين، والرضا عن الله في كل وقت وعلى كل حال"[2].

هذا ويشير الشيخ زروق في القاعدة إلى قصة موسى عليه السلام مع الخضر؛ وهي قصة يعتبرها الصوفية حجة قوية على عدم جواز معارضة المريد لشيخه، ويتخذها الشيخ أحمد زروق دليلا على تأويل ما يباح ويمكن تأويله - كما بين الخضر لموسى وجه حكم أفعاله عند فراقه - أما إذا كان مما لا يباح بوجه، أو أن التأويل غير ممكن؛ فالحكم الأصلي في الشرع لازم؛ لأن الحقائق لا تنقلب، كما أن الأحكام ثابتة في الذوات؛ فلزم الحكم على أفعال الشيخ أو الولي بما يقتضيه الحكم الشرعي الظاهر؛ فإن حمل الشيخ المريد على "بدعة امتنع، أو على معصية خالف، وليفارقه وينتقل لمن تحقق أمره ممن هو خير منه".

---

(1) المرجع السابق.

(2) نفس المصدر أعلاه.

قاعدة: 152. الْاخْتِلَافُ فِي الْخَضِرِ عَلَيْهِ السَّلَام(*)

وقائع الخصوص لا تتناول الحكم في العموم؛ فلا يعم إجراء الحكم المختص بقوم في عموم الخلق؛ لأنه ليس لهم به علم؛ وقد أمرنا بترك ما لا علم لنا به؛ فالقائل بأن الخضر نبي مرسل؛ وإن من اعتقد فيه الولاية؛ فقد تَنَقّصَه. محجوج بنفي القاطع عن دعواه. ثم هو مسلم له فيما ادعاه؛ لاحتماله منعه من إجراء الأحكام عن أصل إلقائه وأمره؛ إذ شريعة محمد صلى الله عليه وسلم ناسخة لما قبلها، وما قدرته من ذلك إن ظهر وقوعه وإلا فلا يجدي حكمه، والله سبحانه أعلم.

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

إذا كان العام يبقى على عمومه ما لم يخصص بمخصص؛ فإن الخاص لا يتناول العموم؛ بل يبقى على خصوصه، ولا يعم إجراء حكمه على قوم في عموم الخلق؛ لأنه ليس لهم به علم؛ وقد أمرنا بترك ما ليس لنا به علم.

قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: 36] **أي لا تتبع ما لا تعلم؛ وقيل: ولا تقل سمعت ولم تسمع، ولا رأيت ولم تر، ولا علمت ولم تعلم.**

لذا فإن ما ورد في سورة الكهف من أمر الخضر مع موسى، وحكمه بخلاف الظاهر من الشريعة يبقى خاصا به، ولا يتعداه لغيره؛ لعدم عموم حكمه؛ **حيث لا يسري حكمه بالحقيقة على ظاهر الشريعة في حق من ادعى ذلك من شيخ، أو ولي، أو صالح.**؛ ولقد وقع خلاف في الخضر هل هو نبي؟ أو ولي؟ والصحيح أنه ولي وعبد صالح؛ لقوله تعالى: ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَآ ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ﴿٦٥﴾﴾ [1]؛ **وهو الخضر عليه السلام، كما دلت على ذلك الأحاديث النبوية الصحيحة؛ أما من اعتقد أنه نبي، وأن القول بأنه ولي انتقاص لمنزلته فمحجوج بنفي القاطع؛ إذ لا نبي بعد سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، ولا شريعة بعد**

(*) هذه القاعدة غير موجودة في المخطوط.

(1) [الكهف: 65].

شريعة الإسلام خاصة وأن الشريعة الإسلامية ناسخة لما سبقها من الديانات ومحكمة فيها؛ فالشرائع السماوية السابقة تخص من أرسلت إليهم؛ كما أن الإسلام يسري في حق جميع الأمم؛ لأنه أرسل لسائر الخلق. قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ٢٨ ﴾ [1].

(1) [سبأ: 28].

قاعدة: 153. الْمَزِيَّةُ لَا تَقْتَضِي التَّفْضِيلَ

المزية لا تقتضي التفضيل، والاقتداء لا يصح إلا بذي علم كامل، أو دين؛ ولو قيل بالتفضيل بالمزايا للزم تفضيل إبليس على عوام المؤمنين. إذ له مزية خرق الهواء، والمشي على الماء، ونفوذ الأرض في لحظة، وما أثبت الله له تعالى من أنه يرانا هو وقبيله من حيث لا نراه[1]؛ وللزم تفضيل الخضر على موسى عليهما السلام، وكل ذلك لا يصح؛ فلزم أن التفضيل بحكم من الله في الجملة؛ فلا يتعرض له إلا بتوقيف ثابت في بابه؛ ولكن للدليل ترجيح؛ فوجب التوقف عن الجزم، وجاز الخوض في الترجيح إذا أحوج إليه الوقت؛ وإلا فترك الكلام فيه أولى؛ والله أعلم.

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

التفضيل بين الناس لا يكون انطلاقا من الميزة التي يمتاز بها؛ فمزية الخضر بالعلم، وتعليمه لموسى عليه السلام لا تقتضي تفضيله على موسى عليه السلام؛ لأن موسى من الرسل ذوي العزم، والخضر ولي من أولياء الله على الأرجح، كما أن الرجل الذي عنده علم من الكتاب؛ والذي أتى بعرش بلقيس قبل ارتداد الطرف لا يقتضي تفضيله على سليمان عليه السلام؛ لأن سليمان له خصوصية النبوة، والرجل له مزية الصلاح والولاية.

ولو كانت المزية تقتضي التفضيل لفضل إبليس اللعين المطرود من رحمة الله؛ فقد أعطاه الله من القدرة ما ليس لأحد من البشر؛ ومع ذلك فضل الله عليه آدم؛ فلزم أن التفضيل بحكم الله في الجملة فلا يتعرض له إلا بتوفيق ثابت في بابه...؛ وعليه فإن التفضيل لا يكون إلا بحكم من الله، أو باعتماد حكم توقيفي من الشارع.

والمزية التي لا تقتضي التفضيل هي المزية الذاتية؛ ولهذا كان القرآن أفضل الذكر، والسنة أفضل مفسر له؛ فمن زعم أن بعض الأذكار يوازي القرآن، أو أفضل منه؛ فقد ضل ضلالا كبيرا. أما المزية العارضة فيمكن التفاضل بينها؛ فلقد قال

---

(1) يقول الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ [الأعراف: 27].

صلى الله عليه وسلم: "أبي أقرأ من أبي بكر، ومعاذ أعلم منه بالحلال والحرام، وعلي أقضى منه"؛ وذلك رغم أن أبا بكر أفضل منهم جميعا باتفاق الجماعة من أهل السنة؛ لأنه لو وزن إيمانه بإيمان أهل الأرض جميعا لوزنهم.

لهذا لا يجوز لولي أيا كانت درجة ولايته، وأيا كان مقامه عند ربه أن يدعي في أحواله وكشفه خلاف ما جاء به الشرع وأحكامه الظاهرة.

هذا وإن التفضيل يكون بالعلم أو الدين؛ لذا فإن شيخ التعليم الذي يمكن الاقتداء به، والتعلم على يديه يشترط فيه الشيخ أحمد زروق شروطا منها:

- علم صحيح مبني على الكتاب والسنة، ومؤيد بالقضايا العقلية والوجوه الفهمية المسلمة بالأدلة الصحيحة المقومة.

- عقل رجيح يميز به مواضع العلم، ويقي به نفسه من كل وصف منقص في دينه ودنياه؛ فيكون تقيا ونقيا[1].

فالاقتداء لا يكون إلا بمن كمل علمه ومعرفته؛ ومثل هذا لا يتصور منه القول بتفضيل إلهامه وكشفه على وحي ربه، وما جاءت به سنة نبيه؛ خلافا لبعض من ادعى التصوف وزعم الولاية؛ فحرم ما أحل الله، وحلل ما حرم. "ضيعوا الأصول؛ فحرموا الوصول".

قال ابن عباد: "الولي مستور لوجود البشرية ظاهر بها في عين تحقق الخصوصية؛ حتى لقد قال الشيخ أبو العباس المرسي: معرفة الولي أصعب من معرفة النبي؛ لأن الله تعالى ظاهر بجماله وكماله؛ ومتى تعرف مخلوقا مثلك يأكل كما تأكل ويشرب كما تشرب؟"[2].

قال ابن عطاء الله: "وإذا أراد الله أن يعرفك وليا من أوليائه طوى عنك وجود بشريته، وأشهدك وجود خصوصيته"[3].

---

(1) عدة المريد الصادق.

(2) رسالة في التصوف والشيخ والمريد.

(3) لطائف المنن.

فصل في أنواع المعتقدات ووجوه الاعتقاد:

وهي أنواع كثيرة لا يكاد يحاط بها لكثرتها؛ لكن أمهاتها خمسة:

- **أحدها:** طائفة اعتقدت وجه الخصوصية وثبوتها في الجملة، ولم تتعرض لنفي ولا إثبات؛ لا في زمانهم، ولا فيما تقدمه؛ بل إذا ذكر الصالحون ومن في معناهم قالوا: نفعنا الله بهم، وأعاد علينا من بركاتهم، وإذا ذكر الواحد بعينه قالوا: نفعنا الله بالصالحين.

وهذه الطائفة سالمة إلا أنها ناقصة بضيق عطنها عن فهم الاختصاص في الآحاد والأشخاص؛ ولو لم يكن من نقصهم إلا حرمانهم من رؤية بعض أهل الاختصاص أو الدخول في حزبهم بوجود الموالاة.

- **الثانية:** طائفة اعتقدت وجود الخصوصية واختصاصها ببعض الأزمنة دون بعض؛ فإذا ذكر المتقدمون قالوا: نفعنا الله بهم، وهكذا كان الناس، وإذا ذكر أكثر أهل الوقت وأوفاهم حالا وعملا قالوا: ما رأينا شيئا هاهنا. أين الناس؟ وهم أنقص حالا من الذين قبلهم؛ لتخصيصهم الزمان، وما علموا أن رب العالمين والآخرين واحد و"لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق" إلى غير ذلك مما ينادى عليهم بالجهل والحرمان، والله أعلم.

- **الثالثة:** طائفة اعتقدت بالاختصاص ببعض الجهات؛ فإذا ذكر صلحاء المغرب مثلا لم يقبلوا شيئا من أحوالهم، وإذا ذكر صلحاء المشرق قالوا: نعم أولئك هم الناس؛ من شأنهم كذا ومن شأنهم كذا، أو العكس؛ وهذا لا نجده إلا في أهل كل جهة ينكرون من معهم، ويعتقدون الغائب عنهم...

- **الرابعة:** طائفة اعتقدت الأشخاص ببعض الصفات والأعمال، وأعظمهم في ذلك جماعة اعتقدت وجود العصمة في الولاية، فأطرحوا كل من رأوه موسوما بوصف البشرية، ومن وقع في أمر ربما ينتقص به حاله من مكروه أو شبهة؛ فحرموا بذلك من بركات من عاينوه من السادة.

وطائفة على العكس من هذه، اعتقدوا الإباحة للولي في كل ما يتناوله أو يأتيه؛ حتى لو رأوه على محرم ما أنكروا عليه، وربما دخل معهم فيه بعض الناس؛ فكان

ضالا مضلا؛ وهو فيما وقع فيه؛ إما عاص إن وقع مرة بحسب غلبة الشهوة والقدر الجاري، أو فاسق إن تكرر منه ذلك، وداوم على الإصرار؛ وذلك ينفي الولاية، أو صاحب حال يسلم له ولا يقتدى به، ويطلب منه حق الله، ولا يهزأ به، أو محكوم له بحكم المجانين في ظاهره بحيث تسقط عنه الأحكام، ويعتنى به؛ لما قام بقلبه؛ فقد قال بعض المحققين: "ما زال يختلج في نظري أن المجذوب فاقد عقل التكليف؛ فكيف تنسب له الولاية؟ حتى فتح الله سبحانه لي بأن العقل الذي ناط به الشرع التكليف هو عقل تدبير المعاش؛ فإذا فقد عاد الإنسان كالبهيمة في العالم يعرف مصالح جسمه الحالية دون غيرها؛ فصار له حكمها في سقوط الاعتبار...

واعلم أن ما يقع ممن له بقية من عقله، وثبتت له الخصوصية في نظر معتقده لا يخلو:

- إما أن يكون مما لا يباح بوجه كاللواط والزنا بالمعينة وشرب الخمر إدمانا، ونحو ذلك؛ فهذا لا يصح تأويله؛ وهو فيه إما عاص غير فاسق إن وقع مرة، أو فاسق إن أصر عليه؛ وذلك لا يصرفه عن مرتبته إلا في الحال لحديث: "لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن"[1] أي كامل الإيمان؛ وفيما بعد ذلك تعود حرمته بتوبته؛ فإن التائب من الذنب كمن لا ذنب له، وإما مباح بوجه ما؛ وذلك مما يحسن فيه التأويل على فاعله المعتقد بأن يكون إنما فعله لوجه المباح، كأخذ مال من شخص لاحتمال استحقاقه، وضربه لاحتمال وجوبه عليه، وقتله لاحتمال تعلقه عليه؛ هذا كله مع إقامة الحق الشرعي عليه؛ فلا يهيبنك الحق عن الاعتقاد، ولا بالعكس؛ لأن كلا منهما حق.

---

(1) رواه البخاري، وتمام الحديث: "ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن".

قال ابن حجر في فتح الباري تعليقا على الحديث: "وبه تعلق الخوارج فكفروا مرتكب الكبيرة عامدا عالما بالتحريم، وحمل أهل السنة الإيمان هنا على الكامل؛ لأن العاصي يكون أنقص حالا في الإيمان ممن لا يعصي"؛ وهذا الرأي هو ما ذهب إليه الشيخ أحمد زروق فيما قاله سابقا.

وأصل ما ذكرنا في ذلك مأخوذ من قصة الخضر وموسى عليهما السلام؛ وقد نبه عليه ابن عباد في رسائله الكبرى؛ فانظره.

- **الخامسة:** طائفة وقفت مع الصور دون الحقائق؛ فاعتقدوا أصحاب النواميس وكثرة الأعمال وأصحاب الأحوال المستغربة من الأقوال المزخرفة والأعمال المحرفة التي بعضها ضلال وبعضها محال؛ لكنهم قد يقعون على بعض من وافق ظاهره باطنه وقليل ما هم؛ لا سيما في هذه الأزمنة التي غلب فيها إفراد الوجه؛ فلا تكاد تجد صاحب ظاهر إلا خليا عن الباطن، ولا صاحب باطن إلا ناقصا في الظاهر؛ فإنه لا يلزم من العلم العمل، ولا من الحال بلوغ الأمل؛ وقل أن تظهر حاله على صادق في نهايته؛ بل في بدايته لغلبتها عليه؛ فلذلك تجد غالب الناس يعتقد المريدين والمبتدئين دون المشايخ؛ ولو كان العلم ضامنا للعمل ما ضل إبليس بعد علمه بالصراط المستقيم الذي هو الشكر حتى قعد عليه؛ فقال: ﴿وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَٰكِرِينَ ﴿١٧﴾﴾ [الأعراف: 17]؛ بعد قوله: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿١٦﴾﴾ [الأعراف: 16].

- ...؛ فاعرف هذه الجملة حقها، واعتقد الخير في الكل مع اتباع الشر في الكل تجد السلامة مع الكل؛ وبالله التوفيق. عدة المريد الصادق.

والمراد في الحديث سلب كمال الإيمان المانع له عن اجتراح السيئات والقبائح؛ لا سلب أصله؛ لأن المسلم لا يخرجه وقوعه في القبائح عن الإيمان؛ وهو رأي الجمهور؛ خلافا للمعتزلة الذين يحكمون عليه بالكفر وبالخلود في النار.

قاعدة: 154. النَّظَرُ لِلْأَزْمِنَةِ وَالْأَشْخَاصِ، لَا مِنْ حَيْثُ أَصْلٍ شَرْعِيٍّ أَمْرٌ جَاهِلِيٌّ

النظر للأزمنة والأشخاص لا من حيث أصل شرعي أمر جاهلي حيث قال الكفار: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا الْقُرْآنُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴿٣١﴾﴾[1]، فرد الله تعالى عليهم بقوله: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾[2]، وقالوا: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّهْتَدُونَ ﴿٢٢﴾﴾[3]. فرد الله تعالى عليهم بقوله: ﴿قَالَ أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ...﴾ الآية[4].

فلزم النظر لعموم فضل الله تعالى من غير مبالاة بوقت ولا شخص. إلا من حيث ما خصه الله تعالى به.

والأولياء في ذلك تبع للأنبياء؛ لأن الكرامة شاهدة للمعجزة، والعلماء ورثة الأنبياء في الرحمة والحرمة؛ وإن تباينا في أصل الفضل؛ فافهم.

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

الحكم على مزية أو أفضلية الأزمنة والأشخاص ينبغي أن يعتمد فيه على أصل شرعي، وليس على حكم ذاتي أو عاطفي؛ كما هو الشأن عند الجهال الذين يتسرعون في إصدار الأحكام بدون سند شرعي؛ لذا لزم النظر لعموم فضل الله تعالى من غير مبالاة لوقت ولا لشخص إلا ما خصه الله به؛ فهو القائل في محكم كتابه:

---

(1) [الزُّخرُف: 31].

(2) ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [الزُّخرُف: 32].

(3) [الزخرف: 22].

(4) [الزخرف: 24].

- ﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٥٤﴾﴾ [المائدة: 54].
- ﴿سَابِقُوٓاْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۚ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٢١﴾﴾ [الحديد: 21].
- ﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٤﴾﴾ [الجمعة: 4].

فمن الحجب حجاب النظر للأزمنة والأمكنة؛ مما يؤدي إلى الجحود ورد مزية الأولياء وتفضيلهم؛ فالتصديق مفتاح الفلاح؛ حيث أن الأولياء تبع للأنبياء وورثتهم؛ وإن تباينا في الفضل؛ إذ الكرامة شاهدة للمعجزة.

وبناء عليه؛ فينبغي تصديق وتجويز الفتح والمواهب من غير تقييد بزمان ولا مكان، ولا عين أو ذات؛ لأن القدرة الإلهية لا تتوقف أسبابها على شيء؛ بل هو فضل الله ورحمته يختص بها بفضله وكرمه من يشاء، ومتى شاء، وكيف شاء، وفي أي زمان، أو مكان شاء.

لذا إذا انتسب العبد لربه عن صدق ظننا به خيرا، وحفظنا نسبته على ما نراه من ظاهره وصالح أعماله وأحواله.

قال الشعراوي في طبقاته: "من كان شأنه الإنكار لا ينتفع بأحد من أولياء الله تعالى في عصره".

قال الشيخ الدباغ في كتابه الإبريز:

وكم مِن واحد سقط من هذا السبب، فإنه إذا طالع الكتب المؤلفة في كرامات الأولياء صَوّر الوليَّ على نحو ما يسمع في تلك الكتب، فإذا عرض تلك الصورة على أولياء زمانه شك فيهم أجمعين لِمَا يرى ويشاهد فيهم من الأوصاف التي لا تكتب في الكتب، ولو أنه شاهد الأولياء الذين دُوِّنَتْ كراماتُهم قبل تدوينها لوجد فيهم من الأوصاف ما أنكره على أهل زمانه. وقد يبلغ الجهل بأقوام إلى إنكار الولاية عن كل موجود من أهل زمانه لِمَا استحكم في عقولهم من حصر الولاية، وتحقيقها بالضوابط. فإذا نزّل تلك الضوابط على موجود من أهل زمانه وجَدَها لا تطابقه، فينفي الولاية عنه، ويصير حاصله أنه يؤمن بِوَلِيٍّ كلّي لا وجود له في

الخارج، ولَم يَدْرِ أنّ الولاية هي مجرد اصطفاء من الله لعبده، ولا يقدر على ضبطها مخلوق من المخلوقات. قال: وقد وقع لبعض الفقهاء من أهل العصر معنا حكاية في هذا المعنى، وذلك أنه أتى ببعض كتب القوم وهو يذكر فيه شروط الولاية وضوابطها، وكيف ينبغي أن يكون الولي الذي يشيخ، فقال لي: أردت منكم أن تسمعوا مِنّي ما ذكره هذا الكتاب في الولاية، وشروط الوليّ، وقد فهمت إشارته، وأنه أراد الإنكار على بعض من يُشار إليه بالولاية، فأراد أن يقرأ عليّ ما في ذلك الكتاب. فإذا سلّمتُه ألْزَمَني ما في باطنه من الإنكار والاعتراض على أولياء الله عز وجل، فقلت له: لا تقرأ عليّ ما في هذا الكتاب حتى تجيبني عن سؤال، فإذا أجبتني عنه فاقرأ عليّ ما شئت. أخبرْني عن مؤلف هذا الكتاب، هل أحاط بخزائن الله وعطائه وملكه العظيم؟ أو هو كما قال الخضر لموسى عليه السلام ما نقص علمي وعلمك من علم الله إلا كما نقص هذا العصفور بنقرته من البحر؟ فإذا أحاط بملك الله وخزائنه فقولوه حتى أسمعه منكم. فقال: معاذ الله أن نقول ذلك. فقلت: وإن قلتم هو كما قال الخضر لموسى عليهما السلام فالسكوت خير له، فإنّ مثاله كمثل نملة لها غُوَيْرٌ صغيرٌ تأوى إليه وتسكن فيه، فخرجتْ عنه فوجدتْ حبة القمح، ففرحت بها، وأدخلتها في مسكنها، وحَمَلَها الفرح على أن جعلت تصيح وتنادي: يا جميع النمل لا مأوى إلا ما عندي، ولا خير إلا ما أنا فيه. فقلت له: إنّها تُتعِب حلقَها، وتوجع رأسها بلا فائدة. فإنّ مَنْ عِلْمُهُ مِنْ عِلْمِ الله كنقرة العصفور من البحر، كيف يَصِحّ منه أن يقطع على المولى الكريم، ويقول له أنه لا يرحم إلا هذا، ولا يفتح على هذا، وليس هذا من الأولياء، وضوابط الولاية لا تصدق على هذا ولا تطابقه؟ وإذا كان الله تعالى يرحم العبد وهو على الكفر فيعطيه الإيمان، ثم يفتح عليه من ساعته، فأي قاعدة تبقى للولاية حينئذ؟ وإذا قيل لك عن السلطان الحادث العاجز، المُوَلّى على الناس إنه أغنى عبده الفلاني، ومنع الحر الفلاني، وخلع على اليهودي الفلاني كذا وكذا، فإنك لا تستبعده لأنك تعتقد أنه لا منازع له في ملكه، وإذا كنتَ تعتقد هذا في المَلِكِ الحادث، فكيف تمنع المَلِكَ القديم سبحانه مِنْ ذلك بضوابطك وقواعدك، وإنك تعتقد أنه فعال لما يريد، وأنه غالب على أمره؟

فقال الفقيه: هذا الذي قلتم صواب. والله إنه لَحقٌّ. وطوى كتابه وقال: إنْ قُلنا أنّ هؤلاء المؤلفين أحاطوا بالله فبئس ما قلنا. إنهم لم يحيطوا بالنزر منه، فلا ينبغي لنا أن نحجر على الله بقواعدهم، فلَوْ سكتوا لكان خيرًا لهم، والمهديّ مَن هداه الله، وكم مِن مهديّ هُدِيَ قبل أن تكون هذه القواعد والضوابط؛ والله الموفق.

قاعدة: 155. لُزُومُ احْتِرامِ الْمُنْتَسِبِ لِجَانِبِ اللهِ بِأَيِّ وَجْهٍ كَانَ وَعَلَى أَيِّ وَجْهٍ كَانَ

الانتساب مشعر بعظمة المنتسب إليه؛ والمنتسب فيه في نظر المنتسب؛ فلذلك لزم احترام المنتسب لجانب الله بأي وجه كان، وعلى أي وجه كان. ما لم يأت بما يكره على التعظيم بالنقيض، كمخالفة الشريعة صريحًا؛ فيتعين مراعاة نسبته وإقامة الحق عليه؛ لأن الذي تعلق به هو الذي أمره.

نعم يلزم تحقيق أمره فيه؛ وإلا عاد الضرر على معارضه؛ لقصد هتك منتسب لجانب عظيم بمجرد هواه؛ فمن ثم تضرر كثير ممن يتعرض للاعتراض على جانب المتسبين لجانب الله وإن كانوا محقين؛ إذ الحق تعالى يغار لهتك جانبه؛ فلزم تحقيق المقام في النكير، وتصحيح النية بالغاية؛ وإلا فالحذر الحذر؛ والله أعلم.

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

انتساب الصوفية لله وتمسكهم بالطريق يقتضي احترامهم على كل حال؛ ما لم يأت الصوفي بسلوك مخالف للشرع يوجب انتقاص حرمته؛ كأن يخالف صريح الشرع الموجب لإقامة حد وحكم الشرع عليه؛ عندها يقام عليه حد الشرع؛ إن تم تحقق أمره، وتأكد ت مخالفته حقا؛ وإن كان ذلك لا يرفع عنه حرمة الانتساب؛ لأن انتقاد وتجريح أهل الله قد يكون بدوافع ذاتية؛ ومن ثم تعرض الكثير من المنتقدين للضرر؛ وإن كانوا محقين؛ لأن الله يغار لهتك سمعة من ينتسب إليه؛ لذا ينبغي على المنتقد أن يتأكد قبل النكير من صحة انتقاده؛ مع تصحيح النية في ذلك؛ بأن يكون انتقاده للتنبيه من الوقوع في الزلل، أو الاغترار بظاهر أحوال من ادعى التصوف.

قال الجنيد وأبو الحسن الشاذلي: "تسليم طريقتنا ولاية واعتقادها عناية"[1].

---

(1) لطائف المنن.

وقال ابن عربي: "ولم نسمع أحدا قط طعن في علم التصوف، أو عابه، أو نقصه؛ بل القلوب كلها مجبولة على حبه ومدحه؛ وإنما وقع الإنكار على أهله والمنتسبين إليه إما غيرة عليه ألا يدخل فيه من ليس منه؛ وهذا معذور؛ وإما حسدا لأهله؛ وهذا هالك مثبور؛ والأول على خطر؛ فإن المنكر على المنتسبين كمن يدخل يده في الغيران؛ فيدخل يده في الغار الأول والثاني؛ ويقول لا شيء؛ ثم يدخل يده في غار آخر؛ فيصادف حية تلسعه؛ فيهلك من ساعته؛ وإذا فاتته بركة الاعتقاد، فأقل أحواله ترك الانتقاد"[1].

وقال ابن عباد: "فإذا رأيت عبدا لله أقامه الله تعالى في أعمال البر الظاهرة، ومواصلة الأوراد المتواترة، وأمده في ذلك بالمعونة والتيسير؛ فذلك من اختيار الله تعالى له؛ فلا تحقرن ذلك لأجل أنك لم تر عليه سيما العارفين من ترك الاختيار والبراءة من الحظوظ والإرادات بين يدي المريد المختار؛ فلولا الوارد الإلهي الذي أورده الله تعالى عليه ما استقام على عمله ووِرده"[2].

وأما التصديق للعلماء؛ فواجب فيما نقلوه لا فيما قالوه؛ إلا عند إبهام دليله والثقة بدينه؛ وقد جاء: "العلماء ورثة الأنبياء، وأمناء الرسل؛ ما لم يميلوا إلى الدنيا ويداخلوا السلاطين؛ فإذا مالوا إلى الدنيا، أو داخلوا السلاطين فاخشوهم في دينكم"[3].

فصل في الاعتقاد والانتقاد وطرق الناس فيهما:

قال الجنيد رضي الله عنه: "الإيمان بطريقنا هذا ولاية". قال ابن عطاء الله: "وذلك لأن الإيمان بالفتح لا يكون إلا بالفتح".

وقال بعض المتأخرين: "الاعتقاد ولاية والاعتراض جناية؛ فإن عرفت فاتبع، وإن جهلت فسلم".

---

(1) الفتوحات المكية.

(2) غيث المواهب.

(3) النصيحة الكافية.

وكان بعض المشايخ رضي الله عنه يقول: "اعتقد ولا تنتقد ولا تطمئن لأحد".

وقال أبو الحسن الشاذلي: "أكرم المؤمنين وإن كانوا عصاة فاسقين، وأقم عليهم الحدود، واهجرهم رحمة بهم؛ لا تعززا عليهم...".

وقال في الحكم: "إذا رأيت عبدا أقامه الله بوجود الأوراد وأدامه عليها مع طول الإمداد؛ فلا تستحقرن ما منحه مولاه؛ لأنك لم تر عليه سيما العارفين، ولا بهجة المحبين؛ فلولا وارد ما كان ورد".

قلت: بل لولا وارد ما كان انتساب شاهد بتعظيمه للجانب الذي انتسب إليه في نظره؛ ولذلك ما تعرض أحد قط لمنتسب لله بهوى إلا أصابه منه بضرر؛ لأن الحق سبحانه يغار لهتك جنابه إلا بأمر منه؛ فإذا وقع المنتسب في أمر فيه حق من حقوق الله أقيم عليه الحد، وحفظت حرمته في نسبته لحديث: "لا تلعنه فإنه يحب الله ورسوله".

وقد ورد في الخبر: خصلتان ليس فوقهما من الشر: سوء الظن بالله وسوء الظن بعباد الله، وخصلتان ليس فوقهما شيء من الخير: حسن الظن بالله وحسن الظن بعباد الله".

وبالجملة فالاعتقاد خير كله، والانتقاد شر كله والاغترار أصل كل غواية، والحذر أصل كل هداية؛ وقد جاء في الحديث ما يؤيد هذه الجملة مفرقا.

غير أن مذهب الفقهاء تقديم سوء الظن للحذر؛ حتى يتحقق الرافع، ومذهب الصوفية تقديم حسن الظن عملا بسلامة الصدر حتى يتحقق الرافع.

والحذر عند كل منهما واجب لقوله عليه الصلاة والسلام: "من الحزم سوء الظن والمؤمن كيس فطن حذر "...؛ فالحذر شأن ذوي الحزم؛ لكن مع سلامة الصدر وطلاقة الوجه واستعمال المعروف بغاية الجهد...

ثم لا أعظم جهلا ممن يجعل سر الحق سبحانه موقوفا على زمان أو عين؛ فيثبت الخصوصية في الجملة، وينكرها على الأعيان، أو يثبتها للماضين وينكرها على هذا الزمان، أو يثبتها في الزمان وينفيها في الأشخاص قياما مع وجود وهمه الذي سد عليه باب فهمه؛ وهذا الأخير هو الغالب على الناس في هذه الأزمنة؛ لبعدهم عن الأفهام وتعلقهم بالأوهام؛ فافهم.

ثم الأعظم منه جهلا من يغتر بكل من يراه، ويتبع كل معتقد ويعتمده في دينه قبل اختبار مرتبته في الدين، أو يطرح اعتقاده بما يظهر له من موانع الاعتقاد؛ فإن لكل شيء وجها؛ وقد قال صلى الله عليه وسلم: "في كل واد من قلب ابن آدم شعبة؛ فمن اتبع قلبه تلك الشعاب لم يبال الله في أي واد أهلكه".

فعليكم باتباع الجادة واعتقاد أهل النسبة، والتسليم للسادة، واحترام القادة. أعني حملة الشريعة وأهل العلم والديانة من غير غض ولا اغترار؛ وبالله التوفيق.

عدة المريد الصادق.

قاعدة: 156. عَافِيَةُ مَنِ ابْتُلِيَ مِنَ الْأَكَابِرِ فِي بَلَائِهِ

مقتضى الكرم أن تحفظ النسبة للمنتسب على وجه طلبه، ويشهد لذلك "أنا عند ظن عبدي بي"[1].

ومن ثم قيل: "إن عافية من ابتلي من الأكابر في بلائه؛ إذ لا حاجة له في سوى رضا ربه ورضاه عنه بأي وجه كان؛ بل يطلب لقاءه على وجه يرضاه وإن كان فيه حتفه. ألا ترى لعمر رضي الله عنه حيث كان يطلب الشهادة فأعطيها، وعثمان رضي الله عنه اختار القتل ظلما لحقن دماء المسلمين وتعجيله للقاء أصحابه ونبيه إلى غير ذلك. حتى أن بلالا لما كان في الموت قالت زوجته: "واكرباه"؛ فقال: "واطرباه". غدا ألقى الأحبة، محمدا وحزبه".

ومعاذ[2] لما ذكر الوباء فقال: إنه رحمة لهذه الأمة. اللهم لا تنسى معاذا وأهله من هذه الرحمة؛ فأخذته وباءة في كفه، فكان يغمى عليه، ثم يفيق فيقول: "أخنق خنقك، فوعزتك لتعلم أني أحبك".

---

(1) يقول الله تعالى في الحديث القدسي: "أنا عند ظن عبدي بي؛ فليظن بي ما شاء". أخرجه البخاري في صحيحه.

(2) معاذ بن جبل، صحابي جليل. أسلم وعمره 18 سنة. شهد العقبة الثانية، كما شهد مع الرسول صلى الله عليه وسلم جميع المشاهد. كان من القراء الحفظة الذين جمعوا القرآن على عهد الرسول عليه السلام. استبقاه الرسول صلى الله عليه وسلم بمكة بعد الفتح؛ ليعلم الناس القرآن، ويفقههم في الدين. ثم بعث به إلى اليمن معلما وقاضيا؛ حيث قال له الرسول الكريم: بم تقضي يا معاذ إن عرض عليك قضاء؟ فقال: أقضي بكتاب الله؛ فإن لم أجد فبسنة رسول الله؛ فإن لم أجد أجتهد رأيي لا آلو (أي لا أقصر)؛ فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم على صدره؛ وقال: الحمد لله الذي وفق رسول رسوله لما يرضي الله ورسوله".
وبعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم شارك معاذ في فتوحات الشام، فاستشهد في طاعون عمويس؛ وقبره مشهور بالأغوار بالأردن. وصلنا إلى المكان في رحلة لنا للأردن في أوائل التسعينات من القرن العشرين.

ولما قتل الحجاج سعيد بن جبير رحمه الله تعالى[1]، قال سعيد: "أنا آخر الناس عينا بك". قال: قد قتلت من هو أفضل منك. قال سعيد: "أولئك كانت قلوبهم متعلقة بالدار الآخرة فلم يبالوا. بل كانوا أحرص الناس على قربهم منها، وأنا قلبي متعلق بنفسي"؛ فقتله فكان آخر قتيل له بدعوته عليه فظهر الفرق.

وإن عافية كل أحد على حسب حاله ومعاملة الحق له، لا على حسب انتسابه؛ والله أعلم.

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

هذه القاعدة امتداد وتوضيح للقاعدة السابقة؛ فمقتضى كرم الله تعالى لأوليائه أن تحفظ نسبتهم له تعالى؛ حيث لا نظن بهم إلا خيرا؛ ولهذا إذا انتسب العبد لربه، وظن من أعماله خيرا ومن ربه كرما، حفظنا نسبته على وجه ما نراه من ظاهره؛ إذ العبد عند حسن ظنه بربه؛ فهل عوده إلا إحسانا؟ وهل أسدى إليه إلا مننا؟

هذا وما ابتلى الله عباده إلا ليتضرعوا إليه ويسألوه ليرفع عنهم البلاء؛ لذا قيل: "إن عافية من ابتلي من الأكابر في بلائه"؛ فهو دائم الرضا عن ربه على أية حال؛ ولنا في ذلك مثل في الأنبياء والصحابة، والتابعين، وكبار أهل الله؛ وإن كان ذلك لا يمنعهم من اللجوء إلى الله افتقارا له؛ لذا قال عليه السلام: "إذا سألتم الله فاسألوه العافية". عافية الرضا عند السلامة، وعافية الصبر عند الابتلاء.

و عليه فإن أكابر الرجال لا يحبسون نفوسهم عن الشكوى إلى الله؛ أما الصابرون الذين امتدحهم الله تعالى فهم الذين حبسوا نفوسهم عن الشكوى لغير الله وهذا مذهب الأكابر.

هذا وإن المؤمن يعتبر كل مصيبة تصيبه كفارة وتمحيص له من الذنوب التي اقترفها؛ فقد قال الرسول عليه السلام: "ما من مصيبة تصيب المسلم إلا كفر الله بها عنه حتى الشوكة يشاكها".

---

(1) سعيد بن جبير من كبار التابعين وفقهائهم. أخذ عن حبر الأمة عبد الله بن عباس، وأم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها. قتله الحجاج الثقفي ظلما سنة 95 هجرية؛ فكان آخر من قتله الحجاج؛ لدعاء سعيد عليه.

وفي رواية أخرى: "ما يصيب المسلم من نصبٍ ولا وَصَب ولا همّ ولا حزَن ولا أذى ولا غمٍّ حتى الشوكة يشاكها إلا كفَّر الله بها من خطاياه"[1].

و"أشدّ الناس بلاءً الأنبياء ثم الصالحون؛ لقد كان أحدهم يُبتلى بالفقر حتى ما يجد إلا العَباءة يحوبها فيلبسها، ويُبتلى بالقمْل حتى يقتُلَه، ولأحدهم كان أشدّ فرحًا بالبلاء من أحدكم بالعطاء"[2].

ذلك أن الله يبتلي الرجل على قدر دينه؛ فإن كان في دينه صلبًا اشتد بلاؤه، وإن كان في دينه رقة ابتلي على قدر دينه، فما يبرح البلاء بالعبد حتى يتركه يمشي على الأرض وما عليه خطيئة.

إلا أن ذلك لا يعني إطلاقا أن يتمنى المؤمن الضر والبلاء لنفسه؛ ولكن إن وقع فعليه بالصبر؛ فقد مدح الله تعالى نبيه أيوب لما ابتلاه؛ فقال عز وجل: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ الْعَبْدُ ۖ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴿٤٤﴾﴾ [ص: 44]، كما ابتلي الأخيار ممن قبلنا فصبروا لما رأوا في ابتلائهم اختبارا وتمحيصا لهم.

قال المناوي[3]:

"من ظن أن شدة البلاء هوان بالعبد؛ فقد ذهب لبُّه وعمي قلبه؛ فقد ابتُلِيَ من الأكابر ما لا يُحْصَى، ألا ترى إلى ذبح نبي الله يحيى بنِ زكريا، وقتلِ الخلفاءِ الثلاثة، والحسينِ بنِ علي، وابنِ الزبير وابنِ جبير، وضُربَ أبو حنيفة وحبس ومات في السجن وجُرد مالك، وضرب بالسياط، وجذبت يده حتى انخلعت، وضُرِبَ أحمد بن حنبل حتى أغمي عليه، ... وغير ذلك مما يطول".

---

(1) رواه البخاري ومسلم.

(2) رواه السيوطي في الجامع الصغير.

(3) في فيض القدير.

قاعدة: 157. الْعَافِيَةُ سُكُونُ الْقَلْبِ عَنِ الْاضْطِرَابِ حَتَّى لَوْ دَخَلَ صَاحِبُهَا النَّارَ لَرَضِيَ عَنْ رَبِّهِ

العافية سكون القلب عن الاضطراب؛ وقد يكون ذلك بسبب عادم أو وجه شرعي، أو حقيقة تامة هي سكون القلب إلى الله تعالى، وهذه عافية أهل الكمال وهي الشاملة بكل حال حتى لو دخل صاحبها النار لرضي عن ربه؛ فافهم، والله سبحانه أعلم.

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

"العافية هي سكون القلب إلى الله في كل شيء حتى لا تتأثر النفس بشيء رجوعا إلى الله بالرضا؛ وهو تلقي المهالك بوجه ضاحك"[1].

فالعافية: خلو القلب من الانزعاج، والاضطراب، والتقلب.

وإذا كان الأصل طلب العافية. قال صلى الله عليه وسلم: "إذا سألتم الله تعالى فاسألوه العافية"، وقال صلى الله عليه وسلم: "ما سئل الله شيئا قط أحب إليه من أن يسأل العفو والعافية في الدنيا والآخرة"؛ وذلك لما في ذلك من إظهار ضعف وصف العبد، وعدم مقاومته لأمر الرب؛ حيث يتحقق في ذلك بوصف الافتقار والتبري من الحول والقوة والاقتدار؛ لذا فإن الشيخ أحمد زروق يقرر في هذه القاعدة أن: "العافية سكون القلب... إلخ".

هذا وإن أهل الله والسالكين لطريق التصوف ينقسمون في طلب العافية إلى ثلاث فئات حسب مراتبهم في درجات السلوك:

- فعافية العامة والمبتدئين منهم تكون بسكونهم إلى الأسباب؛ فإن تخلفت نتائجها عن التحقق اضطربت قلوبهم؛ وهذا شأن المتفقهين الذين لا شأن لهم في طريق القوم.

---

(1) شرح الحقائق والرقائق للشيخ أحمد زروق.

- وعافية الخواص تكون بسكونهم إلى مسبب الأسباب؛ ولذلك إذا تزلزلت الدنيا ما تزلزل يقينهم في ربهم؛ لذا قال بعضهم: "نحن كالنجوم كلما اشتدت الظلمة قوي نورنا". قال ذو النون المصري: "لو كانت السماء من أجاج، والأرض من نحاس، ومصر كلها عيالي ما اهتممت لهم برزق".

- أما عافية أهل الكمال وخواص الخواص "فسكونهم إلى شهود الحق؛ غائبين عن الأسباب وعدمها؛ غرقى في بحر التوحيد وأسرار التفريد؛ لا تنزل الهموم بساحتهم، ولا تكدر صفاء شربهم".

وحيث أن العفو والعافية أمران باطنان؛ فقد سئلت رابعة العدوية: "متى يكون العبد رضيا؟"؛ فقالت: "إذا سرته المصيبة، كما سرته النعمة".

قاعدة: 158. جَوَازُ التَّوَسُّلِ بِالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ وَبِالْأَشْخَاصِ

لا يشفع أحد عند الله إلا بإذنه[1]؛ وقد أمر بابتغاء الوسيلة إليه. قيل هي لا إله إلا الله، وقيل: اتباع رسول الله، وقيل اتباع في العموم؛ فيتوسل بالأعمال كأصحاب الغار الذين دعا كل أحد بأفضل عمله[2]، وبالأشخاص كتوسل عمر رضي الله بالعباس رضي الله عنه في استسقائه[3].

وجاء الترغيب في دعاء المرء لأخيه بظهر الغيب، وفي دعاء المرء لأخيه مطلقا[4].

وقال عليه الصلاة والسلام لعمر رضي الله عنه حين ذهب لعمرة له: "أشركنا في دعائك يا أخي"[5]؛ وذلك للتعليم؛ وإلا فهو عليه السلام وسيلة الوسائل، وأساس الخيرات والفضائل.

وقد روي عن مالك: "لا يتوسل بمخلوق أصلا"، وقيل: إلا برسول الله صلى الله عليه وسلم.

---

(1) لقوله تعالى ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: 255]، وقال صلى الله عليه وسلم: "إذا سمعتم المؤذن؛ فقولوا مثل ما يقول؛ ثم صلوا علي؛ فإنه من صلى علي صلاة صلى الله عليه بها عشرا؛ ثم سلوا الله لي الوسيلة فإنها منزلة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله، وأرجو أن أكون أنا هو؛ فمن سأل لي الوسيلة حلت له الشفاعة". أخرجه مسلم في صحيحه.

(2) حديث أصحاب الغار. أخرجه البخاري في صحيحه.

(3) حديث استسقاء عمر بن الخطاب بالعباس عند القحط قائلا: "اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا...". أخرجه البخاري في صحيحه.

(4) أخرجه البخاري.

(5) أخرجه الترمذي في سننه.

وهذا كما قاله القاضي أبو بكر بن العربي في زيارة المقابر: "لا يزار لينتفع به إلا قبره عليه السلام"، وسيأتي إن شاء الله، والله أعلم.

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

الشفاعة: التوسط للغير من أجل جلب منفعة له، أو دفع مضرة عنه.

ويستحب الشفاعة لأصحاب الحوائج المباحة؛ أما الشفاعة في الحدود فحرام، وكذا الشفاعة في إبطال حق، أو إحقاق باطل[1].

أما الوسيلة: فهي المنزلة والدرجة الرفيعة والقربة.

يقول تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبۡتَغُوٓاْ إِلَيۡهِ ٱلۡوَسِيلَةَ ﴾[2].

ويقول تعالى: ﴿ قُلِ ٱدۡعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمۡلِكُونَ كَشۡفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمۡ وَلَا تَحۡوِيلًا ﴿٥٦﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ وَيَرۡجُونَ رَحۡمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحۡذُورٗا ﴿٥٧﴾ ﴾"[3].

هذا وإن الوسيلة التي أمر الله تعالى أن تبتغى إليه هي ما يتقرب إليه من الواجبات والمستحبات، وما ليس بواجب ولا مستحب لا يدخل في ذلك سواء كان محرمًا، أو مكروها، أو مباحا.

فالواجب هو ما شرعه الله وأمر به على سبيل الإيجاب، والمستحب ما سنه الرسول صلى الله عليه وسلم وأمر به على سبيل الاستحباب وأصل ذلك الإيمان بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم.

وعليه فجماع الوسيلة التي أمر الله عباده بابتغائها هو التوسل إليه باتباع ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم؛ إذ لا وسيلة لأحد إلى الله إلا بذلك.

أما لفظ الوسيلة الوارد في الأحاديث الصحيحة؛ فمعناها الدعاء؛ ومنه قوله

---

(1) يقول تعالى: ﴿ مَّن يَشۡفَعۡ شَفَٰعَةً حَسَنَةٗ يَكُن لَّهُۥ نَصِيبٞ مِّنۡهَاۖ وَمَن يَشۡفَعۡ شَفَٰعَةٗ سَيِّئَةٗ يَكُن لَّهُۥ كِفۡلٞ مِّنۡهَاۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ مُّقِيتًا ﴿٨٥﴾ ﴾ [النساء: 85].

(2) [المائدة: 35].

(3) [الإسراء: 56، 57].

عليه السلام: "من قال حين يسمع النداء: اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمدًا الوسيلة والفضيلة، وابعثه مقامًا محمودًا الذي وعدته، إنك لا تخلف الميعاد، حلت له الشفاعة".

وهذه الوسيلة خاصة للنبي صلى الله عليه وسلم؛ وقد أمرنا أن نسأل الله له هذه الوسيلة، وأخبر أنها لا تكون إلا لعبد من عباد الله؛ وهو يرجو أن يكون ذلك العبد، كما أخبر عليه السلام أن من سأل الله له هذه الوسيلة؛ فقد حلت عليه الشفاعة يوم القيامة؛ لأن الجزاء من جنس العمل، فلما دعوا للنبي صلى الله عليه وسلم استحقوا أن يدعو هو لهم؛ فإن الشفاعة نوع من الدعاء، كما قال: "إنه من صلى عليه مرة صلى الله عليه بها عشرا".

ويفهم من التوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم في كلام الصحابة التوسل بدعائه وشفاعته. أما التوسل به في عرف كثير من المتأخرين؛ فيراد به القسم به والسؤال به، كما يقسمون بغيره من الأنبياء والصالحين ومن يعتقدون فيه الصلاح. وحينئذ فلفظ التوسل به يراد به معنيان صحيحان باتفاق المسلمين، ويراد به معنى ثالث لم ترد به السنة.

فأما المعنيان الأولان - الصحيحان باتفاق العلماء -:

فأحدهما: هو أصل الإيمان والإسلام وهو التوسل بالإيمان به وبطاعته؛ وهو أصل التوسل في الدين، ولا ينكره أحد من علماء المسلمين.

والثاني: دعاؤه وشفاعته لا بذاته.

فهذان جائزان بإجماع المسلمين، ومن هذا قول عمر بن الخطاب : "اللهم إنا كنا إذا أجدبنا توسلنا إليك بنبينا - أي بدعائه وشفاعته لا بذاته - فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا".

وعليه فلفظ التوسل يراد به ثلاثة معان :

أحدها: التوسل بطاعته، فهذا فرض لا يتم الإيمان إلا به.

والثاني: التوسل بدعائه وشفاعته، وهذا كان في حياته، وكذا يوم القيامة بطلب بشفاعته.

والثالث: التوسل به بمعنى الإقسام والسؤال على الله بذاته صلى الله عليه وسلم، وهو الذي لم يكن الصحابة يفعلونه في الاستسقاء ونحوه، لا في حياته ولا بعد مماته، لا عند قبره ولا غير قبره، ولا يعرف هذا في شيء من الأدعية المشهورة بينهم، وإنما ينقل شيء من ذلك في أحاديث ضعيفة مرفوعة وموقوفة، أو عمن ليس قوله حجة.

هذا ولقد أمرنا الله تعالى بابتغاء الوسيلة إليه؛ وذلك بطاعته، واتباع رسوله؛ كما أمرنا بالتقرب إليه بالأعمال الصالحة، ولا يتوسل - يتقرب - إليه بمخلوق أصلا كما عند الإمام مالك رضي الله تعالى عنه؛ وقد استثنى البعض التوسل برسول الله صلى الله عليه وسلم؛ كقوله: "اللهم صل على محمد وآل محمد"، وأن يحمل التوسل به بما تقدم ذكره.

هذا ولا يزار قبر لينتفع به إلا قبره صلى الله عليه وسلم؛ كما قال أبو بكر بن العربي.

أما الوسيلة بمعنى الدعاء فيكون بالأنبياء والرسل والأولياء وعباد الله الصالحين؛ كما يجوز دعاء المسلم لأخيه بالصلاح بظهر الغيب مطلقا.

قال الشيخ أحمد زروق[1]:

فرج إلهي كربتنا بمحمد ... وضجيعه الصديق ذي العرفان

وحبيبه الفاروق ناصر دينه ... ومبيد جيش الكفر والطغيان

والحبر عثمان الشهيد المرتضى ... بحر المكارم جامع القرآن

وعلي الكرام وارث علمه ... وأبي عبيدة منهل الإحسان

وكذا بطلحة والزبير وسعدهم ... وسعيدهم غيث الندى الهمام

وبملجأ العاني ابن عوف كلهم ... قد بشروا بجنة الرضوان

فانفعني يا رب بهم وبحبهم ... واجعلهم عوني مدى الأزمان

(1) مخطوط الخزانة العامة رقم: 1209 د - ص: 55.

وقال أيضا متوسلا برسول الله:

إلهي بجاه المصطفى نبي الهدى سألتك يا مولاي فاقبل دعائيا
بجاه إمام الأنبياء وقطبهم شفيع الورى في يوم أقدم عاريا
عليه صلاة الله ثم سلامه ورضوانه والآل ما دام باقيا

هذا و"كل من يتبرك به في حياته يجوز التبرك به بعد الموت"؛ كما قال الإمام أبو حامد الغزالي رحمه الله في كتاب "آداب السفر". كما سيأتي في القاعدة اللاحقة.

قال معروف الكرخي: "طلب الجنة بلا عمل ذنب من الذنوب، والتجاء الشفاعة بلا سبب نوع من الغرور، وارتجاء رحمة من لا يطاع جهل وحمق".

المواهب السنية في خواص نظم أسماء الله الحسنى. المسماة بالضمياطية. مخطوط الخزانة الملكية بالرباط رقم: 3064، ص: 31.

حكم التوسل:

أصل التوسل طلب الوصول للغاية المقصودة؛ إذ التوسل يعني اتخاذ وسيلة توصل للمقصود؛ وينقسم التوسل إلى قسمين:

- **القسم الأول:** توسل صحيح؛ وهو التوسل بالوسيلة الصحيحة الموصلة للمطلوب؛ ومن ذلك التوسل بأسماء الله الحسنى، أو صفاته؛ لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾[1].

- سواء كان على سبيل العبادة، أو دعاء المسألة.

- أو كان ذلك على سبيل العموم، ومثاله: "اللهم إني أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك" أو "اللهم إني أسألك بأسمائك الحسنى، وصفاتك العلى".

- أو كان على سبيل الخصوص؛ كأن يتوسل الإنسان باسم خاص من أسماء الله تعالى يوافق الحاجة الخاصة للمتوسل؛ ومثاله: "يا رحيم ارحمني" و"يا غفار اغفر لي "... إلخ.

(1) [الأعراف: 180].

- أو يتوسل الإنسان بصفة خاصة لغرض خاص؛ مثل: "اللهم بعلمك الغيب وقدرتك على الخلق أحيني ما علمت الحياة خيرا لي، وتوفني إذا علمت الوفاة خيرا لي "... إلخ.

- أن يتوسل بصفة فعلية؛ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَٰنِ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِرَبِّكُمْ فَـَٔامَنَّا ۚ رَبَّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّـَٔاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلْأَبْرَارِ ﴿١٩٣﴾ رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ ﴿١٩٤﴾﴾[1].

حيث توسلوا إلى الله بالإيمان به لكي يغفر لهم ذنوبهم، ويكفر عنهم سيئاتهم، ويتوفاهم مع الأبرار ﴿فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ ...﴾ الآية [آل عمران: 195].

- أن يتم التوسل إلى الله بالعمل الصالح؛ ومن ذلك قصة الفتية الذين آووا إلى الغار للمبيت؛ فانسد عليهم الغار بصخرة لا يستطيعون زحزحتها؛ فتوسل كل واحد منهم إلى الله بعمله الصالح - بر الوالدين - العفة - الوفاء - فانزاحت الصخرة، وخرجوا من الكهف سالمين.

- أن يذكر السائل افتقاره إلى الله، وضعفه وحاجته لمن ربه؛ كقول موسى عليه السلام: ﴿رَبِّ إِنِّى لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَىَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ﴿٢٤﴾﴾[2]، وقول زكريا: ﴿رَبِّ إِنِّى وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴿٤﴾﴾[3].

فكل ما ورد ذكره سابقا يجوز التوسل به؛ لأنها أسباب صالحة لبلوغ مقاصد صالحة.

ولا يكتفي الصوفية بالتوسل برسول الله صلى الله عليه وسلم؛ بل غالبا ما ينهون قصائدهم في مدح الرسول بالصلاة عليه، وطلب الوسيلة والدرجة الرفيعة له.

- القسم الثاني: توسل غير صحيح؛ وهو أن يتوسل الشخص إلى الله بما لم يثبت شرعا أنه وسيلة؛ فيكون مخالفا للشرع نقلا وعقلا؛ كأن يتم التوسل إلى الله

(1) [آل عمران: 193، 194].

(2) [القصص: 24].

(3) [مريم: 4].

بميت؛ فهذا التوسل باطل وغير جائز شرعا؛ ولقد وقع خلاف في التوسل بالأنبياء والرسل والأولياء، والتحري في ذلك أسلم لدين المرء.

التوسل بلا واسطة:

وهو أن يلجأ المتوسل إلى الله مباشرة لطلب قبول توبته وغفران زلاته؛ وبالتالي رجاء نواله وكرمه؛ ومن ذلك قول الشيخ أحمد زروق:

إلهي بدت مني عيوب فأفزعت وصار بها قلبي رهينا فروعت[1]

وعامل بإحسان فإنني سائل ولا تردن كفي متى ما تضرعت

وللشيخ أحمد زروق قصيدة في التوسل بأسماء الله الحسنى. حققناها في كتابنا: "الشيخ أحمد زروق. محتسب العلماء والأولياء".

التوسل بالواسطة:

ومنه التوسل بالرسول صلى الله عليه وسلم؛ وللشيخ أحمد زروق في ذلك قصائد يتوسل فيها بنبيه صلى الله عليه وسلم. منها قوله:

لتشفع لنا خير الورى وأنا الذي له فيك أمداح تطيب وتعذب[2]

كما يجوز التوسل بالأعمال الصالحة، وبعباد الله الصالحين من باب إلحاق الفاضل بالأفضل؛ حيث لهم نسبة من رسول الله في الأعمال والاقتداء.

---

(1) لقد حذف ياء النداء لاستشعاره القرب من مولاه، وهو يطلب من الله أن يزيل عنه العوارض والقواطع والشواغل التي تبعده عن الله، وتحول بينهم وبينه.

(2) للشيخ أحمد زروق عدة قصائد في مدح الرسول صلى الله عليه وسلم، والتوسل به.

قاعدة: 159. لِبَاسُ الْخِرْقَةِ، وَمُنَاوَلَةُ السُّبْحَةِ، وَأَخْذُ الْعَهْدِ وَالْمُصَافَحَةِ وَالْمُشَابَكَةِ

لبس الخرقة، ومناولة السبحة، وأخذ العهد والمصافحة والمشابكة من علم الرواية؛ إلا أن يقصد بها حال فتكون لأجله؛ وقد ذكر ابن أبي جمرة[1] أخذ العهد في باب البيعة وألحقه بأقسامها، وأخذوا إلباس الخرقة من أحاديث وردت في خلعه صلى الله عليه وسلم على غير واحد من أصحابه، ومبايعة سلمة بن الأكوع[2]، وكذا مبايعته صلى الله عليه وسلم لأصحابه بعد تحقق الإيمان وتقرره في قلوبهم إنما هو لذلك، ويجري حكم الإرث والتأسي فيها كغيرها فلا نكير لجري الخلاف، ولا لزوم لوجود الاشتباه، ووجهها وطريقها ليس هذا محله. نعم هي لمحب أو منتسب أو محقق، وفيها أسرار خفية يعلمها أهلها؛ والله أعلم.

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

أصل الشيخ أحمد زروق في هذه القاعدة لأهم شعار ظاهري عند الصوفية يؤكد انتماء المريد للطريقة الصوفية؛ وهو: (أخذ العهد والمصافحة والمشابكة، وما يترتب عنه من مناولة السبحة، ولباس الخرقة)؛ وهو شعار من علم الرواية الذي اشتهر به الصوفية. إذ أنها للتبرك والنسبة فقط.

أخذ العهد: وأصله حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في عصابة من أصحابه؛ فقال: "بايعوني على أن لا تشركوا بالله

---

(1) ابن أبي جمرة من كبار علماء ومتصوفة الأندلس قدم مصر وأنشأ له زاوية بها، وكان له أتباع. أثنى عليه الإمام الشعراني في الطبقات الكبرى، ووصفه بالورع والزهد والتقوى، وبالفقيه القدوة الرباني. كان متشددا للسنة، وهاجم أقوال المعتزلة وعلى رأسهم الزمخشري في كتابه الكشاف. من آثاره كتاب: "بهجة النفوس".

(2) سلمة بن الأكوع من فرسان الصحابة، وممن بايع بيعة الرضوان ثلاث مرات: (مرة في الأول، ومرة في الوسط، ومرة في الأخير)؛ وهي مكرمة له. قال عنه الرسول صلى الله عليه وسلم بعد بلائه في إحدى الغزوات: "خير رجالنا سلمة بن الأكوع".

شيئا، ولا تسرقوا، ولا تزنوا، ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم، ولا تعصوني في معروف؛ فمن وفى منكم فأجره على الله، ومن أصاب شيئا من ذلك فعوقب في الدنيا؛ فهي كفارة له، ومن أصاب شيئا من ذلك ثم ستره الله فهو إلى الله إن شاء عاقبه، وإن شاء عفا عنه؛ فبايعناه على ذلك"[1].

ولقد "جعل أئمة التصوف هذا الحديث أصلا في أخذ العهد؛ إذا كان بعد تقرير الإيمان، ومقصده التوثق بمقتضيات الإيمان؛ حتى لا يخل بها"[2].

ويتضمن طقس وشعار أخذ العهد على: المصافحة والمشابكة، ولباس الخرقة، ومناولة السبحة.

المصافحة؛ وهي: "مطلوبة للتوثيق والمعاضدة على الدين؛ إذ لا أصل لها إلا بيعة الصحابة"[3].

أما كيفيتها؛ فلكل قوم فيها طريق ووجه بحسب أحوالهم ومواقع أمورهم، وطريقة هذه الجماعة أن يصافح الشيخ ثم يأخذه فقير مقدم عندهم ليخلو به ويعلمه صورة الطريق؛ وهذا من حيث صورته أمر لا ضرر فيه؛ إلا من حيث كيفية المصافحة وما يترتب عليها.

والسنة فيها: "تمكين اليد في اليد على وجه يفهم المعاضدة والنصرة؛ وهو توفية التمكين حقه، وشد كل يد صاحبه"[4].

ومراد المصافحة التبرك في حق المحب، والبيان والإيناس في حق المتسبب، وشرطها التعيين، وللإفادة في حق المريد، وشرطها: الاهتمام[5].

والطريق المأخوذ عن الشيخ أبي الجمال يوسف العجمي[6] رحمه الله ورضي عنه هي أن يصحح الشيخ ليتحقق بما يأمر به، ويكون ممن يأمر بالخير بعد فعله؛

---

(1) أخرجه البخاري.

(2) عدة المريد الصادق. فصل في أخذ العهد أصلا وفصلا وكيفية.

(3) عدة المريد الصادق. فصل في أخذ العهد أصلا وفصلا وكيفية.

(4) عدة المريد الصادق. فصل في أخذ العهد أصلا وفصلا وكيفية.

(5) عدة المريد الصادق. فصل في أخذ العهد أصلا وفصلا وكيفية.

(6) هو أبو محمد حبيبُ بن عيسى بن محمد العجمي، الفارسي أصلًا، ثم البصري سكنًا. استوطن أبوه فارس؛ لذلك سمي العجمي. لقى الحسن البصري وابن سيرين، وروى عنهما. =

وليقوم بحق الله عليه في واجب وقته؛ لأنه لا يخلو مقام عن توبة تليق به؛ إذ حسنات الأبرار سيئات المقربين[1].

- **أما لباس الخرقة**؛ فهو لباس يلبسه الشيخ لمريده إعلانا عن انتمائه لطريقته الصوفية؛ وهي من علم الرواية التي بدأ اشتهار الصوفية بها من القرن الخامس الهجري؛ وإن كان الأصل فيها يرجع إلى عهد الصحابة؛ فقد دخل عمر رضي الله تعالى عنه القدس لابسا مرقعة تواضعا، ودفعا للتكلف والكبر؛ حيث لبس المرقعة - مع توفر غيرها من الألبسة -؛ وإن كان هذا اللباس آنذاك كان يدل على التواضع وتجنب الكبر فقط؛ دونما انتماء لجهة أو طائفة.

ولقد اتخذ الصوفية لباس المرقعة أو الخرقة شعارا لهم وعلامة على انتمائهم وسلوكهم للطريق الصوفي؛ حيث تعني لباس الخرقة عندهم ارتباط بين الشيخ وبين المريد. إضافة إلى أنها علامة على التفويض والتعليم وإظهار لدخول المريد تحت رأي شيخه وتصرفه؛ كما أنها ترمز إلى ترك المريد للملذات والشهوات وراء ظهره، والتزامه بالتقشف وغيره من أوصاف المكاره البدنية من جوع وعطش وعري، ومخالفة الهوى، والصبر على تحمل الأذى؛ والتي قد يتعرض لها في مجاهدته الروحية.

وتنقسم الخرقة عند الصوفية إلى خرقة إرادة، وخرقة تبرك؛ ومعظم شيوخ الصوفية لهم سند في لبس الخرقة أو المرقعة؛ بل تفننوا في وضع تلك الأسانيد؛ رغم الضعف والهنات الموجودة في سند لبس الخرقة؛ كما أن ذلك لم يكن من

=

كان العجمي في بداية حياته من كبار التجار؛ فلقي الحسن البصري فوعظه؛ فخرج مما كان يملك إلا اليسير منه، ولزم طلب العلم والعبادة؛ ويعتبر العجمي من كبار أئمة التصوف. كان عابدا زاهدا مجاب الدعوة. مات سنة: 119 هجرية؛ كما ذكر ابن الجوزي في "المنتظم"؛ ويعتبر الشيخ العجمي أول من أحيى طريقة الجنيد بعد اندراسها؛ وسند العجمي هو أنه أخذ الطريقة - العهد - عن الجنيد، عن سري السقطي - خال الجنيد -، عن معروف الكرخي، عن داود الطائي، عن الحسن البصري. (وهذه سلسلة العلماء في سند المدرسة الزروقية).

(1) عدة المريد الصادق. فصل في أخذ العهد أصلا وفصلا وكيفية.

فعل الصحابة وعادتهم؛ لذلك لم يلتفت متأخري الصوفية إلى لبس الخرقة؛ بل رد ابن خلدون ذلك إلى التسربات العقدية للعبيديين الفاطميين إلى مذهب أهل السنة.

قال السهروردي: "قد كانت طائفة من السلف الصالحين لا يعرفون الخرق ولا يلبسونها"؛ بل إن متقدمي الصوفية جعلوا لبس الخرق والمرقعات من باب الرياء وطلب الشهرة، أو من باب التسول للناس بإظهار الفاقة .

وعليه فإن التزام الخرق والمرقعات أمر طارئ على التصوف أيام العبيديين والأيوبيين؛ فظهر منهم في ذلك العجب العجاب، وكثر المتصوفون الدجالون، كما تصدر المجذوبون مراتب الأولياء، وصار الدجل مسيطرا على عقول الجاهلين، وكثر المشايخ الأميون الذين لا حظ لهم من كتاب أو سنة؛ **فانتقل التصوف عند السلف من حرقة؛ ليصير عند هؤلاء المدعين خرقة، وانتقل التصوف من تزيين الباطن إلى تزوير الظاهر.**

وعليه فإن لباس الخرقة من عمل المتأخرين؛ حرصوا على لبسها لأسباب منها:

- انتفاء الكلفة في تحصيلها * إذلال النفس ونفي الكبر * منع الشرور * قلة طمع اللصوص فيها فلا تسلب منهم * رفع الهمة وقلة المبالات بالخلق * جمع الخاطر؛ مع العصمة من الكبائر.

قال ابن البنا [1]:

وقد أباحوا سائر الأثواب	وتركها أقرب للثواب
والقوم ما اختاروا المرقعات	إلا لأوصاف وسوف تاتي
أولها فيها أطراح الكبر	ومنعها للبرد ثم الحر
وخفة التكليف ثم فيها	قلة طمع الطامعين فيها
وذلة النفس وتطويل العمر	والصبر ثم الاقتداء بعمر
ألا ترى لابسها كالخاشع	فهي إذا أقرب للتواضع

(1) اللوائح الفاسية في شرح المباحث الأصلية للشيخ أحمد زروق.

هذا ولنا مثل في عدم الالتزام بالخرقة - المرقعة - في أكابر أئمة التصوف الحقيقيين مثل عبد القادر الجيلاني، وأبي مدين شعيب، والشاذلي، وابن عطاء الله، وغيرهم كثير كالشيخ أحمد زروق رضي الله تعالى عنه؛ فقد كان "حسن المظهر، جميل الصورة، ذا سمت وهيئة حسنة".

- **وبعد أخذ العهد ولبس الخرقة تتم مناولة السبحة**، وتلقين الذكر: ولقد اشتهر بالسبحة متأخرو الصوفية، واعتبروها شعارا لهم؛ ولقد ذهب العلماء إلى جواز استعمالها؛ وإن اعتبر البعض الشيخ بالسبحة من باب الرياء؛ مع القول بأن التسبيح باليد أفضل؛ حيث كان الرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته يسبحون ويعقدون على أصابعهم. "اعقدن بالأصابع؛ فإنهن مسؤولات مستنطقات"، وربما سبح أحدهم بالحصى والنوى، كما مر في قاعدة سابقة في الجزء الأول في باب الذكر.

وأخيرا فإنه ليس هناك ما يلزم الصوفي بالأخذ بالمظاهر الخارجية لبعض المنتمين للتصوف؛ إذ لا إلزام في ذلك؛ كما أنه لا إنكار لمن لم يلتزم بها؛ إلا لمحب أو منتسب أو محقق؛ وذلك لأسرارها الخفية التي لا يعلمها إلا أصحابها؛ والله أعلم.

سلسلة الشيخ أحمد زروق:

قال الطاهر الزواوي خديم الشيخ أحمد زروق، ورفيق رحلته للحج سنة: 894 هجرية في ذكر السند الصوفي لشيخه أحمد زروق:

الحمد لله الذي أعطانا مذاهبا وطرقا حسانا

ودين خير الخلق قد هدانا صلى الله عليه ربا اجتبانا

وهو رسمي[1] ومعنوي[2] وهاهنا فلنذكر الرسمي

(1) رسمي: نسبة للرسوم؛ وهو ما يعرف عند الصوفية بالمصافحة ولبس الخرقة على سبيل التبرك، أو سند علم الظاهر الذي يستفاد عن طريق الإجازات في علوم الظاهر، واكتساب المعارف النظرية في علم التصوف؛ وأصح رواية للمصافحة المسندة للشيخ أحمد زروق هي الرواية التي رواها الشيخ محمد بن سليمان الروداني.

(2) السند المعنوي هو السند القائم على التربية الروحية، والمجاهدة وعلو الهمة، وعلى سلوك طريق التصوف بالاقتداء والصحبة؛ وسند الشيخ أحمد زروق في هذا المجال هو سند الأقطاب الذي أخذه الشيخ أحمد زروق عن شيخه أحمد الحضرمي... إلى أخر سلسلة الأقطاب التي ذكرناها في كتابنا: "الأذكار السنية بالمدرسة الزروقية"؛ والتي قال عنها الشيخ =

والمعنوي واحد في الأقطاب عن واحد إلى النبي والأصحاب
والسند الرسمي زروقي وشاذلي قل ومدني[1]
فأرويه عن زروقنا الشهاب عن السخاوي عن القباب
عن ابن عبد الكافي عن تاج الدين ابن عطاء الله شيخ التمكين
عن شيخه المرسي عن الشيخ الكبير الشاذلي ذي الطريق المستنير
عن شيخه ابن حرزهم محمد ابن علي الإمام المهتدي
عن شيخه أعني الإمام الناصح أبي محمد ويدعى صالح
عن شيخه القطب أبي مدين عن أبي يعزى صاحب السر الحسن
عن شيخه الشيخ علي المغربي ابن حرازم عن الشيخ ابن العربي
عن شيخه خير الهدى الغزالي عن شيخه الزكي أبي المعالي
عن شيخه مؤلف القوت أبي طالب المكي ذي التأهب
عن الجنيد وهو عن سري عن شيخه الكرخي عن الطائي
عن شيخه حبيب المرضي عن ذكر المعالي الحسن البصري
عن الشهاب الثقاب العلي حيدرة علي المكي
عن النبي المصطفى محمد سيد كل أحمر وأسود

=

أحمد المليانى: "سمعت شيخنا أبا العباس أحمد زروق رضي الله تعالى عنه يقول: طريقنا هذا لا ينسب للمشارقة ولا للمغاربة؛ بل واحد عن واحد إلى الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه" (انظر بستان العارفين. مخطوط رقم: 243 ك بالمكتبة الوطنية بالرباط)؛ فكل رجالات هذه السلسلة أقطاب.

(1) مدني: نسبة لأبي مدين شعيب. دفين العباد بتلمسان الجزائر.

صـــلى عليـــه ربنـــا تعـــالى ... مـــا أفـــل البـــرق ومـــا تـــلالا
وآلـــه وصـــحبه ذوي الحجـــا ... ومـــن علـــى منـــوالهم قـــد نـــسجا
وســـيلتي لخـــالقي عـــز وجـــل ... بحـبهم فـي كـل خطـب قـد نـزل

الشيخ الزروق وتسلسل حديث المصافحة:

ذكر الشيخ محمد سليمان الروداني وهو عالم جليل ولد ونشأ وتعلم في المغرب وجاور بالحرمين وتوفي بدمشق سنة 1094 في سنده لروايته لحكم بن عطاء الله كما ذكره في حديث المصافحة حيث قال: "وأبو عثمان المغربي صافح أيضا محمد الخروبي الطرابلسي، وهو صافح سيدي أحمد زروق، وهو صافح الشمس السخاوي..." إلى أن وصل إلى خلف بن تميم قال: "دخلنا على أبي هرمز نعوده، فقال: دخلنا على أنس بن مالك نعوده فقال: صافحت بكفي هذه كف رسول الله صلى الله عليه وسلم، فما مسست خزًا ولا حريرًا ألين من كف رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال أبو هرمز فقلنا لأنس: صافحنا بالكف التي صافحت بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فصافحنا فما مسست خزًا ولا حريرًا ألين من كفه، وقال: السلام عليكم. قال خلف فقلنا لأبي هرمز: فصافحنا بالكف التي صافحت بها أنسًا فصافحنا، فما مسست خزًا ولا حريرًا ألين من كفه، وقال: السلام عليكم، وهكذا مسلسلًا بهذا إلى الشيخ زروق".

ومن الفوائد التي يعطيها حديث المصافحة هذا هي:

* شدة الحب لرسول الله صلى الله عليه وسلم والتعلق به ابتداء من الصحابة والتابعين ومن اقتدى بهم من بعدهم تقديرًا وحبًا وتبركا.

* إن بين يد رسول الله صلى الله عليه وسلم الشريفة ويد الشيخ زروق خمس عشرة يدًا؛ وهي منقبة تزاد في مناقبه.

* مشروعية التبرك بآثار الصالحين.

قاعدة: 160. زِيَارَةُ الْقُبُورِ وَالتَّبَرُّكُ وَشَدُّ الرِّحَالِ لِلْمَسَاجِدِ

ما صح واتضح، وصحبه العمل لازم الإباحة، كزيارة المقابر؛ فقيل: "ليس إلا لمجرد الاعتبار بها، لقوله عليه السلام: "فإنها تذكر الآخرة"[1].

قيل: ولنفعها بالتلاوة والذكر والدعاء الذي اتفق على وصوله كالصدقة. قيل: وللانتفاع بها، لأن كل من يتبرك به في حياته يجوز التبرك به بعد موته؛ كذا قاله الشيخ أبو حامد الغزالي رحمه الله في كتاب "آداب السفر". قال: "ويجوز شد الرحال لهذا الغرض، ولا يعارضه حديث:" لا تشد الرحال إلا للمساجد الثلاثة"[2]؛ لتساوي المساجد في الفضل دون الثلاثة، وتفاوت العلماء والصلحاء في الفضل"؛ فتجوز الرحلة عن الفاضل للأفضل. ويعرف ذلك من كراماته وعلمه وعمله، سيما من ظهرت كرامته بعد موته مثلها في حياته، كالسبتي[3]، أو أكثر منها في حياته،

---

(1) حديث: "كنت قد نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها فإنها تذكر بالموت". أخرجه الترمذي في سننه.

(2) أخرجه البخاري ومسلم.

(3) هو أبو العباس أحمد بن جعفر الخزرجي السبتي. ولد أواخر عهد المرابطين سنة: 524 هجرة. درس القرآن والفقه على أبي عبد الله الفخار؛ فتأثر بزهده، ومال إلى التصوف؛ كما تعرف على القاضي عياض. قصد مراكش؛ فوجد الموحدين قد ضربوا عليها الحصار؛ فنزل خارجها بجبل جيليز؛ حيث مكث به زهاء أربعين سنة. يعتبر السبتي من كبار صوفية المغرب في العصر الموحدي؛ إذ كان له شأن كبير لدى المنصور الموحدي. له مقامات وأحوال كثيرة. قامت طريقته ومذهبه في التصوف على التخلي عن فائض المال والبذل والعطاء والصدقة على الفقراء والمساكين، وذوي العاهة؛ حيث كان يرى بأن أركان الإسلام كلها مبنية على ذلك؛ فكان محل حب وتقدير منهم؛ خلافا لذوي اليسار الذين كانوا يكرهونه؛ فلما سئل عن سبب ذلك قال: "لأني موقن بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴿٣٩﴾﴾[سبأ: 39]، وهم غير موقنين بذلك". ضريحه مشهور بمدينة مراكش بالمغرب.

كأبي يعزى[1]، أو من جربت إجابة الدعاء عند قبره؛ وهو غير واحد في أقطار الأرض، وقد أشار إليه الشافعي رحمه الله حيث قال: "قبر موسى الكاظم الترياق المجرب"[2].

وكان شيخنا أبو عبد الله القوري رحمه الله يقول: "إذا كانت الرحمة تنزل عند ذكرهم، فما ظنك بمواطن اجتماعهم على ربهم، ويوم قدومهم عليه يوم الخروج من هذه الدار وهو يوم وفاتهم، فزيارتهم فيه تهنئة لهم، وتعرض لما يتجدد من نفحات الرحمة عليهم".

فهي إذن مستحبة إن سلمت من محرم ومكروه بين في أصل الشرع، كاجتماع النساء، وتلك الأمور التي تحدث هناك، ومراعاة آدابها من ترك التمسح بالقبر، وعدم الصلاة عنده للتبرك؛ وإن كان عليه مسجد؛ لنهيه صلى الله عليه وسلم عن ذلك وتشديده فيه[3]، ومراعاة حرمته ميتا كحرمته حيا؛ والله سبحانه أعلم.

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

ما صح واتضح وصحبه العمل لازم الإباحة كزيارة القبور. قال الشيخ أحمد زروق: "آثار أهل الخير أحياء وميتين وزيارة قبورهم، ونحو ذلك، كالشرب من فضلة الرجل الصالح أو المعتقد، والتمسح بفضلة وضوئه، وأخذ شعره، والتكفين

---

(1) هو أبو يعزى إلنورين عبد الرحمن الدكالي. من كبار مشايخ التصوف في المغرب.
قال عنه الشيخ أحمد زروق: "كان أميا لا يعرف من القرآن إلا الفاتحة والإخلاص والمعوذتين؛ وإذا قرئ عليه القرآن رد على القارئ غلطه؛ فقيل له في ذلك؛ فقال: انظر النور يخرج من فيه؛ فإذا انقطع عرفت أنه غلط". له في المجاهدات الروحية أمور عظيمة ومن الكرامات ما لا تحصى". أخذ عنه أبو مدين شعيب الغوث.
توفي أبو يعزا سنة 572 هجرية عن عمر يناهز مائة وثلاثين سنة. له ضريح بمولاي بوعزة بإقليم اخنيفرة بالمغرب.

(2) موسى الكاظم بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب. من كبار العلماء المحدثين. مات مسموما سنة 263 هجرية.

(3) أخرج مسلم في صحيحه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا تصلوا إلى القبور ولا تجلسوا إليها".

في ثوبه، وأخذ اللقمة من يده، ودخول محله، ولباس ثوبه، والتمسح بريقه، والتبرك بما لبسه، كموضع جلس فيه، أو إناء شرب منه، أو حجر قعد عليه أو لمسه بيده، أو تراب أو نحوه؛ وهذا شيء قد اختلف الناس فيه بعد إجماعهم على التبرك بآثار رسول الله صلى الله عليه وسلم[1].

- فمن قائل بمنع ذلك؛ لأنه لم يعمل به السلف[2].
- ومن قائل بجوازه؛ لأنه مما ثبت به العمل في حقه عليه الصلاة والسلام، ولم يأت عنه نهي فيه؛ والأصل التأسي حتى يأتي المخصص...

وقد يجاب عن عدم عمل السلف بذلك لاكتفائهم برؤيته عليه الصلاة والسلام، وحسما للذريعة في دعوى النبوة؛ لتزلزل إيمان المنافقين؛ ولئلا يفتح لهم باب الدعوى في ذلك؛ والآن قد ارتفعت العلة باتساع بلاد الإسلام وتقرره فلا يضر.

وظاهر مذهب الصوفية اعتماد ذلك والعمل به وإثبات بركته...

وذكر الشيخ كمال الدين الدميري في حياة الحيوان له أن الشافعي رضي الله عنه كان يقول: "قبر موسى الكاظم الترياق المجرب"[3].

وقال الإمام الغزالي: "إن كل من يجوز التبرك به في حياته يجوز التبرك بقبره بعد موته"[4].

---

(1) روى البخاري في صحيحه بسنده عن أبي جحيفة، قال: "خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالهاجرة؛ فأتى بوضوء فتوضأ؛ فجعل الناس يأخذون من فضل وضوئه؛ فيتمسحون به".

(2) حيث رأوا أن التبرك خاص بآثار النبي صلى الله عليه وسلم، واعتبروا ذلك من باب سد الذرائع خوفا من أن يتخذ سنة، ورجح الشاطبي الخصوصية؛ لإجماع الصحابة على الترك؛ إلا أن البعض يرى بأنه لا اعتبار للتخصيص حيث لا دليل عليه، ولا يكفي فيه مجرد الاحتمال؛ لأنه خلاف الأصل؛ ولأنه لا تخصيص إلا بوجود المخصص، وهذا هو رأي ومذهب عموم الصوفية، وهو عموم التبرك.

(3) عدة المريد الصادق. فصل في التبرك بالآثار. انظر حياة الحيوان الكبرى للدميري.

(4) عدة المريد الصادق. فصل في التبرك بالآثار.

واستدل على مطلق الجواز بزياته عليه الصلاة والسلام لذلك؛ وإن كان أحد لا يساوي شعرة من شعراته؛ فللوارث نسبة، وجعله ابن عربي في القبس من خواصه عليه الصلاة والسلام، واستطرد الغزالي الكلام فيه إلى تجويز شد الرحال لذلك؛ وقال: "لا يعارضه حديث الثلاثة مساجد؛ لتساوي المساجد سواها في الفضل بخلاف الصلحاء فيه؛ فانظر كلامه فيه؛ وقد نقله ابن الحاج بنصه وحروفه[1].

ولقد اشترط الشيخ أحمد زروق شروطا للتبرك بالآثار من ذلك:

- **أنه لا يصلى على المقابر، ولا يبنى عليها مسجد** للتبرك؛ فلقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "اللهم لا تجعل قبري وثنا يعبد. اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد"[2]، وفي رواية: "أولئك شرار الخلق كانوا إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا عليه مسجدا"[3].

- **قالوا:** ولا يتمسح بالقبر لأنه من فعل النصارى، ولا يدهن بالماء الذي يكون عليه، ولا يرفع منه ترابا لأنه حبس، وفي المطروح بالقصد نظر...

واعلم أن الناس لم يزالوا يتبركون بآثار أهل الخير كابرا عن كابر من العلماء والصلحاء وغيرهم من قديم الزمان إلى هلم جرا من غير نكير؛ فلا داعية للسكوت؛ وهو ما تتوفر الدعاوى على العمل به طبعا؛ فلو كان حراما لنص عليه الشارع، وحذر منه الأئمة قديما؛ ولو كان التنزه أولى لمحل الاشتباه[4].

"... فمن ثم جاز التبرك بآثار أهل الخير... إذ الأصل التأسي حتى يأتي المخصص، ولم يزل أكابر الملة يتبركون بأهل الفضل من كل عصر وقطر؛ فلزم

---

(1) قال الإمام الغزالي في الإحياء: "كل من يتبرك بمشاهدته في حياته يتبرك بزيارته بعد وفاته، ويجوز شد الرحال لهذا الغرض"، ولا يمنع من هذا قوله عليه السلام: "لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد" لتستوي المساجد غيرها في الفضل بخلاف الصلحاء، وقال ابن العربي في القبس: ولا بقصد الانتفاع بالميت؛ فإنها بدعة، وليست لأحد على وجه الأرض إلا لواحد، وهو قبر محمد صلى الله عليه وسلم.

(2) الحديث رواه الإمام مالك في الموطأ، وأبو داود في سننه، وأحمد في مسنده.

(3) من حديث أخرجه مسلم في صحيحه.

(4) عدة المريد الصادق. فصل في بعض ما يتعلق بالتبرك بالآثار من الآداب.

الاقتداء بهم حسب ما يهتدي إليه الظن في الأشخاص"[1]، ولكن ينبغي ألا يجعل ذلك عدة ولا عمدة لئلا يدفع به نظام الحق والحقيقة؛ ولذلك قال ابن ليون: "ليس من شأن الفقراء شد الرحال للزيارات؛ وقل من اشتغل به فنفعه".

وإلى ترجيح عدم التبرك بآثار الصالحين ذهب الشاطبي في كتابه الاعتصام؛ لأنه يرى بأن التبرك بآثار الرسول صلى الله عليه وسلم خاص به، وأن ترك التبرك بآثار غيره مقصود ومراعى شرعا سدا للذريعة؛ خصوصا وأن التوسع في التبرك هو الذي أدى إلى عبادة الأوثان.

ولقد ذهب ابن الحاج في مدخله إلى ما ذهب إليه الغزالي في جواز السفر لزيارة الصالحين.

للمنتسب فضل من المنتسب إليه.

انطلاقا من قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾[2]؛ وحيث إنهم أولياء لله فقد حفظهم بحفظه، وتولاهم بفضله وإحسانه؛ فقد اعتبرهم الصوفية ورثة أنبيائه؛ إذ للمنتسب فضل من المنتسب إليه؛ فقد حثوا على احترامهم، وأجازوا زيارتهم، والتشبث بمكارم أخلاقهم، وأعمالهم الصالحة، ونيل بركاتهم.

قال الشيخ عبد القادر الجيلاني: "من تقدم كانوا يطوفون الشرق والغرب في طلب الأولياء والصالحين الذين هم أطباء القلوب، والذين إذا حصل لهم واحد منهم طلبوا منه دواء لأديانهم؛ وأنتم اليوم أبغض إليكم من الفقهاء والعلماء والأولياء الذيم هم المؤدبون والمعلمون؛ فلا جرم لا يقع بأيديهم الدواء"[3].

لذا قال الصوفية بأن زيارة الأولياء والصالحين هي مفتاح أبواب الهداية والخير؛ لأنها تفتح قلب المريد لتقبل المعارف الدينية، والاستمداد من الأنوار الربانية.

---

(1) كتاب النصائح.

(2) [يونس: 62].

(3) الفتح الرباني.

قال ابن الحاج: "وينبغي له - أي المريد - أن لا يخلي نفسه من زيارة الأولياء والصالحين الذين برؤيتهم يحيي الله القلوب الميتة، كما يحيي الأرض بوابل المطر؛ فتنشرح بهم الصدور الصلبة، وتهون برؤيتهم الأمور الصعبة؛ إذ هم وقوف على باب الكريم المنان؛ فلا يرد قاصدهم، ولا يخيب مجالسهم ولا معارفهم ولا محبهم؛ إذ هم باب الله المفتوح لعباده"[1].

لكن من هم الأولياء الذين يجوز زيارتهم هل الأحياء فقط أم الأموات أيضا؟ قال الشيخ أحمد زروق مجيبا عن هذا السؤال:

" وأما التمسك بالأموات؛ فهو من قلة الاعتقاد في الأحياء؛ وذلك من نقص الهمة؛ اللهم إلا أن يكون ذلك على سبيل التعرض لنفحات الرحمة بالزيارة لطلب الزيادة؛ فمدد الميت أقوى من مدد الحي؛ لأنه في بساط الحق، ولأن التعلق به عري عن الأغراض والأعراض من الاستئناس ونحوه؛ وكرامة الله لأوليائه لا تنقطع بموتهم؛ بل ربما زادت"[2].

وفي موضع آخر يقول: "واعلم أن الناس لم يزالوا يتبركون بآثار أهل الخير كابرا عن كابر من العلماء والصلحاء وغيرهم؛ من قديم الزمان إلى هلم جرا؛ من غير نكير ولا داعية للسكوت، وهم مما تتوفر الدواعي على العمل به طبعا؛ فلو كان حراما لنص عليه الشارع، وحذر منه الأئمة قديما، ولو كان التنزه أولى لمحل الاشتباه".

إلا أن زيارة الأولياء لا يكون بهدف التمسح بهم، أو الائتمار بأوامرهم؛ وإنما تكون بهدف الاتعاظ والزيادة والاستفادة منهم والاقتداء بهم والتنوير بعلمهم المستمد من علم ونور الرسول صلى الله عليه وسلم؛ لأن علمهم باق وإن هم ماتوا.

---

(1) المدخل.

(2) عدة المريد الصادق.

قاعدة: 161. الْقَطْعُ بِإِيمَانِ مُسْلِمٍ أَوْ وِلَايَةِ صَالِحٍ

قد تفيد الدلائل من الظن ما يتنزل منزلة القطع، وإن كان لا يجري على حكمه في جميع الوجوه، كالقطع بإيمان مسلم ظهرت منه أعمال الإسلام، وكولاية صالح دلت على مقامه أفعاله وأقواله وشواهد أحواله. كل ذلك في علمنا من غير جزم بعلم الله فيه، إلا في حق من جاءنا عن الله مخصص له، كالعشرة المشهود لهم بالجنة.

وقد صح: "إذا رأيتم الرجل يعتاد المسجد، فاشهدوا له بالإيمان"[1].

وصح: "خصلتان لا يجتمعان في منافق: البخل وحسن الخلق"[2].

وصح حلف سعد على إيمان رجل، فلم ينكر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم يمينه وإن رده بقوله: "أو مسلم".

وصح: "ثلاثة من كن فيه فهو منافق" الحديث[3].

ولا يتناول من واقع ذلك من المؤمنين؛ بل مجراه في حق من لا يبالي في أي جزء وقعت منه تلك الخصال من عقد أو عمل أو قوله إذا في كل واحدة.

ويشهد لذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "كل الخصال يطبع عليها المؤمن ليس الخيانة والكذب"[4].

فنفى عنه أن يكون مطبوعا عليها لا غيره؛ فهي وإن وقعت منه فبالعرض لا بالأصالة، بخلاف المنافق؛ ولذلك لم تصح من مؤمن في كل شيء؛ إذ يستثني

---

(1) العشرة المبشرون بالجنة هم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وسعد، وسعيد، وطلحة، والزبير، وعبد الرحمن، وأبو عبيدة.

(2) أخرجه الترمذي في سننه.

(3) أخرجه البخاري في أدب المفرد.

(4) حديث: "ثلاث من كن فيه فهو منافق. إذا حدث كذب، وإذا ائتمن خان، وإذا وعد أخلف؛ فمن كانت فيه واحدة منهن لم تزل فيه خصلة من النفاق حتى يتركها "أخرجه النسائي في سننه، وأخرجه أحمد مع اختلاف في اللفظ.

جزءا، ولو الإيمان والتوحيد بخلاف المنافق فإنه لا يستثني جزءا، ولا في باب الكفر. إذ لا يجزم به ظاهرا كغيره؛ فكانت فيه لا في غيره؛ والله أعلم.

وقد يريد نفاقا دون نفاق، وحمله عليه جماعة من العلماء، والله أعلم.

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

الدليل القطعي هو ما لا يرقى إليه احتمال قط.

أما الظني الدلالة؛ فهو ما ترجح فيه أحد معنيين من غير قطع.

والأصل في الدلالة هو الظن؛ ما لم تقم به دلالة تنقله من الظن إلى القطع واليقين.

وبناء عليه فـ "قد تفيد الدلائل من الظن ما يتنزل منزلة القطع، وإن كان لا يجري على حكمه في جميع الوجوه"؛ فإذا ظهرت على مسلم دلائل تدل على إسلامه كحرصه على صلاة الجماعة حكمنا له بالإسلام؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: "إذا رأيتم الرجل يعتاد المسجد؛ فاشهدوا له بالإيمان".

لذا فإننا نحكم على ولاية المؤمن وصلاحه بناء على أقواله وأفعاله وما تصدر عنه من تصرفات وأحوال من غير جزم أي على سبيل حسن الظن، وما عدا ذلك من أفعال القلوب نكلها لله؛ ما لم يقم دليل يرفع به الظن إلى اليقين؛ كما في حديث العشرة المبشرين بالجنة؛ فقد بشرهم الصادق المصدوق بالجنة؛ وبذلك يرفع الحكم عليهم من حسن الظن - وهو الأصل في الحكم عليهم - إلى اليقين والقطع؛ لوجود الحديث المخصص؛ كحديث اعتياد المسجد، وخصال المؤمن والمنافق.

قال ابن عطاء الله: "سبحان من لم يجعل الدليل على أوليائه إلا من حيث الدليل عليه"؛ فكما لا دليل عليه سوى ما ظهر منه؛ لا دليل على أوليائه إلا ما ظهر عليهم من حيث نسبتهم إليه؛ فهم معروفون بمعرفته، ومنزهون بتنزيهه[1].

هذا ومراتب العلم خمسة:

- **أولها:** اليقين؛ وهو العلم المطابق للواقع عن دليل قطعي أو متواتر، وتثبت به أصول العقائد.

(1) شرح الحكم العطائية.

- **الثاني**: غلبة الظن؛ وهو الثابت بخبر مشهور أو مستفيض، وهو تحت المتواتر، وفوق الآحاد.
- **الثالث**: الظن؛ وهو العلم الحاصل بخبر الآحاد.
- **الرابع**: الشك؛ وهو ما تساوى فيه الطرفان.
- **الخامس**: الوهم؛ وهو ما دون الظن.

وبناء على التقسيم السابق يكون اليقين هو العلم المطابق للواقع عن دليل يفيد القطع، والشك ما تساوى فيه الطرفان؛ فإن ترجح كان ظنا والمرجوح وهما؛ وعليه فإن القاعدة الشرعية هي أن: "غلبة الظن قد تنزل منزلة اليقين في الأحكام".

ومن أمثلة ذلك أن من جهل القبلة لغيم فدله ثلاثة ثقة على جهة القبلة؛ فإنه يصلي إليها؛ وإن دله اجتهاده على خلاف ذلك.

ومن القاعدة الفقهية السابقة، ومن الحديث النبوي الشريف الذي رواه مسلم في باب تأليف قلب من يخاف على إيمانه لضعفه، والنهي عن القطع بالإيمان من غير دليل قاطع ينطلق الشيخ أحمد زروق في قاعدته هذه.

ذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم عقب على كلام سعد لما قال للرسول: "أعط فلانا فإنه مؤمن"؛ فقال عليه السلام: "أو مسلم"؛ فراجعه سعد ثلاثا، والرسول الكريم يقول: "أو مسلم"؛ وفي ذلك تنبيه إلى أن الإيمان من أعمال القلوب التي لا يطلع عليها سوى الله تعالى؛ ويستفاد من تعقيب الرسول صلى الله عليه وسلم النهي عن الجزم بإيمان أحد بناء على ما يظهر من أحواله؛ فالإقرار باللسان ينبغي أن يكون مطابقا لما في القلب؛ ولهذا كان الإيمان اعتقاد بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالجوارح؛ حيث لا تكفي الأعمال مجردة عن النية والقصد.

هذا وقد تقوم الدلائل والقرائن العقلية أو النقلية على ما يرجح الظن ويجعله في منزلة اليقين، كالقطع بإيمان مسلم ظهرت منه أعمال الإسلام بناء على الحديث: "من رأيتموه يغشى مساجدكم فاشهدوا له بالإيمان " أو كما قال عليه السلام.

إذن فغلبة الظن - سواء استند إلى دليل عقلي أو شرعي - تنزل منزلة اليقين؛ حيث تثبت به الأحكام الشرعية في العقيدة؛ وبذلك يصح الشهادة بإيمان مسلم

التزم بأركان الإسلام، كما تصح الشهادة بولاية مسلم دلت على مقامه أفعاله وأقواله وشواهد أحواله وذلك من غير جزم؛ بل من باب التغليب وحسن الظن.

وكل الحالات الواردة في القاعدة من هذا القبيل حيث:

- نشهد بإيمان كل من اعتاد الصلاة مع المسلمين في مساجدهم، ونكل أمر سريرته إلى ربه.

- ونشهد بنفاق من اجتمع فيه البخل وسوء الخلق، وبإيمان من كان كريما سخيا وحسن الخلق؛ وهو الغالب؛ وإن كان غير مطرد.

- ونشهد بنفاق من اتصف بإحدى ثلاث خصال: من "إذا حدث كذب، وإذا ائتمن خان، وإذا وعد أخلف"؛ حيث من كانت فيه واحدة منهن لم تزل فيه خصلة من النفاق حتى يتركها؛ وهو الغالب؛ ولأن الخصال مما يطبع عليه الإنسان، والمؤمن لا يطبع على الخيانة والكذب؛ فإن وقعت منه فبالعرض والصدفة لا الأصالة بخلاف المنافق.

وعليه فإنه يحكم على المرء بما يغلب الظن عليه من أفعال وأقوال خلافا للإيمان؛ فإنه حكم لا ينبغي أن ينبني على الظن؛ بل على القطع واليقين؛ وإن تعلقت الأحكام التكليفية بغلبة الظن. فنحكم بالظاهر، ونترك الباطن لرب السرائر.

قاعدة: 162. الْفِرَاسَةُ الشَّرْعِيَّةُ نُورٌ إِيمَانِيٌّ يَنْبَسِطُ عَلَى الْقَلْبِ

الفراسة الشرعية، نور إيماني ينبسط على القلب حتى يتميز في نظر صاحبه حالة المنظور فيه عن غيره؛ بل يميز أحواله في النظر إليه، بحسب أوقاته، ولكل مؤمن منها نصيب. لكن لا يهتدي لحقيقتها إلا من صفا قلبه من الشواغل والشواغب.

ثم هو لا يصح أن يقبل الخاطر منها إلا بعد تردده مدة في البداية، وبعد اعتياده على حسب اعتياده.

وإليها الإشارة بقوله عليه السلام: "كان في الأمم محدثون، فإن يكن في أمتي، فعمر منهم"[1].

وقال أبو بكر رضي الله عنه: "اقتسمي مع إخوتك"[2].

وقال عثمان رضي الله عنه للرجل الذي دخل عليه؛ وقد نظر في محاسن امرأة: "أيدخل علي أحدكم وعيناه مملوءة زنا؟".

والفراسة الحكمية، اعتبار بواطن الأشخاص، بظواهر الحواس. وقد أشار إليها في حديث الرجل الذي قال: "اعدل"[3].

---

(1) أخرجه مسلم في صحيحه...

(2) ورد في طبقات ابن سعد عن عائشة رضي الله تعالى عنها قال: لما حضرت أبا بكر الوفاة دعاني؛ فقال: إنه ليس في أهلي بعدي أحد أحب إلي غنى منك، ولا أعز علي فقرا منك؛ وإني كنت تملكت من أرض بالعالية جداد عشرين وسقا؛ فلو كنت جددته تمرا عاما واحدا انحاز لك؛ وإنما هو مال الوارث؛ وإنما هما أخواك وأختاك؛ فقلت إنما هي أسماء؛ فقال: وذات بطن ابنة خارجة؛ فقد ألقي في روعي أنها جارية؛ فاستوصي بها خيرا؛ فولدت أم كلثوم.

(3) وهو ذو الخويصرة الذي قال للرسول صلى الله عليه وسلم: "اعدل"؛ فقال عليه السلام: "ويلك ومن يعدل إن لم أعدل". ثم قال عليه السلام لعمر: "دعه فإن له أصحابا يحقر أحدكم =

وفي حديث: "تقاتلون قوما، نعالهم الشعر، وتقاتلون الترك". ونحوه ذلك.

وفائدة كل منهما، الالتفات لما دل عليه فيحذر، أو يعامل، لا الجزم في الحكم. إذ لا تفيد قطعا ولا ظنا يتنزل منزلته؛ والله أعلم.

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

الفراسة عند الصوفية طاقة نورانية يخص الله بها عباده الصالحين يستطيعون بواسطتها التنبأ ببعض مجريات الأمور. قال تعالى: ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [الزمر: 22]، وقال عليه السلام: "اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله"؛ وهذه الفراسة تقوى وترقى كلما ازداد العبد الصالح قربا من ربه.

قال أبو شجاع الكرماني: "من عمر ظاهره باتباع السنة، وباطنه بدوام المراقبة، وكف نفسه عن الشهوات، وغض بصره عن المحرمات، واعتاد أكل الحلال؛ لم تخطئ له فراسة؛ وقد ذكر الله سبحانه وتعالى قصة سيدنا لوط؛ ثم أتبع ذلك قائلا: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَٰتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ﴿٧٥﴾﴾ [الحِجر: 75]؛ وهم المتفرسون الذين كان نظرهم حلالا، وطعامهم حلالا".

هذا وإذا كان الحدس الذي قد يتمتع به بعض الناس يحتمل الصدق والكذب؛ فإن الفراسة التي لا يتمتع بها إلا خاصة الخاصة من عباد الله الصالحين لا تقتضي إلا الصدق؛ لأن صاحبها يرى بنور الله؛ فتكون بمثابة إلهام منه تعالى، وبرهان على صدق ولاية الولي.

ورغم ذلك فإنه يستأنس بفراسة الرجل الصالح؛ لا أن يعمل بها على سبيل القطع أو الجزم في الحكم؛ حيث "أنها لا تفيد قطعا ولا ظنا يتنزل منزلته".

هذا وما يقع في النفس له خمس مراتب:

* هاجس: وهو ما يلقى في النفس؛ والإنسان غير مؤاخذ به؛ لأنه وارد يرد على النفس لا يستطيع الإنسان دفعه.

=

صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم يقرأون القرآن لا يجاوز تراقيهم. يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية".

* وخاطر؛ وهو ما يجري في النفس؛ وهو غير مؤاخذ به أيضا لنفس السبب.

* وحديث النفس؛ وهو ما يحصل للنفس من تردد بين الفعل والترك؛ والإنسان غير مؤاخذ به أيضا. قال صلى الله عليه وسلم: "إن الله تجاوز لأمتي ما تحدثت به أنفسها، ما لم تتكلم به أو تعمل".

وكل من الهاجس والخاطر وحديث النفس لا يترتب عنها عقاب لعدم الفعل، ولا ثواب لعدم القصد؛ وإن كان معرفتها والتمييز بين حسنها وسيئها مطلوب؛ لأنها قد تدفع إلى ما بعدها؛ ولأنها محركة للهم أو العزم.

* والهم؛ وهو ترجيح قصد الفعل؛ وإن لم يفعل؛ فإن أهم الإنسان بخير كتبت له حسنة، وإن أهم بسيئة لم تكتب عليه. قال صلى الله عليه وسلم في الحديث القدسي:

" إذا هم عبدي بحسنة ولم يعملها كتبت له حسنة؛ فإن عملها كتبت له عشر حسنات إلى سبع مائة ضعف، وإذا هم بسيئة ولم يعملها لم أكتبها عليه؛ فإن عملها كتبت له سيئة واحدة"[1].

* والعزم؛ وهو قوة القصد والجزم به؛ فإن تركها صاحبها لشاغل قطعه عنها؛ فهو مؤاخذ على الأرجح؛ فإن تركها خوفا من الله كتبت له حسنة.

قال الشيخ أحمد زروق:

" والخواطر أربعة: رباني ونفساني؛ وهما ثابتان، وشيطاني وملكي وهما مترددان.

- فالرباني غالبا بالخير، وفي التوحيد الخالص؛ ومعه برودة، وبالشر عقب ذنب عقوبة؛ والخلاص منها باللجأ إلى الله تعالى.

- والنفساني بالخير مع عجلة وعمى العاقبة، وأمن من الغوائل، وبالشر لا عقب ذنب؛ ويدفعه اللجأ إلى الله.

- والشيطاني يضعفه الذكر.

- والملكي يقوى به؛ ومعه أدلة واضحة، وبرودة في انشراح؛ ولا يأمر الملكي بشر أبدا.

---

(1) صحيح البخاري.

والشيطاني من خلف القلب محتضن؛ ووجهه إلى الظهر، والملكي على يمينه. ولا يميز الخواطر على الحقيقة إلا من علم ما يدخل جوفه"[1].

المعرفة العلمية والصوفية:

لقد اختلفت المعرفة الصوفية عن العلم عند الصوفية؛ فإذا كان العلم يدرك بالتعلم؛ فإن المعرفة نور يقذفه الله في قلب المؤمن الصادق، وهي تقوم على المكاشفة والاطلاع على حقيقة الوجود، وغمرة القلوب بالأنوار الإلهية؛ وإذا كانت طرق اكتساب المعرفة تتنوع إلى:

* طريقة التحقيق: وهي طريق الأصوليين - أي علماء التوحيد والعقيدة -.
* طريق الإيقان: وهي طريق عامة المؤمنين.
* طريق الشهود والعرفان: وهي طريق الكمل من رجال الصوفية.

فإن المعرفة الكاملة بالله عند الشيخ أحمد زروق لا تدرك بالعقل؛ لأنه يقتصر على ربط الأسباب بالمسببات وعلى علل الأشياء؛ كما أنها لا تدرك بالحس؛ لأنه قاصر على إدراك الماديات؛ وإنما تدرك بالوجدان ونور البصيرة (أي الكشف).

فالمعرفة الصوفية عند الشيخ أحمد زروق - كغيره من الصوفية - تدرك بالكشف الصوفي الروحاني؛ لذا فإن أقصر الطرق إلى معرفة الحق هو الذوق والعيان، وليس العلم والبرهان كما يرى الفلاسفة والمتكلمون والفقهاء؛ ويبقى القلب عند الشيخ زروق هو المؤهل لتلقي هذه المعرفة حسب مرتبته في الصفاء والنقاء؛ فالعلم بالله نور يقذفه تعالى في قلب المؤمن الصادق؛ فينبعث منه شعاع ينبسط في الصدر؛ فيكسبه اليقين والرضا والتسليم.

يقول الشيخ أحمد زروق في شرحه لقول ابن عطاء الله: "النور له الكشف، والبصيرة لها الحكم، والقلب له الإدبار والإقبال".

"إذا كان النور تاما كشف الشيء على ما هو عليه، وإذا كانت البصيرة مستقيمة حكمت به على وجهه فأقبل القلب في محل الإقبال وأدبر في محل الإدبار، وإذا

(1) النصيحة الكافية.

كان النور مفقودا أو ناقصا أقبل القلب في محل الإدبار، وأدبر في محل الإقبال؛ فكان شبه حال الأعمى تارة يخطئ وتارة يصيب، وإن أصاب فعلى غير أصل ولا حقيقة؛ فإذن نور القلب هو الأصل، وما بعده تبع له. قال تعالى: ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾[1]؛ وقال تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾[2]؛ فجعل الهداية فرع الشرح والشرح فرع النور فافهم[3].

إن المعرفة الذوقية - معرفة خاصة الخاصة - لا يمكن للعقل أن يبلغها؛ بل أحيانا لا يمكن التعبير عنها باللفظ والخطاب والكلام. حيث لا يعرفها إلا من خاض التجربة الصوفية ووصل وتذوق هذه المعرفة. حيث لا يبقى للعقل أمامها إلا التسليم أو الإذعان أو المرور بالتجربة الصوفية لمعرفتها؛ ويضرب لنا مثلا لذلك بمن تذوق العسل وأراد أن يصف لذته للغير، أو بمن يريد أن يشرح لذة الجماع لطفل لم يبلغ سن البلوغ / الحلم[4].

إن المعرفة الوجدانية لا يمكن بلوغها إلا بسلوك الطريق المؤدي إلى الحقيقة، وبالتوجه إلى الله تعالى تعلقا وتحققا؛ وهذا لا يدرك إلا بالمجاهدة والسعي إلى الحق بنية صادقة. حينها تفتح لك الأبواب، ويؤذن لك في الدخول[5]. إن شملك الله بفضله، واصطفاك بإحسانه، وكشف عنك الحجاب؛ فأشرقت أنواره في كيانك.

---

(1) [الزمر: 22].

(2) [الأنعام: 125].

(3) شرح الحكم العطائية.

(4) شرح المباحث الأصلية.

(5) شرح عقيدة الغزالي.

قاعدة: 163. ذَاهِبُ الْعَقْلِ بِحَقِيقَةٍ إِلَهِيَّةٍ يُعْتَبَرُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ ظَرْفٌ لِمَعْنًى شَرِيفٍ

ذهاب العقل، إن كان بخيالات وهمية، سقط اعتبار صاحبه ظاهرا أو باطنا؛ وبحقيقة إلهية اعتبر صاحبه من حيث إنه ظرف لمعنى شريف؛ ويدل على كل إشارته بحاله ومقاله، كقول بعض المجانين: "يا مناحيس لا يغرنكم إبليس؛ فإنه إذا دخل النار، رجع إلى داره، وأنتم يجتمع عليكم العذاب والغربة".

وقال الشيخ أبو محمد عبد القادر رضي الله عنه: "إن لله عبادا عقلاء ومجانين، والعقلاء خير من المجانين". أو كما قال.

ولما نظر بعض القضاة لرجل قد أعطي التحول في الصورة؛ وهو على مزبلة، قال في نفسه: إن الذي يعتقد هذا لخسيس العقل؛ فناداه في الحال: يا فقيه. قال: نعم. قال: هل أحطت بعلم الله؟ قال: لا. قال: "أنا من علم الله الذي لم تحط به". انتهى وهو عجيب، فسلم تسلم.

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

ذهاب العقل بمرض نفسي أو عضوي يسقط التكليف؛ لأن التكليف مناط بالعقل وجودا وعدما؛ ودليل ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "رُفِع القَلَمُ عن ثلاثةٍ: عن النَّائمِ حتَّى يستيقظَ، وعن الصَّبي حتَّى يحتلِمَ، وعن المجنونِ حتَّى يَعقِل". ذلك أنَّ المجنونَ الذي لا عقلَ له، ولا نيَّة؛ لا يدخل تحت خطاب الشارع؛ إذ لا خطابَ للشَّارعِ يطولهما؛ لذا فكل ما يصدر عن المجنون من سلوكات وأقوال خارجة عن المعقول أو القيم الإسلامية الحنيفة تكون باطلة وغير معتبرة.

أما إذا كان (ذهاب العقل) بحقيقة إلهية كجذب أو استغراق في التأمل، أو جمع على مولاه؛ فإنه يعتد بما يصدر عن صاحبه من حركات وإشارات بحاله ومقاله؛ لأن صاحبه يكون ظرفا لمعنى شريف؛ إذ الجذب هو فناء عن الخلق بالحق؛ فـ"المجذوب هو المأخوذ عن نفسه إلى حضرة الحق لا بترتيب ولا تدريج"[1].

---

(1) الشرح 17 على الحكم العطائية.

ومن هذا القبيل ما يروى في كتب الرقائف المغربية أن رجلا خرج من داره قاصدا السوق لشراء حمار؛ فصادف أن مر بمسجد القرويين عند صلاة الصبح؛ فدخل للصلاة؛ فوجد الشيخ علي الدوار الصنهاجي[1] بباب المسجد يقشر الخيار ويأكله؛ فتعجب في نفسه قائلا: سيدي علي بباب المسجد يأكل الخيار، والناس على وشك الصلاة؛ فلما قضى صلاته؛ وهم بالخروج من المسجد ناداه الشيخ علي الدوار: يا هذا. أكل الخيار خير؟ أم صلاة الحمار؟ لأن الشخص كان يفكر طيلة صلاته في هيئة الحمار الذي سيشتريه؛ فعلم أن الشيخ قد كاشفه بما اعتراه في صلاته.

يقول الشيخ ابن عطاء الله السكندري: "فأرباب الجذب يكشف لهم عن كمال ذاته؛ ثم يردهم إلى شهود صفاته؛ ثم يرجعهم إلى التعلق بأسمائه؛ ثم يردهم إلى شهود آثاره، والسالكون على عكس هذا؛ فنهاية السالكين بداية المجذوبين، وبداية السالكين نهاية المجذوبين؛ لكن لا بمعنى واحد، فربما التقيا في الطريق، هذا في ترقيه وهذا في تدليه".

ويقول الشيخ ابن عباد الرندي: "شأن السالكين الاستدلال بالأشياء عليه؛ وهم الذين يقولون: ما رأينا شيئًا إلا ورأينا الله بعده، وشأن المجذوبين الاستدلال به على الأشياء، وهم الذين يقولون: ما رأينا شيئًا إلا رأينا الله قبله".

قال الشيخ أحمد زروق: "... إلا أن العقل إذا فقد بخيالات وهمية كان صاحبها مطروحا، ظاهرا وباطنا، وإن فقد بحقيقة إلهية كان له حكمها؛ فيعظم صاحبها من حيث إنه صار محلا لمعنى شريف؛ ولأن تلفه كان في الله؛ فتعين تعظيمه لله...

---

(1) هو الشيخ أبو الحسن علي بن أحمد الصنهاجي المعروف بالدوار. أخذ الطريقة عن عدة شيوخ، منهم الشيخ محمد الخروبي إلا أنه تحقق في الطريق على يد الشيخ أفحام، وورثه في الطريقة الشاذلية الزروقية بالمغرب.

اشتهر بالجذب، وله كلام رائق في أسرار الحروف ينبئ عن رسوخ قدم في علوم القوم الصوفية. أشار إليه صاحب ممتع الأسماع؛ كما ذكره صاحب الروض العطر الأنفاس بأخبار الصالحين من أهل فاس. من تلامذته: الشيخ عبد الرحمن المجذوب. توفي الشيخ الدوار سنة 947 هجرية، ودفن بباب الفتوح بمدينة فاس.

ويعرف حال المجذوب من المجنون بإشارتهما؛ فكل من أشار إلى حقيقة مجموعة فهو مجذوب؛ وإن كانت صورها أجنبية عن مقصده، ومن تفرقت إشارته فهو مجنون ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾[محمد: 30]؛ فافهم الإشارة.

وقد قال بعض العلماء: "ما زال يختلج في نظري أن المجذوب فاقد لعقل التكليف؛ فكيف تثبت له الولاية؟ حتى فتح الله بأن العقل إن فقد بحقيقة إلهية، فله حكم تلك الحقيقة وحرمتها، وإذا فقد بالخيالات فله حكمها؛ وإن كان التكليف ساقط في الجميع؛ لفوات عقل المعاش الذي يميز خير الشرين وشر الخيرين"[1].

قال الشيخ عبد القادر الجيلاني: "إن لله عبادا عقلاء ومجانين، والعقلاء خير من المجانين".

هذا ومراتب السلوك إلى الله تختلف باختلاف رتب السالكين إليه؛ "فأرباب الجذب يكشف لهم عن كمال ذاته؛ ثم يردهم إلى شهود صفاته؛ ثم يرجعهم إلى التعلق بأسمائه؛ ثم يردهم إلى شهود آثاره؛ والسالكون على عكس ذلك؛ فبداية المجذوبين نهاية السالكين، ونهاية السالكين بداية المجذوبين؛ لكن لا بمعنى واحد؛ فربما التقيا في الطريق. هذا في تدليه، وهذا في ترقيه"[2].

(1) النصيحة الكافية.

(2) الحكم العطائية.

قاعدة: 164. مَحَبَّةُ النَّاسِ لِلْعَبْدِ عَلَى قَدْرِ زُهْدِهِ فِيمَا بِأَيْدِيهِمْ

معونة الله للعبد على قدر عجزه عن مصالحه، وتوصيل منافعه، ودفع مضاره؛ ومحبة الناس له على قدر بعده عن المشاركة لهم فيما هم فيه؛ فمن ثم قويت محبة الناس في الصبيان والبهاليل وآثروا الزهاد وأهل الخلوات على العلماء، والعارفين؛ وإن كانوا أفضل عند صحيح النظر.

وقد أشار رسول الله صلى الله عليه وسلم لهذا الأصل بقوله: "ازهد في الدنيا يحبك الله، وازهد فيما في أيدي الناس يحبك الناس". فدله على الوقوف بباب الله بلا واسطة، ونفي الدنيا لتحقق العجز؛ فافهم.

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

العبد محتاج إلى معونة ربه في كل الأمور الدينية والدنيوية ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝﴾ [الفاتحة: 5]؛ وحيث إن الأوامر والنواهي غالبا ما تكون مصحوبة بكلفة ومشقة - وإن كانت ميسورة ومقدورة للمكلف - فإن الله سبحانه وتعالى يعين العبد على القيام بها، وأن هذه المعونة تكون على قدر حاجته وعجزه عن القيام بمصالحه جلبا ودفعا؛ فعلى العبد أن يستعين بربه في كل أموره؛ فلقد قال عليه السلام: "إن الله تعالى ينزل المعونة على قدر المؤونة، وينزل الصبر على قدر البلاء"[1].

ولقد كان الرسول الكريم يدعو قائلا: "اللهم أعنا على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك "وعلم معاذ هذا الدعاء؛ لذا فإن العبد ينبغي أن يعتمد على الله في جميع أموره؛ كما أن الإعانة بجميع صورها من الله لعبده تكون على قدر مؤنته، وأن الله ينزل الصبر على قدر المشقة الناتجة عن العمل، وكلما اعتمد العبد على ربه ازداد منه قربا؛ خلافا للبشر فإن محبتهم تكون بقدر البعد عن مشاركتهم أو مزاحمتهم فيما يملكون، كما أن نفورهم يكون بقدر الاعتماد عليهم وطلب المعونة منهم؛

---

(1) رواه أبو هريرة وصححه الألباني.

ذلك أن طبيعة البشر كراهيتهم لمن يزاحمهم على المصالح والمنافع والوظائف الدنيوية؛ لذا فإنهم يميلون نتيجة لذلك إلى محبة الصبيان والزهاد والمنقطعين إلى الله؛ لأنهم لا مطمع لهم في الدنيا. خلافا للفقهاء والعلماء الذين يتطلعون إليها، ويزاحمون الخلق فيها. وإن كان الفقهاء والعلماء في المنزلة الدينية والدنيوية أولى من الصبيان والزهاد، والبهاليل.

وعليه فإن الصحابي الذي قال للرسول صلى الله عليه وسلم: "دلني على عمل إذا عملته أحبني الله، وأحبني الناس"؛ فقال له الرسول عليه السلام: "ازهد في الدنيا يحبك الله، وازهد فيما في أيدي الناس يحبك الناس"[1].

وعماد ذلك طلب العون من الله تعالى بصدق وإخلاص؛ فليتوجه العبد إلى طلب ربه بنية خالصة مع يقينه بالاستجابة ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٦٢﴾﴾[2].

لذا على الإنسان أن يقف على باب الله سبحانه وتعالى بلا واسطة، وأن يتحقق بالعجز، وأن ينفي عن قلبه التعلق بالدنيا، وأن يستعين على قضاء حوائجه بالوقوف بباب ربه الكريم الذي يحب عبده الملحاح خلافا للبشر.

قال أعرابي لأهل البصرة: "من سيد أهل هذه القرية؟ قالوا: الحسن. قال: بِمَ سادهم؟ قالوا: احتاج الناس إلى علمه، واستغنى هو عن دنياهم".

وإذا كان الزهد في الدنيا يحقق محبة لله، والزهد عما في أيدي الناس يحقق عزة النفس والاستغناء عن الناس ومحبتهم؛ فإن الزهد لا يعني الابتعاد عن الدنيا بالكلية، وإنما يعني ترك الفضول منها، وما لا حاجة إليه - وإن كان حلالا - والاقتصار على الكفاية؛ وهذا هو الورع الذي بمعنى ترك الشبهات؛ كما أن التوكل على الله في جميع الأمور لا يعني التواكل، وعدم القيام بالأسباب الشرعية.

وفيما تدل عليه المعاني السابقة يقول الإمام الشافعي:

---

(1) رواه ابن ماجة في سننه.

(2) [النمل: 62].

ومـــن يـــذق الـــدنيا فـــإني طعمتهـــا وسيـــــق إلـــــي عذبهـــــا وعذابهـــــا

ومـــــا هـــــي إلا جيفـــــة مـــــستحيلة عليهـــــا كـــــلاب همهـــــن اجتذابهـــــا

فـــإن تجتنبهـــا كنـــت ســـلما لأهلهـــا وإن تجتذبهـــــا نازعتـــــك كلابهـــــا

فطـــوبى لـــنفس أولعـــت قعـــر بيتهـــا مغلقـــة الأبـــواب مرخـــى حجابهـــا

قال الحسن البصري رحمه الله: "لا تزال كريمًا على الناس، ولا يزال الناس يكرمونك ما لم تعاط ما في أيديهم؛ فإذا فعلت ذلك استخفوا بك، وكرهوا حديثك، وأبغضوك".

وقال أبو أيوب السختياني: "لا ينبل الرجل حتى تكون فيه خصلتان: العفة عما في أيدي الناس، والتجاوز عما يكون منهم".

قاعدة: 165. أَلْسِنَةُ الْخَلْقِ أَقْلَامُ الْحَقِّ

ألسنة الخلق أقلام الحق؛ فثناؤهم عليه بما يرتضيه الحق ثناء من الحق عليه بذلك؛ فإن كان فيه فالثناء منه، وإلا فتنبيه وثناء؛ إن شكره بالقيام بحقه أتمه عليه وزاده منه وإلا سلبه عنه؛ والمعتبر الإطلاق العام، وما في النفوس. لا ما يقع من الطعن بالجحود الذي يدل على بطلانه فقد الترجمة في المترجم، واضطراب القائل في قوله؛ ويظهر ذلك بارتفاع موجب النكير كالموت ونحوه. وقد صح: "إن الله إذا أحب عبدا نادى جبريل..." الحديث[1].

فيعتبر الحب بالقبول عند اللقاء ونحوه، وإلا فالعارض لا يدفع الحقيقة؛ فافهم.

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

"ألسنة الخلق أقلام الحق" كلام جرى على ألسنة الصوفية؛ وإن كان له ما يؤيده من السنة النبوية القولية؛ ومن هذا القبيل ما ورد أنه ذكر شخص في حضرة الرسول صلى الله عليه وسلم؛ فأثنى عليه الصحابة فقال: وجبت له الجنة؛ كما أنه ذكر شخص آخر بالشر؛ فقال صلى الله عليه وسلم: وجبت له النار. قال صلى الله عليه وسلم: "أهل الجنة: من ملأ الله تعالى أذنيه من ثناء الناس خيرا وهو يسمع، وأهل النار: من ملأ الله تعالى أذنيه من ثناء الناس شرا وهو يسمع"[2]، فالمؤمن له البشرى في هذه الحياة الدنيا، وله البشرى عند مفارقة الدنيا، وله البشرى في الآخرة، قال جل جلاله: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ

---

(1) عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إن الله تعالى إذا أحب عبدا دعا جبريل؛ فقال: إني أحب فلانا فأحببه؛ فيحبه جبريل؛ ثم ينادي في السماء؛ فيقول: إن الله يحب فلانا فأحبوه؛ فيحبه أهل السماء؛ ثم يوضع له القبول في الأرض، وإذا أبغض عبدا دعا جبريل؛ فيقول: إني أبغض فلانا فأبغضه؛ فيبغضه جبريل؛ ثم ينادي في أهل السماء: إن الله يبغض فلانا فأبغضوه؛ ثم توضع له البغضاء في الأرض". رواه البخاري.

(2) الحديث رواه ابن ماجة في سننه، وصححه الألباني.

يَحۡزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ لَهُمُ ٱلۡبُشۡرَىٰ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِ ﴾[1].

فأما البشرى في الدنيا أن يعمل المسلم العمل لله عز وجل فيورثه ذلك ثناء الخلق؛ فيفرح بهذا الثناء؛ فإن ذلك لا يُنقص أجره ولا يضرّه؛ لأنه إنما عمل العمل لله عز وجل.

قال المناوي معلقا على حديث (أهل الجنة....) معناه: من ملأ أذنيه من ثناء الناس خيرًا عمله، ومن ملأ من ثناء الناس شرًّا عمله؛ فكأنه قال: أهل الجنة من لا يزال يعمل الخير حتى ينتشر عنه فيثنى عليه بذلك، وفي الشر كذلك.

ومعنى قوله: "أهل الجنة" أي الذين يدخلونها ولا يدخلون النار، ومعنى "أهل النار" أي الذين استحقوها لسوء أعمالهم سموا بدخولها أهل النار لكنهم سيدخلون الجنة إذا صحبهم إيمان ويكون أهل النار بمعنى الذين استحقوها بعظائم وأفعال السوء ثم يخرجون بشفاعته صلى الله عليه وسلم ويجوز أن يرحم منهم من يشاء ولا يعذبه؛ فإن قلت: ما فائدة قوله: "وهو يسمع "بعد قوله "ملأ الله أذنيه "؟ قلت: قد يقال فائدته الإيمان إلى أن ما اتصف به من الخير والشر بلغ من الاشتهار مبلغًا عظيمًا بحيث صار لا يتوجه إلى محل ويجلس بمكان إلا ويسمع الناس يصفونه بذلك، فلم تمتلئ أذنيه من سماعه ذلك بالواسطة والإبلاغ بل بالسماع المستفيض المتواتر[2].

وقيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم: "أرأيت الرجل يعمل العمل من الخير، ويحمده الناس عليه؟ قال: تلك عاجل بشرى المؤمن"[3]؛ فقوله صلى الله عليه وسلم: "عاجل بشرى المؤمن"؛ لأنه لم يعمل العمل ابتداء ولا انتهاء من أجل أن يراه الناس؛ لكنه لما عمل العمل أطلع الله عليه الناس فحمدوه عليه. بخلاف من

---

(1) [يونس: 62 - 64].

(2) المناوي. فيض القدير.

(3) رواه مسلم.

يعمل العمل ليُحمد عليه، أو من يُحب أن يُحمد بما لم يعمل؛ فهذا قد توعده الله جل وعلا بالعذاب الأليم. قال تعالى: ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٨٨﴾ ﴾[1].

وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رجل: يا رسول الله صلى الله عليه وسلم: "متى أكون محسنًا، ومتى أكون مسيئًا؟"؛ فقال صلى الله عليه وسلم:" إذا أثنى عليك جيرانك أنك محسن فأنت محسن، وإذا أثنى عليك جيرانك أنك مسيء فأنت مسيء"[2].

قال المناوي: (إذا أثنى عليك جيرانك) الصالحون للتزكية ولو اثنان؛ فلا أثر لقول كافر وفاسق ومبتدع (أنك محسن) أي من المحسنين يعني المطيعين لله تعالى (فأنت محسن) عند الله تعالى (وإذا أثنى عليك جيرانك أنك مسيء) أي عملك غير صالح (فأنت) عند الله (مسيء)؛ ومحصوله إذا ذكرك صلحاء جيرانك بخير فأنت من أهله وإذا ذكروك بسوء فأنت من أهله، فإنهم شهداء الله في الأرض، فأحدث في الأول شكرًا، وفي الثاني توبة واستغفارًا؛ فحسن الثناء وضده علامة على ما عند الله تعالى للعبد، وإطلاق ألسنة الخلق التي هي أقلام الحق بشيء في العاجل عنوان ما يصير إليه في الآجل والثناء بالخير دليل على محبة الله تعالى لعبده حيث حببه لخلقه فأطلق الألسنة بالثناء عليه وعكسه عكسه[3].

وقال صلى الله عليه وسلم: "إذا سمعت جيرانك يقولون: قد أحسنت؛ فقد أحسنت، وإذا سمعتهم يقولون: قد أسأت؛ فقد أسأت"[4].

قال المناوي في شرح الحديث: "إذا سمعت جيرانك". أي الصلحاء منهم "يقولون قد أحسنت؛ فقد أحسنت". أي كنت من المحسنين، سترًا من الله، وتجاوزًا

---

(1) [آل عمران: 188].

(2) الصحيح الجامع لابن عساكر.

(3) المناوي. فيض القدير.

(4) رواه أحمد وابن ماجة.

عما عرف من المثني عليه مما انفرد بعلمه؛ لأن العفو من صفاته وإذا تجاوز عمن يستحق العذاب في علمه وحكم بشهادة الشهود كان ذلك منه مغفرة وفضلًا فـ ﴿هُوَ أَهْلُ ٱلتَّقْوَىٰ وَأَهْلُ ٱلْمَغْفِرَةِ ﴿٥٦﴾﴾[1]، "وإذا سمعتهم يقولون قد أسأت". أي كنت من المسيئين؛ لأنهم إنما شهدوا بما ظهر من سيئ عمله وهو به عاص؛ فإذا عذبه الله بحق ما ظهر من عمله السيئ الموافق للشهادة، ولا يجوز أن يعذبه بما شهدوا عليه وهو عنده على عمل صالح[2].

وقال صلى الله عليه وسلم: "يوشك أن تعرفوا أهل الجنة من أهل النار. قالوا: بم يا رسول الله؟ قال: بالثناء الحسن، والثناء السيئ. أنتم شهداء بعضكم على بعض".[3] وعن أنس رضي الله تعالى عنه قال: "مروا بجنازة؛ فأثنوا عليها خيرا؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "وجبت". ثم مروا بأخرى؛ فأثنوا عليها شرا؛ فقال: "وجبت"؛ فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: ما وجبت؟ قال: "هذا أثنيتم عليه خيرا؛ فوجبت له الجنة، وهذا أثنيتم عليه شرا؛ فوجبت له النار. أنتم شهداء الله في الأرض"[4].

وجماع الأمر لزوم العبد للتقوى والعمل الصالح حتى يفوز بمحبة رب العالمين في الدنيا والآخرة.

قال صلى الله عليه وسلم: "إذا أحب الله العبد نادى جبريل. إن الله يحب فلانا فأحببه؛ فيحبه جبريل؛ فينادي جبريل في أهل السماء: إن الله يحب فلانا فأحبوه؛ فيحبه أهل السماء. ثم يوضع له القبول في الأرض"[5].

أي يحدث له في القلوب مودة، ويزرع له فيها مهابة؛ فتحبه القلوب، وترضى عنه النفوس من غير تودد منه، ولا تعرض للأسباب التي تكتسب بها مودات

---

(1) [المدثر: 56].

(2) المناوي. فيض القدير.

(3) رواه ابن حجر في الإصابة.

(4) رواه البخاري.

(5) رواه البخاري.

القلوب من قرابة، أو صداقة، أو اصطناع؛ وإنما هو اختراع منه ابتداء، اختصاصًا منه لأوليائه بكرامة خاصة كما يقذف في قلوب أعدائه الرعب والهيبة إعظامًا لهم وإجلالًا لمكانهم، وفائدة ذلك أن يستغفر له أهل السماء والأرض، وينشأ عندهم هيبة وإعزازهم له. ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾[1].

قال ابن المبارك: "ما رأيت أحدا ارتفع مثل مالك. ليس له كثير صلاة ولا صيام؛ إلا أن تكون له سريرة".

وقال أبو حازم: "لا يحسن عبد فيما بينه وبين الله، إلا أحسن الله ما بينه وبين العباد، ولا يعور ما بينه وبين الله إلا عور فيما بينه وبين العباد، لمصانعة وجه واحد أيسر من مصانعة الوجوه كلها؛ إنك إذا صانعته مالت الوجوه كلها إليك، وإذا استفسدت ما بينه شنأتك الوجوه كلها".

وكتب حكيم إلى الإسكندر: "اعلم أن الأيام تأتي على كل شيء؛ فتخلقه وتخلق آثاره، وتميت الأفعال إلا ما رسخ في قلوب الناس؛ فأودع قلوبهم محبة أبدية يبقى بها حسن ذكرك، وكريم أفعالك، وشرف آثارك"[2].

هذا و "يعتبر الحب بالقبول عند اللقاء ونحوه"؛ وإلا فإن ما يعرض من عارض كلام سوء أو هجو بالصدفة، فلا يدفع الحقيقة بأن ألسنة الخلق أقلام الحق، وأن المحبة والقبول من عامة الناس لا ترفع بالاستثناء من شخص حاقد أو معاد أو فئة مخالفة.

(1) [المنافقون: 8].

(2) المناوي. فيض القدير.

قاعدة: 166. قَبُولُ أَهْلِ الْخَيْرِ الْعَطَاءَ مِنْ إِخْوَانِهِمْ

إكرام الرجل لدينه إن قصد به وجه الله في معاملته، واستجلاب مودته لغرض ديني؛ فذلك من نسبة الحق في وجوده؛ وله قبل أهل الخير من إخوانهم والسلف من أمثالهم؛ ومعياره بعدم تحول النية عند فقد الخاصية. إذ المعامل غير مضيع أجر من عامله، وإن كان لمجرد الحياء والتعظيم والنظر للمنصب ونحوه؛ فهو الأكل بالدين الذي نهى عنه.

وفي الإكمال: إن الذي يأكل بدينه أحد الغاصبين، ومن يوهم بالديانة على غير حقيقة إلى غير ذلك؛ وقد كان بعضهم إذا أوتي بشيء قال: "أمسكه عندك، وانظر هل تبقى نيتك بعد أخذه كهي قبل ذلك؛ فإن بقيت فائتني به، وإلا فلا".

والعمل بهذه الحكاية عسير فالوجه التوقف في القبول على تقدير ذلك في الوجود؛ فافهم.

وقال الجنيد رحمه الله لذلك الرجل الذي أتاه بألف دينار: "فرقها على المساكين"؛ فقال: أنا أعلم منك بهم؛ ولكن أتيتك بها لتأكلها في الحلاوات ونحوها؛ فقال: من مثلك يؤخذ. قال: "ولمثلك يعطى"، وقال بعض المشايخ: "لا تأخذ إلا ممن يكون إعطاؤه إياك أحب من إمساكه"، أو كلاما هذا معناه؛ فافهم.

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

إكرام المرء لغيره؛ إما أن يكون يراد به وجه الله تعالى واستجلاب مرضاته، كأن يكرم طالب العالم ليتفرغ إلى علمه، أو أن ينفق على أسرة شهيد طلبا لمرضات ربه؛ أو أن يكون هذا الإكرام يراد من ورائه تحقيق منفعة دنيوية؛ فإذا كان الأمر لغرض ديني وليس لنفع دنيوي اعتبر من نسبة الحق في وجوده؛ ولذلك قبل أهل الخير الإكرام من إخوانهم وأضرابهم من أهل الخير، كما في حالة الجنيد؛ أما إذا كان الإكرام لغرض دنيوي، كأن ينظر المكرم إلى حالة من بكرم أو وجاهته أو منصبه؛ فإن ذلك يكون من باب الأكل بالدين الذي نهى عنه رسول الله صلى الله

عليه وسلم؛ حيث يستغل رجل الدين أو الصوفي أو المريد ما عليه من مظهر خارجي ينبئ بتدينه وورعه ليتسلط على أموالهم ويأكلها بغير حق؛ مستغلا في ذلك الخداع، والتظاهر بالتدين؛ فيثق الناس فيه، ويمنحونه أموالهم وأرزاقهم.

فقد سئل القاضي عياض عمن يأكل بدينه؛ فأجاب: "هو كأحد الغاصبين لا سيما إن كان يظهر خلاف ما يبطن، كالمرائي بالصلاح؛ ليأكل بذلك ما لا يحل له؛ فهو من الآكلين للسحت"[1].

واختلف فيمن طلب العلم لما يؤمل من ورائه مستقبلا من وجاهة في الدنيا. أي أنه يطلب الدنيا بالدين؛ فمن قائل هو من خير الأسباب، ومن قائل: طلب الدنيا بالدف والمزمار أحب من طلبها بالعلم والدين.

وذكر أبو نعيم في حليته: "سمعت السري يذم من يأكل بدينه، ويقول: من النذالة أن يأكل العبد بدينه".

وذكر المواق في كتابه سنن المهتدين: "من يستميل القلوب بما لم يصح فيه، كمن يعلم الناس دينهم ليتوصل إليهم ببعض الأحباس؛ فيغر بصلاته بالناس، ويغر بها خدام الشريعة؛ هذا في الحقيقة أكل للأوقاف بدينه لا بخدمته؛ فيتنزل عليه قول عياض: من توصل للدنيا بطريقة الصلاح؛ فهو من أشد الظلمة؛ والعارفون الكمل لا يسألون الناس إلا لمقتضى، كإعانة محتاج".

وقال ابن عباد في شرح الحكم: "يحكى عن حماد بن سلمة أنه قال: كان في جواري امرأة أرملة لها أيتام، وكانت ليلة ذات مطر؛ فسمعتها تقول: يا رفيق ارفق؛ فخطر ببالي أنها أصابتها فاقة؛ فصبرت حتى احتبس؛ فحملت معي عشرة دنانير، ودققت عليها الباب؛ فقالت: ابن سلمة؟ قلت: نعم؛ فقلت: كيف الحال؟ قالت: بخير وعافية. احتبس المطر ورقد الصبيان؛ فقلت: خذي هذه النفقة. أصلحي بها بعض شأنك. قال: فصاحت بنية لها خماسية: أتريد يا حماد أن تكون بيننا وبين معبودنا؟ ثم قالت لأمها: لم رفعت صوتك بإظهار السر؟ فقالت: علمت أن الله يؤدبنا بإظهار الرفق على يد مخلوق".

---

(1) المعيار المعرب للونشريشي.

وذكر السلمي في طبقاته عن عباد بن دهقان قال: "كنت عند بشر بن الحارث - يقصد بشر الحافي - وهو يتكلم في الرضا والتسليم؛ فإذا هو برجل من الصوفية؛ فقال له: يا أبا نصر انقبضت عن الأخذ من أيدي الناس لإقامة الجاه؛ فإن كنت متحققا بالزهد منصرفا عن الدنيا فخذ من أيديهم لينمحي جاهك عندهم، وأخرج ما يعطوك للفقراء، وكن بعقد التوكل تأخذ قوتك من الغيب؛ فاشتد ذلك على أصحاب بشر؛ فقال بشر: اسمع أيها الرجل الجواب.

الفقراء ثلاثة:

- فقير لا يسأل، وإن أعطي لا يأخذ؛ فذلك من الروحانيين؛ إن سأل الله أعطاه، وإن أقسم عليه أبر قسمه.

- وفقير لا يسأل، وإن أعطي قبل؛ فذلك من أوساط القوم، عنده التوكل والسكون إلى الله تعالى؛ فهو ممن توضع له الموائد في حضيرة القدس.

- وفقير حاله الصبر ومدافعة الوقت؛ فإذا طرقته الحاجة خرج إلى عبيد الله - وقلبه إلى الله - بالسؤال؛ "فكفارة سؤاله صدقة في حاله"؛ فقال الرجل: رضيت رضي الله عنك.

وجاء في اليواقيت والجواهر للشعراني أن الحسن البصري سئل عن شخص يريد أن يجلس في بيته تاركا للحرفة ولا يخرج، ويقول: أنا متوكل على الله تعالى؛ فقال: "إن كان له يقين كيقين إبراهيم عليه الصلاة والسلام فليفعل، وإلا فيخرج إلى الحرفة؛ لئلا يصير يأكل بدينه وزهده ويصطاد بهما الدنيا".

قال الإمام مالك بن أنس رحمه الله: أقبل علي ذات يوم ربيعة[1]؛ فقال لي: من السفلة يا مالك؟ قلت: الذي يأكل بدينه[2]. ثم يقول الإمام مالك (ثم) قال لي: فمن سفلة السفلة؟ قلت: الذي يأكل غيره بدينه[3].

---

(1) يقصد شيخه في الفقه والحديث الإمام ربيعة بن أبي عبد الرحمن، المعروف بـ"ربيعة الرأي".

(2) يقصد الذي يبيع دينه بدنياه. أي يوظف دينه بطريقة ذليلة حرام لدى ظالم أو فاسد ليجلب منفعة شخصية.

(3) يقصد الذي يبيع دينه لدنيا يحصلها غيره. وهذا ينطبق على الذي يوظف ما أوتي من فهم للدين أو قدوة منه قصد تحصيل منفعة يستفيد منها فاسد أو ظالم أو مستبد لتوطيد أمره.

ولقد سئل الإمام عبد الله بن المبارك: من الناس؟ قال: العلماء. قيل: فمن الملوك؟ قال: الزهاد. قيل: فمن السفلة؟ قال: الذي يأكل بدينه.

قال ابن المبارك رحمه الله: إنما الناس العلماء، والملوك، والزهاد، والسفلة الذين يأكلون بدينهم أموال الناس بالباطل؛ ثم قرأ:

﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْأَحْبَارِ وَٱلرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ ﴾[1].

وعليه فمن أكل بدينه بوجه حق فهو ممدوح، ومن أكل بدينه بالباطل فهو مذموم.

كما يفعله كثير من الناس في هذا الزمان؛ ممن ظاهرهم الالتزام باتخاذ الدين والعلم والعبادة وسيلة لنيل مكاسب الدنيا الفانية؛ فكثير منهم ما تعلم العلم الشرعي وما لبس عباءة الصلاح إلا لنيل حطام هذه الفانية؛ فتراهم يتسابقون إلى المناصب والمهام الدينية لنيل الجاه والمال.

كتب في هامش المخطوط المحقق:

ومن أشد ما وقع في الأكل بالدين أن رجلا كان يخدم موسى عليه السلام؛ فجعل يقول: حدثني موسى نجي الله. حدثني موسى نجي الله. حتى أثرى وكثر ماله؛ ففقده موسى عليه السلام؛ فجعل يسأل عنه؛ فلا يجد له أثرا. حتى جاءه ذات يوم رجل وفي يده خنزير في عنقه حبل أسود؛ فقال موسى عليه السلام: أتعرف فلانا؟ قال: نعم، هو هذا الخنزير؛ فقال موسى عليه السلام: يا رب أسألك أن ترده إلى حاله حتى أسأله فيم أصابه هذا؛ فأوحى الله إليه: لو دعوتني بالذي دعاني به آدم فمن دونه ما أجبتك فيه؛ ولكن أخبرك لم صنعت هذا به؛ لأنه كان يطلب الدنيا بالدين.

وقد كان سيدي أبو محمد المرجاني رحمه الله يقول: كان الخسف لمن قبلنا بالإعدام؛ ولكرامة هذه الأمة على الله تعالى، ولشفاعة نبينا صلى الله عليه وسلم

(1) [التوبة: 34].

ارتفع عنا خسف الظاهر؛ لأنه عليه السلام طلب من الله تعالى أن لا يخسف بأمته، كما فعل بمن مضى؛ فشفعه الله تعالى فيما طلب في الظاهر؛ ليقع بذلك الستر؛ وأما خسف الباطن فلم يرفعه على ما ورد؛ وذلك موجود ظاهر بين لا يرتاب أحد فيه ولا يشك الأثر أثر الخنزير وحالته وما هو فيه من التبخيس والتقذير؛ فانظر إلى شراب الخمر هل نجد بينهما فرقا إلا في الصورة الظاهرة؛ والمعاني قد جمعت بينهما، وكذلك أيضا إذا نظرت إلى الثعبان تجده ناعما مليح المنظر؛ فإذا قاربته قتلك بسمه.

وأنت ترى كثيرا من أهل الوقت كذلك؛ فتنظر في أحدهم ترى العبارة العذبة والكلام الطيب؛ وكأنه عظيم في محبة الناس؛ فإذا اطمأنوا إليه، أو مكثت إلى جانبه، أو غبت عنه أهلكك بحسب حاله وحالك. إما في مالك أو عرضك أو دينك؛ فلا تفرق بينهما إلا الصورة الظاهرة والمعاني جامعة بينهما وغير ذلك.

قاعدة: 167. لَا تَمْدَحَنَّ أَحَدًا إِلَّا مِنْ حَيْثُ مَدَحَهُ اللهُ

قبول مدح الخلق والنفرة من ذمهم؛ إن أوجب خروجا عن الحق في الجانبين دل على الاستناد إليهم فيه؛ وذلك خروج عن الحقيقة التي هي النظر إلى الله تعالى في المدح والذم؛ بأن لا تتجاوز المدح الحق في مدح مادح، ولا في ذم ذام. حتى إنه لو مدحك من شأنه الذم؛ لاقتصرت على مقدار ما واجهك به، وما علمته من أوصافه المحمودة من غير تغرير، ولو ذمك من شأنه المدح لم يخرجك ذلك عن إقامة حقه بمدحه؛ وهذا جار في العطاء والمنع؛ فلا تمدحن أحدا إلا من حيث مدحه الله، ولا تذمن أحدا إلا من حيث ذمه الله؛ فافهم.

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

المدح نقيض الذم؛ وهو حسن الثناء على شخص بما فيه من الصفات الحميدة، كالكرم، والورع... إلخ؛ وحب الثناء والمدح من طبائع النفوس البشرية؛ فلقد مدح الله أنبياءه ورسله وأولياءه. قال تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُۥدَ سُلَيْمَٰنَ ۚ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴿٣٠﴾﴾[1]، وقال في نبينا عليه الصلاة والسلام: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴿٤﴾﴾[2].

وإذا كان الرسول صلى الله عليه وسلم قد مدح صحابته بما فيهم؛ فقال مثلا: أبو عبيدة أمين هذه الأمة، وقال: الحق مع عمر، وقال...؛ فإنه نهى عليه السلام عن المدح المبالغ فيه؛ فلقد سمع عليه السلام رجلا يثني على رجل ويطريه في المدح: "ويحك قطعت عنق أخيك". قالها ثلاثا[3]، وقال عليه السلام: "احثوا التراب في وجه المداحين"[4].

وذلك لأن المبالغة في المدح تؤدي إلى الغرور والكبر والإعجاب بالنفس؛ أما

---

(1) [ص: 30].

(2) [القلم: 4].

(3) أخرجه البخاري في صحيحه.

(4) أخرجه أبو داود.

إذا كان المدح يؤدي إلى تشجيع الممدوح على فعل الخير؛ فلا بأس به.

قال الشيخ أحمد زروق في أرجوزة عيوب النفس:

من عيبها قبول مدح الناس والشغل بالرزق مع الأنفاس

وذاك من غروره وغفلته عن ربه في فعله وحالته

دواؤه في الأول المراقبة وترك ما يرجوه من مصاحبة

وإذا كان الإعراض عن مدح الخلق مطلوب لمن له عقل، كقول عمر لمن مدحه: "المغرور من غررتموه"؛ لأن مدحهم قد يدفعه إلى الاغترار بالنفس؛ فإن التوسط في المدح والذم عند الاقتضاء مطلوب أيضا؛ لأن الإفراط في المدح ذم، كما أن المغالاة في الذم يسقط صاحبه في التحامل، وربما دفعه إلى الكذب والافتراء.

قال الشيخ أحمد زروق أيضا في نفس الأرجوزة:

من عيبها اغترارها بالمدح بغير حق وهو عين الذبح

وذاك من سخف ومن حماقة يزري بمن قبله وذاقه

دواؤه العلم بأن مدحهم ليس يفيد وكذاك ذمهم

وأجهل الناس الذي يترك ما علمه لأجل أمر وهما

وليستح العبد من مولاه مهما مدح بغير ما أتاه

وليتوجه بالثناء الأكمل على الذي ستره في الزلل

ومن يكن يغتر بالأمداح فما له في الدين من فلاح

وإذا كان المدح والثناء الحسن بما هو كائن مباح؛ بل أحيانا يكون مطلوبا؛ لأنه يقوي همة الممدوح ويشجعه على الاتصاف بالفضائل وفعل الخيرات؛ فإنه يحرم الإطراء في المدح فضلا عن المدح بالمحرم، أو الثناء على الظلمة وأهل البدع والأهواء؛ لأن ذلك مما يشجع على المنكر.

قال أيضا:

من عيبها تجاوز الحدود عند الرضى والغضب الموجود

بزائد المدح لمن ترضى به ... وعكسه تزيد في عتابه
وذاك من جهل بحق الله ... وطلب الرضى لغير الله
دواؤه في ذا التزامه الصدق ... حتى يصير موثرا للحق
في حالته من رضى ومن غضب ... إذ عدله في الحالتين قد وجب
وعده خير الورى في المنجيات ... وفي الخصال الفاضلات الزاكيات
إذا يسخط الله عليه ربنا ... ويسخط الخلق عليه في الدنا
فلا ينال ما أراد أبدا ... مع أنه عن ربه قد بعدا
وقد نهى الله اقتفاء ما ... لم يكن المرء له قد علما
وقال خير من أتى للعالمين ... أحثوا التراب في وجوه المادحين

ذلك أن من عيوب النفس مدحها فوق الحد إذا رضيت، وتجاوزها الحد في الذم إذا غضبت.

ومداواة ذلك يكون برياضة النفس على قول الحق والصدق حتى لا يجور أو يتجاوز الحد سواء عند الرضى أو الغضب، خصوصا وأن الله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾[1]، ويقول الرسول الكريم: "احثوا التراب في وجوه المادحين"[2]؛ وذلك إذا كان المادح كاذبا في مدحه؛ وإلا فإن الرسول صلى الله عليه وسلم سمع المدح من حسان، وكعب وغيرهما.

آفات المدح:

قال الإمام الغزالي: "والمدح يدخله ست آفات. أربعة في المادح، واثنتان في الممدوح.

---

(1) [الإسراء: 36].

(2) رواه مسلم.

فأما المادح فإنه:

* **أولا:** قد يفرط فينتهي به إلى الكذب.

* **ثانيا:** قد يدخله الرياء؛ فإنه يظهر بالمدح الحب، وقد لا يكون مضمرا له، ولا معتقدا لجميع ما يقوله؛ فيصير مرائيا منافقا.

* **ثالثا:** قد يقول ما لا يتحققه، ولا سبيل له إلى الاطلاع عليه.

* **رابعا:** قد يفرح الممدوح؛ وهو ظالم أو فاسق؛ وذلك غير جائز.

وأما الممدوح فيضره من وجهين:

* **أحدهما:** أنه يحدث فيه كبرًا وإعجابًا وهما مهلكان.

* **الثاني:** أنه إذا أثنى عليه بالخير فرح به وفتر ورضي عن نفسه ومن أعجب بنفسه قل تشمره؛ وإنما يتشمر للعمل من يرى نفسه مقصرا؛ فأما إذا انطلقت الألسن بالثناء عليه ظن أنه قد أدرك ولهذا قال عليه السلام: "قطعت عنق صاحبك: لو سمعها ما أفلح"؛ وإنما قال الرسول صلى الله عليه وسلم ذلك؛ لألّا يغتر الرجل بكثرة المدح؛ فيغتر ويترك العمل والازدياد من الخير؛ وقد يجد الشيطان لنفسه سبيلا؛ فيوهمه في نفسه؛ فيترك التواضع"[1].

قال الشيخ عز الدين ابن عبد السلام في قواعده: "... ولا تكاد تجد مداحًا إلا رذلًا، ولا هجاءً إلا نذلًا".

وقال سفيان بن عيينة رحمه الله: "لا يضر المدح من عرف نفسه".

وقال علي رضي الله عنه لما أثني عليه: "اللهم اغفر لي ما لا يعلمون، ولا تؤاخذني بما يقولون، واجعلني خيرا مما يظنون".

ولقد علمنا الرسول الكريم القصد في المدح، ولا نقول إلا حقا، وأن نقول إذا سئلنا عن شخص: "أحسبه صالحا - أو أحسبه كذا وكذا -، والله حسيبه، ولا أزكي على الله أحدا".

---

(1) إحياء علوم الدين.

قال الْغَزَالِيُّ فِي الْإِحْيَاءِ: "آفَةُ الْمَدْحِ فِي الْمَادِحِ أَنَّهُ قَدْ يَكْذِبُ وَقَدْ يُرَائِي الْمَمْدُوحَ بِمَدْحِهِ، وَلَا سِيَّمَا إِنْ كَانَ فَاسِقًا أَوْ ظَالِمًا؛ فَقَدْ جَاءَ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ رَفَعَهُ: "إِذَا مُدِحَ الْفَاسِقُ غَضِبَ الرَّبُّ" أَخْرَجَهُ أَبُو يعلى وابن أَبِي الدُّنْيَا فِي الصَّمْتِ وَفِي سَنَدِهِ ضَعْفٌ وَقَدْ يَقُولُ مَا لَا يَتَحَقَّقُهُ مِمَّا لَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى الاطِّلَاعِ عَلَيْهِ وَلِهَذَا قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: فَلْيَقُلْ أَحْسِبُ وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ إِنَّهُ وَرِعٌ وَمُتَّقٍ وَزَاهِدٌ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ: رَأَيْتُهُ يُصَلِّي أَوْ يَحُجَّ أَوْ يُزَكِّي فَإِنَّهُ يُمْكِنُهُ الاطِّلَاعُ عَلَى ذَلِكَ وَلَكِنْ تَبْقَى الْآفَةُ عَلَى الْمَمْدُوحِ فَإِنَّهُ لَا يَأْمَنُ أَنْ يُحْدِثَ فِيهِ الْمَدْحُ كِبْرًا أَوْ إِعْجَابًا أَوْ يَكِلُهُ عَلَى مَا شَهَرَهُ بِهِ الْمَادِحُ فَيَفْتُرُ عَنِ الْعَمَلِ لِأَنَّ الَّذِي يَسْتَمِرُّ فِي الْعَمَلِ غَالِبًا هُوَ الَّذِي يَعُدُّ نَفْسَهُ مُقَصِّرًا فَإِنْ سَلِمَ الْمَدْحُ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ وَرُبَّمَا كَانَ مُسْتَحَبًّا قَالَ ابن عيينة: من عرف نفسه لم يضره المدح.

وقال ابن عطاء الله: "الناس يمدحونك لما يظنوه فيك؛ فكن أنت ذاما لنفسك. المؤمن إذا مدح استحيى من الله أن يثنى عليه بوصف لا يشهده من نفسه".

أجهل الناس من ترك يقين ما عنده (من نقص نفسه) لظن ما عند الناس (من كماله).

قاعدة: 168. إِظْهَارُ الْكَرَامَةِ وَإِخْفَاؤُهَا عَلَى حَسَبِ النَّظَرِ لِأَصْلِهَا وَفَرْعِهَا

إظهار الكرامة وإخفاؤها على حسب النظر لأصلها وفرعها؛ فمن عبر من بساط إحسانه أصمتته الإساءة مع ربه، ومن عبر من بساط إحسان الله لم يصمت إذا أساء[1].

وقد صح إظهار الكرامة من قوم، وثبت العمل في إخفائها من قوم كالشيخ أبي العباس المرسي في الإظهار، وابن أبي جمرة في الإخفاء رضي الله عنهما حتى قال بعض تلامذة ابن أبي جمرة[2]: "طريقهما مختلف"؛ فبلغ ذلك شيخه؛ فقال: "والله ما اختلفت قط طريقنا؛ لكنه بسطه العلم، وأنا قبضني الورع".

وهذا فصل الخطاب في بابه؛ والله أعلم.

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

لقد تطرق الشيخ أحمد زروق في القاعدة 151 إلى ظهور الأمر الخارق على العابد أو الزاهد أو الولي، وميز فيها بين الكرامة والاستدراج، ويعود في هذه القاعدة للكلام عن إظهار الكرامة وإخفائها على حسب النظر لأصلها وفرعها وما ينتج عنها.

ذلك أن النفوس إذا صفت مما يكدرها، وتجردت من الشواغل والأعراض والأغراض؛ انتقلت إلى عالم القدس فاقتبست من الأنوار؛ لينكشف أمامها بعض الحقائق والوقائع؛ إما بالظن القطعي، أو الكشف المحقق حسب مقاماتها وفضل الله عليها؛ فما على الغير إلا التسليم وعدم الاعتراض؛ فالكرامة لا ينكرها إلا جاحد.

---

(1) يوظف الشيخ أحمد زروق في هذه القاعدة حكمة لابن عطاء الله.

(2) انظر القاعدة: 173.

قال ابن عربي: "وأما أصحابنا فلا يمكنهم إنكار ذلك أصلا لمشاهدتهم إياها في أنفسهم وفي إخوانهم؛ فهم أصحاب كشف لها وذوق؛ ولو ذكرنا ما بلغنا وشاهدنا من ذلك لبهت السامع ودهش".

قال ابن عطاء الله: "من عبر من بساط إحسانه أصمتته الإساءة مع ربه".

وقال الشيخ أحمد زروق في شرحه:

"... لأن من دخل بساط الحق من بساط إحسانه بحيث يرى عمله ويشهد حاله فيما هو به من كرامة وغيرها، وأنه أكرم لأجل عمله لا يصح له إظهارها ولا التظاهر بها لثلاثة أوجه:

- **أحدها:** ما في ذلك من إساءة الأدب مع مولاه بالاستظهار ووصف العزة والغنى إلى غير ذلك.

- **الثاني:** إتقاء مما يعرض له فيها من آفات وضرر وإعجاب وغيره؛ إذ لا يسلم مريد من إيهام؛ ولنفسه نسبة فيما يبدو عليه من ذلك.

- **الثالث:** إن إساءته السابقة تريه أنه ليس بأهل لإظهار ما هو به، وأن الكرامة استدراج واختبار؛ فهو يأخذ في دفعها فضلا عن الاستظهار بها"[1].

وقال ابن عطاء الله مكملا ما سبق: أما: "من عبر من بساط إحسان الله إليه لم يصمت إذا أساء".

قال الشيخ أحمد زروق: "وإنما لا تصمت الإساءة من نظر لإحسان مولاه في كل أحواله - وإن أساء - لثلاثة أوجه:

- **أحدها:** أنه يرى ما ظهر عليه ليس منه، ولا له؛ وإنما هو في ظهوره آلة؛ فلا يبالي به ظهر أو غاب.

- **الثاني** أنه يراه منة من مولاه، وفضل ممن به تولاه؛ فيكون إظهاره شكر النعمة، وفرحا بمنته.

- **الثالث:** أنه يرى ذلك زيادة في الثناء عليه، وكمالا في التوجه إليه. قال الله

(1) شرح الحكم: 15.

تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴿١١﴾﴾[1]، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن الله إذا أنعم على عبد أحب أن يرى أثر نعمته على عبده".

وعلى هذا الوجه يعلم استظهار الأكابر كسيدي أبي محمد عبد القادر، والشيخ أبي الحسن، وأبو العباس المرسي، وغيرهم رضي الله عنهم مع زيادة قصد الهداية، وحكم الحالة"[2]؛ فقد بسطهم العلم.

فكما يظهر على بعض الأولياء البسط عند إعلان الكرامات على سبيل التحدث بنعم الله تعالى؛ فإنه اشتهر آخرون بالقبض وعدم إظهار الكرامات حياء من الله تعالى، وخشية السلب، أو أن يكون ذلك استدراجا؛ وممن أخفى الكرامة ابن أبي جمرة؛ لأنه قبضه الورع[3].

والحقيقة أن العبد إن تمكن في مقام عبوديته جاز له التبسط على بساط سيده، مع حفظ الحرمة. أما من كان في بداية السلوك؛ فالأولى به أن يكتم ما يعن له، أو يلقاه من كرم مولاه خشية الاغترار كما حدث لإبليس؛ فينقلب على عقبه، أو يكون ذلك استدراجا؛ فيضل الطريق، وينقلب على عقبيه.

ومن مقام البسط والأنس، والاغتناء بالله تعالى قال الشيخ أحمد زروق في تائيته:

وقال لي أنت القطب في الأرض كلها وكل عبيد الله صاروا رعيتي

(1) [الضحى: 11].

(2) شرح الحكم: 15.

(3) لما اختصر ابن أبي جمرة "صحيح البخاري" وشرحه، وعرض فيه بأنه يرى المصطفى يقظة قام عليه الفقهاء، وعقدوا له منزلا؛ فألزم بالجلوس في بيته؛ فلم يخرج إلا لصلاة الجمعة حتى توفي.

قاعدة: 169. قَبُولُ تَبَرُّكِ النَّاسِ

ما رتب من الأحكام على ما في النفس، وما لا علم به إلا من قبل إعلام الشخص فقهه فيه منه بعد تحقيق حكم الأصل؛ ومن ذلك وجود التبرك؛ فمن علم من نفسه وجود التكبر والنظر لها، وعظم دعواها وتصديقها للتعظيم، تعين عليه عدم القبول، ومن غلب عليه حسن الظن بالله له ببركة العباد المتوجهين له، وحسن الظن بهم في أنفسهم؛ فله قبول ذلك في محله، ومن غلب عليه سوء الظن بنفسه، وحسن الظن بالناس أو إطلاع أمرهم؛ فالمنع مضر به؛ لتمكن دعواها وإيثارة شررها، وربما كان العكس؛ فليعتبر ذلك من بلى به كأنه عروس بكر مفتضة من زنا، تنتظر الستر؛ فإن كان حصل الخير للجميع، وإلا فليس على أصحاب الوليمة عيب؛ والله أعلم.

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

بناء على ما بيناه في القاعدة السابقة؛ فمن وجد من نفسه زهوا أو علوا تجنب تبرك الناس به؛ لأن ذلك يزيده زهوا وحبا في العلو؛ أما من لم يجد ذلك، وكان يتهم نفسه، ويحسن الظن بعباد الله جاز التبرك به أو بآثاره، كالشرب من فضله، والتمسح بريقه، وتحنيك الصبي بريقه، وأخذ اللقمة من يده، والتكفين في ثوبه؛ فكل ذلك ثبت العمل به في حق رسول الله صلى الله عليه وسلم، والعلماء والأولياء والصالحون ورثة النبي صلى الله عليه وسلم، ولهم من رسول الله نسبة من ذلك؛ ومذهب الصوفية اعتماد ذلك والعمل به؛ ومن ادعى لنفسه البركة مينا كان كعروس افتضت من زنا.

فلقد روى مسلم في صحيحه عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِك قَالَ: "كَانَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم إِذَا صَلَّى الغَدَاةَ جَاءَ خَدَمُ المَدِينَةِ بِآنيتهم فِيهَا المَاءُ، فَمَا يُؤْتى بِإِنَاء إلا غَمَسَ يَدَهُ فِيهَا؛ فَرُبَّمَا جَاؤوهُ فِي الغَدَاةِ البَارِدةِ فَيَغْمِسُ يَدَهُ فِيهَا"[1].

فمما يستفاد من الحديث جواز التبرك بآثار الصالحين انطلاقا مما كان الصحابة

---

(1) صحيح البخاري.

عليه من التبرك بآثاره صلى الله عليه وسلم وتبركهم بإدخال يده الكريمة في الآنية وتبركهم بآثاره، كتبركهم بشعره عند حلق رأسه الشريف، و وكذا تبرك التابعين وتابعيهم بآثار النبوة بغير نكير من أهل العلم.

ولقد أجاز التبرك بآثار الصالحين جمهور عُلماء الصوفيه ومشايخها؛ رغم ما ذهب إليه بعض المُتنطعين من القول بأن التبرك بدعة وضلالة.

وممن قال بجواز التبرك بآثار الصالحين: الإمام أحمد، والشافعي، والإمام النووي، والسيوطي، وابن حجر... إلخ؛ حيث يستعمل التبرك بآثار الصالحين استعمال السبب الذي قد تتحقق النتيجة معه إن صحب بتوفيق من الله، وقد تتخلف إذا تخلف عنها التوفيق؛ لأن البركة في الأصل من الله تعالى.

"ولا بأس بقبلة يد المعظم في الدين تبركًا به وتوقيرًا له "... كما قال الإمام الغزالي.

- وقال في باب السفر وفائدته: "وقد يقصد به زيارة الأولياء والعلماء؛ وهم إما موتى فتزار قبورهم، وإما أحياء فيتبرك بمشاهدتهم، ويستفاد من النظر إلى أحوالهم قوة الرغبة في الاقتداء بهم".

إلا أن الإنسان فقيه نفسه؛ فمن علم من نفسه وجود التكبر، أو خاف الوقوع في الدعاوى، أو الميل إلى حب التعظيم وجب عليه عدم قبول تعظيم الناس له والتبرك به بتقبيل أو لمس أو ما شابه ذلك، ومن أمن ذلك، وحسن عليه الظن بالله وبالعباد المتوجهين إليه؛ فله أن يقبل ذلك دون دعوى، أو تكبر، أو استغلال لحسن ظن العباد به؛ مع الاعتقاد بأن الأمور كلها بيد الله، وأنه ليس له من الأمر إلا ما شاء الله.

﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ وَلَوۡ كُنتُ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ لَٱسۡتَكۡثَرۡتُ مِنَ ٱلۡخَيۡرِ وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُ﴾[1].

(1) [الأعراف: 188].

فمن زعم أنه قادر على جلب نفع أو دفع ضرر دون توفيق من الله؛ فقد ضل ضلالا كبيرا.

ينظر إلى جميع الأعمال والتصرفات الصادرة عن الشخص للحكم عليها من جهتين:

* الجانب الاعتباري أو المعنوي الدافع للفعل أو القول أو التصرف. (القصد والهدف والنية). حيث أن الأحكام تترتب على ما في النفس؛ وإن كان حكم الأصل السلامة، وحسن النية.

* الأثر الخارجي للفعل أو القول أو التصرف. (الأثر المادي).

فإن كان الجانب الاعتباري أو الدافع المعنوي سليما ومقبولا شرعا، وكان الجانب المادي الخارجي خاليا من إلحاق أي ضرر أو أثر سلبي؛ قبل الفعل أو التصرف؛ وإلا رد مثال ذلك أن المتبرك به إذا خاف على نفسه أن يركبه الغرور أو الكبر أو تصديق ما تحدثه به نفسه من تعظيم؛ تعين عليه عدم قبول تبرك الناس به. أما إذا سلمت نيته، وحسن ظنه بالناس الذين يتبركون به، وعظم ظنه بأن الله ييسر مصالحهم على يديه؛ فله أن يقبل ذلك بمحله، وشرطه بأن يعتقد أن الله هو القاضي للحوائج، وأن تبرك الناس به بمثابة السبب، وأنه مرتبط بمدى التوفيق الإلهي.

قاعدة: 170. اللهُ يَقْضِي لِلْأَوْلِيَاءِ حَوَائِجَ الْخَلْقِ غَيْرَةً عَلَى قُلُوبِهِمْ مِنَ الِانْشِغَالِ بِغَيْرِهِ

غيرة الحق على أوليائه من سكون غيرة قلوبهم، وشغلهم بالغير عنه هو الموجب لقضاء ما تهمموا به من حوائجهم وحوائج غيرهم، حتى قيل: "إن الولي إذا أراد أغنى"؛ ومنه قول الناس: "خاطرك". أي يكون ما على بالك؛ لعل الله أن ينظر إلي فيما أنا فيه، فيريح خاطرك مني.

ومن ثم كان أكثر الأولياء في بدايتهم يسرع أثر مقاصدهم في الوجود لاشتغالهم بما يعرض بخلاف النهاية؛ فإن الحقيقة مانعة من اشتغال قلوبهم بغير مولاهم، إلا من حيث أمرهم؛ فينتفع بهم المريدون في طلب الحق لا غيرهم، كما يحكى عن الشيخ أبي مدين رحمه الله[1] أنه كان يفتح للناس على يده ويصعب عليه أقل حاجاته؛ وقد قيل: إنما هما اثنان: ولي وصفي.

---

(1) أبو مدين: هو أبو مدين شعيب المغربي الأندلسي التلمساني. الفقيه المالكي الصوفي، شيخ أهل المغرب. درس بالمغرب على علماء ومشايخ فاس، أشهرهم: ابن حرزهم المتأثر بالفكر الغزالي، وعلي بن غالب الذي أخذ عنه سنن الترمذي، وأبو عبد الله محمد الدقاق أول شيوخه في التصوف؛ وكان تحققه على يد أبي يعزى الهزميري. اشتغل بالتدريس بفاس مدة ثم رحل إلى المشرق، ولقي الشيخ عبد القادر الجيلاني، وأخذ عنه الطريقة الصوفية حيث ألبسه الخرقة بمكة. ثم عاد إلى المغرب واستقر ببجاية "لأنها تعين على طلب المعاش"، وبها اشتغل بتدريس الحديث والتصوف، ويقوم مذهبه الصوفي على التوكل.

توفي ما بين سنة 594 هجرية عن عمر قارب الثمانين أو ناهزها، ودفن بالعباد بتلمسان، وضريحه مشهور هناك، مع مسجد ومرافق تابعة له بناها السلطان أبو الحسن المريني.

ولمّا ذاع صيته في بلاد المغرب، واتسعت شهرته في الآفاق؛ وشى به بعض علماء الظاهر إلى ملك الموحدين يعقوب المنصور، فتوجّس المنصور خيفة من شعبيته الفائقة وشهرته، فكتب إلى والي بجاية يأمره بأن يرسل الشيخ أبا مدين إليه. فشقّ طلب الملك المنصور على أهالي بجاية، وعزّ عليهم فراق شيخهم، وخافوا عليه وأبوا أن يغادرهم؛ فطمأنهم أبو مدين =

فالولي: من يتحقق له كل ما يريد.

والصفي: من يتسلط على قلبه الرضا بما يجري؛ فافهم.

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

معنى هذه القاعدة يزيد ما ورد في القاعدة السابقة وضوحا؛ ذلك أن الله تعالى جعل قضاء حوائج الناس على يد أوليائه - خصوصا في بداية أمرهم - مخافة أن يشغلهم التهمم بذلك عن التفرغ لطاعة الله والتقرب منه؛ بخلاف الكمل من

=

بأن إجابة ولي الأمر هي من طاعة الله، وأنه شعر بدنوّ أجله الذي قد يتوفاه قبل الوصول إلى قصر الملك في مراكش، كما أنه سيدفن عند قوم آخرين برفقٍ وإحسان.

وكما توقّع أبو مدين فسرعان ما ألم به المرض وتوفاه الله وهو في طريقه إلى الملك المنصور؛ فما إن شارف تلة العبَّاد بتلمسان حتى قال: "هذه تربة العبَّاد ما أحلى بها الرقاد"؛ وذلك سنة 594هـ، ويُدفن في تلمسان، وبقي ضريحه إلى عهد قريب يعرف توافدًا للمغاربة للزيارة والتبرك.

تخرّج على يد أبي مدين الكير من المريدين والعلماء؛ فهو «شيخ مشايخ الإسلام، وإمام العباد والزهاد»، كما كان لأبي مدين الفضل في نشر الإسلام في بلدان غرب أفريقيا، والطريقة المدينية التي انبثقت عنها لاحقًا الطريقة الشاذلية، والعديد من المذاهب الصوفية.

رسم أبو مدين الغوث طريق القرب إلى الله بقوله: «من اشتغل بطلب الدنيا ابتلي فيها بالذلّ»، وحذّر من الميل إلى غير الله بقوله: «إيّاك أن تميل إلى غير الله فيسلبك لذّة مناجاته». يقول عنه محيي الدين بن عربي في الفتوحات المكية: "شيخ الشيوخ".

"كان زاهدًا فاضلًا عارفًا بالله، خاض من الأحوال بحارًا، ونال من المعارف أسرارًا، خصوصًا مقام التوكُّل. كما كان مبسوطًا بالعلم مقبوضًا بالمراقبة كثير الالتفات بقلبه إلى الله حتى ختم الله له بذلك، حيث كانت آخر كلمة نطق بها قبل أن يسلم الروح لباريها: "الله الحق".

ترك أبو مدين مجموعة من المؤلفات، أهمها: العقيدة، والحكم، والرواية الصوفية، وبداية المريدين، وأنس الوحيد، ونزهة المريد، وجملة من الأشعار الصوفية - جمعت في ديوان - أهمها قصيدة: "ما لذة العيش إلا صحبة الفقرا" في آداب السلوك.

وأول رحلة سياحية صوفية للشيخ أحمد زروق خارج أرض الوطن كانت لضريح الشيخ شعيب أبي مدين؛ حيث فتح عليه؛ وأثر تعاليم أبي مدين في الفكر الصوفي للشيخ أحمد زروق بارزة.

الرجال فإن الحقيقة تمنعهم من الاشتغال بغير مولاهم - إلا من حيث أمرهم - حتى لا تتعلق قلوبهم بغير الله، ويتفرغوا لما تجردوا له من الطاعات. "اعتمادا على قسمته، واشتغالا بذكره عن مسألته".

وإذا كان قضاء الحوائج المشروعة من أفضل القربات إلى الله تعالى؛ كما يستحب الشفاعة لأصحاب الحوائج المباحة؛ أما الشفاعة في الحدود فحرام، وكذا الشفاعة في إبطال حق، أو إحقاق باطل.

هذا وإن الله تعالى يحب الذين يقضون حوائج الناس؛ فقد قال صلى الله عليه وسلم: "أحب الناس إلى الله أنفعهم للناس"؛ كما قال عليه السلام: "إن لله عبادًا اختصَّهم بالنعم لمنافع العباد؛ يُقرهم فيها ما بذلوها، فإذا منَعوها نزعها منهم، فحوَّلها إلى غيرهم"[1].

فقضاء حوائج الناس له فضل عظيم، وهو من الأعمال الصالحة التي يتقرب بها المسلم إلى الله تعالى.

وإن كان كبار الصوفية يعتصمون بالفقر والافتقار إلى الله في كل شيء. قال الشاذلي: "يئست من نفع نفسي لنفسي؛ فكيف لا أيأس من نفع غيري، ورجوت الله لغيري؛ فكيف لا أرجوه لنفسي"[2].

وقال ابن عطاء الله: "من لا يستطيع أن يرفع حاجة عن نفسه؛ فكيف يستطيع أن يكون لها عن غيره رافعا؟".

وقال: "لا تمدن يدك من الأخذ من الخلائق؛ إلا أن ترى أن المعطي فيهم مولاك؛ فإن كنت كذلك فخذ ما وافق العلم؛ فربما استحيى العارف أن يرفع حاجته إلى مولاه لاكتفائه بمشيئته؛ فكيف لا يستحيي أن يرفعها إلى خليفته؟".

---

(1) رواهما الطبراني، وحسنهما الألباني.

(2) الفتوحات الرحمانية في حل ألفاظ الحكم العطائية.

يقول الإمام الشافعي رحمه الله: "كلما تعلقت بشخص تعلقًا أذاقك الله مرّ التعلق، لتعلم أن الله يغار على قلب تعلق بغيره، فيصدك عن ذاك ليردك إليه".

الصوفي من لا يعرف في الدارين أحدا غير الله، ولا يشهد مع الله سوى الله؛ قد سخر له كل شيء، ولم يسخر هو لشيء، وسلطه على كل شيء، ولم يسلط عليه شيء؛ فأخذ النصيب من كل شيء، ولم يأخذ النصيب منه شيء. يصفو به كدر كل شيء، ولم يكدر صفوه شيء. قد شغله واحد عن كل شيء، وكفاه واحد من كل شيء.
شرح المباحث الأصلية.

جهاد ومجاهدة أبي مدين شعيب

نشأ شعيب أبو مدين يتيمًا، فكلّفه إخوته - وكان أصغرهم سنًّا - برعي مواشيهم التي ورثوها عن والدهم؛ فكان أبو مدين - أثناء عمله بالرعي - إذا رأى مصليًا أو قارئًا للقرآن اقترب منه؛ حيث كان يجد في نفسه غمًّا عظيمًا لكونه لا يفعل مثله، بحكم جهله بالصلاة والقراءة؛ فيحدِّث إخوته بما يجد. لكنّ إخوته كانوا ينهونه ويأمرونه بالسهر على رعاية مواشيهم حتى اشتدّ غمّه على ما هو فيه، وقويت عزيمته على التعلّم وسلوك درب العارفين ليترك رعي الأغنام، ويقرّر الفرار إلى الله، فأدركه أحد إخوته وسلّ عليه سيفه وضربه به، فتلقى أبو مدين الضربة بعصاه فانكسر السيف، فلمّا رأى أخوه ذلك قال له: "يا أخي اذهب حيث شئت".

قال أبو مدين حاكيا عن الواقعة السابقة:

كنت بالأندلس يتيمًا؛ فجعلني إخوتي راعيًا لمواشيهم؛ فإذا رأيت من يصلي أو يقرأ القرآن أعجبني ودنوت منه؛ فأجد في نفسي غمًّا؛ لأنّي لا أحفظ شيئًا من القرآن، ولا أعرف كيف أصلي؛ فقويت عزيمتي على الفرار؛ لأتعلّم القراءة والصلاة؛ ففررت.

لقد أوحت هذه الحادثة لأبي مدين شعيب بصدق الطريق الذي اختاره، ليمضي حتى وصل إلى البحر، حيث وجد خيمةً بها ناس، وخرج إليه منها شيخ سأله عن

أمره؛ فأخبره بقصته ورغبته؛ فأشار عليه أن "انصرف إلى الحاضرة حتى تتعلم العلم، فإن الله لا يُعبد إلا بالعلم".

قطع أبو مدين شعيب البحر إلى أرض المغرب؛ ليحط رحاله بحاضرته مدينة فاس بالمغرب؛ وهناك وأثناء جلوسه في حلقات العلم تأثر بالشيخ أبي الحسن بن حرزهم؛ فصار ملازمًا له، لينهل ممّا لديه من العلوم الظاهرة، بعدها تاقت نفسه إلى التصوّف؛ فقصد قطب زمانه آنذاك الشيخ: أبا يعزى يلنور ميمون فأخذ عنه التصوّف، وتحقق على يديه؛ حتى قال عنه ابن عربي: "شيخنا أبو مدين من الثمانية عشر الظاهرين بأمر الله، عن أمر الله، لا يرون سوى الله في الأكوان، وهم أهل علانيةٍ وجهر، مثبّتون للأسباب".

بعدما نهل من العلوم في مصادرها الأصلية، وتخرج على أبي الحسن بن حرازهم، وتحقق على يد أبي يعزا قرّر أبو مدين التوجه إلى الشرق قصد أداء مناسك الحج، وفي مكة التقى بالعلامة عبد القادر الجيلاني قطب المشرق وقتها، فأخذ عليه العهد؛ وبذلك اجتمع له العلم بالشريعة، والتحقق بالعبادة والمجاهدة الروحية.

لقد جمع الشيخ أبو مدين شعيب بين الفقه والتصوف والجهاد حيث ساهم مع المغاربة بجانب صلاح الدين الأيوبي في تحرير القدس الشريف؛ فلقد قاد في طريق عودته من الحج قافلة الحجاج المغاربة؛ - بحكم أنّ القدس كانت مزارًا للحجيج والعلماء المغاربة في رحلتهم إلى الحج - في معركة حطين وتحرير القدس؛ حيث كان للمغاربة دور مهم في هذا الحدث التاريخي العظيم، وفقد أبو مدين ذراعه في تلك المعركة؛ وعرفانًا بجهاد أبي مدين والمغاربة الذين معه، ومشاركتهم في تحرير القدس من قبضة الصليبيين أوقف صلاح الدين مزارع وبيوت وأملاك عديدة في قرية عين كارم على المغاربة. سميت فيما بعد "حارة المغاربة"، ولا تزال صورة الوقفية محفوظة في سجلات المحكمة الشرعية في بيت المقدس.



وقبل وفاة أبي مدين الغوث أُضيفت أجزاء من قرية عين كارم التي تقع بضواحي القدس الشريف، وقرية إيوان التي تقع داخل المدينة القديمة إلى وقف المغاربة في القدس؛ كما أوقف أبو مدين سكنًا للواردين من المغاربة سمّي بزاوية سيدي أبي مدين الغوث، وجاء في وثيقة الوقف: "أوقفها بأموالها ومياهها وآبارها وسواقيها وسهلها ووعرها ومبانيها وقفًا لله يصرف للسابلة من المغاربة المارين والمنقطعين للعلم والجهاد المرابطين على وصية صلاح الدين الأيوبي".

تنبيه هام: كان المغاربة يرون زيارة القدس في طريق عودتهم من الحج أمرا مكملا لحجهم؛ حيث كانوا يعتبرون حج من لم يقدس - أي لم يزر القدس - ناقصا.

وأول رحلة سياحية صوفية للشيخ أحمد زروق خارج أرض الوطن كانت لضريح أبي مدين شعيب؛ حيث فتح عليه؛ وأثر تعاليم أبي مدين في الفكر الصوفي للشيخ أحمد زروق بارزة.

قاعدة: 171. انفِرادُ الحَقِّ تَعَالى بالكَمَالِ قَاضٍ بثُبُوتِ النَّقصِ لمَن سِوَاه

انفراد الحق تعالى بالكمال قاض بثبوت النقص لمن سواه؛ فلا يوجد كامل إلا بتكميله تعالى؛ وتكميله من فضله؛ فالنقص أصل، والكمال عارض؛ وبحسب هذا، فطلب الكمال في الوجود على وجه الأصالة باطل؛ ومن ثم قيل: انظر للخلق بعين الكمال، واعتبر في وجودهم النقص؛ فإن ظهر الكمال يوما ما فهو فضل، وإلا فالأصل هو الأول؛ وبذلك يقع الاحتراز وحسن الظن، ودوام العشرة، وعدم المبالاة بالعثرة، وكذا معاملة الدنيا كما قال الجنيد رحمه الله تعالى: "أصلت أصلا، لا أتبشع بعده ما يرد علي من العالم، وهو أن الدنيا دار هم وغم وبلاء وفتنة، وأن العالم كله شر؛ ومن حكمه أن يتلقاني بكل ما أكره، فإن تلقاني بكل ما أحب فهو فضل، وإلا فالأصل هو الأول". انتهى بمعناه؛ والله أعلم.

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

الكمال ثابت لله؛ بل الثابت له هو أقصى ما يمكن من الكمالات بحيث لا يكون وجود كمال لا نقص فيه إلا وهو ثابت للرب تعالى يستحقه بنفسه المقدسة وثبوت ذلك مستلزم نفي نقيضه، وهو النقص؛ وهذا الكمال ثابت له بمقتضى الأدلة النقلية والعقلية.

فمن الأدلة النقلية دلالة القرآن على ذلك، وما أخبر به الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم.

أما الأدلة العقلية؛ فهي كثيرة على رأسها النظام الكوني الدال على كمال الصانع الخالق.

وقد دل القرآن الكريم على ثبوت "معنى الكمال "بعبارات متنوعة دالة على معاني متضمنة لهذا المعنى؛ ومن ذلك قوله تعالى: "﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ

﴿ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص: 1 - 4].

فـ: "الصمد" هو المستحق للكمال في ذاته وأوصافه؛ فهو السيد الذي كمل في سؤدده. الشريف الذي كمل في شرفه. العظيم الذي كمل في عظمته والحكم الذي قد كمل في حكمه، والغني الذي كمل في غناه، والجبار الذي كمل في جبروته، والعالم الذي كمل في علمه، والحكيم الذي كمل في حكمته، وهو الشريف الذي كمل في أنواع الشرف والسؤدد، وكذا في سائر صفات الكمال؛ وهي صفة لا تنبغي إلا لله تعالى؛ فليس له كفؤ ولا كمثله شيء. حيث لا يعلم أحد من الأمة نازع في هذا المعنى؛ بل هذا المعنى مستقر في فطرة جميع المخلوقات؛ فكما أنهم مفطورون على الإقرار بالخالق؛ فإنهم مفطورون على أنه أجل وأكبر وأعلى وأعلم وأعظم وأكمل من كل شيء.

ويستنتج من ثبوت الكمال له تعالى نفي النقائص عنه مما يعلم بالعقل؛ فهو سبحانه كامل في ذاته، كامل في صفاته، كامل في أفعاله؛ قدوس ليس كمثله شيء.

جمال الله أكمل كل حسن فلله الكمال ولا مماري

قال الجنيد: "التوحيد إفراد الموحد بتحقيق وحدانيته بكمال أحديته؛ فلا تشبيه، ولا تكييف، ولا تصوير ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾[الشورى: 11]؛ فهو تعالى منزه عن التنزيه، فكيف يشار إليه بالتشبيه".

وعليه فإن الله تعالى انفرد بكل صفات الكمال؛ خلافا للمخلوقين الذين اتصفوا بالنقص؛ فإن وصف صوفي أو عابد أو ولي بأنه كامل؛ فعلى سبيل المجاز لا غير؛ حيث أن النقص أصل فيه؛ لذا فإن طلب المريدين الكمال في شيوخهم باطل، وإن كان التوقير لهم لازم؛ لذا قيل: "انظر للخلق بعين الكمال، واعتبر في وجودهم النقص"؛ فإن ظهر الكمال يوما في شخص فهو فضل من الله، وإلا فالأصل فيه النقص.

وعليه فإنه ينبغي على المريدين الاحتراز في الحكم على شيوخهم بالكمال؛ مع حسن الظن بهم؛ لأن التوقير ينبني على الاحترام، وعدم النظر للعيوب والعثرات؛ لأن الأصل في كل مخلوق النقص لا الكمال؛ لذا قال الجنيد:

"أصلت أصلا، لا أتبشع بعده ما يرد علي من العالم وهو أن الدنيا دار هم وغم وبلاء وفتنة، وأن العالم كله شر؛ ومن حكمه أن يتلقاني بكل ما أكره، فإن تلقاني بكل ما أحب فهو فضل، وإلا فالأصل هو الأول".

وهذا الاعتقاد يساعد المريد على الصبر وقطع الطريق، والتجاوز عن الهفوات والعثرات؛ فيرتاح نفسانيا، ويريح من يخالطهم من الخلق.

الكمال والنقص من الأمور النسبية والمعاني الإضافية فقد تكون الصفة كمالا لذات، ونقصا لأخرى وهذا نحو الأكل والشرب والنكاح: كمال للمخلوق نقص للخالق وكذا التعاظم والتكبر والثناء على النفس: كمال للخالق نقص للمخلوق وإذا كان الأمر كذلك فلعل ما تذكرونه من صفات الكمال إنما يكون كمالا بالنسبة إلى الشاهد ولا يلزم أن يكون كمالا للغائب كما بين ؛ لا سيما مع تباين الذاتين.

قاعدة: 172. جَوَابٌ عَلَى مَسْأَلَةِ الغَنِيِّ الشَّاكِرِ، وَالْفَقِيرِ الصَّابِرِ

الفقر والغنى وصفان وجوديان، يصح اتصاف الحق بالثاني منهما دون الأول؛ فلزم فضله عليه.

ثم هل تعلق العبد بوصف ربه أولى، أو تحققه بوصفه أتم؟ وهي مسألة الغني الشاكر، والفقير الصابر، وللناس فيها طريقان. والحق أن كلا منهما مضمن بالآخر، فلا تفاضل، وقد اختار كلا منهما رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال: "أجوع يوما وأشبع يوما..." الحديث[1]، فافهم.

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

الفقر لغة: خلو اليد من متاع الدنيا، واصطلاحا: خلو القلب مما سوى الله.

أما الفقر عند أهل التحقيق؛ فهو: "سر من أسرار الله تعالى يودعه قلب من يشاء من عباده. لا يجوز البوح به؛ فهو في صدرك عسل؛ فإن بحت به انقلب دفلى".

وقد سئل الشبلي عن حقيقة الفقر؛ فقال: "ألا يستغنى بشيء دون الحق".

وقيل: "نهاية الفقر مع شرفه هو بداية التصوف"؛ وذلك لأن الفقير يتمسك بفقره ويؤثره على الغنى بإرادته؛ وفي ذلك حظ للنفس؛ أما الصوفي فهو يترك الأشياء لا للأعواض الموعودة؛ بل للأحوال الموجودة؛ لذا فإن الصوفي قائم في الأشياء بإرادة الله لا بإرادة نفسه؛ فلا يرى فضيلة في صورة فقر، ولا في صورة غنى؛ وإنما يرى الفضيلة فيما وفقه الله إليه، ويدخله عليه.

والفقر والغنى وصفان وجوديان؛ لذا يصح وصف الله تعالى بالغنى، ولا يصح وصفه بالفقر. قال تعالى: ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ

(1) أخرجه الترمذي في سننه.

﴿١٥﴾[1]؛ فهو غني بذاته. متفرد بالغنى وحده، وسائر المخلوقات تفتقر وتحتاج إليه في جميع الحركات والسكنات.

فقال بعضهم: "إن الغنى - وهو صفة من صفات الله - أفضل من الفقر- الذي هو من صفات العبد -". مستدلين بآثار كثيرة منها قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿١٥﴾﴾، وقوله صلى الله عليه وسلم: "اليد العليا خير من اليد السفلى، واليد التي تعطي خير من اليد التي تأخذ".

في حين فضل كبار الصوفية - باستثناء القليل منهم - الفقر على الغنى مستدلين كذلك بأدلة كثيرة منها قوله صلى الله عليه وسلم: "اللهم أحيني مسكينا وأمتني مسكينا واحشرني مع المساكين"، وما جاء في حديث رواه الترمذي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: "كان يبيت الليالي المتتابعة الطوال طاويا وأهله؛ لا يجدون عشاء، وكان أكثر خبزهم خبز الشعير".

لذا عاب صاحب المباحث الأصلية على المريد ادعاءه الفقر؛ وإن توفرت شروطه؛ فقال:

قول الفقير إنني فقير فللظهور أبدا يسير

وقال الشيخ أحمد زروق في شرحه للبيت: "أما قول الفقير إني فقير هو إشارة إلى الظهور؛ وذلك محمود ومذموم بحسب قصده كما في الحديث: "إنما الأعمال بالنيات... الحديث"؛ لأن انتشار الصيت قد يكون محمودا وقد يكون مذموما. محمودا إذا كان قصده إرشاد الخلق ونفعهم، ومذموما إذا كان قصده تعظيم نفسه واحتقار غيره".

قال أبو مدين:

الفقر فقر ما دمت تستره فإن أظهرته ذهب نوره

فواجب الفقير بالمفهوم الاصطلاحي ستر فقره.

---

(1) [فاطر: 15].

وفي كتمان الفقر وعدم ادعائه يقول أبو مدين:

وفـي الـسر أسـرار دقـاق لطيفـة تـراق دمانـا لـو بهـا بحنـا

ويقول أيضا:

ومـستخبري عـن سـر ليلـى رددتهـم بعميـاء مـن ليلـى بغيـر يقـين

يقولـون خبرنـا فأنـت أمينهـا ومـا أنـا إن خبـرتهم بأميـن

ثم هل تعلق العبد بوصف ربه أولى أم تحققه بوصفه أتم؟ وقع خلاف في ذلك؛ والأصوب في نظرنا التردد بين التعلق والتحقق (الشكر عند الوجد، والصبر عند الفقد) كما ورد في السنة النبوية المطهرة: "أجوع يوما فأصبر، وأشبع يوما فأشكر".

والتحقيق في هذا الموضوع أن الزهاد من الصوفية على ثلاث طبقات:

- المبتدئون في السلوك خلت أيديهم من الأملاك، كما خلت قلوبهم مما خلت منه أيديهم؛ لا يتطلعون لشيء من عرض أو غرض؛ فهم لا يطلبون سوى رضا مولاهم.

- المتوسطون في طريق السلوك؛ تركوا حظوظ النفس، وكل أعراض الدنيا ابتغاء ما عند ربهم.

- المحققون الذين زهدوا في الزهد - ما زهد فيه المبتدئون والمتوسطون -؛ ثم تابوا من زهدهم؛ فالزهد عندهم في الدنيا لا شيء؛ ثم إن الزهد فيها غفلة.

قال ابن عطاء الله: "كن بأوصاف ربوبيته متعلقا - والتي هي: الغنى، والعزة، والقدرة، والقوة -، وبأوصاف عبوديتك متحققا - وهي الفقر، والذل، والعجز، والضعف -".

والأوصاف السابقة متلازمة؛ فما تعلق العبد بوصف من أوصافه تعالى؛ إلا وتحقق بوصف من أوصافه؛ إذ بقدر التعلق يكون التحقق؛ فإذا حصل للعبد التحقق والتعلق ثبتت له الأوصاف على وجه العارية والمجاز؛ فوجب الأدب الكامل مع المولى، والوقوف مع الحق من حيث العبودية والرجوع لوصفه بكل حال.

"تحقق بأوصافك يمدك بأوصافه. تحقق بذلك يمدك بعزته. تحقق بعجزك يمدك بقدرته، تحقق بضعفك يمدك بحوله وقوته".

قاعدة: 173. مِنَ النَّاسِ مَن يَغْلِبُ عَلَيْهِ الغِنَى بِاللهِ؛ فَتَظْهَرُ عَلَيْهِ الكَرَامَاتُ، وَيَنْطَلِقُ لِسَانُهُ بِالدَّعْوَى

من الناس من يغلب عليه الغنى بالله؛ فتظهر عليه الكرامات، وينطلق لسانه بالدعوى من غير احتشام ولا توقف؛ فيدعى بحق عن حق، لحق في حق، كالشيخ أبي محمد عبد القادر الجيلاني، وأبي يعزى[1]، وعامة متأخري الشاذلية.

ومنهم من يغلب عليه الفقر إلى الله؛ فيكل لسانه، ويتوقف مع جانب الورع، كابن أبي جمرة[2] وغيره، ومن الناس من تختلف أحواله فتارة وتارة؛ وهو أكمل الكمال؛ لأنه حاله عليه السلام؛ إذ أطعم ألفا من صاع[3]، وشد الحجر على بطنه؛ فافهم.

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

---

(1) أبو يعزى من كبار زهاد ومتصوفة المغرب. من شيوخه أبو شعيب الصنهاجي، ومحمد أمغار الصنهاجي وعلي بن حرزهم. تتلمذ عليه الشيخ أبو مدين.

(2) هو الإمام ابن أبي جمرة أندلسي الأصل. هاجر إلى مصر. وصفه الشعراني في الطبقات الكبرى بالورع والتقوى وبالإمام القدوة الرباني.
كان شديد التمسك بالسنة. اشتهر بإخلاصه وفراره من الخلق.
من كتبه: "بهجة النفوس في حديث البيعة" هاجم فيه معتقدات المعتزلة، وعلى رأسهم الزمخشري.

(3) يشير إلى حادثة الصحابي الذي رأى أثر الجوع على وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة الخندق؛ فاستضافه؛ وهيأ له صاعا من شعير؛ إلا أن الرسول أمر بدعوة كل من كان بالخندق؛ وكان يدخلهم عشرة عشرة فيأكلون حتى أكل وشبع الجميع، وفضل الطعام كما كان أول مرة؛ وكأنه لم يمس، ولم يؤكل منه شيء.
ورغم ما خصه الله صلى الله عليه وسلم من كرامة؛ فإنه كان يشد الحجر على بطنه من شدة الجوع.

هذه القاعدة تكملة للقاعدة السابقة؛ فإذا كان الفقر والغنى وصفان وجوديان، وإذا كان بعض الصوفية يتصف بوصف الفقر؛ وهو الوصف الحقيقي للعبد، وتحققه به أتم لعبوديته؛ فإن بعض الصوفية يغلب عليه وصف الغنى بالله؛ فتظهر عليه الكرامات؛ ومنهم الشيخ عبد القادر الجيلاني البغدادي، وأبي يعزى المغربي، ومعظم المتأخرين المنتمين للطريقة الشاذلية.

والناس في ظهور الكرامة ثلاثة:

الأول: رجل صحبها بالدعوى والاغترار والتجبر؛ وهذا استدراج لمن ظهرت عليه.

الثاني: رجل رفعت هتمه في علمه أو حاله أو معرفته؛ وهذه زيادة وإكرام لمن بدت على وجوده.

الثالث: رجل كملت أحواله؛ فكان ظهورها عليه لإفادة غيره.

الفتوحات الرحمانية للشيخ أحمد زروق.

إلا أن بعض الصوفية يغلب اتصافهم بالفقر، ويقفون عند وصف الفقر والورع عن التهمم بطلب الكرامات وإظهارها كأبي جمرة الأندلسي المغربي.

وأكمل الصوفية حالا من كان غناه بالله، وفقره لله؛ فيتصف بالغنى حالة حيث إذا ظهرت عليه كرامة؛ فإنه يرده لفضل الله تعالى عليه، ولا يتبجح بها على خلقه، كما يتصف بالفقر مرة أخرى اتهاما لنفسه، ووقوفا عند حدود طبعه ووصفه؛ إذ الوصف الوجودي الأصلي للعبد هو الافتقار لله تعالى.

ولقد كان الشيخ أحمد زروق ممن تتقلب أحواله بين الفقر والغنى؛ فكم من حوائج للخلق قضيت على يديه بدعاء أو شفاعة؛ مع التزامه لباب الفقر في نفسه وخاصته؛ لأنه الوصف الأكمل لخاصة الخاصة.

هذا وإن:

الغنى بالله يؤدي إلى البسط، وإلى إظهار الكرامات، وانطلاق اللسان بالدعوى.

أما الفقر إلى الله فيؤدي إلى القبض وقلة الكلام، وربما الانزواء عن الخلق.

قال ابن عطاء الله: "قبضك كي لا يبقيك مع البسط، وبسطك كي لا يتركك مع القبض، وأخرجك عنهما حتى لا تكون لشيء دونه".

وقال الشيخ أحمد زروق في شرحه: "القبض والبسط حالي الرجاء والخوف: أي الظل الواقع في الصدر قبل وقوع الرجاء والخوف فيه، ونفوذها به بذكر المنجيات، أو المخزيات، أو دون ذلك؛ وإن ارتفع سبب الخوف بالأمن أو الرجاء بالتحقيق نفيا أو إثباتا، ويفترقان مع الرجاء والخوف بوجود التوقع وعدمه؛ فما كان توقع محذور فخوف، أو توقع محبوب فرجاء، وما لا توقع معه؛ فقبض في الأول، وبسط في الآخر.

والأحوال المتعاقبة على القلب ثلاثة:

أولها: القبض وهو أصل أهل البدايات؛ ولولا ذلك لما انجمعت حقائقهم عن تفرقات العوائد والشهوات؛ وأصل ثوران القوة الغضبية لقلبه شهود الجلال، وفائدته التأديب والتهذيب.

الثاني: البسط وهو لأهل الإشراف على مبادئ الفتح؛ كي تسترسل قواهم وتستعين عوالمهم بما ترتاح إليه من نسمات الحق وشواهد رضاه؛ وأصله ثوران القوة الشهوانية لقلبه شهود الجمال؛ وفائدته طيب النفس مع الحق؛ ليحصل الأنس بجنابه، والعكوف على بابه.

الثالث: الاعتدال؛ وهو لأهل النهايات؛ كي تستقيم أحوالهم، وتصفو أعمالهم، ويدومون بين يدي مولاهم بلا علة؛ وبساطه شهود الكمال، وفائدته دوام التعظيم والإجلال؛ وقد قال ابن الفارض رضي الله عنه:

القبض أولا، ثم البسط. ثم لا قبض، ولا بسط؛ لأن القبض والبسط يقعان في الوجود؛ وأما مع البقاء والفناء فلا"[1].

ثم القبض والبسط قد يقعان للعارف بالعرض؛ كما يقع الاعتدال لغيره كذلك، ولا يخرج واحد منهما عن أصله بما عرض له. لكن لكل فريق طريق؛ كما نبه عليه

(1) الفتوحات الرحمانية.

ابن عطاء الله قائلا: "**العارفون إذا بسطوا أخوف منهم إذا قبضوا**".

فهم إذا قبضوا أرجى منهم إذا بسطوا، خوفا من المكر في البسط، ورجوعا إلى اتساع العلم في الرجاء، وغيرهم يدور مع الأسباب كيف ما دارت؛ فإذا رجوا رجوا، وإذا خوفوا خافوا؛ وقد قال الشيخ أبو العباس رضي الله عنه: "العامة إذا خوفوا خافوا، وإذا رجوا رجوا، والخاصة متى خوفوا رجوا، ومتى رجوا خافوا"[1].

قال في لطائف المنن: "معنى كلام الشيخ هذا هو أن العامة واقفون مع ظواهر الأمر؛ فمتى خوفوا خافوا؛ إذ ليس لهم نفوذ إلى ما وراء العبارة بنور الفهم؛ كما لأهل الله تعالى، وأهل الله تعالى إذا خوفوا رجوا عالمين أن من وراء خوفهم، وما خوفوا به أوصاف المرجو الذي لا ينبغي أن يقنط من رحمته، ولا أن ييأس من منته؛ فأحالوا على أوصاف كرمه علما منهم أنه ما خوفهم إلا ليجمعهم عليه، وليردهم بذلك إليه، وإذا رجوا يخافون غيب مشيئته الذي هو من وراء رجائهم، وخافوا أن يكون ما أظهر من الرجاء اختبارا لعقولهم. هل تقف مع ظاهر الرجاء؟ أم تنفذ إلى خوف ما بطن في مشيئته؛ فلذلك استثار الرجاء خوفهم" انتهى.

ومما يثير خوفهم عند البسط أنه مخل بوجود الأدب إلا في حق الآحاد والإفراد؛ كما ذكره ابن عطاء الله قائلا: "**ولا يقف على حدود الأدب في البسط إلا القليل**".

بخلاف القبض فإنه أدب كله؛ وقد قيل: "قف على البساط وإياك والانبساط"، وكتب يوسف بن الحسين رضي الله عنه إلى الجنيد رحمه الله: "لا أذاقك الله طعم نفسك؛ فإنك إن ذقتها لا تذوق بعدها خيرا أبدا".

وقال رجل لأبي محمد الجريري رضي الله عنه: "كنت على بساط الأنس؛ وفتح

---

(1) الفتوحات الرحمانية.

علي طريق البسط؛ فزللت زلة؛ فحجبت عن مقامي؛ فكيف السبيل إليه؟ دلني على الوصول إلى ما ظن عليه؛ فبكى أبو محمد، وقال: يا أخي الكل في قهر هذه الخطة. لكني أنشدك أبياتا لبعضهم؛ وأنشأ يقول:

قف بالديار فهذه آثارهم نبكي الأحبة حسرة وتشوقا
كم قد وقفت بربعها مستخبرا عن أهلها أو سائلا أو مشفقا
فأجابني داعي الهوى في رسمها فارقت من تهوى فعز الملتقى"

وسئل بعض المشايخ عن تلك الزلة؛ فقال: "انبساط مع الحق بغير أدب".

قال الإمام أبو القاسم القشيري رضي الله عنه: "ومن هذا خشي الأكابر والسادة".

ومن وجود الحكمة في انتفاء الأدب مع البسط وجود فرح النفس المغرق للقلب؛ كما أن القبض عكسه؛ وهذا ما ذكره ابن عطاء الله قائلا:

"**البسط تأخذ النفس منه حظها بوجود الفرح والقبض لا حظ للنفس فيه**".

"ووجود الفرح مفرق للحقيقة موجب للتلذذ بالحال؛ وذلك خلاف الأدب، وربما جر لما هو أعظم منه من إساءة الأدب بالضرورة؛ لعدم تمالك النفس عنده واسترسالها مع ما تواجه عنده. بخلاف القبض؛ فإنه يفني العبد عن وجوده بوجوده؛ فيصير مجموعا، ولو في عين تفرقته؛ وذلك أحرى لتأدبه وأقرب لدنو الحقيقة من قلبه.

قال في لطائف المنن: "البسط مزلة أقدام الرجال؛ فهو موجب لمزيد حذرهم وكثرة لجئهم، والقبض أقرب إلى وجود السلامة؛ لأنه وطن العبد. إذ هو في أسر قبضة الله، وإحاطة الحق محيطة به، ومن أين يكون للعبد البسط وهذا شأنه؛ والبسط خروج عن حكم وقته، والقبض هو اللائق بهذه الدار. إذ هو وطن التكليف، وإبهام الخاتمة، وعدم العلم بالسابقة، والمطالبة بحقوق الله تعالى".

وبالجملة فالقبض والبسط حالان بهما بقاء القلب، وفيهما لقاء الحب. إذ القبض للأرواح، والبسط للارتياح. القبض حق الحق منك، والبسط حظك منك؛

ولأن تكون بحق ربك خير لك من أن تكون بحظ نفسك؛ كما قال أبو علي الدقاق رضي الله تعالى عنه.

ثم للقبض والبسط سببان هما: عطاء أو منع، دينا كان أو دنيا، وعليها تترتب آدابه؛ وإذا كان العطاء والمنع لا تعطى صورته حقيقته كان القبض والبسط بظاهره لا حقيقة له.

قال الشيخ أحمد زروق:

"سيما العارفين ثلاثة:

- أولها: قصور هممهم على مولاهم طلبا له وطلبا منه؛ فلا يتوجهون للخلق بحال، ولا ينظرون لغيره في منع ولا نوال.

- الثاني: دوام الاضطرار بين يديه فيما قل وجل؛ إذ العارف لا يزال مضطرا؛ لعلمه أنه لا قدرة له، ولا لغيره على شيء إلا بمولاه.

- الثالث: فقد الاضطرار عند تعذر الأسباب؛ فهم في سكون الأبد، وراحة الدهر؛ إذ قد أسلموا أنفسهم لمولاهم؛ فأغناهم به وتولاهم".

قاعدة: 174. النَّهْيُ عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ

ملك العبد لما بيده من أعراض الدنيا غير متحقق له؛ بل إنما هو خازن فيه؛ لقصره عليه تصرفا وانتفاعا دون غيره؛ ومن ثم حرم الله الإقتار[1]، والإسراف[2]. حتى عد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنجيات: "القصد في الغنى والفقر"، ونهى عليه السلام عن إضاعة المال[3] إلى غير ذلك.

فمن ثم قال لنا شيخنا أبو العباس الحضرمي رحمه الله تعالى: "ليس الشأن من يعرف كيفية تفريق الدنيا فيفرقها، إنما الشأن من يعرف كيفية إمساكها فيمسكها".

قلت: وذلك لأنها كالحية ليس الشأن في قتلها إنما الشأن في إمساكها حية[4].

وفي الحديث: "ليس الزهد بتحريم الحلال، ولا بإضاعة المال، إنما الزهد أن تكون بما في يد الله أوثق منك بما في يدك"[5].

وقال الشيخ أبو مدين رضي الله عنه: "الدنيا جرادة ورأسها حبها؛ فإذا قطع رأس الجرادة حلت".

وقال الشيخ أبو محمد عبد القادر رضي الله عنه لما سئل عن الدنيا: "أخرجها من قلبك، واجعلها في يدك، فإنها لا تضرك". انتهى.

وكل هذه الجمل تدل على أن الزهد فيها ليس عين تركها؛ فافهم.

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

الإنسان ليس مالكا لما بيديه على الحقيقة؛ بل هو مال الله استخلف فيه. يقول تعالى: ﴿وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾[الحديد: 7]، ويقول تعالى: ﴿وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ﴾[النور: 33].

---

(1) الإقتار: من التقتير، وهو الشح والبخل في الإنفاق.

(2) الإسراف: التبذير وإضاعة المال والإكثار في الإنفاق من غير طائل.

(3) من حديث أخرجه الإمام مسلم.

(4) استشهاد أحمد زروق بكلام شيخه المتكرر يؤكد على مدى تأثره بأفكاره.

(5) أخرجه الترمذي.

فالإنسان خازن لما بيديه من مال، والخازن أمين فيما استودع؛ لذا عليه أن يتصرف في ماله دون إسراف، ولا تقتير.

يقول الله تعالى: ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴿٢٩﴾ ﴾[1].

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ثلاث منجيات، وثلاث مهلكات؛ فأما المنجيات: فالعدل في الغضب والرضا، وخشية الله في السر والعلانية، والقصد في الغنى والفقر. وأما المهلكات: فشح مطاع، وهوىً متبع، وإعجاب المرء بنفسه"[2].

وقال في حديث آخر: "... ويكره لكم ثلاث: قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال"[3].

قال أبو العباس الحضرمي: "ليس الرجل الذي يعرف وجوه تفريق الدنيا فيفرقها؛ وإنما الرجل من يعرف كيفية إمساكها فيمسكها".

قال زروق شارحا: "وذلك لأنها كالحية وليس الشأن في قتل الحية وإنما الشأن في إمساكها حية فاعرف ذلك".

والنفس بطبعها ميالة لجمع المال.

قال الشيخ أحمد زروق في أرجوزة عيوب النفس:

من عيبها الحرص مع التكاثر والجمع والمنع مع التهاتر

وقال أيضا:

من عيبها الشح كذاك البخل وحب دنياه لذاك أصل

إذ ليس في الإسراف والإقتار خير ولا بر وعرف جار

****

(1) [الإسراء: 29].

(2) أخرجه الطبراني.

(3) أخرجه مسلم.

من عيبها الجمع معا والمنع وذاك ضر ما لديه نفع
وأصله البخل وخوف الفقر وحب دنيا ما بها من خير

ولقد كان عبد الله بن المبارك ثريا، وكان الشاذلي لما استقر بمصر صاحب مال وجاه؛ فما صرفهما ذلك عن التجرد والانقطاع إلى الله، والزهد في الدنيا. حيث بذلوها فيما يحب الله ويرضى لا في ملذاتهم وشهواتهم.

ويستدل الشيخ أحمد زروق بقولة لشيخه أحمد الحضرمي في الموضوع. رددها غير ما مرة في شروحه على الحكم العطائية، كما أنه يستدل بقوله: "إن الدنيا كالحية ليس الشأن في قتلها؛ إنما الشأن في إمساكها حية" معززا ذلك بالحديث النبوي المروي في الموضوع؛ وكذا قول الشيخ أبو مدين، والشيخ عبد القادر الجيلاني.

والاستشهاد بأقطاب المدرسة القادرية يؤكد مدى تأثره بالطريقة القادرية - وإن كان انتماؤه ووفاؤه يبقى على الدوام للمدرسة الشاذلية - فالحضرمي كان ينتمي للمدرستين معا، وأبو مدين ألبسه عبد القادر الجيلاني خرقة التصوف عند لقائه به في حجه.

ويستفاد من كل ما سبق أن الزاهد ليس من ترك الدنيا وأعرض عنها ولم يسع لكسبها؛ إنما الزاهد الحقيقي من أعطي الدنيا، وأحسن التصرف فيها على الوجوه المطلوبة شرعا؛ فيتصرف فيها تصرف الوصي في مال وصيه. حيث يتعفف، ولا يسرف أو يقتر ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ وَكَانَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ قَوَامٗا ٦٧﴾ [الفرقان: 67].

قاعدة: 175. الزُّهدُ في الشَّيءِ بُرُودتُهُ عَنِ القَلبِ

الزهد في الشيء برودته عن القلب. حتى لا يعتبر في وجوده، ولا في عدمه؛ فمن ثم قال الشاذلي رضي الله عنه: "والله لقد عظمتها إذ زدهت فيها".

قلت: يعني بالظاهر؛ لأن الإعراض عنها تعظيم لها، وتعظيم للمظاهر بتركها؛ كما أشار إليها ابن العريف في مجالسه، والهروي[1] في مقاماته.

وقد قال أيضا رضي الله عنه: "رأيت الصديق رضي الله عنه في المنام؛ فقال لي: علامة خروج حب الدنيا من القلب بذلها عند الوجد، ووجود الراحة منها عند الفقد، كحال الصحابة رضي الله عنهم. إذ لم ينظروا إليها عند الفقد، ولا شغلتهم عند الوجد: ﴿لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾[2]، وما قال: لا يبيعون ولا يتجرون.

وقد أدب الله تعالى الأغنياء بقوله: ﴿وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ﴾[3] الآية.

---

(1) هو أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي نسبة لهراة بلدة في خراسان. ولد سنة: 396 هجرية. العالم الصوفي. أكمل دراسته في نيسابور وطوس رحل إلى بغداد، وبها انتقل من المذهب الشافعي إلى المذهب الحنبلي. كان فقيها محدثا سنيا على مذهب الإمام أحمد بن حنبل يرفض إدخال العقل في الأمور الدينية، وكان شديد الإنكار على المتكلمين. حسن السيرة في التصوف الذي أخذه عن الصوفي أبي الحسن الخزقاني. اشتغل مدة في بلده بتدريس التفسير والحديث من مؤلفاته: منازل السائرين "في التصوف؛ الذي رسم فيه لتلامذته منازل السلوك الصوفي، والذي يبدأ باليقظة والتوبة. شرحه ابن الجوزية في كتابه: "مدارج السائرين"، ومن كتبه أيضا: "ذم الكلام وأهله". تحامل فيه على مذهب المعتزلة؛ خاصة في مسألتي الكلام والقرآن. توفي سنة 481 هجرية.

(2) ﴿رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ ۙ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَٰرُ ﴿٣٧﴾﴾ [النور: 37].

(3) ﴿وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا وَٱرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَٱكْسُوهُمْ وَقُولُوا۟ لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴿٥﴾﴾ [النساء: 5].

وأدب الله الفقراء بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[1].

ثم قال الله تعالى: ﴿وَسْئَلُوا اللَّهَ مِن فَضْلِهِ﴾، وذلك لا يقتضي عينا ولا وقتا؛ فلزم التزام كل ما أمر الله به؛ فافهم[2].

ومنه وجود المال والجاه والرياسة، ونحو ذلك مما ليس بمذموم لذاته، ولا محمود في ذاته؛ بل يحمد ويذم لما يعرض له؛ ولذلك ذم صلى الله عليه وسلم الدنيا بقوله: "الدنيا ملعونة ملعون ما فيها إلا ذكر الله"، ومدحها بقوله: "فنعمت هي مطية المؤمن"، وأثنى سبحانه على قوم طلبوا الرياسة الدينية، إذ قالوا: ﴿وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴿٧٤﴾﴾[3]؛ فكان ابن عمر يقول: "اللهم اجعلني إماما للمتقين".

قال مالك رحمه الله: "ثواب المتقين عظيم؛ فكيف بإمامهم".

وقال صلى الله عليه وسلم: "أسألك رحمة أنال بها شرف كرامتك في الدنيا والآخرة"[4].

وقال ذلك الرجل له عليه الصلاة والسلام: "دلني على عمل إن عملته أحبني الله، وأحبني الناس؛ فقال: ازهد في الدنيا يحبك الله، وازهد فيما في أيدي الناس يحبك الناس". الحديث[5].

وقال يوسف الصديق صلى الله على نبينا وعليه وعلى جميع النبيين والمرسلين: ﴿اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴿٥٥﴾﴾ [يوسف: 55] إلى غير ذلك؛ فلزم

---

(1) ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا ۖ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ ۚ وَسْئَلُوا اللَّهَ مِن فَضْلِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴿٣٢﴾﴾[النساء: 32].

(2) هنا تنتهي القاعدة في مخطوط آخر؛ لذا توقفنا في الشرح عنده تجنبا للتكرار.

(3) ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴿٧٤﴾﴾ [الفرقان: 74].

(4) أخرجه الترمذي.

(5) أخرجه ابن ماجة.

اعتبار النسب وتحقيق المقام إباحة ومنعا؛ والمحاشاة أقرب لسلامة الضعيف من باب ضعفه؛ لا لخلل في ذات الحكم؛ إذ الأصل الإباحة.

ومن ثم قال صلى الله عليه وسلم لأبي ذر: "إنك رجل ضعيف، وإنك إن طلبت الإمارة وكلت إليها، وإن أعطيتها من غير مسألة أعنت عليها"[1]؛ فافهم.

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

لا يستغني عن الزهد عابد ولا عارف؛ والزهد يتعلق بترك المباح؛ فالزهد انصراف الإرادة عن الدنيا تحقيرا لها لمعاينة قيمة الآخرة.

ولقد عرف الصوفية الزهد بتعاريف عديدة منها:

- الزهد: أن لا تفرح بموجود من الدنيا، ولا تتأسف على مفقود منها.
- وقال الجنيد: "الزهد خلو القلب مما خلت منه اليد".
- وقال أبو عثمان الحيري: "الزهد أن تترك الدنيا ثم لا تبالي من أخذها".
- وقال ابن الجلاء: "الزهد هو النظر إلى الدنيا بعين الزوال لتصغر في عينيك؛ فيسهل عليك الإعراض عنها".

والزهد عند الصوفية زهدان:

زهد مقدور للعبد، وزهد غير مقدور للعبد.

- فالزهد المقدور للعبد ثلاث درجات:
  * ترك طلب المفقود من الدنيا.
  * وتفريق المجموع منها.
  * وترك إرادتها واختيارها.
- وأما الزهد الذي هو غير مقدور عليه للعبد؛ فهو برودة الشيء على قلب

---

(1) عن أبي ذر قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا أبا ذر، إني أراك ضعيفًا، وإني أحب لك ما أحب لنفسي، لا تَأمَّرنّ على اثنين، ولا تَولَّينَّ مال يتيم. رواه مسلم.

وفي رواية عن أبي ذر قال: قلت: يا رسول الله، ألا تستعملني؟ فضرب بيده على منكبي ثم قال :يا أبا ذر إنك ضعيف، وإنها أمانة، وإنها يوم القيامة خزي وندامة إلا من أخذها بحقها، وأدى الذي عليه فيها. رواه مسلم.

الزاهد؛ وهو الزهد الحقيقي؛ لأن أصعب الأمور هو ترك الإرادة بالقلب؛ فكم من زاهد في الظاهر ما زال متعلقا بأعراض الدنيا وأغراضها في الباطن.

قال تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾ [القصص: 83] حيث علق الحكم على الإرادة دون الطلب والفعل؛ إذ أن الإرادة هي المهم؛ إلا أن العبد إذا استقام على الدرجة الأولى والثانية (ترك الطلب وتفريق المجموع) أعانه الله على ترك إرادتها واختيارها.

ولهذا قال الجنيد: "للزهد معنيان: ظاهر وباطن؛ فالظاهر نفض ما في الأيدي من الأملاك، وترك طلب المفقود، والباطن: زوال الرغبة عن القلب ووجود العزوف والانصراف عن ذكر ذلك".

ولقد عرف الشيخ أحمد زروق الزهد بثمرته، أو ما ينتج عنه؛ وهي "خلو القلب من التعلق بغير الرب" أو: "برودة القلب عن كسب الدنيا، وعزوف النفس عنها، وعدم الالتفات إليها عند حصولها، وصرفها في أوجهها؛ إذ الزهد يقوم على استصغار الدنيا ومحو آثارها؛ وهو زهد خاصة الخاصة الذي يقوم على: "ترك النظر إلى ما سوى الله في كل حال".

قال الشاذلي: "الزهد هو فراغ القلب مما سوى الله"؛ حيث لا يكون الزاهد زاهدا حتى يكون بما في يد الله أوثق مما في يده؛ ولهذا قال الشاذلي: "والله لقد عظمتها إذ زهدت فيها" إشارة إلى أنه لم يعطها قيمة أبدا؛ فالإعراض عنها وهي لها مكانة في نفسه يجعل النفس متعلقة بها رغم ذلك.

لهذا قال حاتم الأصم: "الزهد رأسه الثقة بالله، ووسطه الصبر، وآخره الإخلاص"؛ فجعل التوكل بابا للزهد، والصبر حالا منه؛ لألا يميل الزاهد أو يرجع إلى الرغبة، وجعل نهايته الإخلاص: أي أن يبغي بذلك وجه الله وحده لا تطلعا لعوض، ولا طلبا لسبب.

قال الشيخ أحمد زروق: "... والزهد في الدنيا يدعو لثلاث؛ ويدل عليها:

- **أولها:** معرفة المولى جلت قدرته؛ لأنه عنوان الثقة بالله؛ وذلك لا يصح دون

معرفته؛ وفيما أوحى الله تعالى إلى بعض أنبيائه عليه السلام: "إن أنت تحبني؛ فأخرج حب الدنيا من قلبك؛ فإن حبي وحبها لا يجتمعان في قلب واحد أبدا".

- **الثاني**: أنه يشهد بفراغ القلب عن الشواغل والشواغب؛ وفراغ القلب أصل كل جمع وتحقيق. فيه تنمو الأحوال، وتزكو الأعمال.

- **الثالث**: أنه نفي العلل في القصد؛ فلا يطلب لغرض، ولا يلحظ لعوض؛ لبرودة الأشياء عن قلبه...، وجاء في الخبر عنه عليه السلام: "ليس الزهد بتحريم الحلال، ولا بإضاعة المال. إنما الزهد أن تكون بما في يد الله أوثق منك بما في يدك".

وقال الصديق رضي الله عنه للشيخ أبي الحسن رضي الله عنه في المنام: "أتدري ما علامة خروج حب الدنيا من القلب؟ قال: لا. قال: بذلها عند الوجد؛ ووجود الراحة منها عند الفقد".

باختصار فأصل الزهد: معرفة الله، وحقيقته: الثقة بالله؛ ووجهه برودة الدنيا عن القلب، فقدا، ووجودا؛ وبذلك يحسن العمل، ويزكو.

قاعدة: 176. ذَمُّ الدُّنْيَا، أَوْ مَدْحُهَا(*)

ما ذم لا لذاته؛ فقد يمدح لا لذاته، ومنه وجود المال والجاه والرياسة ونحو ذلك مما ليس بمذموم لذاته، ولا محمود في ذاته، بل يحمد ويذم لما يعرضه له؛ ولذلك ذم عليه السلام الدنيا بقوله: "الدنيا ملعونة ملعون ما فيها إلا ذكر الله"[1]، ومدحها بقوله: "فنعمة مطية المؤمن". وأثنى سبحانه على قوم طلبوا الرياسة الدينية إذ قالوا: ﴿وَٱجۡعَلۡنَا لِلۡمُتَّقِينَ إِمَامًا ٧٤﴾[2].

فكان ابن عمر يقول: اللهم اجعلني للمتقين إماما.

قال مالك رحمه الله تعالى: "ثواب المتقين عظيم؛ فكيف بإمامهم".

وقال عليه السلام: "أسألك رحمة أنال بها شرف كرامتك في الدنيا والآخرة"[3].

وقال ذلك الرجل له عليه الصلاة والسلام: "دلني على عمل إن عملته أحبني الله، وأحبني الناس"؛ فقال: "ازهد في الدنيا يحبك الله، وازهد فيما في أيدي الناس يحبك الناس"[4] الحديث.

وقال يوسف الصديق صلى الله عليه وسلم: ﴿ٱجۡعَلۡنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلۡأَرۡضِۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٞ ٥٥﴾[5]. إلى غير ذلك؛ فلزم اعتبار النسب، وتحقيق المقام إباحة ومنعا؛ والمحاشاة أقرب لسلامة الضعيف من باب ضعفه. لا لخلل في ذات الحكم؛ إذ الأصل الإباحة.

(*) هذه القاعدة جاءت في مخطوط آخر مدمجة مع القاعدة السابقة.

(1) أخرجه الترمذي في سننه.

(2) ﴿وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبۡ لَنَا مِنۡ أَزۡوَٰجِنَا وَذُرِّيَّٰتِنَا قُرَّةَ أَعۡيُنٖ وَٱجۡعَلۡنَا لِلۡمُتَّقِينَ إِمَامًا ٧٤﴾ [الفرقان: 74].

(3) أخرجه الترمذي في سننه.

(4) أخرجه ابن ماجة في سننه.

(5) [يوسف: 55].

ومن ثم قال عليه السلام لأبي ذر: "إنك رجل ضعيف، وإنك إن طلبت الإمارة وكلت إليها، وإن أعطيتها من غير مسألة أعنت عليها"[1]؛ فافهم.

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

الشيء إما أن يمدح أو يذم لذاته؛ فيكون المدح أو الذم ملازما له، أو لأمر خارج عنه ووصف طارئ عليه؛ فيكون المدح أو الذم مرتبطا بالعارض أو الطارئ، أو الوصف متى وجد؛ فالمال والجاه لا يذمان، ولا يمدحان لذاتهما؛ وإنما لما يعرض لهما؛ فإذا استعمل المال والجاه وفق المطلوب شرعا كانا محمودين؛ أما إذا وظفا فيما هو مذموم ومستقبح شرعا اكتسبا الذم، ووجب تجنبه؛ ولذلك مدح الرسول الكريم الدنيا في حديث، وذمها في آخر بالنظر إلى مآلها، وكيفية استغلالها، وكذلك الشأن في الرئاسة؛ لأن من شأن استثمارها فيما يرضي الرب نوال شرف الدنيا والآخرة.

وعليه فإن الدنيا تذم إذ صرفت صاحبها عن ذكر الله تعالى، وتمدح إذا صرفها صاحبها في الطاعات وأوجه البر والإحسان؛ فتكون نعمة مطية المؤمن تعينه على طاعة ربه.

أما الرئاسة فقد طلبها داود، وسليمان عليهما السلام، كما طلبها عباد الله الصالحين؛ لأنهم ما طلبوها إلا ليصلحوا في الأرض، وليقضوا حوائج الناس ومصالحهم لا ليفسدوا فيها.

لذا لزم اعتبار النسب، وما ينتج عن الأمور فعلا ونهيا، وهل هي تحقق مقاصد الشرع أو مصالح العبد في ذاته دون النظر لمقاصد الشرع؛ وإن كان الابتعاد أولى؛ لضعف الإنسان وعدم قدرته على مقاومة ميولات نفسه وأهوائها؛ فالمال يغري، والرئاسة تطغي، والابتعاد عنهما أسلم لدين المرء.

وبناء على ما سبق:

- نصح الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم الأعرابي بقوله: "ازهد في الدنيا

---

(1) أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي ذر قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: "يا أبا ذر، إني أراك ضعيفًا، وإني أحب لك ما أحب لنفسي. لا تَأَمَّرنّ على اثنين، ولا تَولَّينَّ مال يتيم".

يحبك الله، وازهد فيما في أيدي الناس يحبك الناس"؛ لأن ذلك أنسب لحاله.

وإذا كان يوسف عليه السلام قد طلب الرئاسة؛ لعلمه من حاله أنه حفيظ عليم؛ فإن الرسول صلى الله عليه وسلم قد نهى أبا ذر عن الاستشراف وطلب الإمارة؛ لأنه عليه السلام يعلم من أحواله (الضعف والعجز عن القيام بالمسؤولية) ما لا يتيقن هو من نفسه.

وفي رواية أخرى عن أبي ذر قال: قلت: يا رسول الله ألا تستعملني؟ فضرب بيده على منكبي ثم قال: يا أبا ذر إنك ضعيف، وإنها أمانة، وإنها يوم القيامة خزي وندامة؛ إلا من أخذها بحقها، وأدى الذي عليه فيها".

قاعدة: 177. لَيْسَ مِنْ شَأْنِ الصُّوفِيِّ تَعْظِيمُ الْخَلْقِ بِوَجْهٍ وَلَا بِحَالٍ

لا يباح ممنوع لدفع مكروه، ولا مباح يخشى منه دون التحقق بالوقوع في ممنوع أعظم منه لا مندوحة عنه؛ فمن ثم لا يجوز لأحد أن يخمل وصفه بمحرم متفق عليه. ثم له في المختلف فيه مندوحة؛ إن خف الخلاف فيه وتعذر المكروه عليه بعد تعذر ذلك بالمباح المستبشع كقصة لص الحمام ونحوه. لا قصة الشاهد إذ لم تقع.

وإنما ذكر له الشرط اختبارا لعظمة نفسه حتى ظهر له علة منعه؛ وقياس المسألة بمن غص بلقمة لا يجد لها مساغا إلا جرعة خمر لا يصح؛ إذ تفوته به الحياة التي ينتفع بها وجوده؛ فيكون قد أعان على قتل نفسه؛ وتعطيل حياته من واجبات عمره. بخلاف ذلك؛ فإنما يفوته به الكمال لا غير.

ومقصد القوم بذلك الفرار من نفوسهم لا التستر من الخلق؛ لأن التستر منهم تعظيم لهم؛ فعاد الأمر عودا على بدئه؛ وليس من شأن الصوفي تعظيم الخلق بوجه ولا بحال؛ فافهم.

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

يتطرق الشيخ أحمد زروق في هذه القاعدة إلى تزاحم المصالح والمفاسد، أو تعارض الحسنات والسيئات، وفقه الأولويات، وقواعد الضرر ومراتب الأعمال.

فرفع الضرر يكون بما هو أخف، وليس بما هو أشد وأكثر ضررا؛ لذا لا يجوز ارتكاب محرم لتجنب الوقوع في المكروه، كما أنه لا يترك مباح خشية الوقوع بفعله في الممنوع (المحرم أو المكروه) دون أن يتحقق من ذلك (كالراعي حول الحمى يوشك أن يقع فيه).

فإذا اجتمعت مفسدتان، وكان لا يمكن دفعهما جميعا؛ بل يكون في دفعه إحداهما ارتكاب للأخرى؛ فإنه يرتكب أخفهما وأيسرهما لدفع أشدهما.

ذلك أنه عند التعارض بين سيئتين لا يمكن الخلو منهما؛ فإنه يدفع أسوؤهما باحتمال أدناهما؛ كتقديم هجرة المرأة المسلمة بلا محرم على بقائها بأرض الكفر، كما فعلت أم كلثوم؛ وكتقديم قتل النفس على الكفر كما في قصة الخضر مع موسى؛ لقوله تعالى: ﴿وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ﴾[البقرة: 217]؛ فضرر الإرهاق بالطغيان والكفر أشد ضررا من قتل النفس؛ إذ هو من قبيل العدو الذي تخشى صولته، وكتقديم قطع يد السارق، ورجم الزاني، وجلد شارب الخمر على أضرار السرقة والزنا وشرب المسكر؛ وهكذا جميع العقوبات؛ إذ فيها ضرر، ولكن شرعت لدفع ما هو أعظم ضررا.

وبناء عليه لا يجوز لأحد أن يدفع المكروه بمحرم، أو مباح بمكروه؛ إذا كان متفقا على تحريمه أو كراهته؛ أما إذا كان مختلفا في حكمه؛ فالأفضل الترك؛ لأنه لا مندوحة ولا غنى عنه، ولا يمكن تركه؛ وذلك تبرئة للذمة؛ كما في قصة لص الحمام؛ وملخصها كما رواها الغزالي في إحيائه "أن رجلا عرف بالزهد واعتقد الناس صلاحه دخل حماما؛ فلما اغتسل لبس ثياب غيره خطأ وخرج؛ فلما تبين له فعليه؛ وليعاقب نفسه على فعلته وقف في الطريق؛ فلما عرفه الناس وأقر بفعله أخذوه وضربوه وبعدها هجروه؛ فما فعل هذا الرجل مبالغ فيه وشطط لا يقره الشارع، ولا يقتدى به لغلبة الحال عليه".

وقياس المسألة بمن غص بلقمة لا يجد لها مساغا إلا جرعة خمر لا يصح...، وعكسه الدواء الخبيث فإن مضرته راجحة على مصلحته من منفعة العلاج؛ لقيام غيره مقامه، ولأن البرء غير متيقن به.

ولقد قرر الشاطبي في الموافقات هذا الملحظ؛ حيث ذكر أن المصالح في الدنيا مشوبة بمفاسد، وأن المفاسد مقترنة بشيء من المصالح، وأن الدنيا كلها وضعت على الامتزاج بين المصالح والمفاسد، وأن حكمنا على الشيء بأنه مصلحة أو مفسدة؛ فهو بالنظر بما يغلب عليها؛ فـ: "فالمصلحة إذا كانت الغالبة؛ فهي المقصودة شرعا؛ ولتحصيلها وقع الطلب على العباد؛ وكذلك المفسدة إذا كانت هي الغالبة فرفعها هو المقصود شرعا؛ ولأجله وقع النهي".

وإن كان فقه الترجيح باب ضيق لا يقربه إلا فقيه متمكن من علوم الشرع؛ مستبصر بواقع الحال؛ مدرك لمآلات الأفعال وآثارها؛ لذا ينبغي أن يحذر كل من يلجه أن يحشر نفسه بين دفتي هذا الباب الضيق؛ فلا يجد لنفسه مخرجا.

هذا ومقصد الصوفية مما سبق الفرار من أنفسهم لا التستر من الخلق؛ إذ ليس من شأن الصوفي تعظيم الخلق بوجه ولا بحال.

قاعدة: 178. مَنْ أَرَادَ الظُّهُورَ فَهُوَ عَبْدُ الظُّهُورِ، ومَنْ أَرَادَ الخَفَاءَ فَهُوَ عَبْدُ الخَفَاءِ

إفراد القلب لله تعالى مطلوب بكل حال؛ فلزم نفي الرياء بالإخلاص، ونفي العجب بشهود المنة، ونفي الطمع بوجود التوكل؛ ومدار الكل على سقوط الخلق من نظر العبد؛ فلذلك قال سهل رضي الله عنه [1]: "لا يبلغ العبد حقيقة من هذا الأمر حتى يسقط الخلق من عينه، فلا يرى في الدارين إلا هو وربه، أو تسقط نفسه من عينه؛ فلا يبالي بأي حال يرونه".

قلت: فبذلك ينتفي عنه كل شيء من ذلك؛ وإلا دخل الرياء عليه من حيث لا ينظر الخلق إليه؛ باستشرافه لعلم الخلق بخصوصيته.

وقد قال الشيخ أبو العباس المرسي رضي الله عنه: "من أراد الظهور فهو عبد الظهور، ومن أراد الخفاء فهو عبد الخفاء؛ وعبد الله سواء عليه أظهره أو أخفاه". انتهى.

وهو لباب هذا الباب.

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

هذه القاعدة هي امتداد لما ورد في القاعدة (171) "انفراد الحق بالكمال قاض بثبوت النقص لمن سواه... إلخ" من معاني.

فإفراد القلب لله، والتوجه بالكلية من جانب الخلق إلى الحق؛ بإخلاص القصد وتوجيه نية العمل له تعالى مطلوب في كل شيء؛ عبادة كان أو معاملة.

ثم إن إفراد الحق تعالى بالكمال قاض بثبوت النقص للعبد؛ إذ النقص في حقه حاصل، والكمال عارض.

---

(1) المقصود أبو عبد الله سهل التستري وحيد قومه في الزهد والورع. لقي ذا النون المصري بمكة لما خرج للحج. كانت له كرامات. توفي سنة: 283 هجرية؛ وقد سبقت ترجمته.

وبناء عليه لزم:" نفي الرياء بالإخلاص، ونفي العجب بشهود المنة، ونفي الطمع لوجود التوكل".

- **والرياء اصطلاحا:** "هو العمل على رؤية الخلق"؛ بل هو: "اعتبار الخلق في القصد لمعاملة الحق؛ سواء ظهر لهم ذلك أو لم يظهر"[1]، وتصنعك لهم بإظهار أثر الصلاح عليك دون حقيقته. أي أن يفعل الإنسان الطاعة، ويترك المعصية - قولا أو فعلا - مع ملاحظة غير الله، وقصد النفع الدنيوي؛ والرياء بهذا المفهوم قادح في صحة العمل وكماله.

قال المحاسبي: "الرياء: إرادة العبد العباد بطاعة الله".

وقد ذم الله تعالى الرياء، وجعله من صفات المنافقين في آيات كثيرة. قال تعالى: ﴿...يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذۡكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلٗا ١٤٢﴾[2].

وقال تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرۡجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلۡيَعۡمَلۡ عَمَلٗا صَٰلِحٗا وَلَا يُشۡرِكۡ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدَۢا ١١٠﴾[3]، وقال تعالى في الحديث القدسي: "أنا أغنى الأغنياء عن الشرك. من عمل عملا أشرك فيه معي غيري فهو له كله؛ تركته وشركه"[4].

فعلى المسلم أن يكون مخلصا لله في جميع أعماله؛ فالفوز ليس بكثرة الأعمال؛ وإنما بالإخلاص فيها؛ فهو روح الأعمال؛ إذا فقد فقدت روحها ووجودها المعنوي والاعتباري شرعا.

قال السلمي: "ومن عيوبها أن تتزين بزي الصالحين، وتعمل عمل أهل الفساد"[5].

قال محمد بن علي الترمذي: "ليس الفوز هناك بكثرة الأعمال؛ إنما الفوز هناك بإخلاص الأعمال وتحسينها".

---

(1) الشرح 16 على الحكم. قمنا بتحقيقه.

(2) [النساء: 142].

(3) [الكهف: 110].

(4) رواه مسلم.

(5) عيوب النفس.

وقال الغزالي: "اعلم أن أصل الرياء حب الجاه والمنزلة؛ وإذا فصل رجع إلى ثلاثة أصول؛ وهي: حب لذة الحمد، والفرار من ألم الذم، والطمع فيما في أيدي الناس"[1].

وسواء كان الرياء ظاهرا من جهة البدن، أو اللباس، أو القول، أو العمل، أو بالمصاحبة؛ أو كان خفيا؛ فهو يؤدي إلى بغض الله ومقته؛ وإن كان الرياء الخفي أخطر على صاحبه من الرياء الظاهر؛ حيث يصعب مداواته؛ لذا حرص الكمل من الرجال على إخفاء أعمالهم خوفا من أن يخالطها رياء؛ فـ "ربما دخل الرياء عليك من حيث لا ينظر الخلق إليك"؛ كما أن "استشراف العابد أن ينظر الخلق لخصوصيته دليل على عدم صدقه في عبوديته"؛ وإذا كان الرياء محبطا للأعمال وسببا لمقت الله تعالى؛ فإن إفراد القلب لله تعالى مطلوب في جميع الأحوال.

وعلاج الرياء يكون بالتخلية وقلع جذوره وأصوله من القلب، ودفع ما يخطر منه في الحال، وتصحيح الباطن بالمراقبة، والاتصاف بالإخلاص، وإفراد القلب لله تعالى عند النطق والكلام، أو القيام بأي عمل؛ فالمؤمن "يستحيي أن يوصف بوصف ليس فيه".

وأما دفع العوارض من الرياء فيكون: "بتسليمها والتلهي عنها... إلخ" كما نبه إلى ذلك الشيخ أحمد زروق في القاعدة: 180.

قال الشيخ أحمد زروق في التنبيه على ما قد يصيب نفس الإنسان من رياء:

من عيبها إظهار فعل الخير ... وفعله بعكسه في السر
وذاك من غلبة الرياء ... وحبه للمدح والثناء
دواؤه إصلاح السريرة ... وتوبة يمحو بها الجريرة
والعلم أن ربه يراه ... في كل حال دائما ينهاه
قال الرسول وهو قول ظاهر ... كفى الفتى شرا بقلب فاجر[2]

---

(1) الإحياء.

(2) يشير إلى قوله صلى الله عليه وسلم: "كفى بالمرء شرا أن يري الناس أنه يخشى الله وهو فاجر". ذكره السلمي في عيوب النفس.

وهـــو يـــرى خـــشية رب النـــاس للخلـــق بالريـــاء والإلبـــاس
قـــال أبـــو عثمـــان أعنـــي الحيـــري خـــشوع ظـــاهر مـــن الفجـــور
لباطـــن يورثـــه الإضـــرارا فـــيطمس الأضـــواء والأنـــوارا
وذاك محـــض الخبـــث والنفـــاق يـــضر فـــي الـــدين وفـــي الأخـــلاق

وقال أيضا في نفس المنظومة:

مـــن عيبهـــا تزيينـــه الظـــواهر مـــع تركـــه لزينـــة الـــسرائر
وذلـــك مـــن تعظيمـــه للخلـــق وتركـــه لموجبـــات الـــصدق

وقال أيضا:

مـــن عيبهـــا إظهـــاره للطاعـــة وحبـــه لرؤيـــة الجماعـــة
لفعلـــه مزينـــا إيـــاه لأجـــل تعظـــيم الـــذي يـــراه
دواؤه تعظيمـــه لـــربه إذ فقـــد ذاك هـــو أصـــل عيبـــه

- **أما العجب**؛ فهو: "رؤية النفس في العمل"[1].

قال الجرجاني: "العجب هو عبارة عن تصور الشخص استحقاق رتبة لا يكون مستحقا لها"[2]؛ فأجهل الخلق من ترك يقين ما عنده من نقص، وأطلق على نفسه ثناء ليس له أهلا ولا يستحقه؛ فهو يحب الثناء؛ وإن لم يكن يستحقه.

قال الشيخ أحمد زروق:

مـــن عيبهـــا استحـــسان مـــا يرتكبـــه وأخـــذه بكـــل أمـــر يعجبـــه
ونقـــده لفعـــل مـــن يخـــالفـــه حتـــى يـــرى لفعلـــه يوالفـــه
وذاك مـــن غفلتـــه عـــن ربـــه ومـــن شهـــود نفـــسه وعجبـــه
دواؤه اتهـــامـــه لنفـــسه وحـــسن ظنـــه بكـــل جنـــسه

(1) الشرح 17 على الحكم العطائية للشيخ أحمد زروق.
(2) التعريفات.

ورؤيـــة الحـــال بعـــين النقـــص وذكـــر ذنبـــه الـــذي لا يحـــص

ويكون نفي العجب بشهود منة الله تعالى على العبد في كل المجالات؛ فلولا توفيقه ما صدرت منه طاعة؛ "فلولاه ما اهتدينا وما صلينا".

وإذا كان الزهاد ينقبضون عند سماعهم المدح من الخلق - خشية أن يكون ذلك استدراجا -؛ فإن العارفين إذا مدحوا انبسطوا لتحققهم من أن مدح الخلق لهم هو من انبساط فضل الله عليهم؛ فـ "ألسنة الخلق أقلام الحق".

- **وأما الطمع فهو**: ""تعلق القلب بحصول المراد من قبل العباد"[1]، وهو: "تعلق القلب بحصول مؤمل دون سبب"[2]؛ ودواؤه أن يزيل من قلبه ما في أيدي الناس، وأن يعلم بأن الله وحده هو المسخر للقلوب بالمنع والعطاء، وأنه لا رازق سواه. وعاقبة الطمع الذل والخيبة والمهانة في نظر الناس؛ وإن حقق مراده.

قال ابن عطاء الله: "ما بسقت أغصان ذل إلا على بذر طمع"[3]؛ فمن تحلى بالطمع طال ذله.

قال أبو بكر الوراق: "لو قيل للطمع: من أبوك؟ لقال: الشك في المقدور، ولو قيل له: ما حرفتك؟ لقال: اكتساب الذل، ولو قيل له: ما غايتك؟ لقال الحرمان"؛ فالإنسان عبد لمن هو فيه طامع؛ لذا قال ابن عطاء الله: "وتطهر من الطمع في الخلق؛ فلو تطهر الطامع فيهم بسبعة أبحر ما طهره إلا اليأس منهم، ورفع الهمة عنهم"[4].

وقال إبراهيم بن أدهم: "كثرة الحرص والطمع يورث الغم والجزع، وقلة الحرص والطمع يورث الصدق والورع".

وقال بنان الحمال:

الحـــر عبـــد مـــا طمـــع والعبـــد حـــر مـــا قنـــع

---

(1) الشرح 15 للحكم العطائية.

(2) الشرح 15 للحكم العطائية.

(3) الحكم العطائية؛ وما أورده الشيخ أحمد زروق في شرحه للحكمة يدل على عزة نفسه.

(4) التنوير في إسقاط التدبير.

وقال أبو العباس المرسي: "الطمع ثلاثة أحرف مجوفة؛ فصاحبها لا يشبع أبدا؛ لأنه بطن كله".

وقيل في التعفف عن التعرض لسؤال الخلق وترك الطمع:

القدح في العين بالزناد والطعن بالرمح في الفؤاد
والمشي في مهمة بعيد بغير ماء بغير زاد
وحشو كف في فم ليث ما بين أسنانه الحداد
وحفر بئر بفأس قير في يوم حر من الشداد
أيسر من وقفة لحر إلى كريم من العباد

فإذا كان الوقوف بباب كريم من العباد مذلة؛ فكيف الوقوف بباب لئيم؟[1]

قال الشيخ أحمد زروق:

من عيبها رجاء نفع الخلق وخوفهم أيضا وهم الرزق
وذاك من غلبة الأوهام والضعف في اليقين والأفهام
لأن من يفهم عن مولاه لا يرتجي لشأنه سواه
دواؤه بصحة الإيمان وعدم النظر للأكوان

****

من عيبه طمعه في الخلق وذاك ضد ورع وصدق
وفيه أصل الذل والصغار وخدمة العبيد والأحرار
والجلب للرياء والتصنع وخيبة تلحقه في المطمع
دواؤه بالترك والإعراض عن كل وجه جر للأغراض
من عيبها التجرد من تكسب والترك للعمل والتسبب

(1) لقد صان الشيخ أحمد زروق نفسة عن الوقوف بباب الغير ذلة ومسكنة؛ فلقد خاطبته الدنيا؛ فخاطب سواها.

لكـــي يقـــال إنـــه توكـــلا مـــع أنـــه لحكـــم ذاك أهمـــلا[1]

إن الظهور نقمة وكل الناس يهواه، والخمول نعمة وكل الناس يأباه، ومن كان محبا لشيء فهو عبده. من كان عبد الظهور فهو عبده، ومن كان عبد الخمول والخفاء فهو عبده، ومن كان عبدا لله فهو عبد لله لا يختار لنفسه ظهورا؛ فهو الذي إن شاء أظهره وإن شاء أخفاه.

ويترتب على هذا:

- أن لا يتصدر المريد قبل أن يؤذن له؛ لأنه إن فعل ذلك لم ينتفع به.

- أن لا يدفن أعماله وإنجازاته تورعا؛ فإن الله يحب أن يرى أثر نعمه على عبده؛ ولا يظهرها تفاخرا؛ لأن الله لا يحب كل مختال فخور.

هذا ولقد اهتم الصوفية بإعداد القلب لتلقي المعرفة الإلهية (النور).

فإفراد القلب وتجرده لله تعالى مع تحقيق العزيمة بالعمل، والقيام بدواعي بلوغ المراد مطلوب في كل الأمور؛ ولن يتحقق ذلك إلا بالتخلية ثم التحلية، أو التخلية بعد التحلية - حيث هناك تلازم بينهما -؛ فكلما نزع من النفس خلق مذموم حل محله خلق حسن، أو كلما تخلق الإنسان بخلق حميد إلا ونفى خلقا ذميما -؛ مع المداومة على ذلك بالفرار من المعصية، واتهام النفس ومراقبتها على الدوام، وإشغالها بما يحقق لها كمالها، وبعدها عن النقائص؛ فقد قال الجنيد: "لا تركن إلى نفسك؛ وإن دامت طاعتها لك في طاعة ربك".

ومدار تحقيق ما سبق: اللجأ إلى الله تعالى بتحقيق التحلية والتخلية، والشكر على نعمه؛ لأنه: "من لم يشكر النعم فقد تعرض لزوالها، وطلب الثبات على الأمر، وعدم الالتفات إلى الخلق في الحكم له أو عليه، فلا يبالي بأي حال يرونه؛ لأن من أثبت لنفسه الحسنات فهو المسيء حقا، ومن التفت إلى الخلق فهو الفقير حقا؛ فالمؤمن لا يكون لنفسه مادحا؛ وإنما يكون لله شاكرا؛ وفي ذلك يقول سهل التستري: "لا يبلغ العبد حقيقة من هذا الأمر حتى يسقط الخلق من عينه، فلا يرى

(1) عيوب النفس ودواؤها. قمنا بتحقيقها.

في الدارين إلا هو وربه، أو تسقط نفسه من عينه؛ فلا يبالي بأي حال يرونه"؛ لأنه عندما يفعل ما فعل فإنه لا يستشرف لمدح أو ذم من المخلوقين؛ وإنما ينظر إلى بارئه هل هو راض عنه أم لا؟ فهو قد غاب عن الخلق بشهود الملك الحق؛ لذا قال الشيخ أبو العباس المرسي: "من أراد الظهور فهو عبد الظهور، ومن أراد الخفاء فهو عبد الخفاء؛ وعبد الله سواء عليه أظهره أو أخفاه".

إذا كان الفقيه ينطلق في الحكم على عقائد الأفراد وأعمالهم بالصحة والبطلان من الظاهر، ويكل السرائر إلى عالم السرائر؛ فإن الصوفي ينطلق في الحكم من حسن النية وصدق التوجه إلى الله تعالى؛ فالمرائي في الصلاة أو الصدقة، والمجاهد للمدح بالشجاعة، وتارك الخمر لما ألحقته من أضرار على الصحة لا خوفا من الله؛ كل ذلك في نظر الفقيه أعمالا صحيحة، وفي نظر الصوفي أعمال باطلة؛ لأنه لا نصيب من صدق التوجه إلى الله في القيام بها؛ إذ الاعتقادات والأعمال لها وجودان:

*** وجود مادي خارجي قائم على مدى تحققه في العالم الخارجي.**

*** ووجود معنوي اعتباري مرتبط بصدق التوجه إضافة إلى مدى مطابقته لحكم الشرع.**

قيل للجنيد: "كيف السبيل إلى الانقطاع إلى الله تعالى؟". قال: "بتوبة تزيل الإصرار، وخوف يزيل التسويف، ورجاء يبعث على مسالك العمل، وإهانة النفس بقربها من الأجل وبعدها من الأمل". قيل له: "فبماذا يصل العبد إلى هذا؟". قال: "بقلب مجرد فيه توحيد مفرد".

قاعدة: 179. إِذَا صَحَّ أَصْلُ الْقَصْدِ؛ فَالْعَوَارِضُ لَا تَضُرُّ

إذا صح أصل القصد فالعوارض لا تضر، كما قال مالك رحمه الله تعالى في الرجل يحب أن يرى في طريق المسجد، ولا يحب أن يرى في طريق السوق، وفي الرجل يأتي المسجد؛ فيجد الناس قد صلوا؛ فيرجع معهم حياء.

أو كما قال صلى الله عليه وسلم في الرجل: "يحب جمال نعله وثوبه"[1].

ومن ثم قال سفيان رضي الله عنه[2]: "إذا جاءك الشيطان في الصلاة فقال: إنك مراء فزده طولا".

وقال الفضيل رضي الله عنه[3]: "العمل لأجل الناس شرك، وترك العمل لأجل الناس رياء، والإخلاص أن يعافيك الله منهما". انتهى.

وفي طيه أن الرياء يقع بالترك كالفعل، واشتقاقه من الرؤية. رؤية المرائي الخلق لا رؤيتهم له؛ ولولا ذلك لما صح منه في الخلوة. ثم هو فيما قصد للعبادة لا ما قصد به الخلق مجردا؛ فإنه الشرك الأعظم، أو قريب منه؛ والله أعلم.

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

---

(1) أخرج مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر". قال رجل: "إن الرجل يحب أن يكون ثوبه حسنا ونعله حسنا". قال: "إن الله جميل يحب الجمال. الكبر بطر الحق وغمط الناس".

(2) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري؛ أمير المؤمنين في الحديث؛ فقيه زاهد صالح. سيد زمانه في الورع والتقوى. من أقواله: "إذا رأيت القارئ بباب الأمير؛ فاعلم أنه لص، وإذا رأيته بباب الغني؛ فاعلم أنه سارق". توفي سنة: 159 هجرية.

(3) الفضيل بن عياض: ولد بسمرقند، واستوطن الكوفة. كان في بدايته لصا يقطع الطريق على قوافل التجار؛ فكانت هدايته أن سمع قارئا يقرأ قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ﴾[الحديد: 16]؛ فتأثر بذلك، وقال: "بلى قد آن"، فتاب إلى الله ورحل إلى مكة وجاور بها إلى أن توفي بها سنة: 187 هجرية.

هذه القاعدة تكملة للقاعدة السابقة. ذلك أنه: "إذا صح أصل القصد فالعوارض لا تضر"؛ لأن الأمور بمقاصدها. قال صلى الله عليه وسلم: "إنما الأعمال بالنيات، ولكل امرئ ما نوى... إلخ"؛ فإذا كان القصد خالصا لوجه الله، وطرأ عليه عارض صرفه عن القصد الأصلي؛ فإنه لا يضر؛ ما لم يكن القصد مناقضا لمقاصد الشريعة؛ فإن صاحبه يعامل بنقيض قصده.

- فالوارث إذا قتل مورثه حدا أو قصاصا؛ فإنه لا يمنع من الإرث؛ أما إذا قتله استعجالا للإرث عومل بنقيض قصده وحرم من الإرث؛ فالتعامل بين العبد وربه قائم على حسن القصد والنية؛ لأن الله مطلع على كوامن القلوب؛ أما التعامل الجاري بين الناس؛ فيناط الحكم عليه بالدلائل الظاهرة.

إلا أن ما تشتمل عليه القلوب قد تعتريها بعض العوارض؛ فلا يلتفت إليها؛ لأننا لو اشترطنا انتفاء كل احتمال في حسن النية؛ لبطلت مصالح العباد، وللحقتهم مشقة عظيم؛ ومثال ما قد يطرأ على أصل القصد السليم من عوارض:

- الرجل الذي يذهب إلى الصلاة في المسجد، ويحب أن يراه الناس في طريقه للمسجد.

- الرجل الذي يصل إلى المسجد متأخرا؛ فيجد الناس قد انصرفوا من الصلاة؛ فينصرف معهم حياء؛ حتى لا يتهم بالتقصير، والتأخر عن صلاة الجماعة.

- ومن هذا القبيل الذي يأخذ زينته لصلاة الجمعة؛ فهو مع قصده الأصلي - وهو امتثال أمر الشرع - يحب أن يراه الناس في جمال ثيابه، وحسن شارته.

- ومنه أيضا من يحرص على الاطمئنان في الصلاة، وحسن أدائها؛ فإذا عارضه عارض من الشيطان يريد إفساد صلاته عليه بقوله: "إنك مراء"؛ فليغضبه، وليريه منه ما لا يرضى بزيادة طول صلاته، وخشوعه، وحسن ركوعه، وسجوده، وتلاوته؛ كما كان يفعل سفيان الثوري.

وبناء عليه؛ فإن المسلم يجب أن يكون قصده خالصا لوجه الله في جميع أعماله؛ فلا يلتفت لأقوال الناس مدحا كان أو ذما "لأن العمل لأجل الناس شرك،

وترك العمل لأجل الناس رياء، والإخلاص أن يعافيك الله منهما"، كما قال الفضيل.

وكما يقع الرياء بالفعل؛ فإنه يقع بالترك ما دام الشخص يراعي في ذلك مرضاة الخلق لا مرضاة الرب؛ فليحرص المرء أن يفرد قلبه ونيته لله وحده، ولا يلتفت فيما يفعل لمدحهم أو ذمهم؛ لأنه إذا راعى ذلك وقع في الشرك، أو قرب منه؛ والعياذ بالله.

الإخلاص في العمل، ومجانبة الرياء:

الصدق وإخلاص العمل لله ابتغاء مرضاته ومجانبة الرياء والسمعة مطلوبان شرعا.

قال تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ ۝٥﴾ [البينة: 5].

عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "إنما الأعمال بالنيات؛ وإنما لكل امرئ ما نوى؛ فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله؛ فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها، أو امرأة ينكحها؛ فهجرته إلى ما هاجر إليه"[1].

وعن أبي موسى الأشعري قال: "سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يقاتل شجاعة، ويقاتل حمية، ويقاتل رياء، أي ذلك في سبيل الله؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، فهو في سبيل الله"[2].

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: سمعت رَسُول اللهِ صلى الله عليه وسلم يقول: "إن أول الناس يقضى يوم القيامة عليه رجل استشهد؛ فأتي به فعرفه نعمته فعرفها. قال: فما عملت فيها؟ قال: قاتلت فيك حتى استشهدت. قال: كذبت

(1) متفق عليه.

(2) متفق عليه.

ولكنك قاتلت لأن يقال جريء فقد قيل؛ ثم أمر به فسحب على وجهه حتى ألقي في النار، ورجل تعلم العلم وعلمه وقرأ القرآن، فأتي به فعرفه نعمه فعرفها. قال: فما عملت فيها؟ قال: تعلمت العلم وعلّمته وقرأت فيك القرآن. قال: كذبت ولكنك تعلمت ليقال عالم، وقرأت القرآن ليقال هو قارئ فقد قيل؛ ثم أمر به فسحب على وجهه حتى ألقي في النار، ورجل وسّع الله عليه وأعطاه من أصناف المال فأتي به فعرفه نعمه فعرفها. قال: فما عملت فيها؟ قال: ما تركت من سبيل تحب أن ينفق فيها إلا أنفقت فيها لك.. قال: كذبت ولكنك فعلت ليقال هو جواد فقد قيل؛ ثم أمر به فسحب على وجهه ثم ألقي في النار)[1].

قال الهروي رضي الله عنه: "الإخلاص: تصفية العمل من كل شوب".

قال الغزالي رضي الله عنه: اعلم أن الرياء مشتق من الرؤية، والسمعة مشتقة من السماع، وإنما الرياء أصله طلب المنزلة في قلوب الناس بإيرائهم خصال الخير إلا أن الجاه والمنزلة تطلب في القلب بأعمال سوى العبادات وتطلب بالعبادات. واسم الرياء مخصوص بحكم العادة بطلب المنزلة في القلوب بالعبادة وإظهارها فحد الرياء هو إرادة العباد بطاعة الله، فالمرائي هو العابد والمراءى هو الناس المطلوب رؤيتهم بطلب المنزلة في قلوبهم، والمراءى به هو الخصال التي قصد المرائي إظهارها.

والرياء هو قصده إظهار ذلك، والمراءى به كثير وتجمعه خمسة أقسام وهي مجامع ما يتزين به العبد للناس وهو: البدن، والزي والقول، والعمل والأتباع والأشياء الخارجة.

ثم قال: ولو لم يكن في الرياء إلا أنه يسجد ويركع لغير الله لكان فيه كفاية، فإنه وإن لم يقصد التقرب إلى الله فقد قصد غير الله، ولعمري لو عظم غير الله بالسجود لكفر كفرًا جليًّا، إلا أن الرياء هو الكفر الخفي لأن المرائي عظم في قلبه الناس، فاقتضت تلك العظمة أن يسجد ويركع فكان الناس هم المعظمون بالسجود من

(1) رواه مسلم.

وجه، ومهما زال قصد تعظيم الله بالسجود وبقي تعظيم الخلق كان ذلك قريبًا من الشرك، إلا أنه قصد تعظيم نفسه في قلب من عظم عنده بإظهاره من نفسه في صورة التعظيم لله، فعن هذا كان شركًا خفيًّا لا شركًا جليًّا، وذلك غاية الجهل ولا يقدم عليه إلا من خدعه الشيطان وأوهم عنده أن العباد يملكون من ضره ونفعه ورزقه وأجله ومصالح حاله ومآله أكثر مما يملكه الله تعالى، فلذلك عدل بوجهه عن الله إليهم وأقبل بقلبه عليهم ليستميل بذلك قلوبهم، ولو وكله الله تعالى إليهم في الدنيا والآخرة لكان ذلك أقل مكافأة له على صنيعه، فإن العباد كلهم عاجزون عن أنفسهم لا يملكون لأنفسهم نفعًا ولا ضرًّا فكيف يملكون لغيرهم هذا في الدنيا؟ فكيف في يوم لا يجزى والد عن ولده ولا مولود هو جاز عن والده شيئًا بل تقول الأنبياء فيه نفسي نفسي؟ فكيف يستبدل الجاهل عن ثواب الآخرة ونيل القرب عند الله ما يرتقبه بطمعه الكاذب في الدنيا من الناس؟ فلا ينبغي أن نشك في أن المرائي بطاعة الله في سخط الله من حيث النقل والقياس جميعًا هذا إذا لم يقصد الأجر فأما إذا قصد الأجر والحمد جميعًا في صدقته أو صلاته فهو الشرك الذي يناقض الإخلاص.

ثم قال: اعلم أن الرياء جلي وخفي، فالجلي هو الذي يبعث على العمل ويحمل عليه ولو قصد الثواب وهو أجلاه، وأخفى منه قليلًا هو ما لا يحمل على العمل بمجرده، إلا أنه يخفف العمل الذي يريد به وجه الله، كالذي يعتاد التهجد كل ليلة ويثقل عليه فإذا نزل عنده ضيف تنشط له وخف عليه وعلم أنه لولا رجاء الثواب لكان لا يصلي لمجرد رياء الضيفان وأخفى من ذلك ما لا يؤثر في العمل ولا بالتسهيل والتخفيف أيضًا ولكنه مع ذلك مستبطن في القلب، ومهما لم يؤثر في الدعاء إلى العمل لم يكن يعرف إلا بالعلامات، وأجلى علاماته أن يسر باطلاع الناس على طاعته فرب عبد يخلص في عمله ولا يعتقد الرياء بل يكرهه ويرده ويتمم العمل كذلك، ولكن إذا اطلع عليه الناس سره ذلك وارتاح له وروح ذلك عن قلبه شدة العبادة، وهذا السرور يدل على رياء خفي منه يرشح السرور، ولولا التفات القلب إلى الناس لما ظهر سروره عند اطلاع الناس، فلقد كان الرياء مستكنًا في القلب استكنان النار في الحجر فأظهر عنه اطلاع الخلق أثر الفرح والسرور، ثم

إذا استشعر لذة السرور بالاطلاع ولم يقابل ذلك بكراهية فيصير ذلك قوتًا وغذاء للعرق الخفي من الرياء حتى يتحرك على نفسه حركة خفية، فيتقاضى تقاضيًا خفيًّا أن يتكلف سببًا يطلع عليه بالتعريض وإلقاء الكلام عرضًا وإن كان لا يدعو إلى التصريح، وقد يخفى فلا يدعو إلى الإظهار بالنطق تعريضًا وتصريحًا ولكن بالشمائل، كإظهار النحول والصفار وخفض الصوت ويبس الشفتين وجفاف الريق وآثار الدموع وغلبة النعاس الدال على طول التهجد، وأخفى من ذلك أن يختفي بحيث لا يريد الاطلاع ولا يسر بظهور طاعته، ولكنه مع ذلك إذا رأى الناس أحب أن يبدؤوه بالسلام وأن يقابلوه بالبشاشة والتوقير وأن يثنوا عليه وأن ينشطوا في قضاء حوائجه وأن يسامحوه في البيع والشراء وأن يوسعوا له في المكان، فإن قصر فيه مقصر ثقل ذلك على قلبه ووجد لذلك استبعادًا في نفسه كأنه يتقاضى الاحترام مع الطاعة التي أخفاها مع أنه لم يطلع عليه، ولو لم يكن قد سبق منه تلك الطاعة لما كان يستبعد تقصير الناس في حقه، ومهما لم يكن وجود العبادة كعدمها في كل ما يتعلق بالخلق لم يكن قد قنع بعلم الله ولم يكن خاليًا عن شوب خفي من الرياء أخفى من دبيب النمل وكل ذلك يوشك أن يحبط الأجر ولا يسلم منه إلا الصديقون.

قال الفضيل: "ترك العمل لأجل الناس رياء، والعمل لأجل الناس شرك؛ والإخلاص أن يعافيك الله منهما".

وقال الحارث المحاسبي: "الصادق الذي لا يبالي لو خرج كل قدر له من قلوب الخلق من أجل صلاح قلبه ولا يحب اطلاع الناس على مثاقيل الذر من عمله، ولا يكره أن يطلع الناس على السيئ من عمله".

قال ابن عباد رضي الله عنه: "فإن وقع منه إعلان وإظهار في وقت ما فليشتغل حينئذ بمراقبة قلبه وصونه على أن يعلم فيه الفرح باطلاع الناس على حاله؛ ولينكر ذلك على نفسه وليكرهه، ولا يرضه منها، وليجاهد نفسه في ذلك أشد المجاهدة فإن خالف هذا واستشرف إلى معرفة غير الله بحاله، وغفل عن مجاهدة نفسه في حال ظهور ذلك منه ولو لحظة؛ خيف عليه أن يعمل الفرح في قلبه فيقع عند ذلك

في فتنة فإن كان ضعيف الإرادة لم يسلم من الوقوع في الرياء الجلي والخفي لأن سببه قد استتب له.

وإن كان قوي الإرادة وسالكا سبيل المعرفة لم يسلم من السكون والركون فيفقد حينئذ الغيرة على الحال وينحط بذلك من ذروة الكمال؛ ولهذا كان إسقاط المنزلة عند الناس من ضروريات سالكي هذه الطريق.

قال ابن عطاء الله: "استشرافك أن يعلم الخلق بخصوصيتك دليل على عدم صدقك في عبوديتك".

وكان بعض الإخوان إذا سئل: "ما أدركتم، وما ذقتم في هذا الطريق؟ يقول: البرد والجوع"؛ فكان شيخه يعجبه ذلك ويستحسنه لدلالته على صدق الإخلاص وما زالت أشياخنا وأشياخهم يستعملون الخراب في ظواهرهم صونًا لما في بواطنهم.

ولهذا كان إسقاط المنزلة شرط في هذا الطريق فإن تحقق العبد بالمعرفة ومشاهدة الوحدانية جاز له الأخبار بالوحدانية بأعماله والإظهار لمحاسن أحواله بناء منه على نفي الغير وأداء الواجب من الشكر.

قال الشيخ أحمد زروق: "الإخلاص إفراد الوجه لله دون ما سواه في قصد العمل، وسر لبابه؛ وهو الصدق المعبر عنه بالتبري من الحول والقوة؛ لأنه لا يتم إلا به وإن صح دونه؛ إذ الإخلاص نفي الرياء والشرك الخفي، وسره نفي العجب والملاحظة؛ والرياء قادح في صحة العمل، والعجب قادح في كماله فقط.

قال ابن عطاء الله: "كما لا يحب العمل المشترك كذلك لا يحب القلب المشترك. العمل المشترك لا يقبله والقلب المشترك لا يقبل عليه"، وقال: "ربما دخل الرياء عليك حيث لا ينظر الخلق إليك".

قال ابن عباد في شرحه: "العمل المشترك هو المشوب بالرياء والتصنع، والقلب المشترك هو الذي فيه محبة غير الله والسكون إليه والاعتماد عليه؛ فالعمل المشترك معتل لنظر صاحبه إلى الناس والقلب المشترك معتل بنظر صاحبه إلى نفسه؛ فالعمل المشترك لا يحبه ولا يقبله ولا يثيب عليه لفقد الإخلاص منه،

والقلب المشترك لا يحبه ولا يقبل عليه ولا يرضى عنه لعدم وجود الصدق فيه؛ فمن صحح أعماله بالإخلاص وأحواله بالصدق كان محبوبا لله تعالى مثابا مرضيا عنه وإلا فلا".

وقال زروق رضي الله عنه في شرحه: "وذلك لأن الرياء راجع لرؤية العامل للخلق لا لرؤيتهم إياه فكل من نظر للخلق في عمله فهو مراء ولو كان في جوف بيته بل في صخرة مطبقة في قعر البحر ومن لم يداخله نظر إليهم في أعماله في كل حال فهو مخلص ولو كان في وسط أهل الأرض بأجمعهم وسواء كان يعمل لأجلهم أو يترك لأجلهم أو غير ذلك".

- قال السلمي: من عيوب النفس إظهار طاعتها ومحبتها أن يعلم الناس ذلك منه ويروه والتزين بها عندهم.

ومداواتها: أن يعلم أنه ليس للخلق ضره ولا نفعه ويجتهد في مخالفة نفسه بالإخلاص في أعماله ليزيل عنه هذا العيب؛ فإن الله تعالى يقول: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾[البينة: 5].

قال: ومن عيوبها طلب العوض على أعماله.

ومداواتها: رؤية تقصيره في عمله، وقلة إخلاصه؛ فإن الكيس في عمله من أعرض عن طلب الأعواض أدبا وتورعا منه. معرضا عالما بأن الذي قدر له من الله يأتيه دنيا وأخرى.

قال: ومن عيوبها: الاشتغال بتزيين الظواهر والتخشع من غير خشوع والتعبد من غير حضور.

ومداواتها: الاشتغال بحفظ الأسرار لترى بين أنوار باطنه أفعال ظاهرة؛ فيكون مزينا من غير زينة، مهابا من غير تبع، عزيزا من غير عشيرة؛ ولذلك قال صلى الله عليه وسلم: "من أصلح سريرته أصلح الله علانيته".

قال: ومن عيوبها: الترسم برسم الصلاح من غير مطالبة القلب بالإخلاص فيما يترسم به من صلاح.

ومداواتها: ترك الخشوع الظاهر إلا بقدر ما يرى من خشوع الباطن في قلبه وسره؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم يقول: "المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور".

وتحقيق مضمون وروح القاعدة أن يعمل الإنسان العمل المأمور به والمتقرب به إلى الله تعالى ويقصد به وجه الله تعالى.

قاعدة: 180. نَفْيُ الْخَوَاطِرِ بِإِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَى إِبْطَالِهَا يُمَكِّنُهَا فِي النَّفْسِ، وَدَفْعُهَا يَكُونُ بِالتَّلَهِّي عَنْهَا

قصد نفي الخواطر بإقامة الحجة على إبطالها يزيدها تمكينا في النفس؛ لسبقها وقيام صورتها في الخيال؛ فظهر أن دفعها إنما هو بتسليمها، والتلهي عنها في أي باب كانت ومن ثم قال سفيان: "فزده طولا".

وقال عليه السلام: "ليقل الحمد لله الذي رد كيده إلى الوسوسة"[1]، ويقال: "الشيطان كالكلب، إن اشتغلت بمقاومته مزق الإهاب، وقطع الثياب، وإن رجعت إلى ربه صرفه عنك برفق".

وقد جاءني ليلة في بعض الصلوات وقال: إنك مراء، فعارضته بوجوه؛ فلم يرجع حتى فتح الله بتسليم دعواه، وطردها في كل أعمالي بحيث قلت: "إثبات الرياء في هذه إثبات للإخلاص في غيرها، وكل أعمالي معيبة؛ وهذه غاية المقدور؛ فانصرف عني في ذلك الوقت؛ ولله الحمد".

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

الخاطر وارد يرد على القلب في صورة الخطاب.

والخاطر إما رباني، أو ملكي، أو عقلي، أو نفسي، أو شيطاني.

* فالخاطر الرباني يرد بالجلال؛ وهو لا يخطئ أبدا، وهو الفراسة عند المريد، والمكاشفة عند السالك، والمشاهدة عند العارف.

* والخاطر الرحماني يرد بالجمال.

* والخاطر الإلهي يرد بالكمال.

فإذا ورد الخاطر بالجلال؛ فإنه يمحق ويفني؛ فليلزم صاحبه الصبر، وإذا ورد

---

(1) من حديث أخرجه أبو داود في سننه.

بالجمال فإنه يثبت ويبقي؛ فليكثر صاحبه من الشكر؛ فإن ورد بالكمال فإنه يصلح ويهدي وينشر السكينة على صاحبه.

والخاطر المقصود في القاعدة هو الخاطر الشيطاني بدليل ما ورد فيها، ومنه الوسوسة.

ونفي الخواطر أو الوسوسة يكون بدفعها من أول مرة؛ لأن: "أول الذنب الخطرة، كما أن أول السيل القطرة"؛ لذا فإن الوسوسة تواجه بالكراهة والمجاهدة، وإلا ترتبت عنها مفاسد كثيرة.

قال الشيخ أحمد زروق في عيوب النفس:

وأول الذنب يقال الخطرة كالسيل في ابتدائه بالقطرة

ثم تصير بعدها معارضة ما لم يكن بكرهه يعارضه

ثم تصير بعد ذلك وسوسة ما لم يكن بكرهه قد سايسه

ثم تهيج شهوة من الهوى تذهب بالخير وتضعف القوى

إن لم تدارك بجهاد النفس تثير كل علة ولبس

هذا وتوارد الخواطر وحديث النفس أمر لا يسلم منها أحد، برا كان أو غير بر، صالحا أو غير صالح؛ والإنسان لا يستطيع دفعها بأي حال من الأحوال إلا بالتلهي عنها، وعدم الإصغاء إليها؛ لأن الاهتمام بها قد يزيد من شراستها وضراوتها.

قال الشيخ أحمد زروق: "وجاء الشيطان ابن المبارك في وضوئه؛ فقال: لم تمسح رأسك؛ فقال: البينة على المدعي، واليمين على من أنكر؛ والله الذي لا إله إلا هو لقد مسحت رأسي".

أما قوله: "والله..." فهو تكذيب للشيطان، ونفي لقوله "لم تمسح رأسك"؛ وهو من باب التلهي عنه لا من باب الاحتجاج عليه؛ فإنه لا يزداد بالمحاجة إلا قوة.

فالخلاص من الخاطر أو الوسوسة إنما يكون "بالتلهي عنها في أي باب كانت، والعلم بأن أحدا لن يقدر الله حق قدره، وإن عمل ما عمل، واعتقاده أنه متعبد بعمله

لا مكسب له، والإكثار من قول: "سبحان الملك الخلاق. ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ ﴿١٩﴾ وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ ﴿٢٠﴾﴾ [إبراهيم: 19، 20]"[1].

ولذلك قال الشيخ زروق في القاعدة: "قصد نفي الخواطر... إلخ".

وبناء عليه فقد قال سفيان الثوري: "إذا جاءك الشيطان في الصلاة؛ فقال إنك مراء؛ فزده طولا"، وليقل في نفسه: "الحمد لله الذي رد كيده إلى الوسوسة"، كما ورد في الحديث الشريف؛ فإن الشيطان كالكلب؛ إن اشتغلت بمقاومته؛ ازداد ضراوة؛ فمزق الإهاب، وقطع الثياب، وإن تشاغلت عنه، ورجعت إلى ربك تطلب النجاة منه؛ صرفه عنك برفق.

ثم قال الشيخ أحمد زروق: "وقد جاءني ليلة في بعض الصلوات؛ وقال: إنك مراء؛ فعارضته بوجه؛ فلم يرجع؛ حتى فتح الله بتسليم دعواه وطردها في كل أعمالي؛ بحيث قلت: إثبات الرياء في هذه إثبات للإخلاص في غيرها؛ وكل أعمالي معيبة؛ وهذا غاية المقدور؛ فانصرف عني في ذلك الوقت ولله الحمد".

(1) النصيحة الكافية.

قاعدة: 181. إِظْهَارُ الْعَمَلِ وَإِخْفَاؤُهُ عِنْدَ تَحَقُّقِ الْإِخْلَاصِ مُسْتَوٍ

إظهار العمل وإخفاؤه عند تحقق الإخلاص مستو، وقبل وجود تحققه مقو لرؤية الخلق؛ وقد جاء طلبه شرعًا من غير إشعار بشيء من وجوه الإخلاص ولا الرياء؛ فظهر أن مراعاته لخوف التلوين، ولراحة القلب من مكابدة الإظهار في العموم، ولحسم مادة ما يعرض أثناءه.

قيل: وتفضيل النافلة لما علل به عليه السلام من قوله: "اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم؛ فإن الله جاعل منها في بيوتكم بركة ولا تتخذوها قبورا"[1]؛ والله أعلم.

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

هذه القاعدة لها ارتباط بالقواعد 180 السابقة؛ فالإخلاص في الأعمال مطلوب لنفي الرياء؛ فإذا تحقق شرط الإخلاص في الأعمال؛ فعندها يصبح الإظهار أو الإخفاء سواء في الحكم؛ أما قبل تحقق الإخلاص لدى الفرد؛ فغالبا ما ينظر الإنسان في أعماله إلى رؤية الخلق؛ فيميل إلى إرضائهم، وهذا هو الرياء أو النفاق: ﴿يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذۡكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلٗا ١٤٢﴾.

ورغم أن الأصل في الأمر الإباحة، والمباح ما تساوت طرفاه من غير إشعار بترجيح طرف على آخر؛ كما أن الشرع إذا طلب بفعل؛ فإنه يطلبه في الأصل على الإطلاق من غير التفات لشيء من وجوه الإخلاص أو الرياء. إلا أنه إذا قامت قرينة ترجح أحد الطرفين عمل بالمرجح إظهارا أو إخفاء حسب الأحوال والظروف المحيطة؛ وهكذا فإن ترجيح الإظهار أو الإخفاء راجع لحال العبد، وللظروف المحيطة بكل حالة؛ فيجوز الإظهار إذا قصد منه تشجيع الناس على فعل الخير والتسارع للطاعات، ويكره إذا كان الهدف منه حب الظهور، أو خشي العبد على

---

(1) أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما.

نفسه من التلوين والتقلب، أو الرياء أو الاغترار أو الافتتان. عندها يستحب الإخفاء وعدم الإظهار؛ وفي ذلك راحة للقلب من مكابدة الإظهار، وحسما لما يظهر أثناءه من تلوين أو اغترار.

قال تعالى: ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٢٧١﴾﴾[1].

وإن كان الأصل في الواجبات، كصلاة الفرائض، وصيام شهر رمضان... إلخ الإظهار؛ لما فيها من إعلان لشعائر الإسلام؛ أما النوافل من أعمال البر والإحسان؛ فيستحب فيها الإخفاء؛ لأن الشيطان غالبا لا يداخل النفوس إلا من قبلها.

(1) [البقرة: 271].

الباب العاشر

عيوب النفس ومحاسبتها

(من ق: 182 إلى ق: 194)

قاعدة: 182. بَيْنَ الْمُدَاهَنَةِ، وَالْمُدَارَاةِ، وَالْهَدِيَّةِ، وَالرِّشْوَةِ

المداهنة: دفع الحق أو الباطل بالباطل المشبه للحق.

والمداراة: دفع الباطل بوجه مباح، وكذا إثبات الحق سواء كان لك أو لغيرك؛ وقد صح أن "المداراة صدقة"[1]، وصح: "من شفع لأخيه شفاعة؛ فأهدى له من أجلها هدية؛ فقد فتح على نفسه بابا عظيما من الربا"[2].

والفرق بين الهدية، والرشوة: ما قصد للمودة فهو هدية؛ إن تجرد، وما قصد لجر نفع غير ديني، ولا في مال الشخص ونفسه؛ بل للإعانة فرشوة.

وهذه الأربع يخفى إدراكها على حذاق العلماء في آحاد المسائل فتعين الورع فيها؛ والله سبحانه أعلم.

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

- **المداهنة:** دفع الحق أو الباطل بالباطل المشبه للحق.

- **والمداراة:** دفع الباطل بوجه مباح.

- قال ابن بطال: "المدَاراة: خفض الجناح للناس، ولين الكلام وترك الإغلاظ لهم في القول".

---

(1) أخرجه الطبراني في الأوسط بلفظ: "مداراة الناس صدقة".

(2) أخرجه الإمام أحمد في مسنده.

- وقال ابن حجر: "المراد به الدفع برفق".

- وقال المناوي: "المدَاراة: الملاينة والملاطفة".

وعليه فالمداراة مندوبة، والمداهنة محرمة؛ لأن في المداهنة معاشرة للفساق، وإظهار الرضا بهم من غير إنكار؛ أما المداراة فهي الرفق بالجاهل في التعليم، وبالفاسق في النهي عن أفعاله، وعدم الإغلاظ في الإنكار عليه.

قال تعالى: ﴿وَدُّوا۟ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ۝٩﴾[1]. أي: يودون أن لَوْ تَلِين فَيَلِينُوا لَكَ، ويودون أن تَرْكَن إِلَيْهِمْ وَتَتْرُك مَا أنت عليه من الحق فيمالئونك، وتوافقهم على بعض ما هم عليه، إما بالقول أو بالفعل أو بالسكوت عما يتعين الكلام فيه فيداهنونك، ولكن اصدع بأمر الله، وأظهر دين الإسلام، ولا تطع هؤلاء المكذبين المعاندين.

بل إن رسولنا صلى الله عليه وسلم قطع كل طريق أو مسلك يؤدي إلى مداهنة أهل الباطل والسير في ركابهم؛ فنهى عن التشبّه بهم، وخالف شعائر دينهم وعباداتهم، وحذر من اتباعهم والمشي وراءهم وسلوك مسالكهم، ونهى عن مجاملتهم ومداراتهم على حساب الدين، أو السكوت على ما هم عليه من المنكر والباطل، وزجر عليه الصلاة والسلام عن تلقيبهم بألقاب الفخامة، أو إطلاق ألفاظ السيادة عليهم؛ فقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا تَقُولُوا لِلْمُنَافِقِ سَيِّدَنَا؛ فَإِنَّهُ إِنْ يَكُ سَيِّدَكُمْ فَقَدْ أَسْخَطْتُمْ رَبَّكُمْ"[2].

وعليه فإن المداهنة هي خلاف المداراة تمامًا، فالمداراة هي: الرفق بالجاهل في التعليم، والتدرج مع العاصي في تحذيره من الكبائر والموبقات، والتلطف معه في الدعوة بالأسلوب الأفضل والطريقة الأجمل، وبالحكمة والرفق والموعظة الحسنة؛ وقد تكون المدارة والتلطف مع الكفار والعصاة في إظهار الحق، وليس التلطف معهم في إخفاء الحق وتزيين الباطل.

---

(1) [القلم: 9].

(2) رواه الإمام أحمد.

وأصل ندب المداراة قوله تعالى: ﴿اذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ ﴿٤٣﴾ فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴿٤٤﴾﴾[1].

ففرعون كان غاية في العتو والاستكبار، وموسى عليه السلام صفوة الله من خلقه إذ ذاك؛ ومع هذا أُمر ألا يخاطب فرعون إلا بالملاطفة واللين **حتى يرجع إلى الحق، وليس بتزيين ما كان عليه من باطل**؛ وهذا أصل في ندب المدَاراة إذا ترتب عليها دفع ضرٍّ، أو جلب نفع؛ **إذ المداري يتلطف بصاحبه حتى يستخرج منه الحق، أو يرده إليه، أو يرده عن الباطل؛ فالمداراة قائمة على الملاطفة، وحسن الصحبة، واحتمال الإساءة والأذى بخلاف المداهنة فحرامٌ مطلقًا**؛ لأنها بذل الدين لصلاح الدنيا، والمدَاراة بذل الدنيا لصلاح دين أو دنيا، بنحو رفقٍ بجاهلٍ في تعليم، وبفاسقٍ في نهي عن منكر، وترك إغلاظ وتألُّف، ونحوها مطلوبةٌ محبوبةٌ إن ترتب عليها نفع، فإن لم يترتب عليها نفع، بأن لم يتقِ شرَّه بها كما هو معروف في بعض الأنام فلا تشرع.

ومن المداراة ما جاء في حديث: "إئذنوا له بئس أخو العشيرة". **وجلس بين يدي الرسول؛ حيث تَطلَّق عليه السلام في وجهه.**

وقد بوب البخاري لذلك في: "باب المداراة مع الناس"؛ ثم أورد عن أبي الدرداء معلقا: "إنا لنكشر في وجوه أقوام، وإن قلوبنا تلعنهم".

قال الغزالي: "الفرق بين المداراة والمداهنة بالغرض الباعث على الإغضاء؛ فإن أغضيت لسلامة دينك، ولما ترى من إصلاح أخيك بالإغضاء؛ فأنت مدار، وإن أغضيت لحظ نفسك واجتلاب شهواتك وسلامة جاهك؛ فأنت مدهن"[2].

وقال القرطبي في التفريق بين المداراة والمداهنة: "المداراة: بذل الدنيا لصلاح الدنيا أو الدين أو هما معا؛ وهي مباحة، وربما استحبت، والمداهنة ترك الدين لصلاح الدنيا"[3].

---

(1) [طه: 43، 44].

(2) الإحياء.

(3) تفسير القرطبي.

والهدية هي: دفع عين سواء كان مالا أو سلعة أو أغراضا إلى شخص لقرابة أو محبة أو صداقة أو علاقة؛ وهي وسيلة للمحبة وجلب المودة، ومفتاح من مفاتيح القلوب، ودفع الشحناء والبغضاء؛ لذلك قال صلى الله عليه وسلم: "تهادوا تحابوا، وتذهب الشحناء"[1].

وكان عليه السلام يقبل الهدية، ويثيب عليها بأحسن منها؛ وقد أباح الإسلام الهدية لما فيها من تأليف القلوب، وتعميق لأواصر المحبة بين الأفراد والجماعات؛ إلا أن يكون الهدف منها التقرب لذي منصب؛ ليشفع أو يتوسط له في قضاء حاجة؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: "من شفع لأخيه شفاعة؛ فأهدى له من أجلها هدية؛ فقد فتح على نفسه بابا عظيما من الربا".

أما الرشوة؛ فهي: ما يعطى ويبذل لإبطال حق، أو لإحقاق باطل؛ بل هي: ما يقدمه المحتاج من مال أو غيره لنيل حاجة غير مستحقة، وهي أيضا: ما يدفعه ظالم لأخذ حق ليس له، أو لتفويت حق على صاحبه مكرا به؛ والرشوة ضرب من ضروب أكل أموال الناس بالباطل.

قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُواْ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٨﴾﴾[2]؛ وقال صلى الله عليه وسلم: "لعن الله الراشي والمرتشي والرائش"؛ والسحت من الرشوة؛ فعن ابن مسعود قال: "السحت أن تطلب لأخيك الحاجة؛ فتقضى، فتهدي إليه هدية؛ فيقبلها".

وهذه الأربعة - المداهنة، والمداراة، والهدية، والرشوة - مما يخفى إدراكها؛ فيلزم الورع والتحقق.

---

(1) رواه مالك في الموطأ.

(2) [البقرة: 188].

قاعدة: 183. الْخُلُقُ: هَيْئَةٌ رَاسِخَةٌ فِي النَّفْسِ

الخلُق: هيئة راسخة في النفس. تنشأ عنها الأمور بسهولة؛ فحسنها حسن، وقبيحها قبيح؛ فهي تجري بالمضادات، كالبخل والسخاء، والتواضع والكبر، والحرص والقناعة، والحقد وسلامة الصدر، والحسد والتسليم، والطمع والتعزز، والانتصار والسماح... إلى غير ذلك؛ فافهم.

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

الخلق بضم الخاء واللام: قيم مكتسبة ترسخت في النفس؛ فصارت سجية لها؛ حيث يصبح حسنها حسنا، وقبيحها قبيحا؛ وهي تكون في المضادات، كالبخل والسخاء، والتواضع والكبر، والحرص والقناعة، والحقد وسلامة الصدر، والحسد والتسليم، والطمع والتعزز، والانتصار والسماح إلى غير ذلك من الأخلاق التي تعرف وتتميز بأضدادها، كما في قوله تعالى في أول سورة المؤمنون: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ۝١ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ۝٢ وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ۝٣ وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ ۝٤ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ۝٥ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ۝٦ فَمَنِ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ۝٧ وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ ۝٨ وَالَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ۝٩ أُولَٰئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ ۝١٠ الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ۝١١﴾[1].

فهذه صفات المؤمنين؛ أما غير المؤمنين؛ فإنهم لا يحافظون على صلاتهم ولا يخشعون فيها، كما أنهم لا يتورعون عن اللغو، ولا يؤدون الزكاة، ولا يتحفظون من الوقوع في الزنا، كما أنهم لا يؤدون أماناتهم ولا يراعون عهودهم؛ لذا فإذا كان حكم وجزاء المؤمنين دخول الجنة بالفردوس الأعلى؛ فإن مفهوم المخالفة يقتضي أن مصير غير المؤمنين الدرك الأسفل من النار والعياذ بالله.

هذا وقد يكون الخلق سجية جبل عليها الإنسان كما في قوله تعالى منوها

---

(1) [المؤمنون: 1 - 11].

بأخلاق نبيه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ۝٤﴾[1].

والحسن ما حسنه الشرع، والقبح ما قبحه الشرع، وليس ما حسنه العقل أو قبحه كما ذهب إلى ذلك المعتزلة.

ومن المعلوم أن شطر التصوف أخلاق وآداب؛ فمن زاد عليك في الأخلاق زاد عليك في التصوف؛ لذا يتعين على الفقير أو المريد والسالك التحلي بالأخلاق الحسنة، وتجنب ما نصح الشرع بتجنبه.

وعندما يتكلم عن السجية؛ فيقصد الطبع الذي طبع عليه الإنسان بالفطرة ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً﴾[2]؛ وإن كانت الأخلاق قابلة للتهذيب والتقويم، وهذا هو دور الشيخ المربي.

الأخلاق والمعاملات:

فأما الأخلاق فأصول محامدها ثلاثة:

- **أولها: طرح النفس بإلزامها الإنصاف، وترك الاتصاف؛ إلا فيما يوجبه الحكم بحيث لا مندوحة عنه فيقرره؛ وعلامة ذلك أن لا يبالي على لسان من ظهر الحق، ولا من أي وجه استفاد، ويكون حرصه على ظهور فائدة الغير أكثر من فائدته؛ إلا من حيث اعتبار الثواب؛ بأن يكون ذلك هو الباعث لا العارض، ويقصر عن دواعي الرئاسة ما استطاع؛ فافهم.**
- **الثاني: سلامة الصدر من دواعي الهوى، وطلب الحقوق؛ فلا يحقد ولا يحسد، ولا يظلم، ولا ينتصر إذا ظلم، ولا يرى لنفسه فضلا في ذلك؛ بل يعطي من حرمه، ويصل من قطعه، ويعفو عمن ظلمه؛ دون استظهار بذلك ولا اعتصام له.**
- **الثالث: احتقار الدنيا وما يؤول إليها، والكراهة لما يدل في الجملة عليها؛ فإن حب الدنيا رأس كل خطيئة، فتركها رأس كل فضيلة؛ وعلامة الصدق في ذلك أن لا يبخل بالموجود، ولا يحزن على المفقود؛ بل يرى فقده غنيمة في الوجود.**

---

(1) [القلم: 4].

(2) [البقرة: 138].

وقد نقل البخاري عن بعض السلف ما يدل على أن هذه الثلاثة هي أصول الخير: الإنفاق في الإقتار، وبذل السلام للعالم، والإنصاف من نفسك.

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ثلاث منجيات، وثلاث مهلكات"؛ فذكر في المنجيات: خشية الله في السر والعلانية، والقصد في الغنى والفقر، والعدل في الرضا والغضب، والمهلكات: شح مطاع، وهوى متبع، وإعجاب المرء بنفسه.

وهذه هي الأصول الحقيقية فارسم قلبك بها، وارغب إلى الله في العمل عليها؛ فإنها من السيد الكامل، والعارف المطلق صلوات الله عليه وسلامه عليه؛ لكن تفاصيلها وجملها تدور على التوقف والاحتياط في كل أمر؛ فلحظ ذلك؛ فإنه المعين عليه؛ وبالله التوفيق.

قاعدة: 184. السَّخِيُّ مَنْ سَهُلَ عَلَيْهِ الْعَطَاءُ؛ وَلَوْ لَمْ يُعْطِ شَيْئًا

الأخلاق النفسانية لا تعتبر بالعوارض الخارجة إلا من حيث دلالتها عليها؛ وقد ظهر أن البخل ثقل العطاء على النفس، والسخاء خفته.

فالبخيل: من ثقل عليه العطاء؛ ولو لم يبق شيئا لنفسه.

والسخي: من سهل عليه العطاء؛ ولو لم يعط شيئا.

ومن ثم قيل: إذا تقابل العارضان؛ فالتردد بينهما بخل.

والكبر: اعتقاد المزية؛ وإن كان في أدنى درجات الضعة.

والتواضع: عكسه.

ولولا ذلك ما صح كون العائل مستكبرا، حتى ذم به. ثم كذلك؛ فافهم هذا.

وتتبعه من كتب الأئمة تجده مستوفى؛ والله أعلم.

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

ما يطرأ على الأخلاق النفسانية الجبلية - التي فطر الله عليها عباده - من عوارض لا تؤثر على ما تدل عليه من آثار في الواقع، كالبذل والعطاء دلالة على الكرم، والمنع والتقتير دلالة على البخل ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾[الروم: 30]؛ فلا تبديل لخلق الله، وما جبل عليه عباده من فطرة وأخلاق؛ لذا كان البخل ثقل العطاء على النفس، والسخاء خفته.

فـ"البخل ثقل الغطاء على النفس؛ فإن كان مطلقا فهو الشح، وإن كان خاصا بما في يده فدون ذلك؛ وإنما يتخلص من البخل بإدمان العطاء؛ لكن ينبغي أن يكون في اقتصاد؛ فإن الله لا يحب المسرفين"[1].

---

(1) شرح الوغليسية.

وبناء عليه فإن البخيل يبقى بخيلا؛ وإن أنفق كل ماله؛ لأن إنفاقه يكون لعارض خارجي، وتبقى الكزازة وثقل العطاء قائما في نفسه، والكريم يبقى كريما؛ وإن لم يجد ما ينفق؛ لأن السخاء من شيمته وطبعه وفطرته؛ فهو إذا دعي إلى الإنفاق أنفق دون تردد، كما فعل الصحابة رضوان الله عليهم في غزوة العسرة. ﴿تَوَلَّواْ وَّأَعۡيُنُهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُواْ مَا يُنفِقُونَ ﴿٩٢﴾﴾[1].

ومن ذلك أن يعتقد الإنسان الكبر في نفسه والمزية على غيره، وإن أظهر التواضع في ظاهره، كما أن المتواضع بفطرته يبقى متواضعا؛ وإن أظهر الاعتزاز بالنفس لعارض خارجي، كإظهار الكبر لمن تكبر عليه، والتبختر وإظهار الخيلاء بين الصفوف أثناء التهيؤ للقتال.

فالكبر: "اعتقاد المزية؛ وإن كان في أدنى درجات الضعة... إلخ"؛ بل هو: "عدم الإنصاف عند وضوح الحق وظهوره"[2]؛ بل هو: "رؤية النفس أهلا لشيء من الرفعة"[3].

قال الشيخ أحمد زروق: "المؤمن لا يمكنه الكبر؛ لعدم شعوره بنفسه، ولا الغفلة لعدم فراغه من حقوق مولاه؛ وذلك كله نتيجة ظهور وصل الجلال والجمال في أفق القلب المثير لوجود الحب النافي لكل حظ ولحظ"[4].

و"مما يخرج العبد عن التكبر بطاعته وعجبه بها: رؤية مولاه، وذلك أيضا ينفي عنه النظر لعمله في تحصيل أمله"[5].

فالمتكبر هو الذي يرى بأنه أفضل من الناس؛ فيحتقرهم لذلك؛ بل ويترفع عن قبول الحق منهم ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ ٱتَّقِ ٱللَّهَ أَخَذَتۡهُ ٱلۡعِزَّةُ بِٱلۡإِثۡمِۚ فَحَسۡبُهُۥ جَهَنَّمُۚ وَلَبِئۡسَ ٱلۡمِهَادُ ﴿٢٠٦﴾﴾[6].

---

(1) [التوبة: 92].

(2) مقدمة التصوف.

(3) الشرح 15 على الحكم العطائية.

(4) الشرح 15 على الحكم العطائية.

(5) الشرح 11 للحكم العطائية.

(6) [البقرة: 206].

لهذا قال الشيخ أحمد زروق في تعريف الكبر: "اعتقاد المزية... إلخ".

ولولا العوارض الخارجية ما صح أن يوصف العائل بالتكبر؛ والشيخ أحمد زروق يشير بكلامه هذا إلى الحديث: "ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولهم عذاب أليم: شيخ زان، وملك كذاب، وعائل مستكبر"[1].

والعائل المستكبر أو المزهو هو الفقير الفخور أي المتكبر؛ لأن الكبر يكون من الغني؛ فأما الفقير فلا يصح منه الكبر؛ فإن صدر منه ذلك؛ فيكون أقبح من القبيح.

ويستنتج مما سبق أن الإنسان مؤاخذ بأخلاقه النفسانية الفطرية، وبما أضمره في نفسه وقلبه؛ وإن أظهر غير الذي يضمر لعارض خارجي.

قال تعالى: ﴿وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾[2]؛ فكل عمل خارجي لا يوافق ما تكنه الضمائر فليس معتبرا شرعا، ولا يلتفت لوجوده المادي؛ لأن وجوده الاعتباري الشرعي غير موجود؛ فيكون وجوده كعدمه.

ويمكن تقصي ذلك فيما ورد في كتب الصوفية ككتاب الإحياء للغزالي.

---

(1) رواه مسلم.

(2) [الأحزاب: 5].

قاعدة: 185. الطِّبَاعُ لَا تُسْتَأْصَلُ وَلَكِنْ تُحَوَّلُ

ما جبلت عليه النفوس؛ فلا يصح انتفاؤه عنها؛ بل ضعفه وقوته فيها، وتحويله عن مقصد لغيره، كالطمع؛ لتعلق القلب بما عند الله توكلا عليه ورجاء فيه.

والحرص على الدار الآخرة بدلا من الدنيا.

والبخل فيما حرم ومنع، والكبر على مستحقه، ولرفع الهمة عن المخلوقين حتى تتلاشى في همته جميع المقدورات. فضلا عن المخلوقات.

والحسد للغبطة، والغضب لله حيث أمر به.

والحقد على من لا نسبة له من الله حسب إعراضه، والتعزز على الدنيا وما فيه وأهلها، والانتصار للحق عند تعينه... إلى غير ذلك؛ والله أعلم.

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

الأخلاق إما أن تكون:

- فطرية وجبلية؛ وهي الأخلاق الأصلية التي خلق الإنسان مفطورا ومجبولا عليها؛ وهي أخلاق لا تقبل التغيير والتبديل ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ﴾[1].

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه... الحديث"[2].

- مكتسبة يكتسبها الإنسان بالتأثر بالمحيط والبيئة والمجتمع؛ وهي قابلة للتغيير عن طريق المجاهدة (التخلية والتحلية). قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٦٩﴾﴾[3].

---

(1) [الروم: 30].

(2) رواه البخاري ومسلم.

(3) [العنكبوت: 69].

إذا نشأت النفوس على طباع وأخلاق معينة؛ فإنها تمتزج بها؛ فتصير كأنها عجينة اختلطت بكيانها فلا تفارقها. إنما يمكن تحويل هذه الطباع، وصرفها من أحوال إلى أحوال؛ لأن الطبائع لا تستأصل، وإنما تحول. (نظرية التصعيد في علم النفس التربوي).

فإذا كانت النفس مجبولة على الطمع مثلا؛ فإنه يمكن صرف طمعها في الخلق إلى الطمع في الخالق والتوكل عليه؛ ومن ثم الحرص على الآخرة عوض الحرص على الدنيا؛ لأن نعيم الدنيا زائل، ونعيم الدنيا دائم.

وصرف البخل في الابتعاد عن محارم الله، والكبر على من تكبر عليك.

قال يحيى بن معاذ: "التكبر على من تكبر عليك بماله تواضع"؛ وبالتالي رفع الهمة وصرفها عما في يد المخلوقين، والتعلق بما عند الخالق. وتحويل الحسد - وهو: "إرادة زوال نعمة الله عن المحسود؛ سواء أردت نقلها إليك، أو مطلقا وهو شر الحسد - لغبطة؛ بأن تسعى لكي تكون كالمحسود عوض تمني زوال نعمته؛ فإذا تعلقت الغبطة بالدين كانت محمودة، وإلا فالعكس، ويزيل الحسد بالدعاء للمحسود والإحسان إليه؛ ليأس الشيطان من ضرره بحسدك"[1].

وصرف الغضب غير المبرر إلى الغضب لله فيما يرضيه، وفيما أمر به، والحقد على من يعرض عن شرع الله وأوامره، ويقترف ما نهى عنه، وكذا التعزز على أهل الدنيا؛ لأنه من باب علو الهمة، وبالتالي الانتصار إلى الحق متى تعين وظهر، وكل خلق كريم .

قال المناوي في شرح الحكم: "لا يصح زوال ما كان جبليا في النشأة؛ وإنما العبد يوفي العمل بصفاته الردية؛ ولهذا قال تعالى: ﴿وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ﴾، ولم يقل: ومن يزل شح نفسه؛ ولهذا عين الشارع للصفات مصارف؛ فقال صلى الله عليه وسلم: "لا حسد إلا في اثنين... الحديث"؛ فحث على الحسد الذي هو غبطة أهل الخير؛ لا على تمني زوال النعمة، ونهى عن التبختر في المشي، وأباحه في الحرب

(1) شرح الوغليسية.

لقهر العدو، وقس على ذلك؛ فإن ما في أصل النشأة محال أن يزول إلا بانعدام الذات أولا".

وعليه فإنه ليس في قوة الإنسان التبري من كل عيب بإزالته بالكلية؛ وإنما يبدأ أولا بمراعاة الظواهر؛ ليتوصل بعد ذلك إلى مراعاة السرائر.

قال ابن عطاء الله في حكمه: "لو أنك لا تصل إليه إلا بعد فناء مساويك، ومحو دعاويك لم تصل إليه أبدا".

وقال الشيخ أحمد زروق في شرحه:

"... وإنما كان الأمر على ما ذكر لثلاثة أوجه:

- **أحدها:** أن الدعاوى والمساوئ ذاتيان للعبد، وما كان ذاتيا لا يمكن زواله.

- **الثاني:** أن النقص وطنك كما تكلم.

- **الثالث:** لأن فناء هذه ومحو هذه هو عين الدعوى، وما كان معها. قال الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾[1].

قال ابن عطاء الله في الحكم: "ولكن إذا أراد أن يوصلك إليه ستر وصفك بوصفه، وغطى نعتك بنعته؛ فوصلك إليه بما منه إليك لا بما منك إليه".

عموما إذا كان النقص وطنك، والكمال فضله؛ فليس في الوجود إلا ستره.

تهذيب الأخلاق:

الأخلاق إما أن تكون فطرية جبلية خلق الله عليها الإنسان، أو مكتسبة يستفيدها من محيطه إما بالعادة أوالتدرب.

قال الرسول لأسجع عبد قيس:

"إِنَّ فِيكَ لَخَصْلَتَيْنِ يُحِبُّهُمَا اللهُ: الْحِلْمُ وَالأَنَاةُ. قلت: أَقَدِيمًا كَانَ فِيَّ أَمْ حَدِيثًا؟ قَالَ: بَلْ قَدِيمًا. قُلْتُ: الْحَمْدُ لِلهِ الَّذِي جَبَلَنِي عَلَى خُلَّتَيْنِ يُحِبُّهُمَا".

هذا ويمكن تحويل الأخلاق المكتسبة بالتدرب وكثرة الممارسة حتى تصير ملكة؛ وهو ما يستفاد عقلا، ويستقرأ شرعا؛ إذ لو كانت الأخلاق لا تتغير لما نفع

(1) [النور: 21].

التأديب والتربية والوعظ، ولما كان هناك مدعاة لإرسال الأنبياء والرسل، كما يقول الغزالي؛ فكم من إنسان سيئ الأخلاق تحسنت أخلاقه بهمة منه وهداية وتوفيق من الله؛ فأصبح إنسانا سويا؛ وكيف ينكر إمكانية تحسين أخلاق الإنسان، والبهائم العجمي والجوارح من الطير تروض وتدرب. (ترويض الفرس، والباز مثلا).

قال صلى الله عليه وسلم: "إِنَّمَا الْعِلْمُ بِالتَّعَلُّمِ، وَإِنَّمَا الْحِلْمُ بِالتَّحَلُّمِ؛ وَمَنْ يَتَحَرَّى الْخَيْرَ يُعْطَهُ، وَمَنْ يَتَّقِ الشَّرَّ يُوقَهُ".

فالعلم لا يأتي بدون تعلم وطلب، وكذلك خلق الحلم والرفق واللين لا يتحقق إلا بالتحلم وبالتدريب ومجاهدة النفس، ومن بحث عن الخير وفقه الله إليه، ومن ابتعد عن الشر هداه الله.

وفي هذا المعنى يقول عليه السلام: "مَنْ يَسْتَعْفِفْ يُعِفَّهُ اللهُ، وَمَنْ يَسْتَغْنِ يُغْنِهِ اللهُ، وَمَنْ يَتَصَبَّرْ يُصَبِّرْهُ اللهُ"، وقوله عليه السلام لمعاذ: "استقم ولتحسن خلقك" دليل على أن الأخلاق قابلة للتحسن؛ إذ لو كان ذلك متعذرا ما أمره الرسول بذلك.

وفي هذا المعنى يقول الشاعر:

هي الأخلاقُ تنبتُ كالنباتِ إذا سُقيت بماء المكرماتِ

تقوم إذا تعهدها المُربي على ساق الفضيلة مُثمِرات

فما عليك أيها الأخ إلا أن تراقب تصرفاتك؛ لتتعرف سيئها من حسنها؛ وأن تستمع لنصيحة صديق بصير يتحرى الصدق ويهدي إليك عيوبك وينبهك عليها، أو عدو كاشح لأن عين السخط تبدي المساوئ.

وبناء على ذلك تراجع نفسك، وتصحح أخلاقك حسب ما تبين لك أو تم النصح به، وتوطن نفسك على ذلك حتى تصبح الأخلاق الحميدة المكتسبة ملكة لديك.

هذا وكما أن العوامل الداخلية (الأسرة) مؤثرة على أخلاق الإنسان؛ فإن العوامل الخارجية (المجتمع) مؤثرة أيضا؛ وفي كل من الحالتين يمكن تحسين الأخلاق بتوفيق من الله إذا صحت النية والهمة والعزيمة.

ومما يساعد على تحسين الأخلاق:

أولا: اللجوء إلى الله وطلب الهداية منه والإلحاح عليه في ذلك. قال تعالى: ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٠١﴾﴾ [آل عمران: 101] ومن دعاء الرسول صلى الله عليه وسلم: "اللَّهُمَّ اهْدِنِي لأَحْسَنِ الأَعْمَالِ وَأَحْسَنِ الأَخْلاقِ لا يَهْدِي لأَحْسَنِهَا إِلا أَنْتَ وَقِنِي سَيِّئَ الأَعْمَالِ وَسَيِّئَ الأَخْلاقِ لا يَقِي سَيِّئَهَا إِلا أَنْتَ".

وعلم عليه السلام معاذا أن يقول: "اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ".

ثانيا: مجاهدة نفسك على طاعة ربك ومخالفة هواها مع ترك الشهوات؛ لأن النفس أمارة بالسوء.

ثالثا: الالتزام بفعل الطاعات؛ فإنها معينة على ترك المعاصي: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [العنكبوت: 45]. "الصوم جنة". ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ [التوبة: 103]. ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ ۗ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ۗ وَتَزَوَّدُوا۟ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ ۚ وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩٧﴾﴾ [البقرة: 197] ... إلخ.

فالهدف من جميع العبادات والطاعات تهذيب النفس وتحسين الأخلاق"؛ كما قال عليه السلام: "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق".

رابعا: اختيار الصحبة الصالحة. قال تعالى: "﴿وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِىِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ ۖ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا ﴿٢٨﴾﴾ [الكهف: 28].

خامسا: الاقتداء في جميع تصرفاتك وأقوالك وأفعالك بالرسول الكريم؛ فقد قال تعالى:

﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴿٢١﴾﴾ [الأحزاب: 21].

[فاحرص على الاتصاف بمكارم الأخلاق، وتجنب سيئها، واجعل نصب عينيك قوله تعالى: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿١٩٩﴾﴾ [الأعراف: 199]؛ ففيها الإشارة إلى ما ينبغي عليك أن تتحلى به وتتخلى عنه في رحلة مجاهدتك الروحية؛ مع التحصن بالعلم والصبر.

قاعدة: 186. اخْتِلَافُ طُرُقِ الحَاسِدِينَ وَمَقَاصِدِهِمْ

معنى الحسد يرجع للمضايقة؛ ومقصد الحاسد إتلاف عين المحسود عليه على من حسده؛ فإذا كانت الفضائل في النفوس كان الحسد في أعيانها، والعمل في إتلافها؛ وإذا كانت الفضائل في الأعراض كان الحسد في أعيانها والعمل في إتلافها؛ فمن ثم اختلفت طرق الحاسدين ومقاصدهم.

فلا ينسب حاسد العامة لمثله في السوق ونحوه؛ إلا الخيانة والغش ونحو ذلك، ولا حاسد الجند إلا عدم الاحترام، وقلة القيام بالحقوق ونحوه، ولا حاسد الفقهاء والقراء إلا الكفر والضلال ونحوه ليتلف ذاته، وفضيلتها المستدامة بدعوى ما يتلفها ويستدام، ولا حاسد الفقراء إلا وجود الحيل والمخادعات، وأنه صاحب ناموس ونحوه... إلى غير ذلك مما يطول ذكره؛ فافهم.

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

- الحسد هو تمني زوال نعمة المحسود.
- **قال تعالى:** ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ ﴾ [البقرة: 109].

وقال عز من قائل: ﴿ أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ﴾ [النساء: 54].

قال الجرجاني: "الحسد تمني زوال نعمة المحسود إلى الحاسد".

وقال الشيخ أحمد زروق في تعريف الحسد:

"الحسد: إرادة زوال نعمة الله عن المحسود؛ سواء أردت نقلها إليك، أو مطلقا؛ وهو شر الحسد؛ فأما أن تريد أن يكون لك مثله فهي الغبطة؛ فإن تعلقت بالدين فمحمودة، وإلا فالعكس؛ ويزيله الدعاء للمحسود والإحسان إليه؛ ليبأس الشيطان من ضرره بحسدك"[1].

---

(1) شرح الوغليسية.

ولقد نهى صلى الله عليه وسلم؛ فقال: "لا تحاسدوا ولا تناجشوا ولا تباغضوا ولا تدابروا".

كما قال عليه السلام: "إياكم والحسد؛ فإن الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب"[1]. وكان عليه السلام يستعيذ من حسد الحاسدين، كما أمره تعالى: ﴿وَمِن شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ۝٥﴾ [الفلق: 5]؛ ونفى عن الحاسد صفة الإيمان؛ فقال عليه السلام: "لا يجتمع في جوف عبد الإيمان والحسد"[2].

وغالبا ما يكون الحسد عن صفات يمتاز بها المحسود.

قال معن بن زائدة:

ما يحسد المرء إلا من فضائله ... بالعلم والظرف أو بالبأس والجود

قال أبو تمام:

وإذا أراد الله نشر فضيلة ... طويت أتاح لها لسان حسود

لولا اشتعال النار فيما جاورت ... ما كان يعرف طيب عرف العود

والصبر على حسد المحسود مع الاستعاذة بالله منه مطلوب.

قال ابن المعتز:

اصبر على كيد الحسود ... فإن صبرك قاتله

النار تأكل بعضها بعضا ... إن لم تجد ما تأكله

والحسد غير الغبطة. قال صلى الله عليه وسلم: "لا حسد إلا في اثنتين: رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار، ورجل آتاه الله مالا؛ فهو ينفقه آناء الليل وآناء النهار".

ومدعاة الحسد تختلف من شخص إلى آخر حسب النفسية والأحوال والظروف؛ فحاسد العامة ليس كحاسد السوق، أو الجند، أو حاسد الفقهاء... إلخ.

---

(1) رواه أبو داود.

(2) رواه مسلم.

قال الشيخ أحمد زروق في أرجوزة عيوب النفس:

مــن عيبهــا الحــرص وثــم الحــسد كلاهمـــا مـــن ربنـــا مبعـــد

أصـــلهما ضـــعف قـــوى الإيمـــان والبعـــد عـــن منـــاهج الإيمـــان

****

ثـــم دواء الحـــسد المـــشوم بكثـــرة الدعـــاء للمظلـــوم

والعلـــم أنـــه عـــدو النعمـــة إذ قـــصده بـــه حلـــول النقمـــة

وكونـــه يريـــد حكمـــه علـــى قـــسمة مـــولاه الكـــريم ذي العـــلا

ولقد لقي الشيخ أحمد زروق عنتا كبيرا من الحاسدين؛ لذا نجده يستعيذ بهم في كتبه ورسائله.

ومن ذلك قوله في خاتمة كتابه: "عدة المريد الصادق":

"... ثم أستعيذ برب السماوات والأرض من جاهل يتحامل، أو حاسد يعرف الحق ويتجاهل...".

قاعدة: 187. الْإِحْسَانُ بِالْمُحْسِنِينَ، وَالْإِعْرَاضُ عَنِ الْجَاهِلِينَ

دفع الشر بمثله مثير لما هو أعظم منه عند ذوي النفوس؛ فلزم الدفع بالتي هي أحسن لمن يقبل الإحسان كما أدبنا الله عز وجل به: ﴿فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ ﴿٣٤﴾﴾[1]؛ ولكن لا يستعمله إلا صادق خلا من حظ نفسه؛ فحصل له أعظم حظ عند ربه، كما قال تعالى[2].

ثم إن استفزه غضب، فالاستدراك مأمور به: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ...﴾ الآية[3].

ومن لا يقبل الإحسان؛ فمقابلته بالإعراض عنه. ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿١٩٩﴾﴾[4]، ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَٰمًا ﴿٦٣﴾﴾ [الفرقان: 63] ﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِى ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿٥٥﴾﴾ [القصص: 55]. إلى غير ذلك؛ فافهم.

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

دفع الشر الواقع بشر مثله غالبا ما يثير شرا أعظم عند ذوي النفوس المريضة؛ لأن دفع الشر غالبا لا يكون مماثلا؛ بل إن الغضب يعمي الإنسان في تصرفاته؛ فيدفع الشر بما هو أعظم؛ وإن كان الشرع يدعو إلى العفو والصفح.

---

(1) ﴿وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ۚ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ ﴿٣٤﴾﴾. [فصلت: 34].

(2) يقول الله تعالى: ﴿وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴿٣٥﴾﴾ [فصلت: 35].

(3) يقول تعالى: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٣٦﴾﴾ [فصلت: 36].

(4) ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿١٩٩﴾﴾ [الأعراف: 199].

وانطلاقا من قواعد الشرع وأخلاق الرسول صلى الله عليه وسلم؛ فإن الشيخ أحمد زروق - عملا بقواعد الشرع الحكيم - يدعو إلى الصفح والعفو عمن ظلم، ويوصي بعدم رد الإساءة بمثلها؛ وهي قاعدة أساسية في سلوك طريق التصوف - وإن كان ذلك لا يتمسك به إلا صالح خلا عن حظ نفسه -؛ ومن ثم وجب على المريد أن يدفع في معاملاته بالتي هي أحسن مع من يقبل الإحسان؛ فإن استبد به الغضب تحصن بالله من نزغات الشيطان. ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ نَزۡغٞ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ٣٦﴾؛ أما من لا يقبل الإحسان؛ فيتم الإعراض عنه تطبيقا للآية القرآنية: ﴿وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡجَٰهِلِينَ ١٩٩﴾، ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ ٤٣﴾ [الشورى: 43]؛ وهذا لا يعني أن يذل المسلم نفسه.

قاعدة: 188. الْحُدُودُ وَالْجِهَادُ رَحْمَةٌ عَامَّةٌ

التأديب عند تعين الحق؛ إما لحفظ النظام، أو لوجود الرحمة في حق من أقيم عليه، أو بسببه، حتى لا يجني ولا يجنى عليه؛ فإقامة الحدود والجهاد رحمة لنا، وقصد لدخولهم في الرحمة معنا، وجناية عليهم بسبب مفارقتنا؛ فبأي وجه قصد صح. إذ الكل داع لإعلاء كلمة الله، وإقامة دينه، وحفظ نظام الإسلام.

قال الله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ﴾[1].

فاعتبر المالكية ما فيه من رحمتنا ورحمتهم؛ فبوبوا له في العبادات، واعتبره الشافعية من حيث الجناية عليهم؛ فوضعوه هناك، وجعله المحدثون واسطة.

والمذهب[2] أقرب لطريق القوم في هذا الأمر. إذ كله رحمة؛ والله أعلم.

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

رغم أن الحدود يقصد بها الزجر، كما أنها تنطوي في الظاهر على الشدة والقسوة؛ حيث يعتقد أنها تناقض ما تقرر في القاعدة السابقة، وما جاء به الإسلام ودعا إليه من رحمة؛ حيث يقول تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ١٠٧﴾[3]، ويقول عز من قائل: ﴿وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ﴾[4].

إلا أن الحدود في الإسلام لا تخرج عن نطاق هذه الرحمة الكلية؛ الموجودة قبل إقامة الحد وأثناءه وبعده.

- فمن الرحمة قبل إقامة الحد:

- درء الحدود بالشبهات - الستر والرحمة لغير المجاهر بالمعصية - التشدد في إقامة الدليل وطلب الشهود.

---

(1) [البقرة: 193].

(2) يقصد المذهب المالكي.

(3) [الأنبياء: 107].

(4) [الأعراف: 156].

- ومن الرحمة أثناء إقامة الحد: - اتقاء الوجه والمقاتل - إقامة الحد بسوط لا جديد ولا خلق - أن لا يكون الضرب مبرحا - أن لا يكون في شدة الحر أو البرد - عدم إقامة الحد على الحامل والنفساء والمريض. كل ذلك مراعاة للظروف الصحية للجاني.

- أما بعد الحد: فالحد كفارة للمحدود - الاستغفار للجاني والدعاء له - النهي عن الدعاء عليه.

- أما رحمة المجتمع فتظهر من خلال: - حفظ الأمن والأمان في المجتمع المسلم - حفظ أفراد المجتمع من الوقوع في المعاصي والجرائم؛ وبالتالي حفظ المجتمع من إشاعة المعاصي والفواحش داخله.

وصدق الله العظيم إذ يقول: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٧٩﴾ ﴾[1].

- أما بخصوص الجهاد فيكفينا فيه قوله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ ۖ فَإِنِ ٱنتَهَوْا۟ فَلَا عُدْوَٰنَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٩٣﴾ ﴾[2].

إذ الهدف من الجهاد هو:

- نفي الشرك والكفر بالله؛ وهو أعظم فتنة.

- إقامة الدين لله تعالى، وإفراده بالعبادة.

فإن انتهى المحاربون عما سبق؛ فلا عدوان إلا على الظالمين الذين غيروا وبدلوا ونقضوا العهود والمواثيق.

وسواء اعتبرت الحدود من باب الرحمة؛ كما ذهب إلى ذلك المالكية؛ فبوبوا للجهاد في باب العبادات، أو من باب الجنايات كما ذهب إليه الشافعية؛ حيث

(1) [البقرة: 179].

(2) [البقرة: 193].

بوبوا لها في باب ا الحدود؛ فإن الهدف منها رحمة الأمة بالحفاظ على النظام العام، وإقامة العدل.

ولقد جمع الصوفية في النظر بين الأمرين؛ فحكموا على المخالفين بالشريعة، ونظروا إليهم بعين الحقيقة التي يقتضي الرحمة، والمعاملة بالحسنى؛ لأن الحد مطهر من الذنوب.

قاعدة: 189. بَيْنَ الْانْتِصَارِ وَالْعَفْوِ

الغضب جمرة في القلب تذهب[*] ما عند مثيرها من حق أو باطل؛ فإذا كان صاحبها محقا لم يقم لغضبه[1] شيء؛ لقوة البساط الذي منه وقع انبعاثه، وإن كان مبطلا لم يزل أمره في خمود حتى يضمحل؛ وقد مدح الله المؤمنين بالانتصار للحق، فقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْىُ هُمْ يَنتَصِرُونَ ﴿٣٩﴾﴾[2]. ثم ندبهم للعفو بقوله تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ۖ فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٤٠﴾﴾[3].

وجاء: "من مكارم الأخلاق أن تعفو عمن ظلمك"[4].

وفي الحديث يقول الله تعالى لمن دعا على ظالمه: "أنت تدعو على من ظلمك، ومن ظلمته يدعو عليك؛ فإن أردت أن أستجيب لك استجبت عليك"[5].

وقال عليه السلام: "أيعجز أحدكم أن يكون كأبي ضمضم؟"[6] الحديث.

لكن في البخاري كانوا يكرهون أن يستذلوا؛ فإذا قدروا عفوا[7] انتهى؛ وهو عين الواجب ومقتضاه عن المؤمن قيامه بحق الشرع والطبع الكريم؛ والله أعلم.

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

هذه القاعدة لها ارتباط بالقاعدة: 187 السابقة.

(*) في مخطوط آخر (تلهب).

(1) يشير لقوله صلى الله عليه وسلم: "ليس الشديد بالصرعة. إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب". أخرجه البخاري في صحيحه.

(2) [الشورى: 39].

(3) [الشورى: 40].

(4) أخرجه البيهقي في الشعب.

(5) أخرجه أبو نعيم في الحلية.

(6) أخرجه أبو داود في سننه.

(7) مخافة أن يتجرأ الفساق عليهم؛ فإذا أظهرهم الله عليهم عفوا رحمة وشفقة عسى أن يكون ذلك سببا في هدايتهم.

الغضب جمرة في القلب تذهب بعقل صاحبها؛ ألا ترى احمرار وجهه وعينيه وانتفاخ أوداجه، وكثرة صياحه وارتفاع صوته؛ ولقد نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن الغضب قائلا: "لا تغضب"؛ لأن الغضب قد يؤدي بصاحبه إلى القيام بأفعال أو التفوه بأقوال يندم عليها عندما يؤوب إليه رشده، ويهدأ غضبه.

والغضب إما أن يكون:

- غضبا في الحق؛ وهو الغضب لله إذا انتهكت محارمه.

- وكذلك إذا خشي المؤمن على عرضه أن ينتهك أو يستذل من الفساق جاز له الانتصار لنفسه؛ وإن كان العفو أولى.

يقول الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْىُ هُمْ يَنتَصِرُونَ ﴿٣٩﴾ وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ۖ فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٤٠﴾ وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ ﴿٤١﴾ إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظْلِمُونَ ٱلنَّاسَ وَيَبْغُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٤٢﴾ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴿٤٣﴾﴾[1].

وقال تعالى: ﴿وَٱلْكَٰظِمِينَ ٱلْغَيْظَ وَٱلْعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٣٤﴾﴾[2].

وقال عليه السلام: "أيعجز أحدكم أن يكون أن يكون كأبي ضمضم؟"؛ حيث كان إذا أصبح يقول: "اللهم إني قد تصدقت بعرضي على عبادك". يقول تعالى: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴿٤٣﴾﴾.

هذا وإذا كان يفترض في المسلم الانتصار لعرضه أو سمعته أن تنتهك أو تستذل من طرف الفساق؛ إلا أنه إذا انتصر وقدر عفا. يقول تعالى: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ

(1) [الشورى: 39 - 43].

(2) [آل عمران: 134].

لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴿٤٣﴾ [1]، ويقول صلى الله عليه وسلم: "من مكارم الأخلاق أن تعفو عمن ظلمك"[2]؛ كما على المسلمين الانتصار لدينهم مخافة أن يجترئ الكفار على دين الله، أو أعراض المسلمين؛ فإن أظهرهم الله عليهم صفحوا وعفوا؛ لا عن ضعف؛ بل عن رحمة وشفقة على الكفار والفساق؛ عسى أن يكون ذلك سببا في هدايتهم والرجوع عن كفرهم وضلالاتهم؛ وهو عين الواجب ومقتضى عز المؤمن بحق الشرع والطبع الكريم.

(1) [الشورى: 43].

(2) أخرجه البخاري في صحيحه.

قاعدة: 190. نَفْيُ الْأَخْلَاقِ الذَّمِيمَةِ بِالْعَمَلِ بِضِدِّهَا

نفي الأخلاق الذميمة بالعمل بضدها عند اعتراضها، كالثناء على المحسود، والدعاء للظالم بالخير، والتوجه له بوجوه النفع رجوعا لقوله تعالى: ﴿ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ ﴿٣٤﴾﴾[1].

وقوله صلى الله عليه وسلم: "ثلاثة لا يخلو منها ابن آدم: الحسد، والظن، والطيرة؛ فإذا حسدت فلا تبغ، وإذا تطيرت فامض، وإذا ظننت فلا تحقق... الحديث"[2].

وجملته دالة على الإعراض عن موجب تلك الأشياء دفعا للضرر؛ وقد قيل: "البر الذي لا يؤذي الذر؛ والمؤمن مثل الأرض، يوضع عليها كل قبيح، ولا يخرج منها إلا كل مليح". نسأل الله العافية بمنه.

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

سوء الأخلاق وصف مذموم لدى الشرع، وذوي الفطرة السليمة، وهي أمراض تصيب القلوب، وتسقم النفوس؛ ولقد بعث الرسول صلى الله عليه وسلم ليتمم مكارم الأخلاق؛ كما قال عليه السلام: "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق"[3]، ومدحه الله تعالى بقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴿٤﴾﴾[4]، وأخبر الرسول الكريم بأن أقرب الناس إليه يوم القيامة أحسنهم أخلاقا، وكان عليه السلام يدعو ربه قائلا: "اللهم اهدنا لأحسن الأخلاق؛ فإنه لا يهدي لأحسنها إلا أنت، واصرف عني سيئها

---

(1) ﴿وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ۚ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ ﴿٣٤﴾﴾ [فصلت: 34].

(2) أخرجه الطبراني في الكبير.

(3) أخرجه مسلم.

(4) [القلم: 4].

فإنه لا يصرف سيئها إلا أنت"[1].

لذا على المسلم أن يتفقد عيوبه باستمرار، ويبدل كل خلق سيئ بما يقابله من خلق حسن.

فالتخلية والتحلية طريق التائبين والسالكين لطريق الهداية إلى الله تعالى؛ لذا اهتم الصوفية بهما؛ إذ نفي الأخلاق الذميمة يكون بالاتصاف والعمل بنقيضها وضدها؛ وعليه فالغضب يدفع بالصبر والحلم والصفح...

هذا وإن التحلية بالأخلاق الحميدة بالنسبة للغير - على سبيل التربية والإصلاح - تكون بالتخلية عن الأخلاق الذميمة عند تعارضها، ومثال ذلك أن تمدح المحسود وتثني عليه، وأن لا تكون عونا للشيطان على أخيك فتدعو للظالم بأن يهديه الله للخير، وتعامله بالحسنى امتثالا لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ ﴿٣٤﴾﴾.

ولقد قال صلى الله عليه وسلم: "ثلاث لا يخلو منها ابن آدم: الحسد، والظن، والطيرة"؛ لذا ينصحنا عليه السلام - مبينا لنا المخرج - قائلا: "فإذا حسدت فلا تبغ، وإذا تطيرت فامض، وإذا ظننت فلا تحقق"[2].

ومفهوم الحديث أن الإنسان إذا اتصف بالأخلاق السابقة - الحسد، والظن، والطيرة -؛ فعليه بالمسارعة للتخلص منها بالعمل بالنقيض؛ حسما لغوائل النفس وشرورها؛ فإن البر هو الذي "لا يؤذي الذر، والمؤمن مثل الأرض؛ يوضع عليها كل قبيح - من سماد الحيوانات ومخلفاتها -، ولا يخرج منها إلا كل مليح".

قيام التصوف على الإخلاص والأخلاق:

إن التصوف عند الشيخ أحمد زروق - كبقية الصوفية - قائم على الإخلاص والأخلاق بامتياز؛ فعليهما يتمحور كتاب "قواعد التصوف" من أوله إلى آخره.

---

(1) أخرجه البخاري ومسلم.

(2) أخرجه الطبراني في الكبير، والسيوطي في الجامع الصغير.

من أوله:

- "... فأشعر أن من له نصيب من صدق التوجه له نصيب من التصوف، وأن تصوف كل أحد صدق توجهه". ق: 3.
- "صدق التوجه مشروط بكونه من حيث يرضاه الحق تعالى وبما يرضاه..." ق: 4.

إلى آخره في خاتمة الكتاب:

" قال شيخنا أبو العباس الحضرمي: ارتفعت التربية بالاصطلاح، ولم يبق إلا الإفادة بالهمة ولحال؛ فعليكم بالكتاب والسنة من غير زيادة ولا نقصان؛ وذلك جار في معاملة الحق، والنفس، والخلق...".

فالغاية من التصوف إصلاح القلوب (ق: 183)؛ وعليه فلا يكون الصوفي صوفيا إلا إذا تحققت فيه جملة من الأخلاق مع ربه، وفي نفسه، ومع الخلق.

- فإخلاص الصوفي في علاقته مع ربه؛ وهو التقيد بالكتاب والسنة؛ وهو المقصد الذي أكد عليه من أول الكتاب: "صدق التوجه... " و"علمنا هذا مقيد بالكتاب والسنة"؛ فالإخلاص شرط أساسي في سلوك طريق التصوف؛ وعلامة الإخلاص: "أن يفرد العبد قلبه لله، ويتخلص من كل العوارض النفسية من عجب وكبر وطمع..."؛ فإذا تحقق الإخلاص أصبح إظهار العمل أو إخفاؤه سيان ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [البقرة: 271].

ويبقى هذا المبدأ مهيمنا على الكتاب ومبثوثا فيه إلى آخره "فعليك بالكتاب والسنة من غير زيادة ولا نقصان".

وإذا كان الغاية من التصوف "إصلاح القلوب وإفرادها لله عما سواه" فإن الصوفي هو الذي يعمل على "تصفية وقته عما سوى الحق".

* أما أخلاق الصوفي في علاقته مع نفسه؛ فمن خلال ثلاثة أمور:

- الاتصاف بالحق، وترك الإنصاف لها.
- الحذر من غوائلها في الجلب والدفع.

- الرد والقبول، والإقبال والإدبار.

ولا يتحقق ذلك إلا إذا عرف الإنسان نفسه، وتواضع لربه، ورأى قصوره وتقصيره، وانشغل بعيوبه عن عيوب الناس.

- **وأما مقاصد معاملة الصوفي للخلق فثلاثة:**

- الصدق في معاملتهم.

- توصيل الحقوق لهم.

- التعفف عما في أيديهم.

- الفرار مما يغير قلوبهم.

وجميع الأخلاق - سواء الفطرية والجبلية منها أو المكتسبة - ينبغي أن تكون نابعة من مقاصد الشرع في الكتاب والسنة، ومحققة لها.

هذا ومن أعمال القلب التي ينبغي أن يتحلى المؤمن بها أن:

"يؤمن بالإخلاص، واليقين، والصبر، والرضا، والطاعة، والزهد، والورع، والتوكل، والتفويض، وسلامة الصدر، وحسن الظن، وسخاوة النفس، وحسن الخلق، ورؤية المنة، وترك الغل، والحسد، والبغي، والحقد، والغضب لغير الله، والغش، والكبر، والرياء، والسمعة، والبخل، والإعراض عن الخلق استكبارا، والخوض فيما لا يعنيه، والطمع، وخوف الفقر، وسخط المقدور، والبطر، وتعظيم الأغنياء لغناهم، والاستهانة بالفقراء لفقرهم، والفخر والخيلاء، والتنافس في الدنيا والمباهاة، والتزين للمخلوقين، والمداهنة، وحب المدح بما لا يفعل، والاشتغال بعيوب الخلق عن عيوب النفس، ونسيان النعمة، والحمية، والرغبة والرهبة لغير الله، وشبه ذلك من أفعال القلب"[1].

وعن موقف التحقيق في العرفان والترقي في مقامات الإحسان يقول:

" ومداره على ثلاثة مقامات. تتبعها ثلاثة أمور متممات:

المقدمة الأولى: في كمال التخلي - بالخاء المعجمة -؛ ومدارها ثلاثة أشياء:

---

(1) كتاب الجامع للشيخ أحمد زروق.

الأول: تحقيق الورع بالتقوى؛ حتى لا يبقى له في العقد ريب، ولا في العلم ريبة، ولا في العمل تقصير؛ وهذا شيء لا يوصل إليه إلا بالله تعالى. ومفتاحه صدق القصد إلى الله تعالى فيه، والعمل بما قدر عليه في حاله؛ لأن الله تعالى يعين العبد على قدر نيته، ويفتح له على قدر همته.

ويظهر ذلك بشواهد أحواله في أعماله؛ فمن تورع فيما يقدر عليه حماه الله تعالى مما لا طاقة له به بالتحرر منه، وحكايات هذا الباب ووقائعه وتفاصيله كثيرة غزيرة، وعلها مدار كلام القوم في مناحيهم.

الثاني: كمال الاستقامة بتحقيق الاتباع على بساط الورع، وترك ما يشك فيه عبادة كانت أو عادة ما لم يجب؛ فيأخذ بأحوط ما قدر عليه؛ مع تبصرة فيه؛ لأن من أخذ علم حاله عن أقوال العلماء فتح له على قدرهم، ومن أخذ أحواله عن نصوص الشريعة كان فتحه منها، ومن جمع بينهما - وهو المتبصر - هو أتم نورا وأوفر حالا؛ والله تعالى أعلم.

الثالث: نفي الشواغل والشواغب؛ وذلك بترك الشهوات، وهجر المألوفات العاديات؛ من حيث إنها شهوات ومألوفات؛ لا من حيث ذاتها حتى لا تبقى في قلبه داعية لغير الحق والحقيقة في كل بساط؛ وبحسب ذلك فهو يضايق نفسه وإن كان موسعا عليها في الظاهر؛ ومرجع هذا الوجه؛ لأنه لا يقدم على شيء إلا بنية صحيحة تجري مجرى الباعث؛ حتى لا يكون له عنه شيء، والله تعالى أعلم.

المقدمة الثانية في بساط التحلي (بالحاء المهملة):

ومداره على ثلاثة أمور:

الأول: إضعاف القوى النفسانية عن دواعي كمالها الحسي والمعنوي؛ وذلك بالجوع والسهر والصمت والخلوة في اعتدال واعتزال دائم؛ ولذا أمر بأن لا يحضر السماع، ولا يسمع الأخبار، ولا يتكلم مع الأغيار، ويدع جميع ما كان مألوفا عنده قبل؛ سوى الواجبات؛ لتنجمع حقيقته لما يريد.

الثاني: تقوية الداعي بالتزام الذكر منوعا في المبادي مفردا في التوسط مجموعا

في النهاية؛ إذ الأول تطهير، والثاني استظهار، والثالث تنوير؛ وما أردت أن يلزمك فلتزم ملزوميته؛ ولذا قد يؤمر به المبادئ؛ وهو أولى بالاعتياد، والله تعالى أعلم.

الثالث: انتهاج الحقيقة وافتكارها بإجالة الفكر على قدر الموقع؛ لأن من أجال فكره دون موقع أتعب نفسه بحديث النفس، وأنس بالوسواس الذي ربما كان سبب حجبه للأبد؛ فافهم.

المقدمة الثالثة: في موارد التجلي (بالجيم المعجمة)؛ وهي ثلاثة أقسام:

الأول: ظهور الفاقة والافتقار؛ إما بانبعاث حقيقة أو باضطرار؛ وذلك من استشعار النقص والفاقة، لا من حيث الجد والطاقة؛ فالعمل إنما يراد لإشغال النفس بالحق؛ لا للإشراف على أسرار الحق؛ لأن ما عنده لا ينال إلا بالمنة؛ وإن كان بساطه اتباع السنة.

الثاني: وجود الإطلاق على عين التقييد، وإلزام الحقيقة بلوازم التوحيد؛ فلا يتقيد بظاهر الفعل عن باطن الصفة، ولا يطلب أحكام الفعل فيما عرفه أو عرفه؛ بل يتطلب المعاني ويلتزم المباني؛ فكل ما لا يقبله في بساط البداية لا يقبله في حقيقة النهاية، ولا يصرفه قبل إرجاعه لأحد وجوهه المحتملة، ولا يثبته دون أدلته الموصلة.

الثالث: إعطاء كل حقيقة حكمها دون مداخلة في الوجوه؛ وإلا دخل عليه الوهم فيما ينتحله أو يرجوه؛ فإن البساط غلط، والمحل محل ضيق وقنط؛ إلا من أيد وأنس؛ وقليل ما هم".

إعانة المتوجه المسكين إلى طريق الفتح والتمكين.

قاعدة: 191. الْعَافِيَةُ سُكُونُ الْقَلْبِ وَهُدُوؤُهُ، سَوَاءٌ كَانْ ذَلِكَ بِسَبَبٍ أَوْ بِلَا سَبَبٍ

العافية سكون القلب وهدوؤه، سواء كان ذلك بسبب أو بلا سبب. ثم إن كانت إلى الله؛ فهي العافية الكاملة؛ وإلا فعلى العكس؛ وعافية كل قوم على قدر حالهم كما تقدم، والفتنة بحسبها.

قال ابن العريف: "والفتنة الباطنة قد عمت؛ وهي جهل كل أحد بمقداره؛ فلزم العبد العافية في نفسه لنفسه حتى لا تناله الفتن؛ وإلا هلك في مصالح الخلق دينا ودنيا".

فتأمل هذه النكتة؛ فإنها واجبات الوقت؛ والله أعلم.

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

بعدما تطرق للأخلاق الذميمة ونفيها بالعمل بضدها انتقل في هذه القاعدة للكلام عن عافية القلب وسكونه وهدوئه للأمر؛ سواء كان ذلك بسبب داخلي أو خارجي، أو بلا سبب.

قال الشيخ أحمد زروق:

العافية: "سكون القلب إلى الله في كل شيء حتى لا تتأثر النفس بشيء رجوعا إلى الله بالرضى؛ وهو تلقي المهالك بوجه ضاحك"[1].

وسكون القلب وهدوؤه لا يكون إلا بذكر الله تعالى، وبذكر أمره ونهيه، ونعمه السابغة ﴿أَلَا بِذِكْرِ ٱللَّهِ تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ ﴿٢٨﴾﴾[الرعد: 28]؛ فالذكر مطهر للقلوب، وناف للعيوب وهذه هي العافية الكاملة التي يرجوها الصوفي في مجاهداته، وطريق سلوكه ووصوله؛ فإذا كانت العافية وسكون القلب بالرضا عن الله تعالى، وعن أحكامه أمرا ونهيا، وقضائه؛ فهي العافية الكاملة، أما إذا كانت العافية واطمئنان

---

(1) شرح الحقائق والرقائق.

القلب وميوله لغير الله؛ فالأحرى تسميتها علة واضطراب وابتلاء وليست عافية أو سكون أو شفاء.

هذا وعافية كل قوم بحسب أحوالهم، وما وصلوا إليه من مقام؛ فعافية المبتدأ أن يسلك الطريق على بينة ومأمن، وعافية المنتهي أن لا يجد لغير الله قرارا ولا اضطرارا.

ولذلك قال ابن العريف: "الفتنة الباطنة قد عمت؛ وهي جهل كل أحد بمقداره"؛ فيدعي ما ليس فيه، ولم يشم رائحته من الحقائق والعرفان؛ لذا "لزم اعتبار العبد العافية في نفسه - بتجنب الادعاء والغرور - حتى لا تناله الفتن"؛ فإن لم يفعل "هلك في مصالح الخلق دينا ودنيا"؛ لأنه يصير عبدا للظهور.

قاعدة: 192. الاهتِمَامُ بمَا لَا أَثَرَ لهُ في الخَارِجِ الحِسِّيّ منَ المَضارِّ مُشَوِّشٌ

ما لا أثر له في الخارج الحسي من المضار؛ فاعتباره مشوش لغير فائدة؛ فمن ثم كان كل ما ضر في العرض بالقول أو بالظن مأمور بالصبر عليه؛ لقوله تعالى: ﴿وَٱصۡبِرۡ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ﴾[1] بخلاف الفعل إذا أمر عليه السلام بالهجرة عند قصدهم بدله، وقال عليه السلام: "المؤمن كيس فطن حذر. ثلثاه تغافل"[2]. يعني في القول والظن لا الفعل؛ ورغب عليه السلام في الفرار من الفتن؛ وترجم البخاري أن ذلك من الدين[3]؛ فوجبت مراعاته.

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

لا يعتد شرعا إلا بما له أثر حسي ومادي في العالم الخارجي؛ أما إذا كان ليس له أي أثر أو ضرر؛ فلا يعتد به ولا يلتفت إليه؛ لأنه مشوش من غير فائدة؛ وعليه فالأخلاق النفسانية لا تعتبر بالعوارض الخارجية إلا من حيث دلالتها عليها؛ لذا فـ"ما لا أثر له في الخارج... إلخ".

فكل ما ألحق ضررا بالقول أو بالظن السيئ؛ فإن الشرع أمرنا بالصبر عليه لقوله تعالى: ﴿وَٱصۡبِرۡ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَٱهۡجُرۡهُمۡ هَجۡرٗا جَمِيلٗا ١٠﴾[4].

وفي هذا المجال قال صلى الله عليه وسلم: "المؤمن كيس فطن حذر" كيس: أي عاقل. فطن: أي ذو بصيرة نافذة لا تنطلي عليه الحيل والخدع؛ لأن الله سبحانه وتعالى أعطاه بصيرة وزيادة في نور العقل يستعملها لبناء آخرته؛ لا لتخريبها على حساب دنياه.

---

(1) [المزمل: 10].

(2) أورده السيوطي في الجامع.

(3) أي الفرار من الفتن.

(4) [المزمل: 10].

قال النووي: "ومعنى الحديث أن المؤمن الممدوح هو الكيس الحازم الذي لا يستغفل؛ فينخدع مرة بعد أخرى، ولا يفطن لذلك".

وقد قال عمر رضي الله عنه: "لست بالخب، ولا يخدعني الخب"؛ لذا قال عنه ابن عباس: "كان كالطير الحذر يرى أن له في كل موضع شركا"؛ حيث كان أتقى لله أن يخدع، وأجل أن يخدع .

فالمؤمن يكتسب الكياسة والحذر والفطنة، وإن تغافل أحيانا ترفعا منه لا غباء؛ لأن السذاجة المفرطة أمر معيب.

قال الحسن البصري: "ما زال التغافل من فعل الكرام".

وقال الإمام أحمد: "تسعة أعشار الخلق في التغافل". أي التظاهر بالغفلة.

فـ "ثلثاه تغافل بمعنى في القول والظن لا الفعل"[1]. أي أن ما ألحق الضر بالفعل - كأذى الكفار لرسول الله صلى الله عليه وسلم وصحابته -؛ فلا يجوز التغافل عنه؛ بل يتقى ويتجنب ويدفع؛ ولذلك أمر الرسول صحابته بالهجرة عندما اشتد أذى القرشيين لهم. ثم كانت هجرته من بعدهم؛ لأن من الدين الفرار من الفتن، وما يلحق الضرر بالفعل. ﴿قَالُوٓاْ أَلَمۡ تَكُنۡ أَرۡضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةٗ فَتُهَاجِرُواْ فِيهَا﴾[2].

(1) أورده السيوطي في كتاب الجامع الصغير، وقال عنه: حديث ضعيف، كما أخرجه الديلمي في مسند الفردوس.

(2) [النساء: 97].

قاعدة: 193. غُرْبَةُ الدِّينِ فِي الْبَدْءِ وَالْانْتِهَاءِ، وَمَا مِنْ كَبِيرٍ فِي الدِّينِ إِلَّا ويُعَادَى

تمام الشيء من وجه ابتدائه؛ وللوارث من النسبة على قدر مورثه وإرثه منه.

"وقد بدأ الدين غريبا وسيعود غريبا"[1]؛ فلا يتم في زمان غربته إلا بالهجرة، كما كان أولا، وما نصر نبي من قومه غالبا؛ بل جملة لقول ورقة: "لم يأت أحد بمثل ما جئت به إلا عودي"[2].

والنسبة معروضة أبدا لوجود الأذى؛ فلذلك لا تجد كبيرا في الدين إلا مقابلا بذلك، ولحديث: "أشد الناس بلاء الأنبياء. ثم الأولياء. ثم الأمثل فالأمثل... الحديث"[3].

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

كل أمر يبدأ ناقصا؛ ثم يتدرج في الكمال؛ حتى يبلغ منتهاه؛ وبعد كماله يعود إلى النقصان؛ كما بدأ أول الأمر ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ ۚ وَعْدًا عَلَيْنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴿١٠٤﴾﴾[4].

قال الشاعر الأندلسي:

لكل شيء إذا ما تم نقصان فلا يغر بطيب العيش إنسان

وكذلك الشأن في الدين؛ فقد بدأ غريبا، وسيعود كما بدأ أول الأمر غريبا؛ كما قال عليه السلام: "بدأ الإسلام غريبا وسيعود غريبا فطوبى للغرباء. قيل: ومن هم يا

---

(1) أخرجه الترمذي في سننه.

(2) من حديث أخرجه البخاري في صحيحه. باب بدء الوحي.

(3) حديث: "أشد الناس بلاء الأنبياء. ثم الأمثل فالأمثل". أخرجه البخاري في صحيحه. (انظر القاعدة 24) إنما يبتلى المرء على قدر دينه... إلخ.

(4) [الأنبياء: 104].

رسول الله؟ قال: الذين يصلحون إذا فسد الناس"، وفي رواية: "الذين يصلحون ما أفسد الناس"[1].

فالرسول صلى الله عليه وسلم لقي من الكفار في بداية أمره أذى كثيرا؛ وكذلك شأن كل مصلح؛ "إذ للوارث من النسبة على قدر مورثه وارثه منه"؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: "أشد الناس بلاء الأنبياء. ثم الأمثل فالأمثل"؛ وإلى ذلك أشار في القاعدة: 24 بقوله: "إنما يبتلى المرء على قدر دينه... إلخ".

ولقد لقي الشيخ أحمد زروق - في بداية أمره - من حاكم فاس وفقهائه تضييقا ومقاطعة؛ إلا أن ذلك لم يمنعه من القيام برسالته الدينية؛ وهي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والرد على المبتدعة[2].

وإذا كان "لا يتم - أمر - في زمان غربته إلا بالهجرة كما كان أولا"؛ فإن الشيخ أحمد زروق لما اشتد به أذى المتفقين هاجر إلى المشرق؛ وهناك لقي من القبول والحظوة والمكانة الشيء الكثير.

والغربة قد تكون غربة روحية وفكرية، وهي غربة عانى منها ويعاني كل عالم رباني أو مصلح اجتماعي، ولقد عانى الشيخ أحمد زروق من هذه الغربة؛ حيث عاش في زمان كثر الفساد فيه؛ فتصدى إلى الإصلاح إلا أنه - كما هو الشأن بالنسبة لكل مصلح - جوبه بخصوم الإصلاح؛ فقرر الهجرة، والاستقرار بدار الغربة.

وفي ذلك يقول:

ألا قد هجرت الخلق طرا بأسرهم ... لعلي أرى محبوب قلبي بمقلتي

وخلفت أصحابي وأهلي وجيرتي ... ويتمت نجلي واعتزلت عشيرتي

ووجهت وجهي للذي فطر السما ... وأعرضت عن أفلاكها المستنيرة

---

(1) رواه الإمام أحمد.

(2) انظر رسالته في الرد على المبتدعة. حققناها في كتابنا: "الشيخ أحمد زروق. محتسب الأولياء والعلماء"، وكذا كتاب عدة المريد الصادق.

وعلقت قلبي بالمعاني تهيما وكوشفت بالتحقيق من غير مرية
وسرحت طرفي في المعاني تنزها وخضت بحار الكشف في كل رتبة

وقال أيضا وهو في واحة أوجلة بليبيا:

إذا كنت يا أخي غريبا مسافرا عليك بتقوى الله والصمت والصبر

قاعدة: 194. ضَرُورَةُ اكْتِسَابِ الْأَخْلَاقِ بِالتَّخَلُّقِ قَبْلَ وُقُوعِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا

اكتساب الأخلاق عند الحاجة إليها بزوال ضدها متعذر؛ إلا بتوطين متقدم؛ وإلا تعب مريدها؛ وقد قال عليه السلام: "إنما العلم بالتعلم وإنما الحلم بالتحلم، ومن يطلب الخير يعطه، ومن يتق الشر يوقه". رواه أبو نعيم في آداب العالم والمتعلم؛ والله أعلم.

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

الأخلاق والقيم كالأرض إذا تم غرسها وتعهدها بالرعاية بتقليبها، وإزالة الأعشاب الطفيلية عنها، وتسميدها وسقيها أعطت ثمارا حسنة. أما إذا غفل تعهدها؛ فإنه يصعب تقويمها عند اعوجاجها واكتسابها أخلاقا سيئة.

قال الحصيري:

والنفس كالطفل إن تهمله شب على حب الرضاع وإن تفطمه ينفطم

هذا ومعاملة المريد لنفسه تقوم على: حملها على التقوى؛ مع إلزامها بالاستقامة والمداومة عليها، وتحقيق ذلك بالعلم والمعرفة؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: "إنما العلم بالتعلم، وإنما الحلم بالتحلم، ومن يطلب الخير يعطه، ومن يتق الشر يوقه".

واكتساب الأخلاق يكون بالتخلي، والتحلي:

- **التخلي**: ويتجلى كماله في ثلاثة أمور:

- تحقيق التقوى بالورع، حتى لا يبقى له في العقل ريب، ولا في العلم ريبة، ولا في العمل تقصير.

- كمال الاستقامة بتحقيق الاتباع على بساط الورع، وترك ما يشك فيه، عبادة كان أو عادة ما لم يجب؛ فيأخذ بالأحوط ما قدر عليه مع تبصره فيه.

- نفي الشواغل والشواغب؛ وذلك بترك الشهوات، وهجر المألوفات العاديات؛ من حيث إنها شهوات ومألوفات، لا من حيث ذاتها. حتى لا يبقى في قلبه داعية لغير الحق والحقيقة في كل بساط.

- **التحلي**: ومداره على ثلاثة أمور:

- إضعاف أصل القوى النفسانية عن دواعي كمالها الحسي والمعنوي؛ وذلك بالجوع والسهر والصمت والخلوة في اعتدال واعتزال دائم.

- تقوية الداعي بالتزام الذكر منوعا في المبادئ، مفردا في المتوسط، مجموعا في النهايات؛ إذ الأول تطهير، والثاني استظهار، والثالث تنوير.

- انتهاج الحقيقة وابتكارها؛ بإجالة الفكر على قدر المواقع (أي على قدر حال المريد، لا على قدر حال غيره)؛ لأن من أجال فكره دون موقع أتعب نفسه.

أما مدارج التجلي فهي ثلاثة أيضا:

- ظهور الفاقة والافتقار؛ إما بانبعاث حقيقة، أو باضطرار.

- وجود الإطلاق في عين التقييد، وإلزام الحقيقة بلوازم التوحيد.

- إعطاء كل حقيقة حكمها دون مداخلة في الوجوه[1].

للشيخ أحمد زروق أرجوجة في "عيوب النفس ودواؤها" حيث عدد عيوب النفس، وقدم لكل عيب أو داء دواء. شرحها الشيخ محمد الخروبي في كتابه: "الأنس في عيوب النفس". قمنا بتحقيقهما؛ فليعد إليهما من أراد التوسع في الموضوع.

البعد الأخلاقي في تصوف الشيخ أحمد زروق:

يجنح الشيخ أحمد زروق في كتابه إلى البعد الأخلاقي في التصوف؛ فالتصوف - رغم تعدد حده ورسمه وتعريفه - ينطلق وينتهي بـ"صدق التوجه إلى الله تعالى"، وهو: "استعمال كل خلق سني وترك كل خلق دني"؛ وبناء عليه "فمن زاد عليك في الخلق زاد عليك في التصوف".

(1) إعانة المتوجه المسكين على طريق الفتح والتمكين.

وعليه فإن التصوف عند الشيخ أحمد زروق قائم على الأخلاق بامتياز؛ لأن الغاية منه إصلاح القلوب وتزكيتها (ق: 183).

والأخلاق عند الشيخ أحمد زروق تنقسم إلى قسمين:

- **أخلاق جبلية أو فطرية:** وهي الأخلاق التي جبلت وفطرت عليها النفوس أصلا: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ﴾[الروم: 30]؛ وعليه فهي أخلاق جبلية في الجميع، ولا يصح انتفاؤها؛ وإن كان التفاوت يبقى في مقدار الاتصاف بها قوة أو ضعفا، ومن حيث تحويلها من مقصد إلى مقصد آخر، كالطمع مثلا؛ فإن النفوس مجبولة عليه؛ إلا أن المقصد الشرعي منه هو أن يتعلق الإنسان بما عند الله، وأن يعرض عما في أيدي الناس، وأن يعمل لآخرته بدل دنياه (ق: 184).
- **أخلاق مكتسبة:** وهي الأخلاق التي تكتسب بالتمرين. ق: 193 (اكتساب الأخلاق...).

أما مجالات الأخلاق في التصوف عند الشيخ أحمد زروق فثلاثة:

- **أخلاق المتصوف في علاقته مع ربه:** ويتجلى ذلك في التقيد بالكتاب والسنة؛ وهو المقصد الذي وضعه نصب عينيه وأكد عليه من أول الكتاب: "صدق التوجه مشروط بكونه من حيث يرضاه الحق وبما يرضاه" و"علمنا هذا مقيد بالكتاب والسنة"؛ إلى قوله في آخر الكتاب عن شيخه الحضرمي: "فعليك بالكتاب والسنة من غير زيادة ولا نقصان"؛ وهو بذلك يؤكد هذا المقصد في علاقة الصوفي بربه؛ كيف لا والهدف من التصوف: "إصلاح القلوب وإفرادها لله عما سواه".

وعليه فإن الإخلاص شرط أساسي في سلوك طريق التصوف.

ويتخلل كتاب "قواعد التصوف" الكلام عن الإخلاص من أول الكتاب إلى آخره، وعلامة الإخلاص أن يفرد العبد قلبه لله تعالى، ويتخلص من كل العوارض النفسية من جب وكبر وطمع... إلخ؛ فإذا تحقق الإخلاص أصبح إظهار العمل أو إخفاؤه سيان ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ

لَكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ ۗ﴾[البقرة: 271]؛ وعليه فإن الصوفي هو الذي يعمل على "تصفية وقته عما سوى الحق".

- **أخلاق المتصوف في علاقته بنفسه:** وأما معاملة الصوفي بنفسه فثلاثة:

- الإنصاف في الحق، وترك الانتصاف للنفس".
- الحذر من غوائل النفس في الجلب والدفع.
- الرد والقبول، والإقبال والإدبار.

ولا يتحقق ذلك إلا إذا عرف الإنسان نفسه، وتواضع لربه، ورأى قصوره وتقصيره، وانشغل بعيوبه عن عيوب غيره.

- **أخلاق الصوفي في علاقته بالخلق:** وأما معاملة الصوفي للخلق فثلاثة:

- الصدق في معاملته وتوصيل حقوقهم لهم.
- التعفف عما في أيديهم.
- الفرار مما يغير قلوبهم.

وجميع الأخلاق السابقة مبثوثة في معظم القواعد، ونابعة من مقاصد الشرع المنصوص عليها في الكتاب والسنة.

الباب الحادي عشر

فصل جامع(*)

(من ق: 195 إلى ق: 227)

قاعدة: 195. إِقْرَارُ الْمَرْءِ بِعَيْبِهِ، وَبِنِعَمِ اللهِ عَلَيْهِ

إقرار المرء بعيبه وبنعم الله عليه؛ دون تتبع ذلك بتفاصيله، يزيد في جرأته، ويمنعه من التحقق بحقيقته؛ لعدم حقية ما بيده؛ وتتبع ذلك تفصيلا يقضي بارتسامه ذلك في النفس جملة حتى يؤثر موجبها اعترافا بالنقص في الأولى، وشكر النعمة في الثانية؛ فافهم.

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

إقرار العبد بذنوبه وتقصيره مدعاة للإقلاع عن الذنب أو التقصير. ما لم يكن ذلك من قبيل التراخي في الطاعة والتساهل في أمر الدين؛ فإن ذلك يزيد من جرأته على المحارم والشبهات، ويمنعه من التحقق بأحوال أهل الله الذين تحققوا بالعبودية، ورأوا مقام القطبانية بداية للسير والمجاهدة، وليست نهاية لطريق الوصول إلى الملك المحبوب؛ ففي هذا المقام ينظر صاحبه دائما إلى تقصيره، ونعم الله عليه.

إن اعتراف العبد بنعم الله عليه، وبالتقصير والنقص في شكر النعم فضلا عن المنعم أدعى للنجاة.

(*) يعتبر هذا الباب تلخيص لأهم ما ورد في الكتاب من مفاهيم وأفكار.

قاعدة: 196. فَائِدَةُ التَّدْقِيقِ فِي عُيُوبِ النَّفْسِ مَعْرِفَةُ الْمَرْءِ بِنَفْسِهِ، وَتَوَاضُعِهِ لِرَبِّهِ

فائدة التدقيق في عيوب النفس، وتعرفها وتعرف دقائق الأحوال معرفة المرء بنفسه وتواضعه لربه، ورؤية قصوره وتقصيره؛ وإلا فليس في قوة البشر التبري من كل عيب بإزالته. إذ لو أنك لا تصل إلى الله إلا بعد فناء مساويك ومحو دعاويك لم تصل إليه أبدا؛ فافهم.

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

هل التخلية قبل التحلية أم العكس؟ وقع خلاف بين الصوفية في الأمر؛ عموما فإن السالك للطريق ينبغي أن يتعرف على عيوب نفسه، وأن يقر بضعفه وقصوره وتقصيره عن الإحاطة بعيوبه، والابتعاد عنها جميعها؛ لأن محو مساوئ النفس كلها متعذر إلا على الأنبياء؛ لذا فإن الصوفي معني بالتعرف على عيوب النفس والتصدي لكل عيب بالعلاج المطلوب قدر المستطاع.

وللشيخ أحمد زروق أرجوزة في عيوب النفس ودوائها؛ ومنها:

الحمد لله الذي قد عرفا ... معايب النفس لأهل الصفا

فاطلعوا على كمين غدرها ... وانتبهوا في شأنهم لمكرها

وأدركوا مكامن العيوب ... واستعملوا أدوية المطلوب

طالبا من المريد أن يكون:

مشمرا في البحث عن عيوبك ... وهاربا لله من ذنوبك

إن شرور النفس عند الصوفية أخطر من وساوس الشيطان وغوايته على الإنسان؛ لأنها تحسن القبيح وتحث على فعله، وتفر من الحسن وتتكاسل عن القيام به؛ لذا طلبوا من المريد أن يجاهدها ويكبحها، وأن لا ينساق لأهوائها، أو يغضي عن عيوبها، وأحسن طريق للمريد لكي يتغلب على نفسه أن يبقى دائما متيقظا متواضعا

وناظرا إلى قصوره وتقصيره؛ لأن الإنسان مهما اعتقد أنه بلغ من كمالات؛ فإنه لا يستطيع أن يتخلى عن جميع عيوبه؛ فالوصول إلى الله لا يتحقق بالتخلي من جميع العيوب والمساوئ - لأن ذلك متعذر -؛ فليفعل ما باستطاعته، وليطلب من الله أن يتجاوز عما لا يدخل في المقدور أو لا يستطيع أن يحققه بمجاهدته؛ فالعصمة لا تكون إلا لنبي.

قال ابن عطاء الله: "تشوفك إلى ما بطن فيك من العيوب خير لك من تشوفك إلى ما حجب عنك من الغيوب".

وقال: "أصل كل معصية وغفلة وشهوة الرضى عن النفس، وأصل كل طاعة ويقظة وعفة عدم الرضا منك عنها".

وقال أيضا: "لا يخاف عليك أن تلبس الطرق عليك، وإنما يخاف عليك من غلبة الهوى عليك".

ويقول الشيخ أحمد زروق معلقا على ما سبق: "لأن المعرفة بالعيوب داعية الأدب والانكسار... ثم إن العيوب إذا ظهرت حملت على إزالتها؛ فأوجبت التزكية".

"فالنفس أصل كل داء؛ لأنها تحسن القبيح وتحث عليها، وتنفر من الحسن وتخلق الأعذار لتركه وهجره، ومن اتهم نفسه وأساء الظن بها بحث عن عيوبها ورام تطبيبها".

فصل جامع في الأخلاق الذميمة، وما يعرض للأخلاق المستقيمة:

والناس في ذلك ثلاثة:

- **الأول**: رجل علت همته، وارتفعت عزيمته، وعظمت رتبته، وعلت قيمته؛ فعرض له بسبب ذلك ثلاث من أمهات المهالك:

- **أولها**: الطمع؛ وبساطه: ضعف الإيمان، ومادته: الوهم، وغايته: الحرمان، وباعثه: الغفلة، والإلف للأسباب؛ فقد قيل: "لو قيل للطمع من أبوك؟ لقال: الشك في المقدور؛ ولو قيل له: ما حرفتك؟ لقال: اكتساب الذل، ولو قيل له: ما غايتك؟ لقال: الحرمان".

- **الثاني**: البخل؛ وبساطه: خوف الفقر، وضعف اليقين، وغايته: الحسد، وغرضه: التعدي والظلم والإخلال بالحقوق.

- **الثالث**: الكبر؛ وبساطه: التعزز، ومادته: الرضى عن النفس، وغايته: فقد الإنصاف، ودوام الانحراف، وعدم التوقف في الحقوق؛ وإن كان صاحبه في غاية صور الضعة؛ فإنه متكبر؛ فاعرف ذلك.

- **الثاني**: رجل حصل له شيء من الرفعة، وأثر من مبادئ ارتفاع القطعة؛ وأصوله ثلاثة:

- **أحدها**: قلة المبالاة في الحال اعتمادا على رتبته.

- **الثاني**: الاستظهار بالدعاوى؛ استشعارا لمزيته.

- **الثالث**: الاصطلاح للمخالفات؛ انتصارا لهواه في حالته.

- **الثالث**: رجل تهور مع المتهورين، وتحير مع المتحيرين؛ وقواعد آفاته ثلاثة جامعة؛ وهي:

- **الأولى**: التجسيس؛ ومنه ينبعث كل فعل خسيس، كالغيبة والنميمة، وكل إذاية وذميمة؛ لأن من تطلع للأخبار، لم يعدم الشرور في الأخبار.

- **الثانية**: الاسترسال مع الطبيعة؛ فيما يأتي به من شنيعة وغير شنيعة من غير تفصيل في الأحوال، ولا التفات للنقص والكمال؛ وهذه من حمق غالب، أو هوى طالب، أو قلب عن الحقيقة غائب؛ فإن أفعال العقلاء مربوطة بالمقاصد موقفة على المراصد؛ ومن أرسل نفسه وقع في أودية الهلاك، كما ورد: "في كل واد من قلب ابن آدم شعبة؛ فمن تتبع قلبه تلك الشعب لم يبال الله في أي واد أهلكه".

- **الثالثة**: التعزز والاستبداد بالرأي؛ ومنه يتولد حب المدح، والتوقف في مواطن الربح.

فتنبه أيها الأخ لهذه الأصول التي رسمت لك؛ تجد جميع المعاصي عليها، وخارجة منها، وعائدة إليها، واعلم أنها تحدث من أمور ثلاثة:

- **أولها**: الاقتداء بالناس المعتدين الذين تظهر منهم ذلك.

- **الثاني**: الغفلة عن موارد الأحوال ومصادرها من الأعمال؛ لعدم محاسبة النفس.
- **الثالث**: حسن الظن بالنفس، والاسترسال معها.

فاحذر نفسك أولا، واحذر الناس ثانيا من غير أن تسيء الظن بهم؛ بل كما قال مالك رحمه الله تعالى: "عليك بالذي لا تشك فيه، ودع الناس ولعلهم في سعة، ولا تقلد دينك الرجال، بل قلده العلم الذي لا يمكن الغلط فيه وبرهانه في نفسه؛ وهو ما جاء عن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم حسبما فهمه أولو العلم والحكمة".

وحاسب نفسك فيما دق وجل، واجعل ذلك آخر كل يوم لتعرف ما فيه، ولا تعتد بالأمور العامة الوقوع ما لم تحقق أصولها، وتعرف طائلها ومحصولها بوجه صحيح؛ فإن الهوى في هذه الأزمنة قد غلبت، والحق قد بعدت آثاره وذهب إلا عند أهل العصمة والعناية وذوي الكرامة والولاية الذين ربطوا ظواهرهم باتباع السنة، وحققوا بواطنهم بشهود المنة؛ فالتزموا خاصة نفوسهم من غير زائد، وأخذوا بالأحوط في العبادات والعوائد عملا بقوله صلى الله عليه وسلم: "إذا رأيت شحا مطاعا، وهوى متبعا، وإعجاب كل ذي رأي برأيه؛ فعليك بحويصة نفسك" فلا يضرهم من خالفهم، ولا يضرهم من خذلهم؛ كما وقع في الحديث. جعلنا الله منهم بمنه وكرمه.

قاعدة: 197. تَمْيِيزُ الْخَوَاطِرِ مِنْ مَهَمَّاتِ أَهْلِ الْمُرَاقَبَةِ؛ لِنَفْيِ الصَّوَارِفِ عَنِ الْقُلُوبِ

تمييز الخواطر من مهمات أهل المراقبة؛ لنفي الصوارف عن القلوب؛ فلزم الاهتمام بها لمن له في ذلك أدنى قدم.

والخواطر أربعة:

رباني بلا واسطة، ونفساني، وملكي، وشيطاني؛ وكل إنما يجري بقدرة الله وإرادته وعلمه.

- فالرباني: لا متزحزح ولا متزلزل، كالنفساني، ويجريان في محبوب وغيره؛ فما كان في التوحيد الخاص فرباني، وفي مجاري الشهوات فنفساني، وما وافق أصلا شرعيا لا يدخله رخصة ولا هوى فرباني، وغيره نفساني؛ ويعقب الرباني برودة وانشراح، والنفساني يبس وانقباض، والرباني كالفجر الساطع لا يزداد إلا وضوحا؛ فيتردد؛ ولا يأتي الملكي إلا بخير، والشيطاني قد يأتي به، ويفرق بأن الملكي تعضده الأدلة، ويصحبه الانشراح، ويقوى بالذكر؛ وأثره كغبش الصبح، وله بقاء ما. بخلاف الشيطاني؛ فإنه يضعف بالذكر، ويعمى عن الدليل؛ وتعقبه حرارة ويصحبه اشتغال وغيار، وضيق، وكزازة في الوقت، وربما تبعه كسل؛ ويأتي من يسار القلب، والملكي عن يمينه، والنفساني من خلفه، والرباني مواجهة له؛ والكل رباني عند الحقيقة؛ ولكن باعتبار النسب؛ فما عرى عنها نسب للأصل، وإلا فنسبته ملاحظة. ثم تحقيق هذا الأمر إنما يتم بالذوق؛ وقد قالوا: "من عرف ما يدخل جوفه عرف ما يهجس في نفسه"؛ والله أعلم.

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

الخواطر: هي حديث النفس والأفكار التي ترد على القلب؛ فهي مقدمة للفعل؛ لأن الخاطر يحرك الرغبة في الفعل، والرغبة تحرك النية والعزم، والنية تحرك الأعضاء؛ والخاطر لا يؤاخذ عليه المرء ما لم يقرن بالعزم، أو الفعل، ويعرض

الخاطر كلمح البصر، ولا يثبت؛ فإن تردد فهو حديث النفس بين الفعل والترك؛ فإن ترجح الفعل فهو الهم: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾ [يوسف: 24]؛ فإن هم الإنسان بحسنة كتبت له، وإن هم بسيئة، ولم يفعلها كتبت له حسنة؛ فإن فعلها كتبت عليه سيئة، وبعد الهم بالشيء يكون العزم على الفعل والترك.

قال صلى الله عليه وسلم: "إن الله تجاوز لأمتي ما تحدثت به أنفسها. ما لم تتكلم به أو تعمل"، وروى البخاري أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: "إذا هم عبدي بحسنة، ولم يعملها كتبت له حسنة، فإن عملها كتبت له عشر حسنات إلى سبعمائة ضعف، وإذا هم بسيئة ولم يعملها لم أكتبها عليه، فإن عملها كتبت له سيئة واحدة".

والخواطر وإن لم يترتب عليها ثواب ولا عقاب؛ فإن المريد السالك ينبغي أن يميز بين قبيحها وحسنها؛ لأنها قد تجر إلى ذلك؛ فهي مبدأ الأفعال، والنفس بطبعها أمارة بالسوء؛ فليحذر الإنسان من غوائلها؛ فالخواطر محركة للنية والعزم، والعزم محرك للجوارح على العمل؛ لذا ينصح الشيخ أحمد زروق بالتمييز بين هذه الخواطر وبالتالي معرفة درجاتها قصد نفي الصوارف؛ وذلك لا يتأتى في البداية إلا عن طريق شيخ عالم بأدواء القلوب وغوائلها. حيث غالبا ما تلبس على المبتدأ؛ فيقع في شرورها وحبائلها.

قال الشيخ أحمد زروق في النصيحة الكافية:" والخواطر أربعة: رباني ونفساني؛ وهما ثابتان، وشيطاني وملكي؛ وهما مترددان؛ فالرباني غالبا بالخير، وفي التوحيد الخاص، معه برودة، وبالشر عقب ذنب عقوبة؛ والخلاص منه باللجوء إلى الله تعالى، والنفساني بالخير مع عجلة وإهمال العاقبة، وأمن من الغوائل، وبالشر لا عقب ذنب؛ ويدفعه اللجأ إلى الله أيضا، والشيطاني يدعو إلى الشر؛ فإن دعا إلى الخير فعلى سبيل الاستدراج. حيث يدعو إلى الشر في صورة الخير؛ ومنه قوله: ﴿مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ ﴿٢٠﴾﴾ [الأعراف: 20]، والشيطاني يضعف بالذكر، والملكي يقوى به؛ ومعه أدلة واضحة وبرودة في انشراح، ولا يأمر الملك بشر أبدا؛ والشيطاني من خلف القلب متحصن، ووجهه

إلى الظهر، والملكي على يمينه، ولا يميز الخواطر على الحقيقة إلا من علم ما يدخل جوفه؛ وقد قالوا: من ترك شهوة لله سبع مرات لم يبتل بها؛ والله أكرم من أن يعذب قلبا بشهوة تركت لأجله".

وغالب مهاوي أهل الله وسقطاتهم تكون في الخطرات؛ فليحذروا من الوقوع في موارد التلف؛ فمن حام حول الحمى أوشك أن يقع فيه، ولا يتم دفع الخواطر وما يترتب عنها إلا بالمجاهدة. قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: 69].

وقال في عدة المريد الصادق:

" والرباني كالشمس الضاحية مع برودة ثلج في الصدر وينتفع بها".

وقال في العدة أيضا: "إن كان مع عجلة لا مع تأن، ومع أمن لا مع خوف، ومع عمى العاقبة لا مع نيرة العاقبة؛ فهو من النفس أبدا".

قال صلى الله عليه وسلم: "العجلة من الشيطان إلا في خمسة: تزويج البكر إذا أدركت، وقضاء الدين إذا وجب، وتجهيز الميت إذا مات، وقرى الضيف إذا نزل، والتوبة من الذنب إذا أذنب".

وقال أيضا في العدة: "الملكي مثل غبش الصبح، والشيطاني مثل شعلة النار، ويحدث به احتراق في القلب وفي البدن".

وقال أيضا في الشيطاني: "هو مثل الفجر الكاذب. قائم واضح تعقبه ظلمة، ويظنه الظان حقيقة، وليس بها".

قال صلى الله عليه وسلم: "إن للشيطان لمة بابن آدم؛ فأما لمته فإيعاد منه بالشر، وتكذيب بالحق، وأما لمة الملك فإيعاد بالخير وتصديق بالحق؛ فمن وجد ذلك؛ فليعلم أنه من الله؛ فليحمد الله عليه، ومن وجد الآخر؛ فليستعذ بالله من الشيطان الرجيم. ثم قرأ: ﴿ٱلشَّيۡطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلۡفَقۡرَ وَيَأۡمُرُكُم بِٱلۡفَحۡشَآءِ... ﴾ [البقرة: 268] أخرجه الترمذي وابن ماجة.

قال في النصيحة الكافية: "ولا يميز الخواطر على الحقيقة إلا من علم ما يدخل جوفه".

وقال في العدة: "قال المشايخ رضي الله عنهم: من عرف ما يدخل جوفه عرف ما يجري في قلبه؛ لأن الحرام يطمس القلوب، والشبهة تدهشه، والحرج يعميه...".

الرباني: نسبة للرب؛ ويكون مبني على أصل، ومستند إلى أساس؛ وهو لا يكون إلا عقب اجتهاد وطاعة يقول الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: 69] ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهۡتَدَوۡاْ زَادَهُمۡ هُدٗى﴾ [محمد: 17].

قال في المدخل: "الرباني أول الخواطر؛ وهو مثل لمحة البرق يلوح ولا يثبت".

النفساني: نسبة للنفس؛ وهو ثابت؛ لأن النفس تدعو إلى شهوتها وتلح في ذلك؛ والنفس إما أمارة بالسوء، وإما لوامة وموبخة للمرء بعد الوقوع في المعصية، وإما مطمئنة راضية.

"والرباني غير متزحزح ولا متزلزل كالنفساني".

والملكي نسبة للملك، والمراد به توفيق إلى علم أو عمل ابتداء، والملكي ناصح؛ لذا يكون مترددا بين الدعوة للعمل الصالح أو الكف عن العمل السيئ. (النصيحة الكافية).

ويقول الشيخ أحمد زروق في عدة المريد الصادق. فصل في ذكر شيء من الخواطر والمواجد: "... الخواطر باعتبار جهتها أربعة:

الملك عن يمين القلب، والشيطان عن يساره، والنفس من خلفه، والخطاب الإلهي يأتيه من أمامه؛ ووجه القلب لناحية القلب...".

وباعتبار غرضها؛ فالملكي مثل غبش الصبح، والشيطاني مثل شعلة النار يحدث بها احتراق وهوشة في البدن، والرباني كالشمس الضاحية؛ مع برودة تثلج الصدر ويتنعم بها، والنفساني مثل الفجر الكاذب قائم واضح تعقبه الظلمة، ويظنه الظان حقيقة وليس بها.

وباعتبار أفعلها؛ فالشيطاني متردد لا يأتي إلا بالشر، أو بخير لا يعضده دليل ويضعف بالذكر، والملكي متردد أيضا لا يأتي إلا بخير معضود بالدليل ويقوى بالذكر.

والرباني نكتة إلهامية في توحيد خاص؛ وهو راتب مصمم؛ فإن لم يكن في التوحيد الخاص؛ فهو لا يأت إلا بالخير؛ وقد يكون بشر امتحانا وابتلاء؛ فإن زاد مع اللجأ إلى الله فعقوبة تحتاج إلى الاستغفار؛ وإلا فتذكير، أو نفساني لأنه يشاركه في التصميم ويفارقه في انتفائه باللجأ والاستغفار والمجاهدة. ثم هو إن كان مع عجلة لا مع تأن، ومع أمن لا خوف، ومع عمى العاقبة لا مع بصارة العاقبة؛ فهو من النفس أبدا؛ وهذا كله إن لم يكن من الشرع في الترجيح واضح؛ فإن كان فهو المرجح، وفي الحكم: "إذا التبس عليك أمران فانظر أثقلهما على النفس فاتبعه؛ فإنه لا يثقل عليها إلا ما كان حقا ...".

وقد سئل الشيخ أبو محمد عبد القادر رضي الله عنه عن صفة الواردات الإلهية والطوارق الشيطانية؛ فقال: الوارد الإلهي لا يأتي باستدعاء ولا يذهب لسبب، ولا يأتي على نمط واحد ولا في وقت واحد، والطارق الشيطاني بخلاف ذلك كله غالبا. وهو شرح عجيب لا يصدر إلا من مثل هذا الإمام.

هذا وعندما يطلب الصوفية من المريد التعرف على عيوب النفس وطرق تطبيبها وعلاجها؛ فليس ذلك للعلم فقط؛ وإنما للتعرف من خلال ذلك على عيوب نفسه، وتمييز دقائق الأحوال والخواطر التي يمر بها في طريق سلوكه؛ فيكون على حذر وحيطة في جميع الأحوال.

ونظرا لتعدد الخواطر وتنازعها وتنوعها وترادفها على نفسية السالك في طريق سلوكه طلب الصوفية من المريد المبتدئ في طريق سلوكه الاقتداء بشيخ عارف بكمائن النفوس وغوائلها حتى يساعده على التمييز بين رديء الخواطر وصحيحها، قبيحها وحسنها.

للشيخ أحمد زروق أرجوزة في عيوب النفس ودواؤها. نظمها بالروضة النبوية الشريفة سنة 888 هجرية. تؤكد رسوخ قدمه كشيخ مربي عارف بأدواء النفوس وطبها.

قاعدة: 198. حِكَايَاتُ الصَّالِحِينَ جُنْدٌ مِنْ جُنُودِ اللهِ يُثَبِّتُ بِهَا قُلُوبَ الْعَارِفِينَ

التأثر بالإخبار عن الوقائع أتم لسماعها من التأثير بغيرها؛ فمن ثم قيل: "الحكايات جند من جنود الله يثبت الله تعالى بها قلوب العارفين".

قيل: فهل تجد لذلك شاهدا من كتاب الله؟ قال: نعم ﴿وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ﴾ [هود: 120].

ووجه ذلك، أن شاهد الحقيقة بالفعل أظهر وأقوى في الانفعال من شاهدها القولي. إذ مادة الفاعل مستمرة الفعل لغابر الدهر؛ ومن ثم قيل: الشعر قوة نفسانية؛ فهو لا يقوي سوى النفس؛ فإن كانت في جانب محمود كالجهاد وأعماله قوت محامدها، وإلا أعانت على مذهبها؛ ولهذا لم يكن السلف يتعاهدونه إلا عند الاحتياج؛ لإثارة النفس في محمود كالجهاد وأعماله؛ فافهم.

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

ذكر كرامات الأولياء ذكر لمعجزات الأنبياء لأنها ثمرتها، وذكر المعجزات ذكر لله تعالى.

قال الجنيد: "الحكايات جند من جنود الله يقوي بها الله أبدان المريدين".

قال الإمام المواق[1] في سنن المهتدين: قال أبو حنيفة: "الحكايات عن العلماء أحب إلي من كثير من الفقه؛ لأنها أدب القوم"؛ لأن شاهد الحقيقة بالفعل أقوى وأظهر من الانفعال من شاهدها القولي؛ وفي ذلك يقول ابن العريف: "كنت في مجلس أبي علي الصدفي أقرأ عليه الحديث؛ فقرأ يوما الحديث؛ ثم أغلق الكتاب

---

(1) هو أبو عبد الله محمد بن يوسف العبدري الغرناطي الشهير بالمواق. الفقيه المغربي المالكي. تولى القضاء ببلنسية بالأندلس؛ ثم فاس بالمغرب. من كتبه: "التاج والإكليل في مختصر خليل". توفي بمراكش سنة: 897 هجرية.

وجعل يحكي حكايات الصالحين؛ فوقع في نفسي كيف يجيز الشيخ أن يقطع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحكي الحكايات. قال: فما تم الخاطر حتى نظر إلي الشيخ شزرا؛ وقال: يا أحمد الحكايات جند من جنود الله يثبت الله بها قلوب العارفين من عباده. قال: فما بقي في جسدي شعرة إلا قطر منها العرق؛ فلما رآني دهشت قال لي: يا أحمد أين مصداق ذلك من كتاب الله تعالى؟ قلت: الشيخ أعلم. قال: قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۚ وَجَآءَكَ فِى هَٰذِهِ ٱلْحَقُّ وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٢٠﴾﴾ [هود: 120]. قال المواق: كان شيخنا ينشدنا دائما:

اسرد حديث الصالحين وسمهم فبذكرهم تتنزل الرحمات

قال الشيخ أحمد زروق في معرض كلامه عن الطريقة التي كانت جدته تسلكها في تربيته: "وكانت تحدثني بحكاية الصالحين وأهل التوكل، وغير ذلك من مقويات الإيمان؛ وما كانت تحدثني في مواضع الخرافات إلا بمعجزاته عليه السلام وغزواته، وغرائب الكرامات والمنقطعين إلى الله".

فوائد من كناش الشيخ أحمد زروق.

قاعدة: 199. مَنْ أَضَافَ فَضِيلَةَ الْغَيْرِ لِنَفْسِهِ بِتَصْرِيحٍ أَوْ تَلْوِيحٍ فَهُوَ سَارِقٌ

لكل شيء وفاء وتطفيف، كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ فمن أثبت مزية نفسه، وجحد مزية غيره كان مطففا؛ وسواء العلم، والعمل، والحال؛ فأما إن أضاف فضيلة الغير لنفسه بتصريح، أو تلويح؛ فهو سارق؛ و"المتشبع بما لم يعط، كلابس ثوبي زور".

فمن ثم قيل: من حكى حكاية السلف واتخذها حالا لنفسه زلت به قدمه في مهاوي الضلال، وعن قريب تفضحه شواهد الامتحان؛ لأن من ادعى فوق مرتبته حط لدون مرتبته، ومن وقف دون مرتبته رفع فوقها، ومن ادعى مرتبته نوزع في استحقاقها؛ فافهم.

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

قال النووي في شرحه للحديث "المتشبع... إلخ": معناه المتكثر بما ليس عنده؛ وذلك بأن يظهر أن عنده ما ليس عنده يتكثر بذلك عند الناس ويتزين بالباطل؛ فهو مذموم كما يذم من لبس ثوبي زور.

ويقصد بذلك من يلبس لباس أهل الزهد ويتزيى بزيهم، ويظهر للناس من الزهد والورع أكثر مما في قلبه رياء وزورا؛ فيقصد بذلك على سبيل الكناية الحالة والمذهب؛ حيث يتزيى المدعي للتصوف والورع والتقوى بزي الصوفية؛ ليخدع الناس بحالته الظاهرة المناقضة لسريرته.

فحالته كحالة المرأة تكون لها ضرة؛ فتدعي من الحظوة عند زوجها أكثر مما عند ضرتها تريد بذلك إغاظة ضرتها.

وقد يراد بالثوب النفس التي بين جنبي الرجل تكون دنسة في الباطن؛ فيظهر خلاف ذلك وأنه نقي السريرة.

وأصل الحديث؛ عن أسماء بنت أبي بكر - رضي الله عنها - قالت: "جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت: يا رسول الله إني على ضرة فهل علي جناح أن أتشبع من زوجي بما لم يعطني؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور".

وفي الحديث إرشاد إلى داء خطير يصيب بعض الناس، ألا وهو داء التعاظم والادعاء بما ليس في الإنسان، وبما لا يملكه؛ من ادعاء العلم وهو ليس بعالم، وادعاء الغني وهو ليس بغني، وادعاء الجاه والوجاهة وهو ليس من أصحابها، وادعاء الصلاح وهو ليس أهله.

والحديث ينطبق على واقعنا حيث كثر دعاة العلم، ودعاة الصلاح والولاية؛ فتصدروا للإفتاء والمشيخة، وزعموا أنهم أهل لها، وهم أبعد الناس منها، وقد نهانا الشرع عن ذلك. قال تعالى: ﴿وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ١٦٩﴾ [البقرة: 169].

لذا ينصح مثل هؤلاء أن يتوبوا إلى ربهم، ويبتعدوا عن الرياء وادعاء المنزلة الزائفة؛ فلا يغرنك ثياب هؤلاء ولا ادعائهم سيماء الصالحين.

ولقد أعطى الإمام أبو حنيفة درسا عمليا لتلميذه أبي يوسف في عدم الاستعجال في التصدر للفتيا فحينما مرض أبو يوسف مرضًا شديدًا، فعاده أستاذه أبو حنيفة مرارًا. فلما صار إليه آخر مرة، رآه ثقيلًا، فاسترجع، ثم قال: لقد كنتُ أُؤَمّله بعدي للمسلمين، ولئن أُصيبَ الناسُ به ليموتَنّ علمٌ كثير. ثم رُزق أبو يوسف العافية، وخرج من العِلَّة. فلما أُخبِر بقول أبي حنيفة فيه، ارتفعت نفسُه، وانصرفت وجوه الناس إليه، فعقد لنفسه مجلسًا في الفقه، وقصَّر عن لُزوم مجلس أبي حنيفة، وسأل أبو حنيفة عنه فأُخبر أنه عقد لنفسه مجلسًا بعد أن بلغه كلام أستاذه فيه؛ فدعا أبو حنيفة رجلًا وقال له: صِرْ إلى مجلس أبي يوسف، فقل له: ما تقول في رجل دفع إلى قَصَّار ثوبًا ليصبغه بدرهم، فصار إليه بعد أيام في طلب الثوب؛ فقال له القصار: ما لك عندي شيء، وأنكره؛ ثم إن صاحب الثوب رجع إليه، فدفع إليه الثوب مصبوغًا، أَلَه أجرُه؟ فإن قال أبو يوسف: له أجره، فقل له: أخطأت. وإن قال: لا أجرَ

له فقل له: أخطأت! فصار الرجل إلى أبي يوسف وسأله، فقال أبو يوسف: له الأجرة. قال الرجل: أخطأت. ففكر ساعة، ثم قال: لا أجرة له. فقال له: أخطأت! فقام أبو يوسف من ساعته؛ فأتى أبا حنيفة؛ فقال له: ما جاء بك إلا مسألةُ القصَّار. قال: أجل؛ فقال أبو حنيفة: سبحان الله! من قعد يُفتي الناس، وعقد مجلسًا يتكلم في دين الله، لا يُحسن أن يجيب في مسألة من الإجارات؟! فقال: يا أبا حنيفة، علِّمني. فقال: إنْ صبغه القصار بعدما غَصَبه فلا أجرة له؛ لأنه صبغ لنفسه، وإن كان صبغه قبل أن يغصبه، فله الأجرة؛ لأنه صبغه لصاحبه. ثم قال: مَن ظن أن يستغني عن التعلُّم فَلْيَبكِ على نفسه.

فإياك إياك والتشبع بما لم تعط حتى لا تكون ممن يلبس ثوبي الزور فيبع آخرته بدنياه فيخسرهما جميعا.

قاعدة: 200. لُزُومُ الْعَزْوِ لِلْقَائِلِ عِنْدَ نَقْلِ الْأَقْوَالِ

المسبوق بقول إن نقل باللفظ تعين العزو لصاحبه؛ وإلا كان مدلسا، وكذا بالمعنى المحاذي للفظ القائل من غير زيادة عليه بالإشارة لوجه نقله؛ فإن وقع له تصرف يمكن تمييز الوجه معه من غير إخلال بالكلام لزم بيان كل بوجهه؛ وإلا فإطلاقه أو نسبته له إن تحقق تصرفه فيه أولى؛ لينظر فيه مع ما زيد عليه من غير إخلال بالكلام، وما نقل إليه. إذ قيل: من نقل بالمعنى؛ فإنما نقل فهمه؛ لأنه ربما كان في اللفظ من زيادة المعاني ما لا يشعر به الراوي بالمعنى؛ ولو في القمح بالبر، ولا يلزم من التكميل والترجيح والتقوية هضيمة الأول، ولا دعوى الثاني؛ فإن التزام ذلك مخل بإظهار الحق. ثم إن ألزمه فلسان العلم فصيح؛ فما لم يصح رد على قائله؛ وإلا كان قد باء متهمه بالجحود؛ فافهم.

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

هذه القاعدة تتمة للقاعدة السابقة.

يتعرض الشيخ أحمد زروق في هذه القاعدة إلى الأمانة العلمية؛ ذلك أن العالم إذا نقل علما عمن سبقه؛ سواء كان ذلك في تأليف له، أو فتوى أفتى بها؛ فعليه آنذاك أن ينسب القول لصاحبه، وأن يحيل السامع أو القارئ على مصدر أو مرجع القول؛ إذا كان النقل حرفيا أو بالمعنى القريب؛ وإلا كان الناقل مدلسا؛ لأنه ينسب كلام الغير لنفسه؛ فيكون كلابس ثوبي زور.

أما إذا كان النقل بالمعنى الذي يفيد التصرف في الكلام الأصلي؛ فيمكن أن يشير إلى أصل الكلام؛ وقد لا يشير إذا كان التصرف كبيرا؛ لأنه يكون بذلك قد نقل فهمه من الكلام الأصلي؛ حيث يوجه الكلام الأصلي إلى معنى يفهم منه.

وعليه فإن العالم ينبغي أن يلتزم بالإنصاف بأن ينسب الكلام والعلم لأصحابه حتى لا يتهم بالسرقة، أو التلبس بلباس الغير؛ والترجيح بين الأقوال عند تعارضها لا يرفع أحقية الأول، كما أنه لا يعطي الأحقية للكلام الثاني؛ إذ الترجيح مهما كان صائبا يبقى معرضا بدوره إلى مرجح وراجح؛ فليلتزم العالم في مناقشته لأقوال العلماء وترجيح بعضها على بعض بالموضوعية، ويراعي حرمة الجميع.

قاعدة: 201. مُرَاعَاةُ اللَّفْظِ لِتَوْصِيلِ الْمَعْنَى لَازِمٌ، كَمُرَاعَاةِ الْمَعْنَى فِي حَقِيقَةِ اللَّفْظِ

مراعاة اللفظ لتوصيل المعنى لازم، كمراعاة المعنى في حقيقة اللفظ؛ فلزم ضبط المعاني في النفس. ثم ضبط اللسان في الإبانة عنها؛ والأصل المتكلم في الأول، وأصل في الثاني؛ فمن هذا الوجه وضع الأئمة لحن العامة، ونبهوا على وجوه الغلط في العبارات.

وربما كُفِّر وبُدّع وفُسّق مُحققٌ لقصور عبارته عن توصيل مقصده بوجه سليم عن الشبه، وأكثر ما وقع هذا الفن للصوفية. حتى كثر الإنكار عليهم أحياء وأمواتا؛ وقد يكون الضرر من وجه آخر، وهو عدم الإذن الشائع بين القوم حتى أن الحقيقة الواحدة تقبل من رجل، وترد على آخر؛ بل ربما قبلت من شخص في وقت، ورُدّت عليه في آخر؛ مع اتحاد لفظها ومعناها؛ وقد شاهدنا من ذلك كثيرا، ونص عليه الشيخ أبو العباس المرسي رضي الله عنه.

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

لقد وجه الشيخ أحمد زروق في قاعدة سابقة (قاعدة: 64) طالب العلم، ونصحه فيها بضبط العلاقة بين المبنى والمعنى، وفي هذه القاعدة يوجه العالم إلى مراعاة علاقة اللغة بالفكر؛ أي بين اللفظ والمعنى.

واللفظ في الاصطلاح: هو ما يتلفظ وينطق به الإنسان.

أما المعنى: فهو الصورة القائمة في الذهن من حيث إنه وضع بإزائها الألفاظ والصور الحاصلة في العقل، وهو أيضا المفهوم من ظاهر اللفظ الذي نصل إليه بغير واسطة.

فإذا كانت الفكرة هي الخاطر الذي يخطر على قلب الشخص أو الفكرة التي تنقدح في ذهنه؛ فإن العبارة أو اللفظ هي القالب الخارجي الذي يترجم الفكرة ويعلنها للواقع الخارجي (واقع التواصل)؛ فكلما كانت الفكرة محددة، واللفظ

واضح الدلالة عليها؛ كلما تم تبليغ المراد للمخاطب، وتم التواصل بشكل جيد؛ أما إذا كانت الفكرة مضطربة وغامضة؛ فإن التعبير عنها يكون مبهما وغير واضح؛ فتبقى الفكرة مبهمة، ويضعف التواصل، ويقل الفهم والإفهام؛ ذلك أن اضطراب التعبير يدل على قلق واضطراب في التفكير وتصور الإدراك الذهني.

إن التفكير يؤدي إلى الكلام؛ حيث إن التفكير كلام نفسي؛ وفي ذلك يقول الشاعر:

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلا

وعليه فإن "مراعاة اللفظ لتوصيل المعنى لازم كمراعاة المعنى في حقيقة اللفظ"؛ وهذه قاعدة في علم المعاني عند البلاغيين؛ فالزيادة في المبنى يفيد الزيادة في المعنى؛ لذا وجب قبل أي كلام:

- **أولا: ضبط المعنى في النفس قبل اختيار اللفظ.**
- **ثانيا: ضبط اللسان في الإبانة عنها؛ لأن "أصل المتكلم في الأول أصل في الثاني"؛ ويكون ذلك باختيار اللفظ المناسب من بين الألفاظ المترادفة في المعنى.**
- **ثالثا: ضبط تركيب الألفاظ المناسبة لتوصيل المعنى المقصود.**
- **رابعا: ضبط اللسان في النطق والتواصل.**

إذ كلما كانت المعاني واضحة في الذهن تم التعبير عنها بوضوح، وكلما كانت مضطربة لم يتم التعبير عنها بوضوح؛ ومن هذا القبيل ما يقع فيه العامة من لحن، وما يقع فيه غيرهم من الغلط في التعبير عن أفكارهم، وما يروج في خلدهم ووجدانهم وفكرهم؛ وربما حكم بسبب ذلك على من شط به التعبير وبعد عن المراد والمقصود بالكفر والفسق والبدعة؛ وما ذلك إلا لقصور عباراته عن تبليغ المعنى القائم في ذهنه بوجه سليم بعيد عن الشبهة وذلك راجع إلى حسن التبليغ والتواصل أو سوئه؛ إذ كلما أحكمت صياغة اللفظ والعبارة أحكمت تبعا لها وضوح الفكرة التي في ضمير المتكلم والعكس صحيح؛ فاضطراب الباطن يؤدي إلى اضطراب الإدراك وإلى توتر أو ضعف الإفصاح.

وقد يكون سبب ذلك عند الصوفية هو عدم الإذن؛ فربما قبلت الحقيقة من قائل ولم تقبل من الآخر، وربما قبلت من شخص في وقت وردت على الآخر؛ رغم اتحاد لفظهما ومعناهما المقصود منهما؛ لأن أحدهما أذن له في الكلام؛ فجاء كلامه منورا؛ وجاء كلام الثاني مكسوف الأنوار؛ لأنه لم يؤذن له في الكلام؛ فحجب عن الوصول إلى القلوب والتأثير فيها.

" فمن أذن له في التعبير فهمت في مسامع الخلق عبارته، وجليت إليهم إشارته"؛ وكما أن الإذن بساط التحلية والتجلية والتحبيب؛ فكذلك فقد بساط عكسه؛ فـ:"ربما برزت الحقائق مكسوفة الأنوار إذا لم يؤذن لك بالإظهار...".

قال الشيخ المرسي: "... كلام المأذون له يخرج وعليه حلاوة وطلاوة وكسوة، وكلام الذي لم يؤذن له يخرج مكسوف الأنوار؛ حتى أن الرجلين ليتكلمان بالحقيقة الواحدة؛ فتقبل من أحدهما وترد على الآخر...".

"... بل ربما تختلف في حق الشخص الواحد؛ فتقبل منه في وقت وحال دون غيره، وربما قبلها شخص وانتفع بها، وردها آخر، أو تضرر بها، وربما أنكرها قوم وعظمها آخرون؛ إذ الإذن للقائل بحسب حاله، أو بحسب القائل؛ ومن ثم انتفع قوم بشيخ، ولم ينتفع به من هو أخص به منهم ...".

و "الإذن في التعبير: هو التمكين من إبانة ما في الضمير؛ وذلك لأحد ثلاثة أوجه:

الأول: انطلاق اللسان بالبيان؛ مع التأييد بالبرهان من غير توقف؛ وهذا إذن ذوقي؛ إذ علامة الإذن التيسير. قال الشيخ أبو العباس رضي الله عنه: "الولي يكون مشحونا بالعلوم، والحقائق لديه مشهودة؛ حتى إذا أعطي العبارة كان كالإذن من الله تعالى له في الكلام...".

الثاني: الإذن الشرعي بتعيين الإظهار في إقامة رسم الدين والذب عنه من تحريف عال، أو تكذيب قال، وهداية متحير طالب؛ وهذه لأهل الكمال في الدعوى إلى طريق التحقيق.

الثالث: الإذن العرفي؛ أن يكون ذلك بإشارة شيخ ناصح متمكن، وعالم صالح

مؤتمن لغرض صحيح؛ وإن كان تكميليا؛ ولكن هذا محل الغلط في الحال؛ فلينظر إلى الأول مؤيدا بالثاني؛ وإلا فالترك أولى.

... فكلام المأذون جامع لثلاث؛ فهو محبوب لا يمقت وإن كثر، محلا لا يمل وإن طال، مجلى لا يخفى مقصوده وإن دق"[1].

وقد وقع بعض الصوفية في ذلك حتى كثر الإنكار عليهم؛ فإذا كان الإنسان قد يقع في الاضطراب والعجز أحيانا عن التعبير عن أفكاره العادية؛ فما بالك بالصوفي الذي يعيش التجربة الصوفية المليئة بالأنوار والتجليات؛ فإذا كان "اللفظ يلحق بمعناه..." كما ورد في القاعدة 64؛ فإن قيمة اللفظ في أصالته ومعناه ومسايرته لعملية التفكير: (التفكير العادي - الفكر المستنير)؛ حيث لكل تفكير ما يخصه من الألفاظ لحمل معناه.

ومما سبق يتبين علاقة التلازم الحاصل بين اللفظ والمعنى؛ فلا وجود للفظ دون معنى؛ كما أنه لا وجود لمعنى دون لفظ؛ فهما متلازمان تلازم الجسد والروح؛ فـ: "الألفاظ أجساد والمعاني أرواح".

وشيء طبيعي أن المصطلحات ومعانيها تختلف باختلاف العلوم التي تكون ظرفا لها، وتنصب عليها؛ لذا كان لكل علم مصطلحاته ومعانيه الخاصة به، ومن هذا القبيل علم التصوف.

وكما أصاب وأخطأ أصحاب العلوم المختلفة في التعبير عن مقاصدهم؛ فإن الصوفية لم يكونوا في منأى عن ذلك؛ خصوصا وأن ظرف اللفظ عندهم يعبر عن تجربة روحية تحمل من العواطف والمواجد والأحوال ما يجعل الصوفي في حالة اضطراب وقلق واندهاش وحيرة مما يجعله يقع أحيانا في الغلط في التعبير عن مواجيده وأحواله.

بالرجوع إلى كتب ورسائل الشيخ أحمد زروق نسجل أنه اختار لتبليغ أفكاره الدقة في اختيار الألفاظ والوضوح في تركيب الجمل والتعابير؛ لأن الاختلاف في المترادفات من الألفاظ، وطرق تركيب الجمل والتعابير يؤدي حتما إلى الاختلاف في فهم المعاني العامة من هذه الجمل والتعابير.

(1) الفتوحات الرحمانية في حل الألفاظ الحكمية.

قاعدة: 202. دَوَاعِي الرَّمْزِ فِي لُغَةِ الصُّوفِيَّةِ

داعية الرمز قلة الصبر عن التمييز؛ لقوة نفسانية لا يمكن معها السكوت، أو قصد هداية ذي فتح لمعنى ما رمز حتى يكون شاهدا له، ومراعاة حق الحكمة في الوضع لأهل الفن دون غيرهم، أو دمج كثير المعنى في قليل اللفظ لتحصيله وملاحظته، أو إلقائه في النفوس أو الغيرة عليه، أو اتقاء حاسد أو جاحد لمعانيه ومبانيه؛ ومنه قول الشاذلي رحمه الله: "ق. ج. سران من سرك وهما دالان على غيرك"؛ فإنك إن اعتبرتهما من حيث الكلام فالقاف آخر الفرق؛ وهو أول الجمع الذي أوله الجيم، ومن حيث العدد الذي به تم الوجود، وتصرف الجيم جامع الشفع والوتر وهو منتهى العدد، كالقاف الذي هو غايته، وهو مقدم عليه في تعريف الأشفاع والأوتار؛ ثم ينتهي إليهما؛ فموقف القاف الجيم، ومنتهى الجيم القاف؛ ومن حيث الطبائع فيجتمعان في الحقيقة الواحدة، ويكون الأول من الثاني على عدده في ذاته من درجته؛ وهو كذلك في رتبته بعبرة تحار فيها العقول والأفهام.

ومن حيث الشكل فللقاف إحاطة واستعلاء. لا باعتبار لفظه، ولا باعتبار خطه، ولا باعتبار معناه، وللجيم ذلك في السفليات؛ لأن أعلاه يشير للملكوت وأسفله للملك وقاعدته للجبروت، وينبه على أن شكل الموجود مثلث وفي حكمه كذلك وتشهد له القضايا العقلية والأحكام العادية".

وشرح ذلك يستدعي طولا؛ فليعتبر بما أشرنا إليه؛ وربك الفتاح العليم.

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

إن علاقة الصوفية باللغة - خصوصا أصحاب المدرسة الإشراقية والفلسفية - علاقة حميمية؛ حيث نجد الصوفية - كباقي أصحاب التخصصات العلمية الأخرى - قد اصطلحوا على لغة خاصة بهم يعبرون من خلالها على أسرار وحقائق ذوقية.

هذا ويلجأ الصوفية إلى الرمز لأسباب منها:

- **قلة الصبر عن التمييز؛ لقوة نفسانية لا يمكن معها السكوت:** ذلك أن المعرفة

الصوفية لا تصدر بالعقل والبرهان؛ بل تصدر عن ذوق ومجاهدة، ولذلك فإن القلق والاضطراب النفسي الذي يحس بها الصوفي في تجربته قد تنعكس على اللغة التي يعبر بها عن هذه التجربة؛ فتعجز اللغة عن احتواء هذه التجربة؛ فلا يجد مجالا للتعبير عن مكنوناته إلا بالرمز. حيث إن التجربة الوجدانية التي يعيشها الصوفي من خلال تجربته الصوفية ينتج عنها معرفة تصطدم باللغة الوضعية التي تقصر عن التعبير عن الحالة النفسية وعن التجليات والأحوال الوجدانية؛ فيلجأ إلى الرمز؛ لأن اللغة الوضعية تختص بالتعبير عن الأشياء المحسوسة والمعاني المعقولة؛ دون ما يجده الصوفي في وجدانه من ذوق وكشف.

- **قصد هداية ذي فتح لمعنى ما رمز حتى يكون شاهدا له...**

- **مراعاة حق الحكمة في الوضع لأهل الفن دون غيرهم**؛ حيث أن لكل علم اصطلاحات تخصه؛ ولذلك اصطلح الصوفية على معجم لغوي صوفي خاص بهم؛ فالعلم أحمى أن يبذل لغير أهله.

- **دمج كثير من المعاني في قليل اللفظ** لتحصيله وملاحظته وإلقائه في النفوس...

- **الغيرة عليه**؛ إذ العلم أحمى أن يبذل لغير أهله؛ فإذا كانت العلوم الوضعية لا يبذل لغير أهلها؛ فكيف بعلم الأسرار والمواجد؟

- **اتقاء حاسد أو جاحد لمعانيه أو مبانيه...**

يقول القشيري: "اعلم أنه من المعلوم أن كل طائفة من العلماء لهم ألفاظ يستعملونها انفردوا بها عن سواهم وتواطؤوا عليها لأغراض لهم فيها من تقريب الفهم على المخاطبين بها، أو تسهيل على تلك الصنعة في الوقوف على معانيهم بإطلاقها؛ وهذه الطائفة - أي الصوفية - يستعملون ألفاظا فيما بينهم يتم بها الكشف عن معانيهم لأنفسهم، والستر على من يباينهم في طريقتهم؛ لتكون معاني الألفاظ مشتبهة على الأجانب غيرة منهم على أسرارهم أن تشيع في غير أهلها؛ إذ ليست حقائق مجموعة بنوع تكلف أو مجلوبة بنوع تصرف؛ بل هي معان أودعها الله تعالى

في قلوب القوم، واستخلص لحقائقها أسرار قوم"[1].

ومنه قول الشاذلي رحمه الله: "ق. ج. سران من سرك وهما دالان على غيرك"؛ فإنك إن اعتبرتهما من حيث الكلام فالقاف آخر الفرق؛ وهو أول الجمع الذي أوله الجيم، ومن حيث العدد الذي به تم الوجود، وتصرف الجيم جامع الشفع والوتر وهو منتهى العدد، كالقاف الذي هو غايته، وهو مقدم عليه في تعريف الأشفاع والأوتار. ثم ينتهي إليهما؛ فموقف القاف الجيم، ومنتهى الجيم القاف؛ ومن حيث الطبائع فيجتمعان في الحقيقة الواحدة، ويكون الأول من الثاني على عدده في ذاته من درجته؛ وهو كذلك في رتبته بعبرة تحار فيها العقول والأفهام.

ومن حيث الشكل فللقاف إحاطة واستعلاء. لا باعتبار لفظه، ولا باعتبار خطه، ولا باعتبار معناه، وللجيم ذلك في السفليات؛ لأن أعلاه يشير للملكوت وأسفله للملك وقاعدته للجبروت، وينبه على أن شكل الموجود مثلث وفي حكمه كذلك وتشهد له القضايا العقلية والأحكام العادية.

قال الشيخ أحمد زروق[2]:

" فأما أحزاب المشايخ؛ فتكلموا فيها بوصف الفناء وقصد الهداية على المعاينة في بساط العبودية مع أنهم ضمنوها معاني طريقهم؛ فكان فيها سلوك وتعليم وتربية وترقية وتأديب؛ كما هو حال حزب الشيخ أبي الحسن الشاذلي رضي الله عنه؛ فلذلك صح لمن قرأه أن يكون له ما لهم، وعليه ما عليهم، كما قال الشيخ رحمه الله فيمن قرأ حزبه الكبير. قال ابن عباد: "أي له ما لنا من الحرمة، وعليه ما علينا من الرحمة؛ وفيه مواضع تصحب بالتسليم، ولا يعمل بها؛ لأنها من عبارات المدلسين مثل قوله: وليس من الكرم إلى آخره. كذا قال ابن عباد فيما رأيت بخط بعض أصحابه؛ وهو صحيح".

فأما ما فيها من المبهمات مثل قوله: ق. ج. أ. د. م. حم، ونحوه. ذلك حروف

---

(1) الرسالة القشيرية.

(2) عدة المريد الصادق. فصل في التكلف.

قصدت للإشارة يفهمها أهلها، ولا تضر غيرهم؛ إذ ليس موقعها موقع إيهام ولا إشكال. نعم موقع رمز يفهمه أهله، ويخفى على غير أهله؛ وإن كان فيها توهيم عظمتها وأنها خارجة على قياس الفهم عند الضعفاء؛ فقد يكون ذلك مرادا لتقوية نياتهم، ولا يضر وقوعه. لا سيما في جميع فواتح السور مثل: ألم. ألمص. كهيعص. ق. ص. ن. إلى غير ذلك فإنها مقصودة إما لذاتها، وإما لمعان في ذاتها بوضع الحكيم العليم؛ فالتعلق بها لا يضر بحسب الفهم الصحيح والنظر الرجيح؛ وقد قال عليه الصلاة والسلام لأصحابه في الحرب: "ليكن حم لا ينصرون"[1]؛ فاعرف ذلك وخذ الأشياء بقبوله إذا صح الوجه؛ وهو كون المأخوذ منه ممن يصح الاقتداء به؛ وقد ظهر من أقوال سيدي أبي الحسن الشاذلي رضي الله عنه وأعماله وأحواله ما لا يصح معه أن يقال فيه ضال ولا مضل، وأسند جميع ما ذكره في أحزابه لإشارته عليه الصلاة والسلام، والنوم في النوم، والرؤيا الصالحة من الرجل الصالح معلومة الصدق للحديث[2]".

وقال في شرحه لغوامض حزب البر - المعروف بالحزب الكبير - للشاذلي تحت عنوان: الكلام على الحروف:

(﴿الٓر﴾) هذه هي رموز الحق تعالى في كتابه؛ وقد حارت العقول في رموز الحكماء؛ فكيف بالعلماء؟ أم كيف بالأنبياء؟ فكيف بالمرسلين؟ فكيف يطمع حقائق رب العالمين؟ هيهات لا تدرك إلا به ومنه؛ وهي إحاطته، فلا يمكن ارتفاع الخلاف منها أبدا؛ لكن قد يفسح لبعض خواص من نفحاتها على قدرهم لا على قدره.

والذي نفهم في هذا الحرف (الألف) أمره، و(اللام) لطفه، و(الراء) رحمته؛ وجملة الحروف ظاهر معناها من السورة جملة في نصوصها في مجموع في كل قصة من قصصها...

---

(1) حديث: "إنكم ستلقون العدو غدا؛ وإن شعاركم: حم لا ينصرون". أخرجه الإمام أحمد في مسنده، وأخرجه الترمذي في سننه بلفظ: "إن بيتكم العدو؛ فقولوا: حم لا ينصرون".

(2) يشير إلى قوله صلى الله عليه وسلم: "إنه لم يبق من مبشرات النبوة إلا الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو ترى له" أخرجه الإمام أحمد في مسنده.

(﴿كٓهيعٓصٓ ۝١﴾) وعلى الاعتبار الذي قدمناه أن (الكاف) للكفاية، و(الهاء) للهداية، و(الياء) للولاية، و(العين) للعلم، و(الصاد) للصدق؛ وذلك ظاهر من كل قصة في السورة...

فأما (﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ ۝٢﴾) على نسبة ما قلناه؛ فـ ﴿حمٓ ۝١﴾ إشارة لحمايته تعالى؛ وبذلك قال عليه السلام لأصحابه في بعض غزواته: "ليكن شعاركم حم لا ينصرون". ثم صرح بمعناه عند قول الكفار: لنا العزى ولا عزى لكم؛ فقال: "قولوا: الله مولانا ولا مولى لكم"؛ فكل ذوات ﴿حمٓ ۝١﴾ محتوية على حماية الله لعبده وانتصاره له؛ أعني نبيه صلى الله عليه وسلم، ومن كان من نسبته من ولي وغيره...

وأما ﴿عٓسٓقٓ ۝٢﴾؛ فعلمه، وسلامته، وقدرته؛ إذ هو "العليم، السميع، القادر"...

فأما (طه)؛ فالطاء للطهارة، والهاء للهداية؛ والآية الأولى تدل على المعنى الأول، والآية الثانية تدل على المعنى الثاني؛ لأنها توحيد خالص. ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ﴾ [العنكبوت: 69] إشارة لأن مجموع الطهارة والهداية في ذلك لوجود التذكير والهداية وتحقيق التوحيد الرافع لكل شبهة.

قاعدة: 203. الذَّوْقُ عِلْمُهُ مَقْصُورٌ عَلَى ذَائِقِهِ

العلمُ برهانه في نفسه؛ فمدعيه مصدق باختياره مكذب باختلاله، والذوق علمه مقصور على ذائقة؛ فدعواه ثابتة بشواهد حاله، كاذبة بها. لكن قد يتطرق الغلط للناظر من عدم تحقيقه بهوى يخالطه؛ فلزم اقتصاره على ما صح واشتهر في النفي، لا في الإثبات. إذ غلطة في النفي إذاية، وفي الإثبات إحسان؛ وليس لذي الذوق الانتصار لنفسه بوجه، إلا أن يتعلق به أمر شرعي من هداية مريد، أو إرشاد ضال لا يمكن بغير دعواه؛ وفيما ظهر من الحجة كفاية لتعرف الحجة؛ فلا حاجة لإظهار الخصائص لغير الخواص، فافهم.

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

العلم نقيض الجهل؛ وهو إدراك الشيء على ما هو عليه إدراكا جازما.

ولقد بنيت العلوم على أسس وقواعد وضوابط تم الاصطلاح عليها سابقا؛ لذا فإن أي علم برهانه في نفسه ومتضمنة فيه؛ انطلاقا من وقائعه الثابتة، أو براهينه وأدلته القاطعة؛ وعليه فإنه يسهل اختبار من يدعي العلم بالرجوع إلى قواعده الثابتة؛ وكل ما يفيد العلم في واقعة يفيد العلم في واقعة مماثلة؛ إذا قامت الأدلة وصحت؛ أما إذا أخبر ولم يحصل العلم بصدقه حكم بكذبه.

أما الذوق؛ فهو ما يجده العارف على سبيل الوجدان والكشف لا البرهان والكسب؛ فالذوق عند الصوفية ناتج عن التجربة التي يمر بها السالك أو العارف لطريق التصوف، ونتاج معاناة داخلية يكابدها في طريق تجربته الروحية: تخلية وتحلية؛ لذا كان الذوق أو الكشف من أهم وسائل المعرفة عند الصوفية؛ "لأن الذوق أول مبادئ التجلي"؛ حيث أن الذوق والتجلي مقرونان، فلا كشف بلا ذوق، ولا ذوق بلا كشف؛ بل إن الغلاة منهم ذهبوا إلى القول بأنه الوسيلة الوحيدة للمعرفة دون العقل.

قال القشيري: "ومن جملة ما يجري في كلامهم (الصوفية) الذوق والشرب؛

ويعبرون بذلك عما يجدونه من ثمرات التجلي ونتائج الكشوفات وبواده الواردات"[1].

وقال الشاذلي: "الذائق هو الذي كشف له نور جمال المحبوب وحظي منه بشيء، نفسا أو نفسين؛ ثم أرخى عليه الحجاب".

ويقول ابن عربي: "اعلم أن العلوم الذوقية الحاصلة لأهل الله مختلفة باختلاف القوى الحاصلة مع كونها ترجع إلى عين واحدة"[2].

وحيث إن الذوق ناتج عن التجربة الروحية، وعن التحلية والتخلية؛ فإن علمه مقصور على ذائقه / صاحبه؛ حيث يتم تصديق صاحبه بشواهد حاله الظاهرة عليه؛ إذ المحب يصدق في حبه بأفعال المحبين الصادرة عنه، وقرائن أحواله التي تدل على صدقه أو كذبه وادعائه.

هذا وإذا كان الذوق أول المواجيد وبداية التجليات؛ وهو ما يتجلى للعارف من معارف ومعاني في طريق سلوكه على شكل بوارق وأنوار سطعت على قلبه، وانكشفت له؛ فيميز بها أصناف المعارف، ويعبر عما يجده من ثمرات وتجلت له من مشاهدات نتيجة مجاهدته الروحية، حيث يشاهد المعرفة بعيني قلبه، لا بعيني عقله؛ فإنه لا يتم تصديقه أو تكذيبه إلا بشواهد حاله ما دام أن الذوق لا يكتسب بالبراهين السمعية والعقلية.

وحيث إن الذوق لا يحصل إلا بصفاء المعاملات وتزكية النفوس؛ فإن الصوفي الذائق يعبر عما يجده من ثمرات التجلي، ونتائج الكشوفات.

وإذا كانت الأذواق تختلف باختلاف الجارحة الذائقة؛ فإن الذائق يصدق في دعواه بشواهد حاله.

هذا ويعتبر الصوفية علم الأذواق هو العلم الصحيح الذي يؤدي إلى المعرفة القطعية / حق اليقين، وما عداه فليس علما؛ بل حدس وتخمين.

---

(1) الرسالة القشيرية.

(2) فصوص الحكم.

يقول الغزالي: "ما يمكن تحصيله بطريق العلم قد حصل ولم يبق إلا ما لا سبيل إليه بالسماع والعلم؛ بل بالذوق والسلوك".

وهو ما يراه الشيخ أحمد زروق تقريبا في هذه القاعدة.

إلا أن الذوق أو الكشف عند الشيخ أحمد زروق يبقى مقيدا بشروط منها:

- أن لا يكون مقيدا بهوى يخالط صاحبه.
- أن لا ينتصر صاحب الذوق أو الكشف لنفسه.

وفي ذلك كفاية للعامة لا الخواص؛ لأن الكلام يطول عن الذوق أو الكشف عند الخاصة أي العارفين.

قاعدة: 204. لَا حَاكِمَ إِلَّا الشَّارِعُ، وَلَا تَحَاكُمَ إِلَّا لَهُ

لا حاكم إلا الشارع؛ فلا تحاكم إلا له. قال الله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾[1].

وقد أوجب، وحرم، وندب، وكره، وأباح؛ وبين العلماء ما جاء عنه كل بوجهه ودليله؛ فلزم الرجوع لأصولهم في ذلك من غير تعد للحق، ولا خروج عن الصدق.

فمن أخل بالأولين أطرح حيث يتفق إجماعا، وحيث يختلف اعتبر إمامه في حكمه؛ فلا ينكر عليه غير ما اتفق عليه بمذهبه؛ إن تكرر لغير ضرورة؛ وإلا فالضرورة لها أحكام؛ وما بعد الواجب، والمحرم ليس أحد على أحد فيه سبيل؛ إن أثبت حكمه على وجهه، ولم يتعلق بغير تركه، ولم يخرج به الأمر لحد التهاون، أو تشهد أحواله بالازدراء على ذلك، ورقة الديانة به، "فرب طاعم شاكر، خير من صائم صابر... الحديث"[2].

ومن ثم أجمع القوم على أنهم لا يوقظون نائما، ولا يصومون مفطرا من وجه دخول الرياء والتكلف، ولأن العناية بإقامة الفرائض هي الأصل لا غيرها، وكل السنة تشهد لذلك؛ والله أعلم.

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

لقد تم التطرق لهذا المضمون سابقا عند قوله: "لا متبع إلا المعصوم لانتفاء الخطأ عنه..." (انظر القاعدة: 44).

يقول الله تعالى: ﴿إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۖ يَقُصُّ ٱلۡحَقَّۖ وَهُوَ خَيۡرُ ٱلۡفَٰصِلِينَ ٥٧﴾[3].

---

(1) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩﴾ [النساء: 59].

(2) أخرج الترمذي وابن ماجة في سننهما: (الطاعم الشاكر بمنزلة الصائم الصابر).

(3) [الأنعام: 57].

فالحاكم عند الفقهاء والأصوليين هو الله سبحانه وتعالى؛ فلا حاكم إلا الله؛ وقد اكتمل التشريع الإلهي بقوله تعالى يوم عرفة: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾[1] ولم يبق بعدها إلا إلحاق القضايا التي لم يرد فيها نص بالقضايا التي ورد فيها نص لوجود نفس العلة في الحكم.

وحيث إن العلوم الشرعية قد دونت، وبين كل إمام مذهبه بوجهه ودليله؛ فإنه يلزم الرجوع لأصولهم من غير تعد ولا خروج عن الحق.

فلا يجوز الخروج عما أجمعوا على وجوبه أو تحريمه؛ فإن اختلفوا لزم رجوع كل واحد إلى فتوى إمام المذهب الذي يعمل به؛ فإن وجد فيه رأيان عمل بالراجح والمشهور من المذهب. أما ما عدا الواجب والمحرم (المندوب والمكروه والمباح) فليس لأحد على أحد فيه سبيل؛ دون تعد أو إفراط أو تفريط، ودون غلو وشطط وتعسف، أو تهاون وميل إلى الرخص بدون سبب؛ فإن اضطر فللضرورة أحكام

هذا ويقوم الإصلاح الصوفي عند الشيخ أحمد زروق على ضرورة التمسك بالتصوف السني القائم على الاعتصام بالكتاب والسنة، وتنقيته من الشوائب الذي اعترته وتعتريه، والمتمثلة في:

- التصوف الطرقي الذي اعتقد أصحابه أن التصوف يقتصر على خرق العوائد، وإدراج ما ليس من الدين في الدين، تشددا وتنطعا أو تساهلا والجريان مع عوائد النفس؛ وقد تصدى لذلك في كتابه عدة المريد الصادق، وفي رسالة الرد على المبتدعة.

- التصوف الفلسفي: الذي تأثر بالفكر الفلسفي، وأصحاب الملل والنحل المختلفة.

وانطلاقا من القاعدة فإن الشيخ زروق ينادي بضرورة الاعتصام بالكتاب والسنة؛ إذ لا حاكم إلا لله ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾[النساء: 59]؛ فأصل التصوف كما قال النصرآباذي: "ملازمة الكتاب والسنة وترك الأهواء والبدع...".

(1) [المائدة: 3].

قال أبو عثمان الحيري: "من أمر السنة على نفسه قولا وفعلا نطق بالحكمة، ومن أمر الهوى على نفسه نطق بالبدعة".

فهذه هي الأصول: "من ضيعها حرم الوصول..." كما يقول الشيخ أحمد زروق.

وانطلاقا مما سبق؛ فإنه لا يوقظ نائما لقوله صلى الله عليه وسلم:" رفع القلم عن ثلاث: الصبي حتى يحتلم، والنائم حتى يستيقظ، والمجنون حتى يعقل".

كما أنه لا يطلب من المفطر الصيام؛ لما قد يدخل فعله من رياء أو تكلف؛ فـ:"رب طاعم شاكر خير من صائم صابر". هذا في غير الواجب طبعا؛ لأن إقامة الفرائض هي المطلوبة على سبيل الإلزام، وما عداها من السنن ففيها سعة.

قاعدة: 205. وُجُوبُ تَحَفُّظِ الصُّوفِيّ عَلَى إِقَامَةِ رَسْمِ الطَّرِيقَةِ بِتَرْكِ مَا يُرِيبُ وَيَعِيبُ

طلب التحقق بالصدق يقتضي الاسترسال مع الحركات في عموم الأوقات دون مبالاة بغير الواجب والمحرم؛ فمن ثم وقع الغلط لكثير من المتصوفة في الأعمال، ولكثير من الناس في الإنكار عليهم خلاف الأولى بهم؛ فوجب التحفظ من الصوفي على إقامة رسم الطريقة بترك ما يريب ويعيب، وإن كان مباحا؛ لأن دخوله فيه إدخال للطعن على طريقه؛ فافهم.

*** النظر لصرف الحقيقة مخل بوجه الطريقة.**

فمن ثم وقع القوم في الطامات، وتكلموا بالشطحات حتى كفر من كفر، وبدع من بدع، وفسق من فسق، بواضح الشريعة ولسان العلم، ظاهرا وباطنا؛ فلزم التحفظ في القبول، بأن لا يؤخذ إلا عن الكتاب والسنة، وفي الإلقاء بأن لا يلقى إلا بالوجه السائغ فيهما من غير منازع؛ وإلا فلا عتب على منكر استند لأصل صحيح؛ وقد قال أبو سليمان الداراني رضي الله عنه: "إنها لتقع النكتة من كلام القوم في قلبي أياما؛ فأقول: لا أقبلك إلا بشاهدي عدل الكتاب والسنة". انتهى.

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

هذه القاعدة لها ارتباط بما تقدم ذكره في القاعدة السابقة (201).

إذا سلك الصوفي طريق القوم، وتحقق فيها؛ فينبغي عليه أن يواصل السير دون التفات بما يقال عنه؛ ما دام متمسكا بالقيام بالواجبات، والابتعاد عن المحرمات؛ لأن ما عداها من الأعمال سواء كانت على سبيل الندب أو الكراهة أو الاستحباب؛ فقد وقع فيها الخلاف، ومعظم ما أنكر على الصوفية فراجع إليها، وإلى ما اعتاده من تصرفات وأقوال وأفعال؛ وحيث أن الصوفي ينشد دائما الكمالات؛ فعليه أن يتحفظ في رسم الطريقة التي يسلكها؛ وذلك بترك كل ما يعيب؛ وإن كان مباحا؛ لأن من حام حول الحمى أوشك أن يقع فيه؛ ولأن قربه من الشبهات مجال للطعن فيه وفي طريقه ومسلكه، ولأن النظر لصرف الحقيقة مخل بوجه الطريقة.

و"الحقيقة هي: النكتة الواقعة في الإلهام من غير استناد لمادة سابقة في الذكر؛ إن كان أصلها مما تمكن في النفس"؛ بل هي: "ما تتجلى من الكمالات العرفانية"[1].

وهي: "ما ارتفع عن الاحتمال من شواهد الحق لوضوحه"[2].

وهي "ما يلقيه الحق سبحانه لعبده من العلوم الإلهامية التي لا يشك من ألقيت إليه في أحقيتها، ولا يحتاج إلى برهان في تحقيقها، ولا يستند إلى دليل خارج عنها، ولا يخرج عن أصل شرعي في وجودها"[3].

فالحقائق: "عبارة عن علوم الوهب والفتح المأخوذة من إفادة الحق بلا واسطة".

وهي: "ما يقع من نكت الإلهام بالأمور العرفانية بالقلب ويتمكن منها، ولها صورة في النفس، وعبارة في الخارج؛ إذا تم نورها ظهر في الباطن والظاهر، والعبارة من نورها ما يشهد لصاحبها بالتحقيق؛ ثم إن أذن له في التعبير عنها برزت بكسوة الأنوار وهداية الاستبصار، وإلا برزت بنعوت الظلمة، كأنها شمس اعتراها كسوف لا تكاد تقبل لثقلها، ولا تفهم لبعدها، ولا تسمع لانحجابها"[4].

وهي: "ما يجري على لسان أهل الحقيقة والتحقق من الفوائد والنكت الحكمية؛ وهي لا ترد باستعمال، ولا تتوقف على أسباب؛ وإذا وردت على القلب ظهرت فيه نكت مجموعة جامعة لما وقعت عليه؛ فتكون مجملة لا تفصيل فيها ولا تأصيل من حيث صورتها، وإن كانت على ذلك من حيث حقيقتها؛ إذ يبدو منها ذلك بعد حصولها وتحققها وتمكنها"[5].

فإذا تحقق القرب ولاحت أعلام الوصول جرت الحقائق في القبول.

وللحقائق أحكام وصفات منها:

---

(1) الشرح 15 على الحكم العطائية.

(2) الشرح 16 على الحكم.

(3) الشرح 16 على الحكم.

(4) شرح الوغليسية.

(5) شرح الوغليسية.

- أنها ترد في حال التجلي مجملة؛ فالحقائق هي: "ما يظهر على اللسان من معاني التحقيق الناشئة عن وضوح المعرفة دون توقف ولا سبب من نظر أو قياس أو فهم؛ فهي تظهر في عالم السر كنكت في القلب مجملة لا يعرف في الحال مبناها، ولا يلحظ معناها، ولا يدرك تفصيلها، ولا يعلم مقصدها؛ وإنما يعرف كونها حقيقة فقط لثلاثة أوجه:

- **أولها:** جريانها بحكم التصريف من غير اختيار، ولا توقف، ولا تردد.
- **الثاني:** ثلوج الصدر والقلب وانشراحه بمواقعها ومرامه في حال إلقائها.
- **الثالث:** أن يعقبها من فهم معانيها، ووضوح مبانيها ما يجليها ويؤيدها.

قال الأستاذ أبو القاسم القشيري رحمه الله تعالى: "فإن باب الحقائق يجري بحكم التصريف؛ وعند فراغهم من النطق به؛ يظهر لقلوبهم برهان ما قالوه بشواهد العلم؛ إذ تحقيق ذلك بجريان الحال في ثاني الوقت"[1].

وحيث إن الواردات غالبا ما تهدم العوائد؛ فلا تبقى للصوفي عادة إلا خرقها ومن هذا الباب فتحت أبوب الانتقاد على بعض الصوفية؛ **لأنهم: "وقعوا في الطامات، وتكلموا بالشطحات حتى كفر من كفر، وبدع من بدع، وفسق من فسق، بواضح الشريعة ولسان العلم، ظاهرا وباطنا؛ فلزم التحفظ في القبول، بأن لا يؤخذ إلا عن الكتاب والسنة"** لذا يشترط في كل حقيقة موافقة وجه من الحق يناسب تحقيقها وإدراكها بعد تحصيلها مجملة؛ لأن: "أصح الحقائق ما قارن بالعلم".

فكل حقيقة لا تشهد لها الشريعة؛ فليست بحقيقة، وكل باطن لا تظهر له صورة في الظاهر لا عبرة به؛ لأن "الحق واحد، والحق لا ينافي الحق"؛ وعلى هذا يحمل قول الداراني: "إنها لتقع النكتة من كلام القوم في قلبي أياما؛ فأقول: لا أقبلك إلا بشاهدي عدل الكتاب والسنة".

---

(1) الشرح 15 على الحكم العطائية.

قاعدة: 206. مُطَالَبَةُ الشَّخْصِ عَلَى قَدْرِ حَالِهِ(*)

مطالبة الشخص على قدر حاله، ومخاطبته بما يقتضيه وجود أصله؛ فلا يطالب عامي بزائد على التقوى، ولا فقيه بزائد على الاستقامة، ويطالب المريد بالصدق بعد تحصيل الأولين، والعارف بالورع؛ فعامي لا تقوى له فاجر، وفقيه لا استقامة له مقصر، ومريد لا صدق له متلاعب، وعارف لا ورع له ناقص.

وأصل التصوف دائر على الإحسان أبدا إن تحررت طريقته فواجب في الأحكام الورع، ولازمه في السن التحفظ، وحاله في الأدب دائر مع قلبه؛ ولذلك اختلفت أحواله فيه؛ فليعتبر بكل في محله.

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

لقد سبق للشيخ أحمد زروق أن نبه لهذا المفهوم في قواعد سابقة؛ وإذا كان الله سبحانه وتعالى قد حمل الإنسان ما يطيق من الأحكام الشرعية، وتجاوز عنه فيما عدا ذلك. قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ...﴾ الآية[1].

فمن باب الأولى والأحرى أن لا يطالب كل فقيه أو شيخ طالبه أو مريده إلا بما يطيق من الأعمال والأوراد التي تعينه على سلوك الطريق والترقي في مجال المقامات، وإلا ارتد عليه ذلك بالضرر خلافا للمقصود.

وعليه فإن الشخص العادي يطالب بالتقوى، ويطالب الفقيه بالتقوى مع الاستقامة، ويطالب المريد بالصدق مع ربه في سلوك الطريق؛ في حين يطالب العارف - مع كل ما سبق - بالورع.

(*) هذه القاعدة غير موجودة في المخطوط المحقق.

(1) [البقرة: 286].

ذلك أن العامي إن لم يكن متصفا بالتقوى اتصف بنقيضها وهو الفجور؛ كما أن الفقيه إن لم يكن مستقيما - بالتمسك بأحكام الشرع، والتحرج من الوقوع في الخطأ -؛ فإنه يكون مقصرا؛ لأنه محل اقتداء؛ أما المريد الذي لا صدق له في سلوك طريق التصوف؛ فيكون متلاعبا؛ لأنه يظهر غير ما يبطن، والعارف الذي لا ورع له - بتركه ما يريب لما لا يريب - يكون ناقصا في نفسه، وفي نظر أتباعه؛ فضلا عن نظر الله إليه؛ فليعتبر كل واحد ممن سبق بما يحقق طريق سلوكه حسب مقامه وحاله؛ خصوصا وأن التصوف قائم على الإحسان في كل شيء؛ كما تمت الإشارة إلى ذلك سابقا غير ما مرة.

قاعدة: 207. مُعْظَمُ اهْتِمَامِ الْقَوْمِ مَا يَجْمَعُ قُلُوبَهُمْ عَلَى مَوْلَاهُمْ(*)

معظم نظر القوم ما يجمع قلوبهم على مولاهم؛ فمن ثم قالوا بأشياء في باب الأدب أنكرها من لم يعرف قصدهم، وأخذها بغير حق من لم يبلغ حالهم؛ فضل بها وزل كالسماع ونحوه؛ وقد أشار لذلك الجنيد رحمه الله حين سئل عن السماع فقال: "كل ما يجمع العبد على مولاه فهو مباح". انتهى.

فجعله مشروطا بالجمع في إباحته حتى لا يتعدى حكمه. موقوفا على علته حتى لا ينكر؛ والله سبحانه أعلم.

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

هكذا ينظر الشيخ أحمد زروق إلى المقاصد والغايات من الأعمال والتصرفات، ولا يقف عند ظاهرها.

وحيث إن جميع أقوال وأفعال الصوفية يكون الهدف منها جمع قلوبهم على مولاهم؛ فإنه قد يصدر من أحدهم - في مجال الآداب لا العبادات - ما ينكره عليه البعض الذي لم يصل إلى حاله؛ فيخرج في حكمه عن الحق، ومن هذا القبيل إنكارهم على الصوفية السماع على الإطلاق. في حين أن الرخصة قد تتحقق عندهم عند جمعهم للسماع بشروطه وقيوده التي تطرقنا إليها سابقا (القواعد: 129 إلى 138)؛ لذا قال سيد الطائفة الصوفية الجنيد: "**كل ما يجمع العبد على مولاه فهو مباح**"؛ وهكذا اشترط في إباحة السماع أن يحقق علة الجمع على المولى؛ إذ العلة مشروطة في الحكم وجودا وعدما.

وإذا كان مفهوم مصطلح "الجمع" عند الصوفية هو: "الانفراد بالحق" و"شهود الخلق بالحق"؛ فإن كل ما يؤدي إلى إسقاط التفرقة، وقطع الإشارة، والغياب في

(*) هذه القاعدة غير موجودة في المخطوط المحقق.

مشاهدة التوحيد؛ مع صحة التمكين، والبراءة من التلوين يرخص فيه كالسماع؛ مع التقيد بجميع شروطه؛ ودون التوسع في مجاله؛ وإلا انقلب الحكم إلى ضده.

إضافة بعض القواعد في المخطوطات المتأخرة (في التأليف / الاستنساخ) عن المخطوط المؤلف أول الأمر يؤكد على أن الشيخ أحمد زروق قام بمراجعة كتابه وإضافة ما يراه ملائما على سبيل الاستدراك أو التوسع في بسط المفهوم.

قاعدة: 208. الْعِبَادَاتُ جَمْعٌ وَنُورٌ، وَالْمَعَاصِي تَفْرِيقٌ وَظُلْمَةٌ

العبادات كلها جمع ونور، والمعاصي والمكروهات المتفق عليها تفريق وظلمة، والشبهة بينهما أن تجاد بها أصل الندب، والمنع؛ لا أصل الإباحة والتحريم؛ لكون الإباحة للتوسعة، والتحريم في الأصل من غير مرجح له؛ ومن ثم حرم ما اجتمع فيه مبيح محرم، كالجمع بين أختين بملك اليمين، ولم يحرم ما اجتمع فيه مندوب، ومحظور، كصوم يوم عرفة لخوف العيد، ورابعة الوضوء إن كان في ذلك اختلاف، فمن حيث السبب؛ والله سبحانه أعلم.

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

العبادات كلها جمع ونور؛ لأنها تنور قلب صاحبها، وتجمعه على ربه.

يقول تعالى: ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾[1].

ويقول تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَءَامِنُواْ بِرَسُولِهِۦ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِۦ وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِۦ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٨﴾﴾[2]، وقال عليه السلام: "الصلاة نور".

خلافا للمعاصي والمكروهات المتفق عليها؛ فإنها تفرقة وظلمة لقلب صاحبها. يقول الله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢٢﴾﴾[3]؛ حيث تغلفهم الظلمة وتستولي عليهم من جميع جهاتهم؛ فقلوبهم مظلمة، وأقوالهم مظلمة، وأحوالهم مظلمة. فعلى المرء أن يتقي الوقوع في شبه الندب والمحرم؛ لا في أصلهما، ويقيس ذلك على ما اجتمع فيه مبيح محرم كالجمع بين الأختين بملك

---

(1) [الزمر: 22].

(2) [الحديد: 28].

(3) [الزمر: 22].

اليمين؛ لا ما اجتمع فيه مندوب ومحظور، كصوم يوم عرفة؛ للشك فيه في أن يكون يوم العيد؛ فمن يعيش في ظلمات الشبهات والبدعة والهوى ليس كمن يعيش في نور الإيمان، والتقوى، والطاعة، والصلاح، فالظلمات لا تستوي مع النور أبدًا، قال الله عز وجل: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ﴿٢٠﴾﴾[1].

يقول الله تعالى: ﴿ ۞ اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ ۖ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ ۗ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَن يَشَاءُ ۚ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ ۗ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٣٥﴾ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ۙ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ ﴿٣٧﴾﴾ [النور: 35 - 37].

قال الشيخ أحمد زروق: "... والعلوم المعينة على تنوير القلب أربعة:

- علم التوحيد والإيمان...
- علم الفقه والأركان...
- علم التصوف والأحوال...
- علم الإيضاح والدلالة والبيان والتحقيق.

(1) [فاطر: 19، 20].

قاعدة: 209. كُلُّ صُوفِيٍّ أَهْمَلَ أَحْوَالَهُ فِي مُعَامَلَةِ الْخَلْقِ، كَمَا أُمِرَ فِيهَا، لَا بُدَّ أَنْ يَقَعَ فِي الْغَلَطِ

كل صوفي أهمل أحواله من النظر لمعاملة الخلق، كما أمر فيها، وصرف وجهه نحو الحق دون نظر لسنته في عباده؛ فلا بد له من غلط في أعماله، أو شطح في أحواله، أو وقوع طامة في أقواله؛ فإما هلك أو أهلك، أو كانا معا جاريين عليه؛ ولا يتم له ذلك ما لم يصحب متمكنا، أو فقيها صالحا، أو مريدا عالما، أو صديقا صادقا. يجده مرآة له. إن غلط رده، وإن ادعى دفعه، وإن تحقق أرشده؛ فهو ينصفه في حاله وينصحه في جميع أحواله؛ إذ لا يتهمه، ولا يهمله؛ فافهم.

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

في هذه القاعدة يوضح الهدف من اتخاذ الصحبة الحسنة: (الصاحب المتمكن في السلوك والمعاملات، أو الفقيه الذي يجمع بين الفقه والصلاح، أو المريد العالم بطريق السلوك، أو الصديق الصادق غير المرائي)؛ وذلك لأن الصوفي الذي يتفرد بالسلوك انطلاقا من أحواله ومنازلاته من غير أن يصحب شيخا متمكنا في الطريق؛ ينير له الطريق، ويقيه العثرات، أو فقيها صالحا غلب عليه الورع، أو مريدا عالما بآداب السلوك وأسرار الطريق، أو صديقا صادقا يرافقه في الدرب ويؤنسه، ويقوي من عزيمته، وينبهه لعيوبه عند وقوعه في الخطأ أو الشطط في أعماله أو شطح في أحواله، أو طامة في أقواله وأحواله؛ فصحبة من سبق أو الاقتداء بهم يجنب السالك الشطط والخطأ، وينبهه إن وقع منه ما يعيبه في مجال العبادات والمعاملات؛ حيث ينصفه في حاله، وينصحه في جميع أحواله؛ حيث لا يتهمه إن ادعى مرتبة، ولا يهمله ويتركه لهواجسه، فيهلك ويهلك من يقتدي به.

قاعدة: 210. كَثُرَ الْمُدَّعُونَ فِي هَذَا الطَّرِيقِ؛ لِغُرْبَتِهِ

كثر المدعون في هذا الطريق؛ لغربته، وبعدت الأفهام عنه؛ لدقته، وكثر الإنكار على أهله؛ لنظافته، وحذر الناصحون من سلوكه؛ لكثرة الغلط فيه، وصنف الأئمة في الرد على أهله؛ لما أحدث أهل الضلال فيه، وما انتسبوا منه إليه حتى قال ابن عربي الحاتمي رحمه الله: "احذر هذا الطريق؛ فإن أكثر الخوارج إنما خرجوا منه، وما هو إلا الطريق الهلك أو الملك. من حقق علمه وعمله وحاله، نال عز الأبد، ومن فارق التحقيق فيه، هلك وما نفذ".

ولذلك أشار بعضهم بقوله: "بلغنا إلى حد إذا قال هكذا، قال في النار". نسأل الله العافية.

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

إن الإنكار على التصوف والصوفية راجع لأسباب كثيرة منها:

- **كثرة من ينتسب إلى التصوف ادعاء لا حقيقة**؛ وفي معنى ذلك يقول أبو بكر الشبلي:

أمـــا الخيـــام فإنهـــا كخيـــامهم وأرى نـــساء الحـــي غيـــر نـــسائها

وعلق الشيخ محيي الدين بن عربي على كلام الشبلي: "قال هذا في زمانه. حيث أدرك من تزيى بزي القوم، وخالفهم في باطنهم؛ فأما اليوم فلا خيام ولا نساء".

وفي نفس المعنى يقول أبو مدين شعيب:

واعلـــم بـــأن طريـــق القـــوم دارســـة وحـــال مـــن يـــدعيها اليـــوم كيـــف تـــرى

لا زلـــت عـــنهم وأنـــى لـــي برؤيتهـــم أســـائل الكتـــب كـــي أستفهـــم الخبـــرا

وفي نفس الموضوع يقول ابن البنا السرقسطي في مباحثه:

يـــا سائلـــي عـــن ســـنن الفقيـــر[1] ســـألت مـــا عـــز عـــن التحريـــر
إن الـــــذي سألـــــت عنـــــه ماتـــــا وصـــــار بعـــــد أعظمـــــا ورفاتـــــا
فطمـــــست أعلامـــــه تحقيقـــــا فلـــــم يجـــــد بعـــــد لهـــــا طريقـــــا
إلا رســـــوما ربمـــــا لـــــم تعـــــف وذاك مـــــا نتبعـــــه ونقـــــف

ولقد تعرض الشيخ أحمد زروق في كتبه ورسائله للمنتحلين صفة التصوف، والمدعين له رياء وتظاهرا؛ ويكفي الرجوع في هذا الموضوع إلى رسالته في "الرد على المبتدعة"، وكتابه "عدة المريد الصادق"؛ لنتبين ذلك بوضوح؛ كما حذر من الطرقيين "لأن أكثر الخوارج منهم".

- **بعد الأفهام عن فهم معنى التصوف لدقته**، وهكذا اقتصر معظم المنتسبين إليه بالتمسك بالمظاهر والرسوم والشكليات؛ وفي شأن هؤلاء يقول الشيخ أحمد زروق: "... وصوفية صوفة بأغراض الدنيا موسومون. عظمت الدنيا في قلوبهم؛ فلا يرون فوقها مطلبا، وصغر الحق في أعينهم فأعجلوا عنه هربا. حافظوا على السجادات، والمرقعات، والمشهرات، والعكاكيز، والسبحات المزينة كالعجائز. طغام صبيان الأحلام. لا علم عن الحرام يردهم، ولا ورع عن الشبهات يصدهم، ولا زهد عن الرغبة في الدنيا يصرفهم...".

فرحم الله سيد هذه الطائفة أبا القاسم الجنيد، حيث أنشد لما رأى فساد الحال:

أهـــل التـــصوف قـــد مـــضوا صـــار التـــصوف مخرقـــة
صـــار التـــصوف ركـــوة وسجـــادة ومذلفـــة
صـــار التـــصوف صـــيحة وتـواجـــدا ومطبقـــة
كـــذبت نفـــسك ليـــس ذي ســـنن الطريـــق الملـــصقة

(1) يقصد بالفقير عند الصوفية المتوجه للحق على بساط الحق. حيث تحقق بالفقر إلى الله - وهي أعلى رتبة في التصوف -. حيث لم يبق فيه بقية لغير الحق سبحانه.

وحال التصوف والصوفية في عصرنا هذا أسوأ مما كان عليه من قبل؛ فمعظم المنتسبين إليه لا يعرفون منه إلا القشور؛ فهم يرون أن التصوف يقتصر على حلقات السماع والإنشاد يختلط فيها الحابل والنابل، ويضربون فيها بالدفوف والمعازف الختلفة؛ والذين يدعون أنهم أحسن أحوال من هؤلاء. يقصرون التصوف على مجالس الذكر وقراءة الوظائف، والولائم، والمولدات.

- **كثرة الإنكار على المنتسبين إليه** لكثرة ما أحدثوه في سلوك طريق التصوف من بدع وضلالات؛ فكان أثر سواد البدع واضحا وظاهرا؛ لأن السواد أكثر تأثيرا على البياض الناصع البياض.
- **تحذير الناصحين من سلوك طريق التصوف لكثرة الغلط فيه.** ذلك أن التحذير في البداية كان مخافة الخروج عن السنة، ثم كثر التحذير بعد ما ظهر من دعاة التصوف، ومن المتطرفين والمغالين ما ظهر تصرفات وأحوال خارجة عن التصوف الحقيقي؛ ولقد نبه الشيخ زروق إلى ذلك في معظم كتبه ورسائله؛ مما أكسبه عداوة دعاة التصوف، والحكام الذين كانوا يسخرونهم لخدمة مصالحهم.

وعليه فإن طريق التصوف قد يكون طريق هلك، وقد يكون طريق ملك؛ فمن حقق في سلوك الطريق علمه، وعمله، وحاله؛ غنم وفاز، ووصل، ونال عز الأبد، ومن فارق التحقيق في سلوكه هلك ولم يصل لرضا ربه؛ ولذلك أشار بعضهم بقوله: "بلغنا إلى حد؛ إذ قال هكذا. قال في النار"؛ وفيه إشارة إلى مدعي الكرامات والشطحات.

قاعدة: 211. لَا يَصِحُّ التَّصَوُّفُ بِدُونِ فِقْهٍ

لما كان الفقه في علمه لا يصح التصوف بدونه. كان التزامه مع صدق القصد به محصلا له؛ فمن ثم كان الفقيه الصوفي تاما. بخلاف الصوفي الذي لا فقه معه، وكفى الفقه عن التصوف، ولم يكف التصوف عنه.

ومن ثم حض الأئمة على القيام بالظاهر لما سئلوا عن علم الباطن، وقال عليه السلام للذي سأله أن يعلمه من غرائب العلم: "ما صنعت في رأس الأمر" ثم قال: "اذهب فأحكم ما هنالك".

وقال عليه السلام: "من عمل بما علم ورثه الله علم ما لم يعلم... الحديث"[1]؛ فافهم[2].

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

لما نبه الشيخ أحمد زروق في القاعدة السابقة إلى كثرة المدعين للتصوف، وكثرة الإنكار عليهم؛ فإننا نجده في هذه القاعدة يرجع سبب الادعاء والإنكار معا إلى الجهل بالفقه وعلوم الشريعة؛ إذ الكثير ممن ينتسبون إلى التصوف لا نصيب لهم من التفقه في علوم الشريعة؛ وعليه فإنه يرى بأن الفقيه الصوفي أتم حالا من الصوفي الفقيه، وكفى الفقه عن التصوف، ولم يكف التصوف عنه؛ لأن أحكام الفقه عامة في جميع المكلفين؛ أما التصوف فهو خاص، أو خاص في الخصوص؛ لذا أكد أئمة التصوف على ضرورة تعلم الفقه؛ لأن أحكام الشرع في ظاهره لا تحفظ إلا به؛ ولقد أشار إلى ذلك سابقا (القاعدة 26)[3].

وبناء على ما سبق فإن الزوايا الصوفية التابعة للمدرسة الزروقية قد جمعت في تربية المريدين بين طلب الفقه أولا، ثم التسليك ثانيا مقتدية في ذلك:

---

(1) أخرجه أبو نعيم في الحلية.

(2) مفهوم هذه القاعدة تكميل لما سبق في قواعد سابقة.

(3) "... وفي ذلك قيل: كن فقيها صوفيا، ولا تكن صوفيا فقيها، وصوفي الفقهاء أكمل من فقيه الصوفية وأسلم...".

أولا: بتعاليم الشرع الحنيف. حيث قال صلى الله عليه وسلم للذي سأله أن يعلمه من غرائب العلم: "ماذا صنعت في رأس الأمر؟"، ورأس الأمر طبعا ما يتعلق بالعقيدة والعبادات والمعاملات. ذلك أن "من علم بما علم ورثه الله علم ما لم يعلم".

ثانيا: بما بنى عليه الشيخ أحمد زروق مدرسته الفقهية الصوفية من أسس ثابتة، وما بيناه غير ما مرة بأن مدرسته جمعت بين الفقه والتصوف، وعليه فإن معظم كتبه سواء في الفقه أو التصوف - والذي نحى فيها المنحى التعليمي - تخدم هذا الاتجاه.

قاعدة: 212. التَّصْدِيقُ مِفْتَاحُ الْفَتْحِ

وجود الجحد مانع من قبول المجحود أو نوعه؛ لنفور القلب عنه، والتصديق مفتاح الفتح لما صدق به، وإن لم يتوجه له؛ إذ لا دافع له؛ فالمتوقف مع الفقه يتعين عليه تجويز الوهب أو الفتح من غير تقييد بزمان ولا مكان ولا عين؛ لأن القدرة لا تتوقف أسبابها على شيء؛ وإلا كان محروما مما قام به جحوده. ثم هو إن استند إلى أصل معذور؛ وإلا فلا عذر له بإنكار ما لا علم له به؛ فسلم تسلم، والله أعلم.

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

التصوف حالة شريفة، والانتساب إليه مشعر بعظمة المنتسب إليه؛ لذا لزم احترام المنتسب لجانب الله (ق: 155)؛ إلا أن هناك من يقف موقف الجاحد على الإطلاق؛ وهو ما يضر بصاحبه ضررا كبيرا؛ فوجود الإنكار من أهل الظاهر على الصوفية يمنع من قبول وتصديق ما يدعون من أحوال، وما ينتج عنها من أقوال وأفعال؛ إلا أن التصديق أسلم؛ فهو مفتاح الفتح لما صدق به؛ لذا على أهل الظاهر من الفقهاء أن لا يقفوا عند الظاهر، وأن يعتقدوا الفتح الإلهي الذي يمن به على الأولياء من عباده ﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ ۗ وَٱللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴿١٠٥﴾﴾[1].

﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٥٤﴾﴾[2].

﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٤﴾﴾[3].

قال الجنيد: "الإيمان بطريقنا هذا ولاية".

---

(1) [البقرة: 105].

(2) [المائدة: 54].

(3) [الجمعة: 4].

وقال ابن عطاء الله مبينا كلام الجنيد: "وذلك لأن الإيمان بالفتح لا يكون إلا بالفتح".

وقال بعض المتأخرين: "الاعتقاد ولاية والاعتراض جناية؛ فإن عرفت فاتبع، وإن جهلت فسلم".

وفي الخبر: "خصلتان ليس فوقهما شيء من الشر سوء الظن بالله، وسوء الظن بعباد الله، وخصلتان ليس فوقهما شيء من الخير حسن الظن بالله، وحسن الظن بعباد الله" .

وبالجملة فالاعتقاد خير كله، والانتقاد شر كله.

ولقد حذر الشيخ أحمد زروق من الاعتراض من أهل الظاهر على الصوفية على إطلاقه؛ لأن "التنبيه على الخطأ إنما يكون من أهل الكمال؛ على أن إتهامهم لأنفسهم أولى بهم؛ وأما أهل الغباوة - وخصوصا أهل هذا الزمان - فالواجب عليهم السكوت؛ لأنهم يعترضون ولا علم لهم...".

ومن يعترض والعلم عنه بمنعزل ير النقص في عين الكمال ولا يدري

وقد قال صلى الله عليه وسلم: "حسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم".

ومن اعتراض أهل الظاهر على الصوفية أنهم رأوا أن بعض الصوفية ظهر منهم ما يريب؛ وهذا خطأ؛ لأن فساد الفاسد إليه يعود، ولا يقدح في صلاح الصالح شيئا؛ حيث يعتبر الفرع بأصله وقاعدته، كما ورد في قاعدة سابقة.

قال ابن عطاء الله: "وقد يصد عقول العموم عن أولياء الله تعالى وقوع زلة ممن تزيى بزيهم، وانتسب إلى مثل طريقتهم؛ والوقوف مع هذا حرمان ممن وقف معه؛ وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾[1]؛ فمن أين يلزم لمن أساء واحدا من الجنس، أو ظهر عليه عدم صدقه في طريقه أن يكون بقية أهل تلك الطريقة كذلك؟"[2].

---

(1) [الأنعام: 164].

(2) لطائف المنن.

ورغم ما سبق فإن الشيخ أحمد زروق يحذر من الاغترار بأقوال كل ناعق؛ لأنه أصل كل غواية، وينصح بالحذر في قبول الأقوال وردها؛ لأنه أصل كل هداية.

هذا وإذا كان مذهب الفقهاء تقديم سوء الظن للحذر؛ حتى يتحقق الرافع؛ فإن مذهب الصوفية تقديم حسن الظن عملا بسلامة الصدر حتى يتحقق الرافع والحذر؛ وذلك عملا بقوله صلى الله عليه وسلم: "الحزم سوء الظن، والمؤمن كيس فطن حذر"؛ فالحذر شأن ذوي الحزم؛ لكن مع سلامة الصدر، وطلاقة الوجه.

ثم المنكر بحق كالمصدق بحق؛ لأن كلا منهما مستند لحق هو ما أداه إليه اجتهاده الذي لا يجوز له تعديه؛ فلذلك قال الشيخ أبو العباس الحضرمي رضي الله عنه - بعد كلام ذكره في الحقائق: "والجاحد لمن يوحي إليه شيء من هذا الكلام، وما يفهمه هو معذور مسلم له حاله من باب الضعف والتقصير والسلامة؛ وهو مؤمن إيمان الخائفين، ومن يفهم شيئا من ذلك فهو لقوة إيمان معه، واتساع دائرة، ومشهده مشهد واسع؛ سواء كان معه نور أو ظلمة بحسب ما في الودائع الموضوعة على أي نوع كانت".

ثم لا أعظم جهلا ممن يجعل سر الحق سبحانه موقوفا على زمان، أو عين، أو جهة؛ فيثبت الخصوصية في الجملة وينكرها في الأعيان، أو يثبتها للماضين وينكرها في هذا الزمان، أو يثبتها في الزمان وينفيها في الأشخاص قياما مع وجود وهمه الذي سد عليه باب فهمه...

ثم أعظم منه جهلا من يغتر بكل من يراه، ويتبع كل معتقد ويعتمده في دينه قبل اختبار مرتبته في الدين، أو يطرح اعتقاده بما يظهر له من موانع الاعتقاد...

فعليكم باتباع الجادة، واعتقاد أهل النسبة، والتسليم للسادة، واحترام القادة. أعني حملة الشريعة وأهل العلم والديانة من غير غض ولا اغترار[1].

وعن أنواع المعتقدين والمنكرين للخصوصية يقول:

"وهم أنواع كثيرة لا يكاد يحاط بها لكثرتهم؛ لكن أمهاتها خمسة:

---

(1) عدة المريد الصادق. فصل في الاعتقاد والانتقاد وطرق الناس فيهما باختصار.

أحدها: طائفة اعتقدت وجود الخصوصية وثبوتها في الجملة، ولم تتعرض لنفي ولا إثبات؛ لا في زمانهم ولا فيما تقدمه؛ بل إذا ذكر الصالحون ومن في معناهم قالوا: نفعنا الله بهم، وأعاد علينا من بركاتهم، وإذا ذكر الواحد بعينه قالوا: نفعنا الله بالصالحين.

وهذه الطائفة سالمة إلا أنها ناقصة بضيق عطنها عن فهم الاختصاص في الآحاد والأشخاص؛ ولو لم يكن من نقصهم إلا حرمانهم من رؤية بعض أهل الاختصاص، أو الدخول في حزبهم بوجود الموالاة.

الثانية: طائفة اعتقدت وجود الخصوصية واختصاصها ببعض الأزمنة دون بعض؛ فإذا ذكر المتقدمون؛ **قالوا: نفعنا الله بهم، وهكذا كان الناس، وإذا ذكر أكثر أهل الوقت وأوفاهم حالا وعملا قالوا: ما رأينا شيئا ها هنا. أين الناس؟ وهم أنقص حالا من الذين من قبلهم؛ لتخصيصهم الزمان، وما علموا أن رب الأولين والآخرين واحد...**

الثالثة: طائفة اعتقدت الاختصاص ببعض الجهات؛ فإذا ذكر صلحاء المغرب لم يقبلوا شيئا من أحوالهم، وإذا ذكر صلحاء المشرق قالوا: نعم أولئك هم الناس؛ من شأنهم كذا ومن شأنهم كذا، أو العكس، وهذا لا نجده إلا في أهل كل جهة ينكرون من معهم، ويعتقدون الغائب عنهم؛ لوجود الإلف بهذا واستغراب هذا؛ وهو من قوة دائرة الوهم، وقد يكون من كمون المعصية في النفس...

الرابعة: طائفة اعتقدت الاختصاص ببعض الصفات والأعمال؛ وأعظمهم في ذلك جماعة اعتقدت وجود العصمة في الولاية؛ فأطرحوا كل من رأوه موسوما بوصف البشرية، أو من وقع في أمر ربما ينتقص به حاله من مكروه أو شبهة؛ فحرموا بذلك من بركات من عاينوه من السادة.

وطائفة على العكس من هذه اعتقدوا الإباحة للولي في كل ما يتناوله أو يأتيه حتى لو رأوه على محرم ما أنكروا عليه؛ وربما دخل معهم فيه بعض الناس؛ فكان ضالا مضلا؛ وهو فيما وقع فيه إما عاص - إن وقع مرة بحسب غلبة الشهوة والقدر الجاري - أو فاسق إن تكرر منه ذلك وداوم مع الإصرار؛ وذلك ينفي الولاية، أو

صاحب حال يسلم له ولا يقتدى به، ويطلب منه حق الله ولا يهزأ به، أو محكوم له بحكم المجانين في ظاهره بحيث تسقط عنه الأحكام...

إلا أن العقل إذا فقد بخيالات وهمية كان صاحبه مطروحا ظاهرا وباطنا، وإن فقد بحقيقة إلهية كان له حكمها؛ فيعظم صاحبها من حيث إنه صار محلا لمعنى شريف؛ ولأن تلفه كان في الله؛ فتعين تعظيمه لله...

الخامسة: طائفة وقفت مع الصور دون الحقائق؛ فاعتقدوا أصحاب النوامس وكثرة الأعمال وأصحاب الأعمال المستغربة من الأقوال المزخرفة والأعمال المحرفة التي بعضها ضلال وبعضها محال؛ لكنهم قد يقعون على بعض من وافق ظاهره باطنه؛ وقليل ما هم...

فاعرف هذه الجملة حقها، واعتقد الخير في الكل؛ مع اتباع الشرع في الكل تجد السلامة مع الكل.

أما أسباب الإنكار والجحود؛ فيتطرق إليه في القاعدة اللاحقة (ق: 213).

قاعدة: 213. دَوافِعُ الْإِنْكَارِ

إنكار المنكر إما أن يستند لاجتهاد، أو لحسم ذريعة، أو لعدم التحقيق، أو لضعف الفهم، أو لقصور العلم، أو لجهل المناط، أو لانبهام البساط، أو لوجود العناد.

فعلامة الكل الرجوع للحق عند تعيينه إلا الأخير؛ فانه لا يقبل ما ظهر، ولا تنضبط دعواه، ولا يصحبه اعتدال في أمره.

وذو الذريعة إن رجع للحق لا يصح الوقوف مع إنكاره؛ ما دام وجه الفساد قائما بما أنكر.

ومنه تحذير أبي حيان[1] في نهره وبحره، وابن الجوزي في تلبيسه[2] وغيرهما كما ادعياه وحلفا عليه. وفي كلامهما ما يدل أن ذلك على اجتهاد منهما، واختص ابن الجوزي بتطريز كتبه بكلام القوم مع الإنكار عليهم؛ فدل على أنه قصد حسم الذريعة[3]؛ والله أعلم.

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

هذه القاعدة تقييد لما ورد ذكره في القاعدة السابقة؛ لأن التصديق لا يكون مطلقا بل مقيدا بشروط؛ لأن إنكار المنكر قد تعود لأسباب منها:

---

(1) أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي الغرناطي الأندلسي. ولد سنة: 654 هجرية. فقيه ظاهري، وعالم لغوي. رحل لمصر بعدما وقع عليه تشويش من بعض الفقهاء المعاصرين له. من أهم تصانيفه البحر المحيط في التفسير، وكتابه: "النهر الماد من البحر المحيط" لخص فيه كتابه البحر المحيط. توفي سنة: 745 هجرية.

(2) تلبيس إبليس. ألفه ابن الجوزي في الإنكار على الصوفية. أغلظ عليهم فيه القول؛ ولعل ذلك كما قال الشيخ أحمد زروق: "تحذير من محل الاقتداء. لكن مجاوزة الحد في التشنيع تدل على خلاف ذلك؛ وبه أطرحه المحققون؛ وإلا فهو أنفع كتاب عرف وجوه الضلال لتحذر، ونبه على السنة بأتم وجه أمكنه".

(3) وإلا فله شرح هام على كتاب الهروي في التصوف.

- الاجتهاد الشخصي للمنكر، وشيء طبيعي أن المجتهد - الذي توفرت فيه شروط الاجتهاد - قد يصيب وقد يخطئ في اجتهاده؛ فالخلاف المشروع هو ما وقع من أهله في محله، وأهله هم العلماء أهل النظر.
- حسم الذريعة لما وقع فيه بعض الصوفية من أخطاء؛ لذا نبه بعض الفقهاء والعلماء على ذلك ونصحوا بتجنب التصوف لما وقع فيه من خلط وخطأ؛ وإذا كان الشيخ أحمد زروق قد نبه على ذلك؛ فإنه نصح بتجنب مواقع الغلط لا الكل.
- عدم التحقيق من مذاهب القوم، وما يرومونه في معاملاتهم وأقوالهم وأفعالهم؛ وبناء على ذلك انعدام القدرة على تمييز الصحيح من غيره.
- ضعف الفهم لإشارات أقوال بعض الصوفية. حيث يتم الوقوف عند ظاهر اللفظ دون الالتفات إلى مراميه وأبعاده؛ إذ العبرة بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني.
- قصور العلم. ذلك أن لكل علم قواعد ومصطلحات؛ فطريقة الفقيه ومصطلحاته حتما تختلف عن طريقة ومصطلحات الأصولي والمفسر والمحدث، وطريقة هؤلاء تختلف عن طريقة الصوفي في التعبير عن تجربته الروحية؛ وعليه فإن المفتي قد يفتي الناس بغير علم.

كما أن الجهل قد يأتي من جهة: "اعتقاد الإنسان في نفسه، أو اعتقاد الناس فيه أنه من أهل العلم والاجتهاد في الدين، ولم يبلغ تلك المرتبة..."[1].

- جهل المناط: وهو الجهل بعلة الحكم على حادثة ما؛ لم ينص على حكمها في الشرع.
- انبهام البساط: أي انبهام مسالك العلة.
- وجود العناد: إما عن جهل، أو حسد وتعالي عن قبول الحقيقة.

والكل يعود إلى الحق إذا تبين له إلا المعاند؛ فإنه يبقى على عناده؛ لأنه لا يتصف بما يتصف به العلماء من إنصاف وإذعان للحق إذا اتضح وبان.

---

(1) الموافقات للشاطبي.

وكل من كانت له ذريعة للإنكار على التصوف والصوفية إذا بان له الحق ورجع عن إنكاره لم يعد لإنكاره أي معنى؛ كما نجده في كتابي أبي حيان (النهر، والبحر)، وابن الجوزي في تلبيسه؛ إذ رغم أن هذا الأخير قد تحامل على التصوف والصوفية؛ فإنه قد تحامل في الحقيقة على دعاة التصوف والمتصوفة؛ وإلا فإنه قد طرز كتبه بكلام الصوفية؛ بل إنه شرح مدارج السالكين للهروي. حيث يعتبر كتابه "منازل السائرين" من أهم ما كتب في التصوف. رغم كتابه "تلبيس إبليس"؛ وإنما فعل ذلك أول الأمر من قبيل حسم الذريعة، وردا على غلاة المتصوفة (التصوف الفلسفي، والإشراقي).

وتلك هي الطريقة التي سلكها الشيخ أحمد زروق حيث لم يمنعه التنبيه إلى مواطن الغلط في بعض أقوال الصوفية من إنصافهم والاعتراف بفضلهم.

كما أنه نبه إلى ما آلت إليه أحوال المجتمعات الإسلامية عامة، وأحوال الصوفية خاصة، ورغم ذلك فإن الشيخ أحمد زروق قيد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بشروط وهي أن: "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يجب إلا بشروط كونه منكرا متفقا عليه في معتقد الفاعل، والقدرة عليه بلا ضرر فادح، وأن لا يؤدي إلى منكر أعظم منه؛ وإلا فالتغيير باللسان ضراعة إلى الله ونحوها في إزالته؛ ثم كراهيته بالقلب إن لم يقدر؛ وقد قال الشيخ أبو الحسن الشاذلي رضي الله عنه: قل الحق ليعرفك الله، ولا تقله ليعرفك الناس - أي أن يكون تعرضك للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ابتغاء وجه الله ومصلحة دينه وعباده لا سمعة يريدها أو مكانة يطلبها؛ كما هو الشأن بالنسبة للكثيرين -.

وفي شرحه لرسالة ابن أبي زيد القيرواني اعتبر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من الفرائض "على من بسطت يده في الأرض، وعلى كل من تصل يده إلى ذلك؛ فإن لم يقدر فبلسانه؛ فإن لم يقدر فبقلبه".

حيث يقول في شرحه: "يعني أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب على من له قدرة بإمارة أو قضاء ونحوه؛ وقد يخص ذلك ويعم؛ وقد قال عليه السلام: "لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليعمنكم الله ببلاء من عنده".

قال ابن رشد: ويجب على كل مسلم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بشروط ثلاثة:

- **أحدها:** أن يكون عارفا بالمعروف والمنكر؛ لأنه إن لم يكن عارفا بهما لم يصح منه أمر ولا نهي.

- **الثاني:** أن يأمن أن يؤدي إنكاره إلى منكر أعظم، كنهيه عن شرب الخمر؛ فيؤدي إلى قتل النفس؛ لأنه إن لم يأمن على نفسه لم يصح له أمر ولا نهي.

- **الثالث:** أن يعلم أو يغلب على ظنه أن إنكاره مؤثر نافع وإلا لم يجب عليه، ولكن يستحب له برفق لقوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴿٤٤﴾﴾ [طه: 44]".

هذا وينبغي أن يكون للنهي عن المنكر مستند وآداب؛ "فإنكار المنكر إما أن يستند لاجتهاد أو لحسم ذريعة أو لعدم التحقيق أو لضعف الفهم أو لقصور العلم، أو لجهل المناط، أو لانبهام البساط لوجود العناد؛ فعلامة الكل الرجوع للحق عند تعيينه" كما يوضح ذلك في القاعدة؛ على أساس أن يكون ذلك برفق ولين مع الحرص على الستر وعدم التشهير؛ لأن: "من عرفك بك من حيث لا يشعر الغير فهو الناصح، ومن أعلمك بعيبك مع شهود الغير فهو الفاضح"؛ وقد صح: "من ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة، ومن أقال مسلما عثرته أقال الله عثرته يوم القيامة" كما نص على ذلك في قاعدة لاحقة؛ وبناء عليه حذر الشيخ أحمد زروق من تلبيس إبليس؛ لأنه غالى في التشهير على الصوفية.

قاعدة: 214. تَعْرِيفُ الْعُيُوبِ مَعَ السِّتْرِ نَصِيحَةٌ، وَمَعَ الْإِشَاعَةِ وَالْهَتْكِ فَضِيحَةٌ

تعريف العيوب مع الستر نصيحة، ومع الإشاعة والهتك فضيحة؛ فمن عرفك بعيبك من حيث لا يشعر الغير فهو الناصح، ومن أعلمك بعيبك مع شعور الغير فهو الفاضح؛ وليس لمسلم أن يفضح مسلما إلا في موجب حكم بقدره من غير تتبع لما لا تعلق له بالحكم، ولا ذكر عيب أجنبي عنه؛ وإلا انقلب الحكم عليه بقهر القدرة الإلهية حسب الحكمة الربانية والوعد الصادق الذي جاء في قوله عليه السلام: "لا تظهر الشماتة بأخيك؛ فيعافيه الله ويبتليك"[1].

ونهى عليه السلام عن التثريب للأمة عند جلدها في حد الزنا[2] فكيف بالحر المؤمن القائم الحرمة بإقامة رسم الشريعة؟

وقد صح: "من ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة"[3]. و"من أقال عثرة مسلم، أقال الله عثرته يوم القيامة... الحديث"[4].

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

إذا كان الشيخ أحمد زروق قد اعتبر النصيحة من الدين؛ فإنه يطلب في ذلك الستر وعدم التشنيع والتشهير والإشاعة؛ لأنه إذا كان الهدف من النصيحة حصول النفع وثبوت الود؛ فإن إشاعتها تثمر العداوة، وقد تؤدي إلى الفساد.

يقول الشيخ أحمد زروق: "من عرفك بك من حيث لا يشعر الغير فهو الناصح، ومن أعلمك بعيبك مع شهود الغير فهو الفاضح؛ وقد صح: من ستر مسلما ستره الله

---

(1) أخرجه الترمذي في سننه.

(2) أخرج البخاري أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: "إذا زنت الأمة؛ فتبين زناها؛ فليجلدها ولا يثرب. ثم إن زنت فليجلدها ولا يثرب. ثم إن زنت الثالثة؛ فليبعها ولو بحبل من شعر".

(3) أخرجه البخاري في صحيحه.

(4) أخرجه أبو داود في سننه.

في الدنيا والآخرة، ومن أقال مسلما عثرته أقال الله عثرته يوم القيامة"، و"من تتبع عورات الناس فضحه الله ولو في عقر داره"[1].

فالستر مشتق من اسم الله "الستار"؛ وهو من أخلاق الرسول صلى الله عليه وسلم؛ حيث كان يستر العبد لعله يتوب؛ حتى إذا أصر أقام عليه الحد؛ وقد قال عليه السلام: "كل أمتي معافى إلا المجاهرين".

ورغم ما للنصيحة من إرادة الخير للمنصوح؛ فإن الشرع قيد النصح بشروط منها:

- أن تكون بقصد النصح لا التأنيب.
- أن تكون مع الستر، ودون تشهير "فمن وعظ أخاه سرا فقد زانه، ومن وعظه علانية فقد شانه"؛ ولقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم يلمح ولا يصرح. قال الفضيل: "المؤمن يستر وينصح، والفاجر يهتك ويعتبر".
- أن يقتصر النصح على حده ودون تعريض.
- أن يكون الناصح أهلا لإسداء النصح.

وبناء على ما سبق حذر الشيخ أحمد زروق من تلبيس إبليس؛ لأنه غالى في التشهير على الصوفية.

ولقد قضى الشيخ أحمد زروق حياته ناصحا للأمة؛ إلا أنه كان في نصحه يعمم، ولا يخصص، ويبتعد عن الفضيحة بأنواعها.

---

(1) النصيحة الكافية.

قاعدة: 215. حِفْظُ الْأَدْيَانِ مُقَدَّمٌ عَلَى حِفْظِ الْأَعْرَاضِ فِي الْجُمْلَةِ

حفظ الأديان مقدم على حفظ الأعراض في الجملة؛ فلذلك جاز ذكرها في التعديل والتجريح لحديث، أو شهادة، أو إنفاذ حكم، أو إيقاع ما يستدام كنكاح، وتظلم، وتحذير من محل اقتداء أن يغتر برتبته؛ ولعل منه تعيين ابن الجوزي من قصد الرد عليه من الصوفية. لكن مجاوزة الحد في التشنيع تدل على خلاف ذلك؛ وبه أطرحه المحققون؛ وإلا فهو أنفع كتاب عرف وجوه الضلال لتحذر، ونبه على السنة بأم وجه أمكن؛ والله أعلم.

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

هذه القاعدة تخصيص لما ورد في القاعدة السابقة.

وقع خلاف بين الفقهاء في الحفاظ على الضروريات الخمس عند تعارضها؛ وحتى لا ندخل في تفاصيل الخلاف؛ فإن الشيخ أحمد زروق يرجح الحفاظ على الدين على الحفاظ على العرض في الجملة والعموم؛ لأن حفظ الدين هو أصل المقاصد كلها؛ فإذا ذهب الدين ذهب كل شيء؛ وبناء على ذلك أجاز الفقهاء التجريح والطعن في صدق الشخص في روايته للأحاديث وشهادته؛ لفسقه، أو لشبهة إقامة الحد عليه.... أو... أو... أو إلخ.

ومن هذا الباب تعيين ابن الجوزي من قصده بالتجريح والتنبيه على أفكاره.

ومع ذلك فإن الشيخ أحمد زروق ينصح بعدم تجاوز الحد في الطعن والتجريح؛ لأنه إذا كانت الضرورات تبيح المحظورات، فإن الضرورات تقدر بقدرها؛ لذا ينبغي عدم المغالاة والوقوف عند القدر المطلوب خلافا لما وقع فيه ابن القيم في كتابه "تلبيس إبليس" حيث غالى في الطعن والتجريح والهجوم بدون مبرر على الصوفية؛ لذا أطرحه المحققون من العلماء، واحتاطوا في الأخذ بجميع أقواله؛ كما فعل الشيخ أحمد زروق؛ "وإلا فهو أنفع كتاب عرف وجوه الضلال لتحذر، ونبه على السنة بأم وجه أمكنه".

قاعدة: 216. التَّحْذِيرُ مِنْ كِتَابِ تَلْبِيسِ إِبْلِيسَ، وَالْفُتُوحَاتِ، وَغَيْرِهَا

حذر الناصحون من تلبيس ابن الجوزي(1)، وفتوحات الحاتمي (2)؛ بل كل كتبه أو جلها، كابن سبعين (3)، وابن الفارض (4) وابن أحلا (5)، وابن ذي سكين (6)، والعفيف التلمساني (7)، والأيكي العجمي (8)، والأسود الأقطع (9)، وأبي إسحاق التجيبي (10)، والششتري (11)، ومواضع من الإحياء للغزالي (12). جلها في المهلكات منه، والنفخ والتسوية له، والمظنون به من غير أهله، ومعراج السالكين له، والمنقذ، ومواضع من قوت القلوب لأبي طالب المكي (13)، وكتب السهروردي (14) ونحوهم؛ فلزم الحذر من مواطن الغلط، لا تجنب الجملة، ومعاداة العلم؛ ولا يتم ذلك إلا بثلاث: قريحة صادقة، وفطرة سليمة، وأخذ ما بان وجهه وتسليم ما عداه لأهله؛ وإلا هلك الناظر فيه باعتراض على أهله، أو أخذ الشيء على غير وجه؛ فافهم.

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

لقد وقع التحذير من قراءة بعض الكتب؛ مع الاختلاف في درجة التحذير والتهم الموجهة لها ولأصحابها من الاتهام بالبدعة إلى التكفير، وما نتج عن ذلك من الاضطهاد وإحراق الكتب، ومحاكمة أصحابها.

وحيث إن الصراع كان وسيبقى قائما بين الفقهاء والعلماء الجامدين، والصوفية وأهل الحقائق المتنورين؛ فإن الشيخ أحمد زروق قد أفرد لذلك هذه القاعدة بعدما نبه على ذلك في قاعدة سابقة (قاعدة: 88)؛ وهو في هذه القاعدة لا يقرر حكما؛ بل يحكي أمرا واقعا.

فـ"قد حذر الناصحون من "تلبيس" ابن الجوزي؛ بل ومن مواضع في مواعظه، وفتوحات الحاتمي، وتائية ابن الفارض؛ بل كل قصائده، وأزجال الششتري، وتآليف شيخه ابن سبعين، وكتاب خلع النعلين لابن قسي، وابن ذي سكين، والعفيف التلمساني، والعجمي الأيكي الأقطع، وابن أحلا، ومن نحا نحوهم".

فقد "اختلف الناس فيهم اختلافا متباينا؛ فمن معتقد فيهم الولاية، ومن معتقد الغواية، ومن آخذ بالتسليم، ومن قائم بالحق؛ وهو أخذ البين بنفسه وترك ما عداه لأربابه مع حسن الظن بالجميع، وبالله التوفيق[1].

والتحذير من الكتب السابقة إنما هو تحذير من محل الاقتداء؛ كما يقول في قاعدة سابقة؛ إلا أن مجاوزة الحد في التشنيع تدل على خلاف ما قصد به من النصح؛ وبه أطرحه - أي كتاب تلبيس ابن الجوزي - المحققون؛ وإلا فهو أنفع كتاب عرف وجوه الضلال لتحذر، ونبه على السنة بأتم وجه أمكنه"؛ كما أنه قال في قاعدة أخرى: "طرز - أي ابن الجوزية - كتابه بكلام القوم مع الإنكار عليهم؛ فدل على أنه قصد حسم الذريعة".

وإذا كان الشيخ أحمد زروق ينصح بعدم قراءة كتب من سبقت الإشارة إليهم، وكتب من هم على مذهبهم العرفاني أو الإشراقي؛ فإن نصيحته موجهة في الحقيقة للمبتدئين الذين لم يصلوا إلى مستوى يؤهلهم لقراءة كتبهم وفهمها الفهم الصحيح؛ كما أنه ينصح من موارد ومواطن الغلط والتسرع في إصدار الأحكام من غير تحقق؛ إذ لا يجوز الاتهام بلا دليل، أو معاداة العلماء والحكم عليهم بالشبهة؛ كما ذكر في القاعدة 88.

عموما فإن الشيخ أحمد زروق ينصح بحسن الظن في الحكم على أولياء الله العارفين، وأصحاب الأحوال والحقائق الصادقة؛ وهو ما يؤكد تحرره واعترافه بالغير، وعدم تعصبه للرأي الواحد، ويكفي حجة على ذلك أنه نقل في كتابه "عدة المريد الصادق" صفحات كاملة من كتاب روح القدس لابن عربي[2].

وهذا التحرر ليس طارئا على الشيخ أحمد زروق في آخر حياته؛ كما ذهب البعض؛ بل هو ملازم له من أول كتاب ألفه "تحفة المريد" إلى آخر كتب وصلتنا عنه ألفها قبيل وفاته؛ بل لم تزده الأيام إلا تحررا واحتراما لأفكار الغير. ما لم

---

(1) عدة المريد الصادق.

(2) انظر الفصل الأخير من كتاب عدة المريد الصادق.

تتصادم صراحة مع نص صريح من الكتاب أو السنة، أو أمر مجمع عليه من طرف الأمة، أو مناقض لما يقتضيه العقل السليم، دون تعصب لمذهب، أو فرقة.

وقد شنع على من ذكر في القاعدة أبو حيان التوحيدي، وسرد أسماءهم في تفسيره المسمى بـ"النهل من البحر" عند قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾[1]؛ حيث يقول:

"وممن ذهب مذهب النصارى وادعى الإسلام وتستر بالتصوف ظاهرا". ثم سرد أسماء من ذكر في القاعدة وغيرهم، وحلف أنه ما فعل ذلك إلا تحذيرا من الوقوع فيما وقعوا فيه مما ذكر.

قلت (زروق): والذي ينبغي أن يعتمد في ذلك أنهم أهل خصوصية في الدين يحمل كلامهم على ما يرجع للملة والجماعة، ويتعرض له بالرد والقبول من حيث هو، ولا يتعرض لمن صدر عنه؛ لاحتمال رجوعه عنه، أو أن مراده خلاف ظاهره؛ فلا يكفر به، ولا يبدع، طلبا للسلامة، وحذرا من الأذى بغير حق[2]، ورحم الله أبا بكر بن فورك حيث قال:

"**الغلط في إدخال الكافر بشبهة إسلام، ولا الغلط في إخراج مسلم بشبهة كفر**".

وقد قال الفقيه القاضي أبو عبد الله المقري رحمه الله[3]: "الاعتقاد ولاية، والاعتراض جناية؛ فإن عرفت فاتبع، وإن جهلت فسلم".

وسئل النووي[4] عن كلام ابن عربي الحاتمي فأجاب بقوله: "الكلام كلام صوفي؛ و﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٣٤﴾﴾ [البقرة: 134]".

---

(1) [التوبة: 30].

(2) لقد كان الشيخ أحمد زروق رضي الله تعالى عنه شديد الحذر في الحكم على أي مسلم بالكفر، خصوصا إذا كان من أهل العلم والفقه. رغم تنبيهه على كثير من أقوالهم المنافية لظاهر الشريعة مخافة أن يأخذ بظاهر أقوالهم المبتدئون؛ فيقعون في الحرج.

(3) المقري: سبقت الإشارة إليه.

(4) النووي: هو محيي الدين أبو زكرياء يحيى بن شرف النووي الدمشقي؛ الشافعي الفقيه المحدث، والعالم الفاضل، والصوفي الكبير. ولد سنة: 631 هجرية. أخذ العلم عن جلة من =

نعم وقد جرى بحكم سنة الله أن كل من يتكلم في هؤلاء القوم بهذا ونحوه يدركه المقت والضيق؛ والأولى فسلم تسلم. بعد حفظ ما تعرف من عقائد السنة والتمسك بها من غير تعصب ولا إنكار بغير حق؛ فلا أجهل من متعصب بالباطل ومنكرا لما هو به جاهل؛ وقد سئل شيخنا أبو عبد الله القوري[1] عن ابن عربي هذا فقال: "أعرف بكل فن من أهل كل فن؛ فقيل: ما سألناك عن هذا؟ فقال: اختلف فيه من الكفر إلى القطبانية. قيل له: فما ترجح؟ قال: التسليم".

قلت (زروق): "لأن التعرض للنكير والتكفير محظور، وإقامة منصبه ربما عاد على الجاهل بالضرر؛ فالتسليم أسلم من الجانبين، واختار العراقي على أجوبة المكيين: أنه يتعرض للكلام بالرد والقبول، ولا يتعرض لصاحبه لاحتماله مراده به"؛ والله أعلم.

ثم إن النصرية يطلقون الإلهية على أئمتهم وهو صريح الكفر. تعالى الله عن قولهم، وحاشى أئمة الإسلام أن يقبلوا ذلك ممن يتفوه به، وأجاز الكرامية قيام الحادث بالقديم وهو باطل؛ لانقلاب الحادث قديما وبالعكس؛ وهو محال؛ وسيأتي الكلام عليه في إثبات الصفات؛ وبالله التوفيق[2].

=

العلماء على رأسهم شيخه كمال الدين إسحاق بن أحمد الزركشي المغربي؛ وعنه تحقق في الفقه والأصول والطريق. كان من كبار علماء الحديث. سمع الكتب الستة في الحديث، والمسند، والموطأ، وشرح السنن للبغوي، وسنن الدارقطني. كان كثير الزهد والورع؛ كثير الصوم؛ لا يجمع بين إدامين. تفرغ لنشر العلم والتأليف.

من أعماله: "منهاج الطالبين" و"رياض الصالحين" و"الأربعون النووية". توفي سنة: 676 هجرية.

(1) القوري: أستاذ الشيخ أحمد زروق. لازمه بعدما رده الله لطلب العلم - بعد حال جذب عظيم مر به إثر موت جدته، ومعظم أقاربه في مرض الطاعون الذي اجتاح المغرب مرة ثانية سنة 856 هجرية -؛ فقربه، وخصه بعنايته؛ فقرأ عليه: القراءات برواية ورش، وعقائد الغزالي، وشرح البخاري... إلخ، وبقي الشيخ أحمد زروق وفيا لأستاذه القوري يذكره ويستشهد بأقواله في مؤلفاته إلى آخر حياته.

(2) تعليقة على عقيدة الغزالي.

ولقد أشار الهروي في كتابه: "منازل السائرين" إلى "مقام الفناء واضمحلال ما سوى الله تعالى في الشهود لا في الوجود".

وحاول بعض المحققين الذين تعرضوا لهذا الإشكال نفي المبهم والتحريف والتشويه الذي تعرضت له بعض أقوال الصوفية؛ فهذا أبو حامد الغزالي في الإحياء ينفي ما نسب لأبي زيد البسطامي حول الحلول والاتحاد ووحدة الوجود، حيث يقول:

"وأما أبو زيد البسطامي فلا يصح عنه ما يحكى؛ وإن سمع ذلك منه؛ فلعله كان يحكيه عن الله عز وجل في كلام يردده في نفسه؛ كما لو سمع وهو يقول: إنني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني؛ فإنه ما كان ينبغي أن يفهم منه ذلك إلا على سبيل الحكاية".

ولقد أنكر الكثيرون على ابن سبعين واتهموه بالكفر والزندقة؛ وممن أنكر عليه ابن تيمية وابن القيم وغيرهما ممن ينتسبون إلى مدرسة ابن تيمية. حيث اتهموه بالقول بالاتحاد ووحدة الوجود على مذهب الحلولية والثنوية؛ وذلك لعجزهم وقصور أذهانهم عن فهم مرامي وأبعاد كلامه.

بل نجد أن أصحاب مدرسة ابن تيمية قد طعنوا في المدرسة الصوفية التي قال بها الشيخ ابن عربي، والعفيف التلمساني، وابن سبعين، والششتري، وابن الفارض، وغيرهم؛ والصواب في هذا المجال ترك تكفير أحد من أهل الإسلام؛ لأنه مذهب أصحاب المذاهب الفقهية، والمحققين من علماء الملة الإسلامية.

فلقد انتقد أحمد بن تيمية التصوف الفلسفي، وتعرض بالذكر لكل من ابن عربي الحاتمي، والعفيف التلمساني، والششتري؛ فوصفهم بالملاحدة الزنادقة، وجعلهم أكثر من اليهود والنصارى والمجوس.

وممن انتقد هؤلاء وأمثالهم أبو حيان الظاهري؛ فقد نسب الششتري في كتابه: "النهر" إلى القول بالحلول.

والحقيقة أن هؤلاء جميعا قد قصرت العبارات والألفاظ عن التعبير عما يجدونه من أحاسيس، وما يمرون به من أحوال؛ فسيء فهم مقاصدهم وإشاراتهم؛ فحكم

عليهم بالزيغ والضلال؛ إذ كيف يمكن أن ينسب لابن عربي القول بالاتحاد؛ وهو الذي نصح أحد تلامذته قائلا:

ودع مقالة قوم قال قائلهم بأنه بالإله الواحد قد اتحدا
الاتحاد محال لا يقول به إلا جهول به عن عقله شردا
وعن حقيقته وعن شريعته فاعبد إلهك لا تشرك به أحدا

إن الصوفية عندما يتكلمون عن الوحدة؛ فهم لا يقصدون وحدة الوجود؛ وإنما يقصدون وحدة الشهود؛ لأنهم لا يرون في العالم أثرا لفعل مخلوق ما؛ بل الكل من عند الله: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الصافات: 96].

وفي ذلك يقول الشيخ أحمد زروق شارحا قول ابن عطاء الله في الحكم: "فمن رأى الكون ولم يشهده فيه، أو عنده، أو قبله، أو بعده؛ فقد أعوزه وجود الأنوار، وحجبت عنه شموس المعارف بسحب الآثار".

"رؤية الحق تعالى في الأكوان؛ وذلك بمعنى أن الأكوان ظرف للمعرفة به؛ فلا يوجد منها شيء في وجوده، ولا حكمه إلا وهو ينادي بوجود الحق وعظمته على وجه لا يمكن انفكاكه في حال من أحوال وجود الكون كله، ومن وصلت إلى قلبه هذه المعرفة أفنته عن كل شيء سواه. بحيث لا يبقى لشيء وجود في نظره؛ فينتفي انطباع الأكوان من مرآته، ويقف في كل مقام عن الجزم بالوقائع استنادا لاتساع قدرة الحق وعلمه؛ فيقول: ما رأيت شيئا إلا رأيت الله فيه: أي باعتبار التعريف لا باعتبار التكييف؛ فينتفي في نظره من لم يكن، ويبقى في نظره من لم يزل. ليس له عن سوى الحق إخبار، ولا مع غير مولاه قرار؛ إذ رأى الكل بالله؛ فأفنى الكل في جلال عظمة الله؛ فافهم"[1].

فابن عربي وأمثاله من أصحاب المذهب الإشراقي عندما يتكلمون عن وحدة الوجود؛ فإن ذلك لا يعني عندهم أبدا وحدة الخالق والمخلوق؛ وإنما يعني أن العالم كله لا وجود له من ذاته؛ وإنما بإيجاد وإمداد من الباري؛ وفي هذا المعنى يقول الشيخ أبو مدين:

---

(1) شرح الحكم العطائية.

الله قـــل وذر الوجـــود ومـــا حـــوى إن كنـــت مرتـــادا بلـــوغ كمـــال
فالكـــــــل دون الله إن حققتـــــــه عـــدم علـــى التفـــصيل والإجمـــال
واعلـــم بأنـــك والعوالـــم كلهـــا لـــولاه فـــي محـــو وفـــي اضـــمحلال
مـــن لا وجـــود لذاتـــه مـــن ذاتـــه فوجـــوده لـــولاه عيـــن محـــال
والعـــارفون فنـــوا ولـــم يـــك يـــشهدوا شيئـــا ســـوى المتكبـــر المتعـــال
ورأوا ســـواه علـــى الحقيقـــة هالكـــا فـــي الحـــال والماضـــي والاســـتقبال

ولقد اقتبس الشيخ أحمد زروق معنى كلام أبي مدين السابق؛ فافتتح به بعض كتبه. حيث نجده يقول: "أما بعد: فقبل كل شيء ومعه وبعده؛ فليس على الحقيقة إلا الله وحده..."[1].

فهذه وحدة الشهود لا وحدة الوجدود؛ وإن شئت فقل: وحدة الوجود على الحقيقة؛ لأن جميع الكائنات تستمد وجودها من الله سبحانه وتعالى.

وإذا كان الشيخ أحمد زروق يأخذ بأقوال الفقهاء وأئمة المسلمين: (مالك - الشافعي - أبو حنيفة - ابن حنبل...)، والصوفية السنة (الجنيد - الجيلاني - ابن مشيش - الشاذلي...)؛ فإنه ينبه إلى ما وقع فيه بعض الصوفية من اشتباه.

إلا أن هذا التنبيه لا يعني المعاداة مطلقا والتجنب لكل أقوالهم؛ إذ يلزم الحذر من مواطن الغلط فقط؛ وذلك لأن العقول متفاوتة، وليس كل واحد قادر على فهم ما جاء به هؤلاء الصوفية. خصوصا وقد قرر في قاعدة سابقة أن لكل فئة أو طبقة ما يلائمها من التصوف.

إن اختلاف الطرق المؤدية إلى معرفة الحقيقة أدى إلى غموض الفروق بين هذه الطرق، وإلى تعذر فهم بعضها. مما جعل بعض الصلحاء يحذرون من قراءة كتب بعض الصوفية ومن الاطلاع عليها - رفقا بالسالك، لا طعنا في الكتب على الكل -؛ فالتحذير منصب على بعض الجزئيات مراعاة لمصلحة السالك ولقدراته

(1) انظر مثلا: مقدمة الشرح 17 على الحكم، ومقدمة الإعانة.

الفكرية والروحية. حيث يلزم الحذر من شوائب الغلط فيها؛ لا تجنبها على الجملة؛ لان قراءة هذه الكتب يشترط فيمن يقرأها:

- أن تكون له قريحة صادقة.
- وفطرة سليمة.
- وأن يأخذ ما بان وجهه، ويسلم فيما عدا ذلك.

فالسالك الذي له استعداد فطري، ومؤهلات علمية، وتجربة صوفية تؤهله لذلك جاز له الاطلاع على هذه الكتب؛ ورغم ذلك فإنه إن عجز عن الوصول إلى ما يرمون إليه من معاني، وما يرمزون إليه من حقائق وأسرار - إذ لكل علم لغته ورجالاته -؛ فعليه أن يقتصر بالعمل بالواضح الذي لا إبهام فيه - حتى يتيسر له سبر معانيها ونشر حقائقها، وترك ما سواه لأصحابه؛ فالعلم الرباني مواظبة ومواصلة، وما عجز عن فهمه اليوم قد يتضح له غدا إن واصل السير وكشفت الحجب؛ فمن واصل القرع يكاد يفتح له كما قالت رابعة العدوية.

وعلى ذلك الدرب سار معظم الصوفية. حيث لم تتكشف لهم بعض الحقائق إلا في مرحلة متأخرة في طريق سيرهم، وتحققهم.

بل نجده يقول[1]:

"فأما كتب الحاتمي، وابن سبعين، وابن الفارض، وأبي العباس البونى، ومن جرى مجراهم؛ فلها رجال لهم في الحقائق مجال، وعندهم في التمييز مقال؛ فلا يشتغل بها في البداية إلا غوي، ولا في النهاية إلا خلي، ولا في التوسط إلا ذكي. يأخذ بما بان رشده، ويسلم ما وراء ذلك ليسلم من آفته، وما هو إلا كما قال بعضهم في ترجمة من كتاب له: بحر طامس يحتاج لبحري غاطس"؛ وقد ولع به قوم فضلوا وأضلوا، وفارقوا العمل بما توهموه فزلوا، وربما ادعوا ما فهموه أو تنسموه حالا لأنفسهم فافتضحوا بشواهد الأحوال، كما قيل:

من تحلى بحلية ليست فيه فضحته شواهد الامتحان

(1) عدة المريد الصادق. تحت عنوان "فصل في العلوم النورانية والظلمانية والمتشابهة".

فالنهي إذن ليس راجعا لعلة في الكتب بقدر ما هو راجع إلى ضعف المستوى الفكري للعامة عن فهم مراميها وأبعادها؛ فيوقعهم في الإيهام والخطأ في فهم إشاراتها ومراميها ومقاصدها.

إن تنبيه الشيخ أحمد زروق على مواطن الغلط في مواقف وأقوال المذكورين سابقا لا على جميع مواقفهم وأقوالهم هو من باب الإنصاف، وتنبيه المبتدئين في طريق السلوك، ومن ليست لهم قدرة فكرية، وتجربة روحية على معرفة أفكار من ذكر - لأن معظم الفقهاء وبعض الصوفية قد وقفوا ممن ذكر موقف الرفض وعدم القبول على الإطلاق، ودون تمييز -؛ وبذلك بقي الشيخ أحمد زروق منفتحا على الجميع، وأخذ عن الجميع بقلب منفتح وعقل متبصر ناقد، وروح منورة.

ورغم التحذير السابق؛ فإن الشيخ أحمد زروق شرح نونية الششتري ومقطعاته[1]، وكان معجبا بكتب الغزالي وعقيدته[2]؛ كما أن الشيخ أحمد زروق كان ممن ساهم في التعريف بكتب ابن عربي ونشرها. إذ نجد أبا بكر الدلائي مؤسس الزاوية الدلائية بالمغرب - الزروقية السند الصوفي - يحدثنا بأنه أخذ مؤلفات ابن عربي، وفي مقدمتها الفتوحات المكية عن طريق الشيخ أحمد زروق - أي بسند يتصل بالشيخ أحمد زروق، وهو سند العلماء -؛ كما أنه يستشهد في كتبه بأقوالهم إذا كانت غير منافية للعلم، أو مؤيدة بالدليل النقلي أو العقلي؛ وتلك لعمري سمة العالم الموضوعي المتمكن من علمه الباحث عن الحقيقة أنا وجدها أخذها وعمل بها.

هذا ولقد نوه الشيخ أحمد زروق بمحيي الدين بن عربي غير ما مرة حتى أنه نقل في كتابه عدة المريد الصادق صفحات بكاملها من كتاب: "روح القدس" لابن عربي؛ وإن لم يصرح باسم صاحبها تورية.

---

(1) قمنا بتحقيقه ونشره.

(2) حيث له شرحان على عقيدته: "تعليقة على عقيدة الغزالي"، و"اغتنام الفوائد". حققناهما في كتابنا عقيدة الشيخ أحمد زروق من خلال كتبه ورسائله.

وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على سعة أفق الشيخ أحمد زروق، وقبوله بالغير ما لم يعارض نصا صريحا في الكتاب أو السنة.

قال ابن القيم في مدارج السالكين:

"... إنهم - أي الصوفية - كانوا أجل من هذا، وهممهم أعلى وأشرف؛ إنما هم هائمون على اكتساب الحكمة والمعرفة، وطهارة القلوب، وزكاة النفوس".

وهو إذ يقر بفضل الصوفية؛ فإنه ينتقد المغالين منهم قائلا:

" وهذه الشطحات الصوفية أوجبت فتنة على طائفتين من الناس:

- إحداهما حجبت بها عن محاسن هذه الطائفة، ولطف نفوسهم، وصدق معاملتهم؛ فأهدروها لما حل من هذه الشطحات وأنكروها غاية الإنكار، وأساؤوا الظن بهم مطلقا، وهذا عدوان وإسراف... وهذه الشطحات ونحوها هي التي حذر منها سادات القوم، وذموا عاقبتها، وتبرأوا منها".

لقد قيد الشيخ أحمد زروق النقد بالأفكار لا بأصحابها؛ كما أنه اشترط في ذلك:

- **أن يكون الناقد ذا قريحة صادقة.**
- **أن تتوفر فيه الفطرة السليمة.**
- **أن يكون موضوعيا في نقده؛ بأن يأخذ بالمعنى الجلي، وأن لا يحمل الكلام ما لا يحتمل.**

بهذه الموضوعية؛ مع الحفاظ على حرمة العلماء اكتسب الشيخ أحمد زروق لقب "محتسب العلماء والأولياء، والجامع بين الشريعة والحقيقة".

وعليه؛ وانطلاقا من القاعدة السابقة: "إذا وقع إنكار فليس بقادح في المنكر عليه؛ إذ كل على علم علمه الله إياه. كما قال الخضر لموسى عليه السلام في أول أمرهما".

أقوال للشيخ أحمد زروق في المعرفة الوجدانية.

يقول الشيخ أحمد زروق في مقدمة شرحه لحكم ابن عطاء الله: "أما قبل كل شيء ومعه وبعده؛ فليس على الحقيقة إلا الله وحده"[1].

وفي شرح كلام ابن عطاء الله في حكمه: "الكون كله ظلمة؛ وإنما أناره ظهور الحق فيه، فمن رأى الكون ولم يشهده فيه أو عنده أو قبله أو بعده؛ فقد أعوزه وجود الأنوار، وحجبت عنه شموس المعارف بسحب الآثار"[2].

يقول الشيخ أحمد زروق: أناره بالوجود الجائز بدلا من العدم المجوز فظهر فيه بعلمه من حيث إتقانه، وإرادته من حيث تخصيصه، وقدرته من حيث إبرازه. ظهور دلالة وتعريف لا ظهور حلول وتكييف؛ فعرفت به ذاته وصفاته وأسماؤه. إذ هو فعله؛ وبهذا يفهم قوله تعالى: ﴿ ۞ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[3].

فما عدا الله عند الشيخ أحمد زروق فوجوده مجازي لا حقيقة. إذ كل شيء يستمد وجوده من الله تعالى، والعلاقة بين الوجودين كعلاقة الظل بالجسم؛ وفي هذا المعنى يقول في شرحه لنونية الششتري: "ووجود الكون ليس في ذاته ولا لذاته ولا بذاته؛ فهو عدم في جميع حالاته. في الماضي لأنه مخلوق، وفي الحاضر بعدم استقلاله لأنه معتمد في وجوده على غيره، وفي المستقبل كذلك"[4] فالوجود النسبي كان عند الصوفية ظلمة لم يضئ إلا عندما خلقه الله سبحانه وتعالى؛ فأظهره بقدرته من العدم إلى الوجود.

إن العارف الصوفي لا يكتفي بالقول: إن كل شيء غير حقيقي في مقابل الحق؛ بل ينكشف له هذا الشيء ظلمة بجانب النور، وعدما بجانب الكائن الأوحد الذي هو الله، وهذا هو معنى إسقاط الوجود عما سوى الحق، وضرورة رفض كل ما عداه من الأغيار؛ لأن ذلك ليس إلا مجرد ظل للحق[5].

---

(1) شرح حكم ابن عطاء الله.

(2) شرح الحكم. ص: 70.

(3) [النور: 35].

(4) شرح نونية الششتري للشيخ أحمد زروق.

(5) شرح نونية الششتري.

هذا ورغم اعتراف الشيخ أحمد زروق بعجز اللغة العادية عن وصف المعرفة الذوقية / الوجدانية التي هي في نظره "علم اليقين" الذي تتلاشى معه أنواع المعرفة الأخرى.

"إن من الناس من اختصهم الله لخدمته، وقوم اختصهم إضافة إلى الخدمة بالمحبة[1] وهؤلاء هم المؤهلون لمعرفته علما يقينيا لا يبقى معه شك".

ورغم ذلك فإن الشيخ أحمد زروق يرى ضرورة احترام التأدب على بساط الحق؛ لذا فهو يكره التعبير عن المحبة بالعشق؛ لما فيه من سوء أدب؛ كما أنه يرفض شطحات الصوفية.

أما العارف الحق عنده فهو "من لا إشارة له أصلا، لا لجمال ولا لجلال" وأن "سقوط إشارته في حاله؛ لكمال فنائه بشهود الكمال، لا لنقصه وقصوره عن مدارك الجمال والجلال؛ فهو فان في وجوده عن شهوده بموجوده؛ بل بمشهوده"[2].

والفناء عند الشيخ أحمد زروق "مقام للمعرفة الوجدانية الكاملة، وعلامة على اليقين الحق. في أوله إلغاء للنفس، وإفناء للذات في موضوع المعرفة الذي هو الحق"[3].

الله والوجود والإحسان:

لقد استخلص الشيخ أحمد زروق من حديث الإحسان: "... أن تعبد الله كأنك تراه؛ فإن لم تكن فإنه يراك" أن مقام الإحسان ينقسم إلى قسمين:

- أن لا يشاهد الإنسان ربه؛ ولكن يوقن بوجوده، وبأن الله يراه؛ فيلتزم بكل متطلبات الشريعة في مجالات العقيدة والعبادات والمعاملات، وهذا هو مقام العباد السالكين للطريق.

---

(1) شرح الحكم. ص: 126.

(2) شرح نونية الششتري. ص: 4.

(3) شرح الحكم. ص: 245.

- أن يرى الإنسان ربه في كل شيء، وفي كل جزئية من جزئياته. مع تحقيق متطلبات الخوف والرجاء؛ لأن الوجود كله ما هو إلا صفات الله وجماله وجلاله في كل مظاهر الكون؛ وهذا هو مقام العارف.

يقول الشيخ أحمد زروق: "وأسلوب الاستدلال، أو طريقة الاستدلال لظاهرة التوحيد - كما سبقت الإشارة إلى ذلك - ليست متساوية لدى الناس، أي بين العامة والخاصة؛ وهي ليست كذلك بين الصوفية؛ لأن توحيد الخلق على ثلاث درجات:

- **الأولى:** توحيد عامة المسلمين؛ وهي نفي الشركاء.

- **والثانية:** توحيد الخاصة؛ وهو أن يشاهد الأفعال كلها صادرة من الله بطريقة المكاشفة، لا بطريق الاستقلال؛ فإنه حاصل لكل مسلم؛ وثمرته ألا يرى فاعلا إلا الله، وجميع الخلق في قبضة القهر ليس بيدهم شيء.

- **والثالثة:** ألا يرى في الوجود إلا الله، ويغيب عن غيره حتى كأنه عنده معدوم، وهذا هو الذي تسميه الصوفية مقام الفناء بمعنى الغيب عن الخلق.

والمشاهدة أو الحضور الإلهي مراتب؛ فالبعض يسمو بالمشاهدة عن الجانب المادي، والبعض الآخر تحصل له بالمشاهدة صحوة روحية تجعله غير غافل، وصنف آخر تجعل صاحبها يبصر الكون كله ظلمة، وأن الحق هو الذي أناره؛ فقد فتحت له أبواب تجلياته؛ لأنه يبصر بقلب مفرد فيه توحيد مجرد.

شرح المباحث الأصلية.

الكمال والنقص من الأمور النسبية والمعاني الإضافية فقد تكون الصفة كمالا لذات ونقصا لأخرى وهذا نحو الأكل والشرب والنكاح: كمال للمخلوق نقص للخالق وكذا التعاظم والتكبر والثناء على النفس: كمال للخالق نقص للمخلوق وإذا كان الأمر كذلك فلعل ما تذكرونه من صفات الكمال إنما يكون كمالا بالنسبة إلى الشاهد ولا يلزم أن يكون كمالا للغائب كما بين؛ لا سيما مع تباين الذاتين.

لذا كان تصحيح العقيدة بالإيضاح والبيان؛ ثم تأييدها بالدليل والبرهان من أعظم مقاصد الإيمان، وأكبر مفاتيح اليقين والعرفان، ومقاليد الفوز بالجنة والنجاة من النيران.

فالكمال ثابت لله؛ بل الثابت له هو أقصى ما يمكن من الأكملية بحيث لا يكون وجود كمال لا نقص فيه إلا وهو ثابت للرب تعالى يستحقه بنفسه المقدسة وثبوت ذلك مستلزم نفي نقيضه، وهو النقص؛ وهذا الكمال ثابت له بمقتضى الأدلة النقلية والعقلية.

فمن الأدلة النقلية دلالة القرآن على ذلك، وما أخبر به الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم.

أما الأدلة العقلية؛ فهي كثيرة على رأسها النظام الكوني الدال على كمال الصانع الخالق.

وقد دل القرآن الكريم على ثبوت "معنى الكمال" بعبارات متنوعة دالة على معاني متضمنة لهذا المعنى؛ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ ...﴾.

فـ: "الصمد" هو المستحق للكمال في ذاته وأوصافه؛ فهو السيد الذي كمل في سؤدده. الشريف الذي كمل في شرفه، العظيم الذي كمل في عظمته، والحكم الذي قد كمل في حكمه، والغني الذي قد كمل في غناه، والجبار الذي قد كمل في جبروته، والعالم الذي قد كمل في علمه، والحكيم الذي قد كمل في حكمته؛ وهو الشريف الذي قد كمل في أنواع الشرف والسؤدد، وكذا في سائر صفات الكمال؛ وهي صفة لا تنبغي إلا لله تعالى؛ فليس له كفؤ ولا كمثله شيء. حيث لا يعلم أحد من الأمة نازع في هذا المعنى ؛ بل هذا المعنى مستقر في فطرة جميع المخلوقات؛ فكما أنهم مفطورون على الإقرار بالخالق ؛ فإنهم مفطورون على أنه أجل وأكبر وأعلى وأعلم وأعظم وأكمل من كل شيء.

ويستنتج من ثبوت الكمال له تعالى نفي النقائص عنه مما يعلم بالعقل؛ فهو سبحانه كامل في ذاته، كامل في صفاته، كامل في أفعاله؛ قدوس ليس كمثله شيء.

قال الجنيد: "التوحيد إفراد الموحد بتحقيق وحدانيته بكمال أحديته؛ فلا تشبيه، ولا تكييف، ولا تصوير ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورى: 11]؛ فهو تعالى منزه عن التنزيه، فكيف يشار إليه بالتشبيه.

فهرس القاعدة السابقة:

(1) **ابن الجوزي:** هو أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمان بن علي البغدادي الحنبلي. ولد ببغداد سنة: 510 هجرية، وتوفي بها سنة: 597 هجرية. فقيه ومحدث وعالم مجتهد وأحد أبرز أئمة المذهب الحنبلي، وخريج مدرسة ابن تيمية. من أشهر تآليفه: "تلبيس إبليس".

ولعل التحذير الوارد في القاعدة راجع إلى بعض ما يتعلق بالعقيدة. حيث هاجم ابن تيمية الأشاعرة في قولهم بتأويل الصفات.

(2) **محيي الدين ابن عربي:** سبقت ترجمته.

(3) **ابن سبعين:** انظر ترجمته سابقا.

(4) **ابن الفارض:** الحموي المصري. من كبار شعراء الصوفية. نهج في شعره التصوف الإشراقي. له ديوان شعر مطبوع، من أهم قصائده: التائية. (سبقت ترجمته).

- **أبو العباس البوني:** هو أبو العباس أحمد بن علي البونى - بفتح النون وألف مقصورة نسبة لبونة بتونس - فقيه عالم بأسرار الحروف. من تآليفه: مفتاح أسرار الحروف ومصابيح أنوار الظروف؛ وبه عرف، إظهار الرموز وإبداء الكنوز، شرح المعارف الكبرى، والوسطى، والصغرى، واللمعة النورانية، ومواقف الغايات في أسرار الرياضات. توفي بالقاهرة سنة: 628 هجرية.

(5) **ابن أحلا:** سبقت ترجمته.

(6) **ابن ذي سكين:** سبقت ترجمته.

(7) **العفيف التلمساني:** سبقت ترجمته؛ وقد اتبع طريق محيي الدين ابن عربي. حيث كان يقول بوحدة الوجود - على مذهب المدرسة الصوفية الإشراقية -؛ فاتهم بالزندقة، وعده ابن تيمية أخطر أصحاب المذهب الصوفي القائل بوحدة الوجود؛ ومما أخذ عليه قوله: "ما تم غير وسوى". من أشهر كتبه: المواقف، وشرح فصول الحكم لابن عربي، وشرح منازل السائرين للهروي. توفي سنة 690 هجرية.

(8) **الأيكي العجمي**: صوفي إشراقي؛ ممن قال بوحدة الوجود.

(9) **الأسود الأقطع**: هو أبو الخير ابن عياش المالقي الأندلسي الملقب بالأسود الأقطع. صحب ابن الجلاء، وغيره من مشاهير رجال الصوفية. كانت له فراسة قوية. توفي سنة نيف وأربعين وثلاثمائة هجرية.

(10) **أبو إسحاق التجيبي**: سبقت ترجمته.

(11) **الششتري**: سبقت ترجمته.

(12) **الغزالي**: حجة الإسلام أبو حامد الغزالي الشهير. للشيخ أحمد زروق شرحان على عقيدته. قمنا بتحقيقهما في كتابنا: "عقيدة الشيخ أحمد زروق من خلال كتبه وشروحه".

(13) **أبو طالب المكي**: هو أبو طالب محمد بن عطية الحارثي المكي. صاحب كتاب: "قوت القلوب في معاملة المحبوب". كان رجلا صالحا زاهدا. توفي سنة: 386 هجرية.

ومما أخذ عليه في كتابه ما ذكره في الصفات، وما أخذ به من صلوات الأيام والليالي التي لا سند لها من السنة الصحيحة. حيث اعتمد في ذلك على أحاديث ضعيفة.

هذا ويرى الشيخ أحمد زروق أن الإمام الغزالي وأبا طالب المكي قد اعتمدا في نقل الفضائل جملة وتفصيلا بأي وجه كان: "حتى قالا بكثير من الموضوعات والأحاديث الباطل إسنادها، كصلاة الرغائب والأسبوع، وأدعية وأذكار لا أصل لها، كأذكار الأعضاء في الوضوء ونحوه".

(14) السهروردي: هو أبو حفص عمر السهروردي (بتشديد السين المهملة، وسكون الهاء، وفتح الراء والواو، وسكون الراء الثانية) البغدادي. الشيخ الإمام العالم القدوة الزاهد العارف المحدث شيخ وقته في علم الحقيقة. انتهت إليه الرئاسة في تربية المريدين، ودعاء الخلق إلى الله تعالى؛ فهو من كبار الصوفية الذين التزموا بالكتاب والسنة. له كتب كثيرة منها: عوارف المعارف، وآداب المريدين. ولد سنة 539 هجرية، وتوفي سنة 632 هجرية.

وهو غير السهروردي المقتول.

أما السهروردي المقتول: هو شهاب الدين أبو الفتوح يحيى بن أميرك السهروردي، نسبة لسهرورد بإيران. هو شيخ مدرسة الإشراق الصوفية الفلسفية. فقيه شافعي المذهب. ولد سنة 549 هجرية، وسافر إلى حلب. حيث درس على خير الدين الجيلي، وكان صديقا لفخر الدين الرازي. اطلع على فلسفة اليونان، والديانات الشرقية، وكتب ابن سينا.

من كتبه: "حكمة الإشراق"، و"هياكل النور" و"الأربعون إسما"، و"الأسماء الإدريسية"؛ ولقد ذكرها الشيخ أحمد زروق في بداية شرحه للأسماء الحسنى (المخطوط الأصلي).

قتل سنة: 586 هجرية. ذكر ابن حجر في كتابه لسان الميزان أنه قتل لسوء معتقده، وقال عنه ابن تيمية: "المقتول على الزندقة".

يقول السهروردي في أحد أبياته:

أبـــدا تحـــن إليكـــم الأرواح ووصـــالكم ريحانهـــا والـــراح
وقلـــوب أهـــل ودادكـــم تـــشتاقكم وإلـــى لذيـــذ لقائكـــم ترتـــاح
وارحمتـــا للعاشقيـــن تكلفـــوا شـــر المحبـــة والهـــوى فـــضاح
بالـــسر إن بـــاحوا تبـــاح دمـــاؤهم وكـــذا دمـــاء العاشـــقين تبـــاح

عموما فقد تضاربت فيه الأقوال؛ فبينما قطع البعض بزندقته قطع آخرون بفضله وصلاحه. حيث كان منهم من يعتقد فيه الصلاح، وأنه من أهل الكرامات، كما ذكر ابن خلكان.

- **ابن قسي**: هو أحمد بن قسي الأندلسي. ممن يمثل المذهب الصوفي الإشراقي. من أهم مؤلفاته: "خلع النعلين في الوصول إلى حضرة الجمعين". توفي سنة: 545 هجرية.

قاعدة: 217. دَوَاعِي الْإِنْكَارِ عَلَى الصُّوفِيَّةِ خَمْسَةٌ(*)

دواعي الإنكار على القوم خمسة:

- **أولها: النظر لكمال طريقهم؛ فإذا تعلقوا برخصة، أو أتوا بإساءة أدب، أو تساهلوا في أمر، أو صدر منهم نقص، أسرع للإنكار عليهم؛ لأن النظيف يظهر فيه أقل عيب؛ ولا يخلو الإنسان من نقص. ما لم تكن له من الله عصمة أو حفظ.**
- **الثاني: رقة المدرك؛ ومنه وقع الطعن على علومهم في أحوالهم؛ إذ النفس مسرعة لإنكار ما لم يتقدم لها علمه.**
- **الثالث: كثرة المبطلين في الدعاوى، والطالبين للأغراض بالديانة؛ وذلك سبب إنكار حال من ظهر منهم بدعوى؛ وإن أقام عليها الدليل لاشتباهه.**
- **الرابع: خوف الضلال على العامة باتباع الباطن دون اعتناء بظواهر الشريعة، كما اتفق لكثير من الجاهلين.**
- **الخامس: شحة النفوس بمراتبها. إذ ظهور الحقيقة مبطل لكل حقيقة؛ ومن ثم أولع الناس بالصوفية أكثر من غيرهم، وتسلط عليهم أصحاب المراتب أكثر من سواهم.**

وكل الوجوه المذكورة صاحبها مأجور، أو معذور إلا الأخير؛ والله أعلم.

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

الإنكار على الصوفية إما:

- أن يكون من الداخل؛ أي أن ينتقد الصوفي ما يراه من عيوب الصوفية؛ ومن هذا القبيل إنكار الشيخ أحمد زروق؛ حيث كان الهدف منه إصلاح طريق التصوف، ونفي ما ألحقه المبتدعون بالطريق الصوفي.

- أو أن يكون من الخارج، كانتقاد الفقهاء، ومنكري التصوف، أو العامة؛ ويرى الشيخ أحمد زروق أن دواعي إنكار هؤلاء على الصوفية يرجع إلى أمور خمسة هي:

(*) تعتبر هذه القاعدة تكملة لما تم التطرق إليه في القاعدة 213.

- **الأول**: النظر لكمال طريقهم؛ حيث يرى العامة الكمال في طريق التصوف، ومن ينتمون إليه من شيخ أو مريد؛ فإذا أخذ الصوفي بالرخصة الشرعة في محلها عوض العزيمة، اعتبروا عمله نقصا في حقه، كما أنه إذا صدرت عن الصوفي في ظرف خاص لسبب ما إساءة أدب، أو تساهل في سنة من السنن، أو عادة من العادات؛ كثر الانتقاد والطعن عليه؛ لأن العامة ألفوا أن يروا في الصوفي كل كمال، ولا يخلو إنسان من نقص؛ لأن الكمال لا يكون إلا في حق نبي معصوم أو ولي محفوظ.
- **الثاني**: ضعف علم المنكرين؛ لذا أنكروا على الصوفية كثير من الأحوال؛ حيث أن من طبيعة الإنسان إنكار ما لا يعلم.
- **الثالث**: كثرة المدعين لطريق التصوف، وكثرة المتشبهين بأهل الصلاح حبا للرئاسة والظهور، طلبا للأغراض الدنيوية بإظهار الصلاح، وتجاسرا على المراتب؛ وبذلك انعدمت الثقة، وصبت الأحكام الجاهزة على الصوفية من غير تمييز ولا روية؛ فيحكم على الجميع بالشبهة والظن والكذب؛ ولو كان للصادق دليل على صدقه؛ حيث أن الفساد تغلب على الصلاح؛ فشمل الجميع بالانتقاد.
- **الرابع**: انتقد بعض الفقهاء الصوفية مخافة ضلال العامة عن طريق اعتقاداتهم الفاسدة في مشايخهم.

ووجوه الانتقاد السابقة لها ما يبررها وصاحبها مأجور؛ لأن هدفه الإصلاح.

- **الخامس**: أما الوجه الخامس للانتقاد؛ فهو ولوع الناس بالصوفية؛ فيتخذون منهم قدوة؛ ولو كانوا على ضلال؛ خصوصا فيما يتعلق بادعاء الكرامات، والتجاسر على المراتب وادعائها لنفسه، وخرق العادات، والتظاهر بالأمور الغريبة من الشطحات؛ حيث يستظهر بعض المشايخ على الناس بهذه الأمور، وعدم التقيد بأحكام الشرع، وبالسنة المطهرة.

وهذا هو الوجه الذي انتقده الشيخ أحمد زروق انتقادا شديدا، وحكم على أصحابه بالضلال والبدعة؛ لأنهم استظهروا بالدعوى، وتعززوا بالطريق، وأكلوا بالدين. (انظر الأسباب الموجبة للانتقاد في القاعدة السابقة. ق: 213).

قاعدة: 218. السَّبَبُ فِي بَقَاءِ ذِكْرِ الصَّالِحِ أَكْثَرُ مِنْ ذِكْرِ الْفَقِيهِ

النسبة عند تحقيقها تقتضي ظهور أثر الانتساب؛ فلذلك بقي ذكر الصالح أكثر من ذكر الفقيه؛ لأن الفقيه منسوب إلى صفة من أوصاف نفسه هي فهمه، وفقهه المنقضي بانقضاء حسه، والصالح منسوب إلى ربه؛ وكيف يموت من صحت نسبته للحي الذي لا يموت بلا علة من نفسه؟

ولما عمل المجاهد حتى مات شهيدا في تحقيق كلمة الله وإعلائها حسا ومعنى؛ كانت حياته حسية معنوية، كما أخبر به الكتاب العزيز، ولما كان عمل الصالح بذلك معنى كانت حياته معنوية بدوام كرامته وذكر بركته على مر الدهور.

قد مات قوم وهم في الناس أحياء...؛ فافهم.

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

الانتساب إلى التصوف عند تحقق صاحبه بهذا الانتساب دون تظاهر أو ادعاء؛ يكون أدعى لبقاء ذكره؛ لذا فإن ذكر الصالحين في ضمير الأمة يكون أبقى من ذكر الفقهاء؛ لأن الفقيه ينسب إلى صفة قائمة في نفسه، وهي العلم والفقه المنقضي بانقضاء أجله في الغالب. أما الصالح فهو ينسب إلى ربه؛ لذا فإن بقاء ذكره حسا ومعنى؛ حياة ومماتا يبقى ببقاء المنتسب إليه.

ومن هذا القبيل المجاهد الذي يجاهد لإعلاء كلمة الله؛ فيستشهد في سبيل الله؛ فإن ذكره يبقى؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿١٦٩﴾﴾[1].

قال الإمام الشافعي:

النـاس للنـاس مـا دام الوفـاء بهـم والعـسر واليـسر أوقـات وسـاعات

(1) [آل عمران: 169].

وأكرم الناس ما بين الورى رجل تقضى على يده للناس حاجات

لا تقطعن يد المعروف عن أحد ما دمت تقدر والأيام تارات

واذكر فضيلة صنع الله التي جعلت إليك لا لك عند الناس حاجات

قد مات قوم وما ماتت فضائلهم وعاش قوم وهم في الناس أموات[1]

(1) تنسب الأبيات للشافعي.

قاعدة: 219. سِتْرُ زَلَّةِ الْأَئِمَّةِ وَاجِبٌ، وَصِيَانَةُ الدِّينِ أَوْجَبُ

ما ألف من الكتب للرد على القوم؛ فهو نافع في التحذير من الغلط؛ ولكن لا يستفيده مستفيد إلا بثلاثة شروط:

- أولها: حسن النية في القائل؛ باعتقاد اجتهاده أو أنه قاصد حسم الذريعة؛ وإن خشن لفظه، كابن الجوزي؛ فللمبالغة في التنفير.
- الثاني: إقامة عذر القول فيه بتأويل، أو غلبة، أو غلط، أو غير ذلك؛ إذ ليس بمعصوم؛ وقد تكون للولي الزلة والزلات، والهفوة والهفوات لعدم العصمة وغلبة الأقدار، كما أشار إليه الجنيد رحمه الله تعالى بقوله تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا ﴿٣٨﴾﴾[1].
- الثالث: أن يقتصر بنظره على نفسه؛ فلا يحكم به على غيره، ولا يبديه لمن لا قصد له في السلوك؛ فيشوش عليه اعتقاده الذي ربما كان سبب نجاته وفوزه؛ فإن احتاج لذلك فليعترض على القول دون تعيين القائل، ويعرض بعظمته وجلاله مع إقامة قدره؛ إذ ستر زلل الأئمة واجب، وصيانة الدين أوجب، والقائم بدين الله مأجور، والمنتصر له منصور، والإنصاف في الحق لازم، ولا خير في ديانة يصحبها هوى؛ فافهم.

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

إذا كان ستر أهل العلم واجب عند وقوعهم في الزلة أو المعصية؛ لأن العلماء غير معصومين؛ ولهذا يجب سترهم والتغاضي عنهم عند وقوعهم في الزلة أو الهفوة أو المعصية؛ وإن كان تمسك العالم بدينه أوجب وأكثر صونا لمروءته؛ لذا

(1) [الأحزاب: 38].

على العالم أن لا ينجر إلى المعاصي والهفوات؛ فإن وقع فيها؛ فليكن ذلك على سبيل الخطأ أو النسيان؛ إذ لا يفترض منه التعمد والقصد.

ثم إن ما ألف من الكتب في الإنكار على ما وقع فيه الصوفية من أخطاء - كما فعل الشيخ أحمد زروق في كتابه: "عدة المريد الصادق"، ورسالته في "الرد على أهل البدع" - لا يكون مفيدا في محله إلا بشروط ثلاثة:

أولها: أن ينطلق صاحب الإنكار والنصح القائل في اجتهاده ونصحه من حسن النية، وسلامة الطوية والمقصد؛ مع التزام الموضوعية والابتعاد عن الذاتية؛ وإن اشتد في نصحه حسما للذريعة؛ كما نجده عند ابن الجوزي؛ لأنه ما فعل ذلك في كتابه "تلبيس إبليس" إلا حسما للذريعة، وللمبالغة في التنفير من زلات بعض الصوفية، وما أدخلوه على الطريقة من بدع، وكما فعله الشيخ أحمد زروق في بعض رسائله وكتبه.

الثاني: أن يبحث لصاحب القول المنكر عليه مخرجا وعذرا؛ وذلك بتأويل القول، كأن يحمل على المجاز مثلا لا الحقيقة، وعلى الكناية لا التصريح، ونفي ما يوهم من معاني بعيدة لا يمكن التمسك بها؛ ذلك أن العبارات قد تقصر أحيانا عن التعبير عن المراد؛ كما تبين في قاعدة سابقة، وقد يكون صاحب الكلام مصطلما فيقع في الخطأ؛ إذ العصمة لا تثبت إلا لنبي، وإن ثبت الحفظ للولي؛ وعليه فإن الولي قد يقع في الزلة والزلات، والهفوة والهفوات دون قصد؛ فقد سئل الجنيد: أيزني العارف بالله؟ فأطرق مليا؛ ثم قال: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴿٣٨﴾﴾[1].

فالمعصية لا تقدح في الولاية ولا تزيلها؛ فقد يقع من الولي الذنب دون سبق قصد وتوجه، ولا إصرار؛ حتى يبقى دائما مترددا بين الرجاء والخوف؛ وإن كان كلام الجنيد ليس جوابا بالإيجاب؛ بل هو إعراض عن الجواب، وفي الصحابي ماعز، والمرأة الغامدية خير مثال على ذلك؛ إذ لو قسمت توبتهما على سبعين لشملتهم كما قال عليه السلام.

---

(1) [الأحزاب: 38].

قال الشاذلي في دعائه: "واجعل سيئاتنا سيئات من أحببت، ولا تجعل حسناتنا حسنات من أبغضت؛ فالإحسان لا ينفع مع البغض منك، والإساءة لا تضر مع الحب منك؛ بل كانت سببا في القرب".

إذ: "رب معصية أورثت ذلا وانكسارا خير من طاعة أورثت عزا واستكبارا".

وإذا كان الذنب يعظم بعظم الزمان والمكان؛ فإنه يعظم إذا صدر من عارف بالله؛ وإن كانت المعصية لا يتصور صدورها من الولي إلا في حالة الغفلة؛ وإن أعقبها ندامة وتوبة.

الثالث: أن لا يكون الإنكار صادرا عن مقارنة بين حال المنكر والمنكر عليه؛ إذ لا يجوز للولي أن يحكم على الغير انطلاقا من أحواله هو ومنزلته؛ بل يراعي في النصح منزلة المنصوح له ومرتبته ومنزلته ومرتبته في السلوك؛ لأنه إن لم يراع ذلك فقد يثقل عليه، ويشوش عليه؛ وأن يكتفي في النصح بالتلميح لا التصريح اقتداء بسنة النبي عليه السلام في ذلك: "ما بال أقوام..."؛ "إذ ستر زلة الأئمة واجب، وصيانة الدين أوجب، والقيام بدين الله مأجور، والمنتصر له منصور، والإنصاف في الحق لازم، ولا خير في ديانة يصحبها هوى".

ومع ذلك كله ينبغي أن يكون النقد منصبا على القول لا القائل؛ فلا يطعن في صاحب القول أو الكتاب؛ بل يطعن في المكتوب إذا توفرت شروط الطعن؛ ومنها الفهم العميق والتأني في إصدار الأحكام.

قاعدة: 220. تُعْتَبَرُ دَعْوَى الْمُدَّعِي نَتِيجَةَ دَعْوَاهُ؛ فَإِنْ ظَهَرَتْ صَحَّتْ، وَإِلَّا فَهُوَ كَذَّابٌ

تعتبر دعوى المدعي نتيجة دعواه؛ فإن ظهرت صحت، وإلا فهو كذاب؛ فتوبة لا تتبعها تقوى باطلة، وتقوى لا تظهر بها استقامة ناقصة، واستقامة لا ورع فيها غير تامة، وورع لا ينتج زهدا قاصر، وزهد لا يؤثر توكلا يابس، وتوكل لا تظهر ثمرته بالانقطاع عن الكل إلى الله واللجأ إليه صورة لا حقيقة لها.

فتظهر صحة التوبة عند اعتراض المحرم، وكمال التقوى حيث لا مطلع إلا الله، ووجود الاستقامة بالتحفظ على إقامة الورد في غير ابتداع، ووجود الورع في مواطن الشهوات عند الاشتباه؛ فإن ترك فذاك، وإلا فليس هناك، والزهد في الرفض عند التخيير، والاستسلام عند المعارضة؛ فلا يبالي بإقبال الدنيا ولا بإدبارها، والتوكل عند تعذر الأسباب، ونفي الجهات بتقديم عدم إمطار السماء وإنبات الأرض وموت كل الخلائق؛ فإن سكن القلب فذاك، وإلا فليس هناك.

وكل عمل قُدِّر سقوط وجوبه أو ندبه، وطَلَبَتْهُ النفسُ مع ذلك؛ فالحامل عليه الهوى، وإن كان حقا في ذاته؛ فإن سقط بتقدير السقوط؛ فقصده ما ورد فيه؛ فافهم.

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

كل من ادعى حالا أو مقاما من الصوفية؛ فإن صحة دعواه أو كذبها تؤكدها أقواله وأفعاله:

- فمن ادعى التوبة؛ دون أن تكون مقرونة بالتقوى، وتجنب المحرمات؛ فدعواه باطلة.
- ومن يدعي التقوى دون أن تكون مصحوبة بالاستقامة في السر والعلن؛ فدعواه ناقصة؛ لأن من أظهر التقوى وتقيد بها في العلن دون السر؛ فاستقامته مدخولة، ودعواه مردودة.

- واستقامة بدون ورع وتجنب ما لا بأس به مخافة أن يقع فيما فيه بأس غير تامة.
- والورع الذي لا يثمر زهدا، ولا يحافظ صاحبه على أوراده من غير ابتداع، ولا يجعل صاحبه يتورع عن الشبهات؛ يكون ناقصا.
- والزهد الذي لا يؤثر توكلا على الله، ولا يجعل صاحبه يختاره على ما سواه عند التخيير، ولا يستسلم لما اختاره الله وقدره له؛ حيث لا يبالي أأقبلت الدنيا - فيشكر - أم أدبرت - فيصبر -؛ ليس زهدا حقيقيا.
- والتوكل الذي لا تظهر ثمرته بالانقطاع إلى الله والاعتماد عليه وحده في جميع الأحوال؛ مع سكون القلب للمولى فيما قدر واختار - ولو تعذرت الأسباب، وانتفت الجهات - ادعاء لا حقيقة له؛ لأن صاحبه يكون متوكلا صورة لا حقيقة.

ثم إن كل عمل قدر سقوط وجوبه، أو ندبه، وطلبته النفس مع ذلك؛ يكون الدافع إليه هوى النفس؛ ولو كان حقا في ذاته؛ فإن سقط حامل الهوى كان القصد صحيحا وإلا فلا.

فصل في بيان طريق الجادة وما احتوت عليه من فائدة ومادة:

و**طريق الجادة هو**: الذي لا ينكره ظاهر، ولا يستغني عنه باطن، يفتقر إليه المبتدئ في بدايته، ولا بد للمنتهي منه في نهايته، ومداره على **أربعة** أمور:

أولها: (**تصحيح التوبة**) بإقامة شروطها الثلاثة، التي هي: الندم على ما فات، والإقلاع في الحال، والنية أن لا يعود، **وتحصيل فرائضها الأربع**؛ التي هي: رد المظالم، وقضاء الفوائت، واجتناب المحارم، وتعميم القصد؛ **وكمالاتها الست** التي هي: مصاحبة العلم، وملازمة العمل، وصدق التوجه، ودوام اللجأ، واتهام النفس، وشدة الحذر.

وقد قال الشيخ أبو الحسن الشاذلي رضي الله عنه:" ليكن همك ثلاثا: التوبة، والتقوى، والحذر؛ وقوها بثلاث: الذكر، والاستغفار، والصمت عبودية لله؛ **وحصن هذه الستة بأربع**: الحب، والرضى، والزهد، والتوكل؛ وإذا فاتتك التقوى في

الاستقامة فلا يفوتنك في التوبة والإنابة. **انتهى؛ وهو عجيب جامع لأصول التوجه فاعرف حقه.**

الثاني: (**تحقيق التقوى**) باتباع الأوامر، والانكفاف عن الزواجر؛ وهو معنى اجتناب المحارم المذكور في التوبة؛ فبين التقوى والتوبة تداخل؛ غير أن منتهاها مبتداه - أي منتهى التوبة مبتدأ التقوى -، ومنتهاه - أي التقوى - ترك ما لا بأس به حذرا مما به البأس؛ بل ترك ما يحيك في الصدر؛ لقوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: "الإثم حزاز القلوب"، ولا يبلغ الرجل درجة المتقين حتى يدع ما حاك في الصدر، وقال صلى الله عليه وعلى آله وسلم: "التقوى هاهنا" وأشار إلى صدره.

وحاصل هذا الباب ترك المحرمات المشهورة المتفق عليها، والتحفظ في ذلك حتى تنطبع به النفس، ثم الاعتناء بترك الشبهات حتى لا يقبلها القلب، ثم التبرؤ من مواقع الاشتباه بالإمكان، وهي درجة الورع، رزقنا الله ذلك بمنه وكرمه.

الثالث: (**وجود الاستقامة**) في جميع الأحوال باتباع السنة دون تأول ولا ترخص، ولا تشديد يخرج عن الحق، بل بإقامة الحقوق، والإعراض عن كل مخلوق؛ ومدار ذلك على أربعة أمور: **ضبط الأوقات، والتحرز من الآفات، والتحصن من التقلبات، والتأدب مع الحالات.**

* **فضبط الأوقات:** بمراعاة كل ما يليق به؛ وقد قال صلى الله عليه وعلى آله وسلم: "إن مما في صحف إبراهيم: وعلى العاقل أن تكون له أربع ساعات: ساعة يناجي فيها ربه، وساعة يحاسب فيها نفسه، وساعة يخلي فيها بين نفسه وبين شهواتها المباحة، وساعة يفضي فيها إلى إخوانه الذين يبصرونه بعيوبه ويدلونه على ربه".

قلت: فساعة المناجاة من السحر إلى طلوع الشمس، وساعة المحاسبة من العصر إلى المغرب.

- وقال رحمه الله بأحد رسائله: "...أعنى أن يوقع في هذين الوقتين ما تيسر له من ذلك، - ومتى تيسر له منها -، وساعة الإخوان ساعة الفراغ من الضروريات،

وأحسنها بعد الظهر؛ فإن عدم شرطهم فكتاب يقوم مقامهم، وما عدا ذلك فللأمور المباحة. هذا ما دلت عليه السنة، والله أعلم.

وقال رحمه الله بإحدى رسائله: "والأوقات كلها خلفةُ ﴿لِّمَنْ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا ﴿٦٢﴾﴾ [الفرقان: 62]؛ فما فاتك من وردك في الليل استدركته في النهار وبالعكس".

* **والتحرز من الآفات:** بمراقبة الحركات والسكنات، إذ لكل وقت سهم من العبودية، يقتضيه الحق منك بحكم الربوبية، وهو أربعة لا خامس لها.

قال الشيخ أبو الحسن الشاذلي رضي الله عنه: "العاقل من عقل عن الله ما أراد به ومنه شرعا. والذي يريده الله تعالى بالعبد أربعة أشياء: إما **نعمة**، أو **بلية**، أو **طاعة**، أو **معصية**؛ فإذا كنت في **النعمة**؛ فالله تعالى يقتضي منك الشكر شرعا، وإذا أراد الله بك **البلية**؛ فالله تعالى يقتضي منك الصبر شرعا، وإذا أراد الله بك **الطاعة**؛ فالله تعالى يقتضي منك شهود المنة شرعا؛ ورؤية التوفيق شرعا، وإذا أراد الله منك **معصية**؛ فالله تعالى يقتضي منك التوبة والإنابة شرعا؛ **فمن فعل ذلك فهو عبد على الحقيقة**؛ بدليل قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: "من أعطي فشكر، وابتلي فصبر، وظُلم فغفر، وظَلم فاستغفر"، ثم سكت، قالوا: ماذا له يا رسول الله؟ قال: ﴿أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [الأنعام: 82].

قال سيدي أبو العباس المرسي رضي الله عنه: "أولئك لهم الأمن في الآخرة، وهم مهتدون في الدنيا.

قلت: وهذه المعاملات لا تصح إلا بقلب حاضر للحركات، أو متيقظ للوقائع بعد النزول، فاعرف ذلك فإنه مهم.

ومما جاء بالحكم العطائية: حقوق في الأوقات يمكن قضاؤها، وحقوق الأوقات لا يمكن قضاؤها؛ إذ ما من وقت يرد إلا و لله عليك فيه حق جديد و أمر أكيد؛ فكيف تقضي فيه حق غيره؛ و أنت لم تقض حق الله فيه".

* **والتحصن من التقلبات:** إنما هو بتبعيد القلب عن المألوفات؛ وهي أربعة: **الشبع، والنوم، والكلام، والخلطة.**

قال ابن القسطلاني رضي الله عنه ناقلا عن أحمد بن عاصم الأنطاكي رضي الله عنه: "أعداؤك **أربعة**:

- **الدنيا**؛ وسلاحها لقاء الخلق، وسجنها العزلة.
- **والنفس**؛ وسلاحها النوم، وسجنها السهر.
- **والشيطان**؛ وسلاحه الشبع، وسجنه الجوع.
- **والهوى**؛ وسلاحه الكلام، وسجنه الصمت.

قلت: وفي كل هذه آفات لا ينتبه لها إلا حازم يعامل كل شيء على قدر الحاجة إليه؛ **فلا يفرط ولا يفرط**؛ لأن الإفراط مضر كالتفريط؛ والخير كله في **التوسط**، فيتعين العمل عليه؛ **وذلك بأن يكون كل واحد أهم؛ لا أنه ينفرد لمقابله**؛ لأن آفة الترك كالفعل.

- فمن كان **الجوع** أهم إليه من الشبع؛ لم يأكل فوق ما يكفيه.
- ومن كان **السهر** أهم إليه من النوم؛ لم ينم فوق ما يحتاج إليه.
- ومن كان **الصمت** أهم إليه من الكلام؛ لم يتكلم فيما لا يعنيه.
- ومن كانت **الخلوة** أهم عليه من الجلوة، تفرغ لما يريده.

ومن لم تكن هذه من همته، فقل أن يصلح حاله، وإن صلح فلا يدوم، وإن دام فلا يجد له أثرا.

فقد **قال بعض السادة**: "من يكثر الأكل؛ لا يجد للطاعة لذة، ومن يكثر النوم؛ لا يجد للعمر بركة، ومن يطلب رضى الناس؛ فلا ينتظر رضى الله، ومن يكثر الكلام بفضول أو غيبة؛ فلا يخرج من الدنيا على السلامة".

* **والتأدب في الحالات جار بحسبها**؛ وأهم ما في ذلك قد جمعه الشيخ أبو الحسن الشاذلي رضي الله عنه حيث قال: "**أربعة** آداب إذا خلا **الفقير المتجرد** عنها؛ فاجعله والتراب سواء: الرحمة للأصاغر، والحرمة للأكابر، والإنصاف من النفس، وترك الانتصاف لها.

وأربعة آداب إذا خلا **الفقير المتسبب** عنها فلا تعبأن به - وإن كان أحدهم أعلم البرية -: مجانبة الظلمة، وإيثار أهل الآخرة، ومواساة ذوي الفاقة، ومواظبة الخمس في الجماعة".

وقال رضي الله عنه:

"أوصاني حبيبي - أي شيخه ابن مشيش رحمه الله -؛ فقال: لا تنقل قدميك إلا حيث ترجو ثواب الله، ولا تجلس إلا حيث تأمن غالبا من معصية الله، ولا تصحب إلا من تستعين به على طاعة الله، ولا تصطفي لنفسك إلا من تزداد به يقينا؛ وقليل ما هم".

ومما جاء بالحكم العطائية: "لا تصحب من لا ينهضك حاله، و لا يدلك على الله مقاله".

وقال: "ربما كنت مسيئا؛ فأراك الإحسان منك صحبتك إلى من هو أسوأ حالا منك".

قال بعض المشايخ يوصي بعض إخوانه: "عليك بالذكر عند البسط، وبالفكر عند القبض، وبالحمد على كل حال".

وقال أحد العارفين: "الخلق جميعا مع الله في مقام الشكر؛ وهم يحسبون أنهم في مقام الصبر!! ووردك لا تغفل عنه؛ إن فاتك بالليل أخلفه بالنهار، وإن سافرت فاجعل وردك في الذكر، أو اتركه على حاله، ولا تغفل عن طلب العلم؛ فبه يصعد السعيد إلى المراتب العلية، وبالعمل يثبتون عليها.

وقد صح أن العلم يفيد الكمالات، كما أن العمل الصالح يحفظها، والزمان الذي يتوسط لك بين أوقات الواجبات تصرفه في العمل الصالح على أي وجه كان، **واجعل أكثره في طلب العلم**، وصل صلواتك الخمس في جامع الخطبة، ولا تعاشر أحدا قبل إخوانك، واهجر منهم من أهمل الأدب، حتى يستغفر الله عز وجل؛ وعليك باحترام كل مسلم، ولا تسمح في قليل المنكر ولا كثيره، وأقل من البسط؛ فإنه يجذب السالك إلى خلف، ويخرب على الواصل نظام كماله الأول؛ والله يديم لنا ولكم العافية في الدنيا والآخرة بمنه وكرمه، والسلام".

الرابع: رفع الهمة عن الخلائق، وإشخاص القلب للحقائق؛ ومقدمة ذلك: بصيرة نافذة، وأنوار متزايدة نشأت عن بصيرة مستقيمة، وآداب سليمة.

وقد سئل الجنيد رضي الله عنه: كيف السبيل إلى الانقطاع إلى الله تعالى؟ قال: بتوبة تزيل الإصرار، وخوف يزيل التسويف، ورجاء يبعث السالك على العمل، وإهانة النفس بقربها من الأجل، وبعدها من الأمل".

قيل له: "فبماذا يصل العبد إلى هذا؟ قال: بقلب مفرد، فيه توحيد مجرد".

وقال الشيخ أبو الحسن رضي الله عنه:

"**عمى البصيرة في ثلاثة أشياء:** إرسال الجوارح في معاصي الله، والتصنع بطاعة الله، والطمع في الخلق؛ فمن ادعى البصيرة مع واحدة من هذه فقلبه هدف لظنون النفس ووسواس الشيطان".

وقال رضي الله عنه: "اجعل التقوى وطنا، ولا يضرك مرح النفس ما لم تصر على الذنب، أو ترضى بالعيب، أو تسقط منك الخشية بالغيب".

وقال أيضا رضي الله عنه: "من فارق المعاصي في ظاهره، ونبذ حب الدنيا من باطنه، ولزم حفظ جوارحه، ومراعاة سره، أتته الزوائد من ربه، ووكل به حارس يحرسه من عنده، وجمعه في سره، وأخذ الله بيده خفضا ورفعا في جميع أموره".

وقال رضي الله عنه: "سمعت قائلا يقول: ما صبر من أفشى، ولا سلِم من تكلَّف، ولا رضي من سأل، ولا فوض من دبر، ولا توكل من دعا، وهي خمس، وما أحوجك لهذه الخمس أن تموت عليها، وقل: ﴿رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ﴿٢٤﴾﴾ [القصص: 24] فزدني من فضلك وإحسانك، واجعلني من الشاكرين لنعمائك".

ومما جاء بالحكم العطائية: "ربما دلهم الأدب على ترك الطلب، اعتمادا على قسمته، واشتغالا بذكره عن مسألته".

وقال أيضا: "ربما استحيى العارف أن يرفع حاجته إلى مولاه اكتفاء بمشيئته؛ فكيف لا يستحيي أن يرفعها إلى خليقته".

وقال رضي الله عنه: "رأيت الصديق في المنام؛ وقال لي: تدري ما **علامة خروج حب الدنيا من القلب؟** قلت: لا. قال: **بذلها عند الوجد، ووجود الراحة عند الفقد**".

وقال رضي الله عنه يحكي عن أستاذه رحمه الله في قوله صلى الله عليه و على آله وسلم:"يسروا ولا تعسروا، وبشروا ولا تنفروا".

أنه يعني: "دلوهم على الله ولا تدلوهم على غيره؛ **فإن من دلك على الدنيا فقد غشك، ومن دلك على العمل فقد أتعبك، ومن دلك على الله فقد نصحك**".

وفي الخبر: "ليس الزهد بتحريم الحلال، ولا بإضاعة المال؛ إنما **الزهد** أن تكون بما في يد الله أوثق منك بما في يدك".

وقال الشيخ أبو الحسن رضي الله عنه: "قف بباب واحد؛ لا لتفتح لك الأبواب، تفتح لك الأبواب، واخضع لسيد واحد؛ لا لتخضع لك الرقاب، تخضع لك الرقاب. قال الله تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ﴾[الحجر: 21].

وقال أيضا رضي الله عنه: "يئست من نفع نفسي لنفسي؛ فكيف لا أيأس من نفع غيري لنفسي، ورجوت الله لغيري؛ فكيف لا أرجوه لنفسي".

وسئل عن الكيمياء فقال: "اقطع طمعك من الله أن يعطيك غير ما قسم لك، ومن الخلق أن ينفعوك أو يضروك".

وقال رضي الله عنه: "من طلب الحمد من الناس بترك الأخذ من الناس؛ فإنما يعبد نفسه والناس، وليس من الله في شيء".

وقال أيضا: "**لأن يغنيك الله عن الدنيا خير لك من أن يغنيك بها؛ فوالله ما استغنى بها أحد قط؛ وكيف يستغنى بها بعد قوله تعالى:** ﴿قُلْ مَتَٰعُ ٱلدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾ [النساء: 77]".

وقال رضي الله عنه: "**كل شهوة تدعوك إلى الرغبة في مثلها؛ فهي عدة الشيطان وسلاحه، وكل شهوة تدعوك إلى طاعة الله والرغبة في سبيل الخيرات؛ فهي محمودة**".

وقال رضي الله عنه: "أشقى الناس من يحب أن يعامله الناس بكل ما يريد؛

وهو لا يجد من نفسه بعض ما يريد؛ فطالب نفسك بإكرامهم، ولا تطالبهم بإكرامهم لك. ﴿لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾ [النساء: 84]".

وقال رضي الله عنه: "أوصاني أستاذي رحمه الله فقال: الله الله والناس؛ نزه لسانك عنهم، وقلبك عن التماثل من قِبَلهم، وعليك بحفظ الجوارح وأداء الفرائض؛ وقد تمت ولاية الله عندك، فلا تذكرهم إلا بواجب حق الله عليك؛ وقد تم ورعك، وقل: اللهم أرحني من ذكرهم، ومن العوارض من قِبلهم، ونجني من شرهم، واغنني بخيرك عن خيرهم، وتولني بالخصوصية من بينهم؛ إنك على كل شيء قدير".

وهو عجيب، وكذا كل ما قبله؛ وهي جملة جامعة لوجوه الآداب وأصول التحقق في رفع الهمة؛ فتمسك بها حتى يأتيك الفتح من الله مجردا عن الوسائط، أو بواسطة ولي من أوليائه؛ وهو أتم لمن قضي له به؛ وبالله سبحانه التوفيق، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

عدة المريد الصادق.

قاعدة: 221. بَوَاعِثُ الْعَمَلِ وُجُودُ الْخَشْيَةِ؛ وَعَلَامَةُ كَمَالِ الْحُبِّ الْعَمَلُ بِمَا يُرْضِي المَحْبُوبَ

من بواعث العمل وجود الخشية؛ وهي تعظيم تصحبه مهابة، والخوف؛ وهو انزعاج القلب من انتقام الرب، والرجاء وهو السكون لفضله تعالى بشواهد العمل في الجميع؛ وإلا كان الكل اغترارا.

والحب علامة كماله العمل بما يرضي المحبوب؛ فإن خرج عن كل وجه يرضيه فلا حب؛ وبعض التقصير لا يقدح لقوله عليه السلام: "لا تلعنه فإنه يحب الله ورسوله"[1]، وقد أتي به في شرب الخمر مرارا.

وكذا حديث الأعرابي الذي قال: متى الساعة؟ فقال: "ما أعددت لها؟ فقال: لا شيء، إلا أني أحب الله ورسوله"[2].

نعم، المحب لا يرضى بمخالفة محبوبه؛ فهو لا يمكن الإصرار منه؛ وإن غلبته شهوة ونحوها بادر لمحل الرضا من التوبة والإنابة؛ فافهم.

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

من الأمور التي تشجع على العمل بالشريعة والاجتهاد في الطاعات وجود الخشية من الله تعالى في نفس العبد؛ وهي "لا تنشأ إلا عن العلم المحقق الثابت المماس للحقيقة المتعلق بجناب الحق سبحانه". ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر: 28] حيث تنبعث من وجود الخشية "إخلاص العمل لله تعالى، والاستعانة به دون توقف"؛ وهي من العبادات القلبية؛ فالخشية هي:

- "انجماع على طاعة الله، وانقباض من معصيته"؛ كما أنها: "مهابة يصحبها تعظيم". مهابة من الله، وتعظيم لحرماته، ولا تتحقق الخشية إلا إذا بلغ الإنسان إلى

---

(1) من حديث أخرجه البخاري في صحيحه.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه. باب المرء مع من أحب.

أعلى درجات الإحسان؛ حيث يراقب الله في جميع الأحوال: "أن تعبد الله كأنك تراه؛ فإن لم تكن تراه فإنه يراك".

ومن ثمرات الخشية:

- إخلاص العمل لله "أن تعبد الله كأنك تراه؛ فإن لم تكن تراه فإنه يراك".
- الالتزام بالشريعة - أمرا ونهيا -؛ مع البعد عن المعاصي وجميع الشبهات.
- تعظيم الله ومهابته والخوف منه دون ما سواه ﴿فَلَا تَخْشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ﴾[المائدة: 44].
- تعظيم حرمات الله تعالى.
- الخوف من نقمته إن حاد عن الطريق المستقيم.
- الرجاء في عفوه؛ وهو "جمع يصحبه عمل في سبب المطموع فيه لأجل تحصيله"، وهو: "السكون لفضله تعالى بشواهد العمل في الجميع" أي "الطمع فيما عند الله بشرط العمل في سبيل الوصول إليه"[1] أي مع القيام بالأسباب.

فالخشية - انخلاع القلب من توقع فوات محبوب أو وقوع مكروه -؛ إن قارنها رجاء فهي خوف، وإلا فهي يأس وقنوط؛ وبواعث الخشية العلم بجلال الله وقدرته.

قال ابن عطاء الله:

"العلم إن قارنته الخشية فلك، وإلا فعليك". لك نفعه، وعليك ضرره[2].

قال الشيخ أحمد زروق:

" الخوف على ثلاثة أوجه: أحدها: خوف عقاب الله. الثاني: من أجل فوات ثوابه. الثالث: لأنه علامة الصرف عن بابه".

وقال أيضا:

" الخوف على ثلاثة أوجه:

- **أحدهما:** أن يكون من الناس؛ وذلك لظهورها عن جلاله.

---

(1) الشرحان: 15، و 16 على الحكم العطائية.

(2) الشرح الخامس عشر على الحكم العطائية.

- **الثاني**: من الفضيحة بين الخلق في الدنيا والآخرة؛ وذلك من رؤية اقتداره وقهره.
- **الثالث**: من العار بين يديه، والفضيحة عنده لا لعلة سوى ذلك"[1].

وقال أيضا: "للخوف خمس علامات: ترك المآثم، والقيام باللوازم، والقبض الدائم، والبكاء، والسكون".

وعلامة كمال حب المحبوب لمحبوبه الحرص على رضاه، وتجنب كل ما يسخطه أو يغضبه.

قال الشافعي رضي الله عنه:

تعصي الإله وأنت تظهر حبه هذا محال في القياس بديع
لو كان حبك صادقا لأطعته إن المحب لمن يحب مطيع

وقالت رابعة العدوية:

أحبك حبين حب الهوى وحب لأنك أهل لذاكا
فأما الذي هو حب الهوى فشغلي بذكرك عمن سواكا
وأما الذي أنت أهل له فكشفك الحجب لي حتى أراكا
فليس الفضل في ذا وذاك لي ولكن لك الفضل في ذا وذاكا

نعم إن المحب لا يرضى بمخالفة محبوبه عن قصد أو إصرار؛ فإن غلبته نفسه على المخالفة والمعصية بادر لمحل الرضا من التوبة والإنابة.

(1) الشرح الحادي عشر على الحكم العطائية.

قاعدة: 222. كُلُّ شَرِيعَةٍ حَقِيقَةٌ، وَلَيْسَ الْعَكْسُ

التحقيق ليس إلا سابقة التوفيق؛ فكل شريعة حقيقة، ولا ينعكس. الشريعة مبينة، والحقيقة معينة، وكلاهما من عين واحدة. الشريعة من مقتضى الحكمة، والحقيقة من عين الحكم، وكلاهما وصف الحق تعالى، وفي تعطيل حكمه قصر له عن موجبه؛ فلزم ملاحظة الجميع باتباع السنة، وشهود المنة، والنظر لأحكام القدر، مع إثبات الشريعة والأسباب.

ومن ثم لزم إسقاط التدبير عند غلبة المقادير والقيام بحكم الوقت استسلاما للأمر والقهر، إذ هما من رب واحد أمر ونهي: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾[1].

فعليكم بالرضا بقضائه؛ إذ سخطه كفر، ولا تهملوا الرضا بمقضيه فإنه نقص، والفرق بينهما: أن الأول حكمه، والثاني ما حَكَم به؛ فافهم.

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

التحقيق بإسناد كل شيء إلى المشيئة الإلهية لا يتم إلا بتوفيق من الله تعالى؛ حيث أن التحقيق لا يصدر إلا عنه تعالى؛ فلا يجوز إسنادها لأمر خارج عن إرادته ﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴿٨٨﴾﴾[2]، ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾[3]، وييسر أمره للارتقاء في مدارج الكمال؛ لذا فإن الاعتصام بالله أمر مطلوب ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٠١﴾﴾[4].

"إن التحقيق بإسناد كل شيء للمشيئة الإلهية حامل على وجود العبودية في الطلب، وعدم التحقق بما هو الداعي لرؤية الأسباب في كل شيء، وهما بابان

---

(1) [الأنبياء: 23].

(2) [هود: 88].

(3) [الأنعام: 125].

(4) [آل عمران: 101].

للولاية والإهانة"[1].

وينبني على ما سبق أن كل شريعة حقيقة، وليست كل حقيقة شريعة، والحقيقة معينة، وكلاهما من عين واحدة؛ فالشريعة من عين الحكمة، والحقيقة من عين الحكم، وهو تعالى متصف بالقدرة والحكمة؛ فكلاهما وصف للرب ذلك أن النظر إلى المشيئة حقيقة؛ والنظر إلى السبب شريعة؛ كما أن النظر إلى المشيئة قدرة، والنظر إلى الأسباب حكمة؛ فالحقيقة قدرة، والحقيقة حاكمة على الشريعة في الباطن، والشريعة حاكمة على الحقيقة في الظاهر؛ وليس حكم القدرة بأولى من وصف الحكمة في محله، ولا بالعكس.

وإذا كان علم الحقيقة هو علم الباطن، وعلم الشريعة هو علم الظاهر؛ فلرفع الشبهة القائمة في هذا المجال يقيد الشيخ أحمد زروق الحقيقة بالشريعة؛ إذ "كل شريعة حقيقة ولا ينعكس"؛ ذلك أن كل حقيقة لا بد لها من شاهد يشهد لها من الكتاب أو السنة الصحيحة؛ فإذ جمعت حقيقة معينة وشريعة مبينة؛ فإنك ستحصل على حقيقة كاملة.

هذا وإذا كانت حقيقة التوكل تقتضي ترك التدبير اعتمادا على المقادير، وإسقاط رؤية الأسباب بملاحظة السوابق، وتحقق النفس بالعجز من كل وجه؛ مع الثقة بصالح القدرة؛ فإن ذلك لا يمنع من إثبات الشريعة، والقيام بالأسباب؛ لأن إسقاط التدبير عند غلبة المقادير لا ينفي القيام بحكم الوقت استسلاما للأمر والقهر؛ فإن الشارع أمرنا بالقيام بالأسباب مع التوكل على مسبب الأسباب؛ وإلا كان الأمر تواكلا لا توكلا. "لو أنكم توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما ترزق الطير؛ تغدوا خماصا وتروح بطانا"[2]؛ فعلينا أن نتخذ الأسباب، ونرضى بالقضاء؛ إذ سخطه كفر، وألا نهمل الرضا بمقضيه؛ فإنه نقص في حق المؤمن؛ فما بالك بالعارف!

---

(1) الفتوحات الرحمانية.

(2) رواه الإمام أحمد في مسنده.

أما الذي يحمل على إسقاط التدبير:

- العلم بسابق حسن تدبير الله تعالى.
- العلم بأن التدبير منك لنفسك جهل منك.
- العلم بأن القدر لا يجري حسب تدبير العبد لنفسه؛ بل بتدبير الخالق لخلقه.

قيل لأبي يزيد البسطامي: "ما تريد؟"؛ فقال: "أريد أن لا أريد".

وقال الشاذلي: "لا تختر من أمرك شيئا، واختر أن لا تختار، وفر من كل المختار، ومن فرارك، ومن كل شيء إلى الله تعالى ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾[القصص: 68]"[1].

إذ المراد أن لا يكون لك مع الله مراد؛ كما أن المحب لا يرضى بمخالفة محبوبه:

مرادي منك نسيان المراد إذا رمت السبيل إلى الرشاد

فعلى السالك أن يتحقق باليقين، ويصحح المنازل والمعاملة مع الله تعالى بالرضا بقضائه؛ إذ سخطه كفر.

أخيرا فإن إسقاط التدبير من القلب من النتائج التي يثمرها السلوك والسير إلى الله تعالى؛ فالذي لم يتحقق بالمنازل والمقامات لا يتمكن من إسقاط التدبير من قلبه، ولا يذوق طعم الراحة؛ ولقد ألف شيخ الإسلام الهروي في طريق السير إلى الله تعالى كتابه: "منازل السائرين" ذكر فيها مائة منزلة؛ في حين اكتفى الغزالي في الإحياء بخمسة عشر مقاما لذلك؛ إلا أن ابن عطاء الله حصرها في تسعة.

قال ابن عطاء الله: "اعلم أن مقامات اليقين تسعة؛ وهي: التوبة، والزهد، والصبر، والشكر، والخوف، والرضا، والرجاء، والتوكل، والمحبة؛ ولا يصح كل واحدة من هذه المقامات إلا بإسقاط التدبير مع الله والاختيار"[2].

---

(1) التنوير في إسقاط التدبير.

(2) التنوير في إسقاط التدبير.

ولابن عطاء الله أيضا كتاب تحت عنوان: "التوفيق في آداب الطريق". شرح فيه قصيدة الشيخ أبو مدين؛ والتي مطلعها: "ما لذة العيش إلا صحبة الفقرا".

قاعدة: 223. لُزُومُ دَوَامِ مُحَاسَبَةِ النَّفْسِ

الغفلة عن محاسبة النفس توجب غلطها فيما هي به؛ والتقصير في مناقشتها يدعو لوجود الرضى عنها، والتضييق عليها يوجب نفرتها، والرفق بها معين على بطالتها.

فلزم دوام المحاسبة على المناقشة، والأخذ في العمل بما قارب وصح. دون مسامحة في واضح، ولا مطالبة بخفي من حيث العمل؛ وإن اعتبر في النظر تركا وفعلا؛ واعتبر في قولهم: "من لم يكن يومه خيرا من أمسه فهو مغبون، ومن لم يكن في زيادة فهو في نقصان".

إن الثبات في العمل زيادة فيه؛ لأن إضافة اليوم لأمس مع ما قبله مضعف له، سيما وقد قيل: فتح كل مقام على الضعف من الذي قبله، وأن الفتوحات على تضاعف بيوت الشطرنج؛ ومن ثم قال الجنيد رحمه الله: "لو أقبل مقبل على الله ألف ألف سنة، ثم أعرض عنه لحظة؛ لكان ما فاته منه أكثر مما ناله".

ويشهد لهذا قوله سبحانه: ﴿فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾[1]؛ فافهم.

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

محاسبة النفس ومراجعتها على كل ما يصدر منها من قول أو فعل واجبة، ومن فعل العقلاء؛ لأن عدم محاسبتها ينجم عنه الرضا عنها، ويوقعها في الغلط؛ إلا أن هذه المحاسبة ينبغي أن تكون بلين وعدم تشدد؛ فكما أن الرفق بالنفس يوقعها في التكاسل والبطالة عن القيام بما هو مطلوب منها؛ فإن التشدد يوقعها في النفور.

إن دوام المحاسبة - دون تشدد ولا تراخ - واجب، ومن مستلزمات الإنسان العاقل؛ مع إلزامها من الأوامر والنواهي بما قارب وصح؛ من غير ميل إلى التساهل، ودون مسامحة في واضح، ولا مطالبتها بما هو شاق غير مقدور عليه؛ وليكن ميزانه

---

(1) يقول تعالى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ۚ وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٤٥﴾﴾ [البقرة: 245].

في ذلك قولهم: "من لم يكن يومه خيرا من أمسه فهو مغبون، ومن لم يكن في زيادة فهو في نقصان".

فالثبات على العمل الصالح زيادة فيه؛ وإن اعتبره ذوي الهمم نقصانا؛ لأن من لم يكن في زيادة؛ فهو في نقصان، خصوصا وأن المقامات تكون بالتدرج؛ حيث يكون المقام الموالي خير مما قبله؛ فالتوبة تكون لأهل البدايات، والتوكل لأهل النهايات، وبينهما مقامات متدرجة في الكمال؛ حيث إن مقام العبد بين يدي الله تعالى يتحقق بما يقوم به من مجاهدات روحية، ولا يتم الترقي من مقام إلى آخر إلا بعد التحقق من المقام الأول اعتقادا وصفة وعملا.

ثم إن الثبات والاستمرارية في العمل زيادة فيه؛ لما فيه من تراكم الأعمال، وما ينتج عنه من زيادة في الأجر والثواب؛ كما أن الغفلة ولو لحظة تقلل من شأن العمل؛ لذا قال الجنيد رحمه الله: "لو أقبل مقبل على الله ألف ألف سنة؛ ثم أعرض عنه لحظة؛ لكان ما فاته منه أكثر مما ناله" يشهد لذلك قوله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضۡعَافًا كَثِيرَةً وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ٢٤٥﴾.

فضيلة محاسبة النفس ومراقبتها:

قال الإمام الغزالي:

الْمُرَاقَبَةُ هِيَ مُلَاحَظَةُ الرَّقِيبِ وَانْصِرَافُ الْهَمِّ إِلَيْهِ، وَيُعْنَى بِهَا حَالَةٌ لِلْقَلْبِ يُثْمِرُهَا نَوْعٌ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، وَتُثْمِرُ تِلْكَ الْحَالَةُ أَعْمَالًا فِي الْجَوَارِحِ وَفِي الْقَلْبِ. أَمَّا الْحَالَةُ فَهِيَ مُرَاعَاةُ الْقَلْبِ لِلرَّقِيبِ وَمُلَاحَظَتُهُ إِيَّاهُ، وَأَمَّا الْمَعْرِفَةُ فَهِيَ: الْعِلْمُ بِأَنَّ اللهَ مُطَّلِعٌ عَلَى الضَّمَائِرِ، عَالِمٌ بِالسَّرَائِرِ، رَقِيبٌ عَلَى أَعْمَالِ الْعِبَادِ، قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ.

ثُمَّ لِلْمُرَاقِبِ فِي أَعْمَالِهِ نَظَرَانِ: نَظَرٌ قَبْلَ الْعَمَلِ، وَنَظَرٌ فِي الْعَمَلِ.

- أَمَّا قَبْلَ الْعَمَلِ؛ فَلْيَنْظُرْ هَمَّهُ وَحَرَكَتَهُ؛ أَهِيَ لِلهِ خَاصَّةً؟ أَوْ لِهَوَى النَّفْسِ وَمُتَابَعَةِ الشَّيْطَانِ؟ فَيَتَوَقَّفُ فِيهِ، وَيَتَثَبَّتُ حَتَّى يَنْكَشِفَ لَهُ ذَلِكَ بِنُورِ الْحَقِّ؛ فَإِنْ كَانَ لِلهِ تَعَالَى

أَمْضَاهُ، وَإِنْ كَانَ لِغَيْرِ اللهِ اسْتَحْيَى مِنَ اللهِ وَانْكَفَّ عَنْهُ؛ ثُمَّ لَامَ نَفْسَهُ عَلَى رَغْبَتِهِ فِيهِ وَهَمِّهِ بِهِ وَمَيْلِهِ إِلَيْهِ، وَعَرَّفَهَا سُوءَ فِعْلِهَا وَأَنَّهَا عَدُوَّةُ نَفْسِهَا.

- وَأَمَّا النَّظَرُ الثَّانِي لِلْمُرَاقَبَةِ عِنْدَ الشُّرُوعِ فِي الْعَمَلِ فَذَلِكَ بِتَفَقُّدِ كَيْفِيَّةِ الْعَمَلِ لِيَقْضِيَ حَقَّ اللهِ فِيهِ، وَيُحْسِنَ النية في إتمامه، ويتعاطاه على أكمل ما يمكنه.

ولقد اسْتَدَلَّ أَرْبَابُ الْبَصَائِرِ أَنَّ اللهَ تَعَالَى لَهُمْ بِالْمِرْصَادِ، وَأَنَّهُمْ سَيُنَاقَشُونَ فِي الْحِسَابِ، وَيُطَالَبُونَ بِمَثَاقِيلِ الذَّرِّ مِنَ الْخَطَرَاتِ وَاللَّحَظَاتِ؛ فَتَحَقَّقُوا أَنَّهُمْ لَا يُنْجِيهِمْ مِنْ هَذِهِ الْأَخْطَارِ إِلَّا لُزُومُ الْمُحَاسَبَةِ، وَصِدْقُ الْمُرَاقَبَةِ، ومُطَالَبَةُ النَّفْسِ فِي الْأَنْفَاسِ وَالْحَرَكَاتِ، وَمُحَاسَبَتُهَا فِي الْخَطِرَاتِ وَاللَّحَظَاتِ؛ فَمَنْ حَاسَبَ نَفْسَهُ قَبْلَ أَنْ يُحَاسَبَ خَفَّ فِي الْقِيَامَةِ حِسَابُهُ، وَحَضَرَ عِنْدَ السُّؤَالِ جَوَابُهُ، وَحَسُنَ مُنْقَلَبُهُ وَمَآبُهُ، وَمَنْ لَمْ يُحَاسِبْ نَفْسَهُ دَامَتْ حَسَرَاتُهُ، وَطَالَتْ فِي عَرَصَاتِ الْقِيَامَةِ وَقَفَاتُهُ، وَقَادَتْهُ إِلَى الْخِزْيِ وَالْمَقْتِ سَيِّئَاتُهُ.

فَحَتْمٌ عَلَى كُلِّ ذِي حَزْمٍ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ لَا يَغْفُلَ عَنْ مُحَاسَبَةِ نَفْسِهِ، وَالتَّضْيِيقِ عَلَيْهَا فِي حَرَكَاتِهَا وَسَكَنَاتِهَا، وَخَطَرَاتِهَا، وَخُطُوَاتِهَا؛ فَإِنَّ كُلَّ نَفَسٍ مِنْ أَنْفَاسِ الْعُمُرِ جَوْهَرَةٌ نَفِيسَةٌ لَا عِوَضَ لَهَا، يُمْكِنُ أَنْ يُشْتَرَى بِهَا كَنْزٌ مِنَ الْكُنُوزِ لَا يَتَنَاهَى نَعِيمُهُ أَبَدَ الْآبَادِ؛ فَانْقِضَاءُ هَذِهِ الْأَنْفَاسِ ضَائِعَةً أَوْ مَصْرُوفَةً إِلَى مَا يَجْلِبُ الْهَلَاكَ خُسْرَانٌ عَظِيمٌ هَائِلٌ لَا تَسْمَحُ بِهِ نَفْسُ عَاقِلٍ...

فإِذَا عَلِمْتَ هَذَا؛ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ لِلْمَرْءِ فِي آخِرِ النَّهَارِ سَاعَةٌ يُطَالِبُ فِيهَا النَّفْسَ، وَيُحَاسِبُهَا عَلَى جَمِيعِ حَرَكَاتِهَا، وَسَكَنَاتِهَا، كَمَا يَفْعَلُ التُّجَّارُ فِي الدُّنْيَا مَعَ الشُّرَكَاءِ فِي آخِرِ كُلِّ سَنَةٍ، أَوْ شَهْرٍ، أَوْ يَوْمٍ؛ حِرْصًا مِنْهُمْ عَلَى الدُّنْيَا؛ وَكَيْفَ لَا يُحَاسِبُ الْعَاقِلُ نَفْسَهُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ خَطَرُ الشَّقَاوَةِ وَالسَّعَادَةِ أَبَدَ الْآبَادِ؟ مَا هَذِهِ الْمُسَاهَلَةُ إِلَّا عَنِ الْغَفْلَةِ وَقِلَّةِ التَّوْفِيقِ.

وَمَعْنَى الْمُحَاسَبَةِ مَعَ الشَّرِيكِ أَنْ يَنْظُرَ فِي رَأْسِ الْمَالِ وَفِي الرِّبْحِ وَالْخُسْرَانِ؛ لِيَتَبَيَّنَ لَهُ الزِّيَادَةُ مِنَ النُّقْصَانِ؛ فَإِنْ كَانَ مِنْ فَضْلٍ حَاصِلٍ اسْتَوْفَاهُ وَشَكَرَهُ، وَإِنْ كَانَ مِنْ خُسْرَانٍ طَالَبَهُ بِضَمَانِهِ وَكَلَفَهُ تَدَارُكَهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ؛ فَكَذَلِكَ رَأْسُ مَالِ الْعَبْدِ فِي دِينِهِ. رأس ماله الفرائض، وَرِبْحُهُ النَّوَافِلُ وَالْفَضَائِلُ، وَخُسْرَانُهُ الْمَعَاصِي؛ وَمَوْسِمُ

هَذِهِ التِّجَارَةِ جُمْلَةُ النَّهَارِ، وَمُعَامَلَةُ نَفْسِهِ الْأَمَّارَةِ بِالسُّوءِ؛ فَلْيُحَاسِبْهَا عَلَى الْفَرَائِضِ أَوَّلًا، فَإِنْ أَدَّاهَا عَلَى وَجْهِهَا شَكَرَ اللهَ تَعَالَى عَلَيْهِ وَرَغَّبَهَا فِي مِثْلِهَا، وَإِنْ فَوَّتَهَا مِنْ أَصْلِهَا طَالَبَهَا بِالْقَضَاءِ، وَإِنْ أَدَّاهَا نَاقِصَةً كَلَّفَهَا الْجُبْرَانَ بِالنَّوَافِلِ، وَإِنِ ارْتَكَبَ مَعْصِيَةً اشْتَغَلَ بِعُقُوبَتِهَا وَمُعَاتَبَتِهَا لِيَسْتَوْفِيَ مِنْهَا مَا يَتَدَارَكُ بِهِ مَا فَرَطَ كَمَا يَصْنَعُ التَّاجِرُ بِشَرِيكِهِ؛ وَلْيَتَكَفَّلْ بِنَفْسِهِ مِنَ الْحِسَابِ مَا سَيَتَوَلَّاهُ غَيْرُهُ فِي صَعِيدِ الْقِيَامَةِ...

فَهَذِهِ طَرِيقُ الْقَوْمِ فِي مُعَاتَبَةِ نُفُوسِهِمْ؛ وَمَقْصُودُهُمْ مِنْهَا التَّنْبِيهُ وَالِاسْتِرْعَاءُ؛ وَمَنْ أَهْمَلَ الْمُعَاتَبَةَ لَمْ يكُن لنفسِه مُراعيًا، ويوشك أَن لَا يَكُون الله عنهُ راضِيًا.

إحياء علوم الدين. كتاب المحاسبة والمراقبة بتصرف.

قاعدة: 224. قِرَاءَةُ الْوِرْدِ فِي وَقْتِهِ عِندَ إِمْكَانِهِ لَازِمَةٌ لِكُلِّ صَادِقٍ(*)

إقامة الورد في وقته عند إمكانه لازم لكل صادق؛ فإذا عارضه عارض بشري، أو ما هو واجب من الأمور الشرعية، لزم إنفاذه بعد التمسك بما هو فيه جهده من غير إفراط مخل بواجب الوقت. ثم يتعين تداركه بمثله لئلا يعتاد البطالة، ولأن الليل والنهار خلفة[1].

والأوقات كلها لله؛ فليس للاختصاص وجه إلا من حيث ما خصص؛ فمن ثم قال بعض المشايخ: "ليس عند ربكم ليل ولا نهار". يشير للكون بحكم الوقت لا ما يفهمه البطالون، من عدم إقامة الورد؛ وقيل لبعضهم وقد رئيت بيده سبحة: أتعد عليه؟ قال: لا، ولكن أعد له؛ فكل مريد أهمل أوقاته فبطال. وكل مريد تعلق بأوقاته دون نظر للحكم الإلهي؛ فهو فارغ من التحقيق، ومن لا يعرف موارد الأحوال[2] عليه فغير صادق؛ بل هو غافل؛ ولذلك قيل: "من وجد قبضا أو بسطا لا يعرف له سببا، فلعدم اعتنائه بقلبه؛ وإلا فهما لا يردان دون سبب"؛ والله أعلم.

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

الورد: "ما رتب من العبادات في الأوقات"[3].

(*) لقد تم التطرق إلى الموضوع سابقا. (انظر الجزء الأول من هذا الكتاب. الباب السابع: ما يتعلق بالأدعية، والأذكار، والأوراد).

(1) لقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ خِلۡفَةً لِّمَنۡ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ أَوۡ أَرَادَ شُكُورًا ﴿٦٢﴾﴾ [الفرقان: 62].

(2) الأحوال: من الغيبة، والحضور، والصحو، والسكر، والوجد، والفناء، والبقاء... كلها من أحوال القلوب المتحققة بالذكر والتعظيم لله، والأحوال مواهب إلهية لا كسب للعبد فيها؛ وإن تحققت بالمجاهدة الروحية.

(3) شرح الحكم العطائية للشيخ أحمد زروق.

فالأوراد هي "ترتيب الأعمال بحسب الأوقات"[1]؛ فالأوراد **هي أذكار يقوم بها الصوفي على سبيل السنة والاستحباب حسب ما يسمح به وقته، لا على سبيل التعهد والإلزام.**

ولقد جاء الترغيب في الورد في كتابه تعالى، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم.

قال تعالى: ﴿ٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ ذِكۡرٗا كَثِيرٗا ٤١﴾[الأحزاب: 41]، وجاء في الخبر أن رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم: "يا رسول الله كثرت علي شعائر الإسلام؛ فدلني على عمل أدرك به ما فاتني. قال: لا يزال لسانك رطبا بذكر الله".

لذا كان "إقامة الورد في وقته عند إمكانه لازم لكل صادق: حيث لا يستحقر ورد إلا جهول"؛ فالمحتقر للورد جاهل بأهميته سواء في التربية أو الترقي؛ فالورد هو طالبه منك؛ فهو حق العبودية؛ "فمداومة الأوراد من أخلاق المؤمنين، وطرائق العابدين، وهي مزيد الإيمان، وعلامة الإيقان".

ومن الأوراد التسبيح بالغداة والعشي؛ فقد ورد التحضيض عليه بنص القرآن والسنة المطهرة، وصحت أذكار مثل قول: "لا إله إلا الله وحده لا شريك له. له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير". مائة مرة، وقول: "سبحان الله وبحمده" مائة، ومنه: التسبيح والتحميد والتكبير ثلاثا وثلاثين...، وغيره من الأذكار الواردة شرعا، والأدعية المنصوصة عن الشارع حقا.

"والورد عظيم الموقع شرعا لثلاثة أوجه:

أحدها: أنه بساط العبودية التي يترتب عليها الثواب في الدار الآخرة بقدره.

الثاني: أنه موضع ظهور التعبد بقيام الحقوق على نوع من الحرية.

الثالث: أنه مفتاح الفتح على حسب حال المتوجه به[2].

" فإذا عارضه عارض بشري، أو ما هو واجب من الأمور الشرعية" من مرض أو سفر، أو سعي في طلب العلم، أو الرزق... لزم إنفاذه بعد التمسك بما هو فيه جهده

---

(1) قوت القلوب لأبي طالب المكي.

(2) شرح الحكم العطائية.

شرعا من غير إفراط مخل بواجب الوقت". أي من غير إفراط لضيق الوقت؛ حيث لزم القيام بالمطلوب من أمور الدنيا وكسبها المطلوبة شرعا، دون أن يسترسل في ذلك أكثر من الوقت المطلوب لإنجاز ذلك.

" ووردك لا تغفل عنه إن فاتك بالليل أخلفه بالنهار؛ وإن سافرت فاجعل وردك في الذكر أو اتركه على حاله...".

فرتب أورادك تجد بركة الأوقات...، ولا تدع ذرة من وردك ولا تسمح فيه في حال قصدك وجدك؛ بل إن فاتك في وقته استدركه في غيره؛ وإن لم تقدر على عينه أشغل وقتك ببداه على قدره.

حيث "يتعين تداركه بمثله لئلا يعتاد البطالة". أي يقضي ما فاته من الذكر بعد فراغه من عمله المشروع؛ فالأوقات كلها لله؛ إلا أن الإتيان بكل شيء في وقته أفضل.

" فكل مريد أهمل أوقاته فبطال"؛ إذ لا ينبغي للسالك والمريد أن يهمل أوراده مهما كانت الأعذار والأسباب؛ إلا أن تكون قاهرة. حيث يتم تعويضها، لأن الترك بالكلية من باب إهمال الأولى.

" وكل مريد تعلق بأوقاته دون نظر للحكم الإلهي فهو فارغ من التحقيق". ذلك أن الله ﴿جَعَلَ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ خِلۡفَةً لِّمَنۡ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ أَوۡ أَرَادَ شُكُورٗا ٦٢﴾[الفرقان: 62]، كما أن الشرع خصص لكل وقت ما يلائمه؛ فحدد للذكر بعد صلاة الصبح، وبعد صلاة المغرب، وعند السحر، وفي كل حركة مستأنفة أو معتادة.

فأما بعد صلاة الصبح فهو وقت للذكر شرعا، ويستحسن أن يوزع بين تلاوة وذكر ودعاء وفكر، وأما بعد المغرب فالمطلوب إحياؤه بالصلاة؛ ولكن الذكر فيه غير ضار لعدم تبديل ما جاء في الشريعة أو شيء منها، وأما التضرع والاستغفار فوقته السحر لقوله تعالى: ﴿وَبِٱلۡأَسۡحَارِ هُمۡ يَسۡتَغۡفِرُونَ ١٨﴾[الذاريات: 18]، وقوله صلى الله عليه وسلم: "ينزل ربنا تبارك وتعالى إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل

الآخر؛ فيقول: هل من داع فأستجيب له؟ هل من مستغفر فأغفر له؟ هل من تائب فأتوب عليه؟"[1].

" ولا شك أن من اتصلت أوراده، وتواترت إمداده مخصوص من مولاه بعناية، وملحوظ برحمة وعناية؛ فيجب تعظيمه واحترامه، ويتعين توقيره وإكرامه، ولا يحتقر ما هو عليه؛ لكونه قاصرا عن درجة أهل الكمال من العارفين والمحبين؛ إذ لم ترعليه سيما الأولين من الاستسلام والرضا والسكون عند جريان القضاء، ومن حال أهل المحبة وبهجتهم التي اقتضاها شغفهم بمولاهم، وإعراضهم عن الوجود إذ تولاهم؛ فإن قصورهم عن ذلك لا يخرجهم عن دائرة الاختصاص حتى يحتقر ما هم عليه"[2].

فـ:"الورد منشور الولاية من أعطيه وصل، ومن حرمه عزل وانفصل".

فهو عمارة قلوب العارفين به يحيون، وبه يطفئون لظا قلوبهم وأرواحهم، وبه يداوون أسقامهم، وبه يصولون ويجولون؛ فهو السبب الذي يربطهم بخالقهم ومحبوبهم.

قال القشيري: "الذكر عنوان الولاية، ومنار الوصلة، وتحقق الإرادة، وعلامة صحة البداية، ودلالة النهاية؛ فليس وراء الذكر شيء، وجميع الخصال المحمودة راجعة إلى الذكر منشأة عنه، وفضائله أكثر من أن تحصى؛ ولو لم يكن فيه إلا قوله تعالى: ﴿فَٱذْكُرُونِيٓ أَذْكُرْكُمْ﴾[3]".

وقال ابن عطاء الله: "كل ما يذهب الغفلة عن القلب فهو ذكر".

الأوراد في المدرسة الزروقية:

لقد تكلم الشيخ أحمد زروق عن أهمية الذكر غير ما مرة؛ **حيث** اعتبر الأوراد من أصول الطريقة؛ إذ يقول: "إقامة الأوراد الشرعية بحسب ما يكون صالحا بالإنسان في دينه ودنياه؛ وذلك يختلف باختلاف الناس"[4].

---

(1) عدة المريد الصادق بتصرف.

(2) الشرح 17 على الحكم العطائية للشيخ أحمد زروق.

(3) [البقرة: 152].

(4) أصول الطريق.

وحدد أورادا ذكرها في آخر نسخة من كتابه قواعد التصوف. حيث قام بتخريج الأحاديث الواردة في وظيفته، كما عقد في آخر كتابه: "عدة المريد الصادق" فصلا لذلك تحت عنوان "فصل في أوراد الذكر"، نعتبرها نواة لوظيفته.

وحيث إن اختيار الأوراد تتأثر بالتجربة الروحية للعارف، وبالمقام الذي وصل إليه؛ فإننا سنكتفي هنا بذكر ما ورد في آخر رسالة له في الموضوع[1].

يقول الشيخ أحمد زروق في آخر فصل له في رسالة الطريق والشيخ والمريد: "... والذي نختاره من كل شيء أخفه وأوسطه؛ لأنه أعون على الطاعة وأقرب للسنة وأزكى للدوام. مع خروجه عن حد الإفراط الممل والتفريط المخل؛ فنجمع الفرض والنفل في خمسين ركعة. سبعة عشر في الفرض، وقبل الصبح ركعتين، وفي الضحى ستا، وقبل الظهر أربعا، وبعدها ركعتين، وقبل العصر أربعا، وبعد المغرب ركعتين، ومن الليل ثلاث عشرة منها الشفع والوتر، وليس في ذلك دعاء مخصوص ولا قراءة مخصوصة.

ومن الأذكار التي يقترحها على المريد بعد الصلاة:

"لا إله إلا الله وحده لا شريك له. له الملك، وله الحمد؛ وهو على كل شيء قدير" مائة مرة صباحا ومساء. ثم الباقيات الصالحات وهي: "سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله" مائة مرة صباحا ومساء. "سبحان الله وبحمده. سبحان الله العظيم" مائة مرة صباحا ومساء. ثم "الاستغفار مائة مرة صباحا ومساء. ثم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مائة مرة صباحا ومساء".

ويقول إثر صلاة الصبح والمغرب عند سلامه - وهو ثان رجله قبل أن يتكلم -: "لا إله إلا الله وحده لا شريك له. له الملك وله الحمد. يحيي ويميت، وهو على كل شيء قدير" عشرا. "حسبي الله لا إله إلا هو عليه توكلت وهو رب العرش

(1) رسالة: في الطريق والشيخ والمريد؛ والتي كتبها سنة 895 هجرية أثناء حجه ومجاورته للرسول صلى الله عليه وسلم.

العظيم" مثل ذلك. (أي عشر مرات). ثم: "بسم الله الرحمان الرحيم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم" مثل ذلك. ثم: "اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله وسلم، واجزه عنا أفضل ما هو أهله" كذلك.

ويقول إثر سلامه من كل صلاة: "أستغفر الله العظيم الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه" ثلاثا. "اللهم يا رب محمد صل على محمد وعلى آل محمد، واجز محمدا صلى الله عليه وسلم ما هو أهله" ثلاثا. "اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام" مرة. "اللهم أعنا على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك" كذلك. "سبحان الله، والحمد لله، والله أكبر" ثلاثا وثلاثين. يختمها بـ:"لا إله إلا الله وحده لا شريك له. له الملك، وله الحمد وهو على كل شيء قدير. اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد".

ثم يقرأ الفاتحة، وآية الكرسي، و﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ ...﴾ [البقرة: 285] إلى آخره.

و"شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائما بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم إن الدين عند الله الإسلام".

ثم ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ ۖ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٦﴾ تُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَتُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ ۖ وَتُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ ۖ وَتَرْزُقُ مَن تَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٢٧﴾﴾[آل عمران: 26، 27].

و﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿١﴾﴾ و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾﴾ و(المعوذتين). مرة. مرة.

ويدعو بما تيسر له؛ ثم يقول: "أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم" ثلاثا.

ثم ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١﴾ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢﴾ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٣﴾ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤﴾ لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ

وَٱلْأَرْضِ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴿٥﴾ يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ ۚ وَهُوَ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿٦﴾﴾ [الحديد: 1 - 6].

ثم آخر سورة الحشر: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٢٤﴾﴾.

ثم ينصرف إن شاء؛ وإن تلا شيئا من القرآن بعد ورد صلاة الصبح فلا بأس.

وليحذر من الأدعية التي لم ترد بها السنة. إلا ما اتضح أمره كأدعية الشاذلي وأحزابه لا سيما حزب البحر بعد العصر، والكبير بعد الصبح؛ وبالله التوفيق.

قال بعض المشايخ: عليك بالذكر عند البسط، وبالتفكر عند القبض، وبالحمد على كل حال؛ ووردك لا تتركه؛ إن فاتك بالليل استدركه بالنهار، وبالعكس، وإذا سافرت فاجعل وردك في الذكر، أو اتركه على حاله.

عموما فالذكر منشور الولاية؛ فعلى المريد أن لا يترك الذكر على أي حال؛ "فلا تترك الذكر لعدم حضورك مع الله فيه؛ لأن غفلتك عن وجود ذكره أشد من غفلتك في وجود ذكره؛ فعسى أن يرفعك من ذكر مع وجود غفلة إلى ذكر مع وجود يقظة، ومن ذكر مع وجود يقظة إلى ذكر مع وجود حضور، ومن ذكر مع وجود حضور إلى ذكر مع وجود غيبة عما سوى المذكور"[1].

للذكر بداية وتوسط ونهاية؛ فبدايته توجه صادق، وتوسطه نور طارق، ونهايته حال خارق؛ وإن للذكر أصلا، وفرعا، وشرطا، وبساطا، وخاصية؛ فأصله الصفاء، وفرعه الوفاء، وشرطه الحضور، وبساطه العمل الصالح، وخاصيته الفتح المبين.

الجلوس للذكر:

أن يجلس رأسه بين ركبتيه منقطعا عن المحسوسات معتقدا أنه بين يدي العزيز الكبير. ثم يقول: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمان الرحيم. اللهم صل

(1) شرح الحكم العطائية.

على سيدنا محمد كذا وكذا[1]؛ فإذا فرغ من العدد جدد القول؛ فبالذكر له تظهر الأنوار، ويقرأ قبل طلوع الشمس: شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العزم قائما بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم، وأنا أشهد بما شهد الله به لنفسه وشهدت ملائكته وأولو العلم من خلقه وأستودع الله هذه الشهادة إلى حين موتي ودخول قبري وخروجي منه ولقاء ربي إنه لا تخيب لديه الودائع. يقول ذلك ثلاثا أو سبعا.

فإذا ظهرت له ثمرة الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم؛ فلينتقل لذكر الشهادتين؛ فإن كان معتدل المزاج فليكثر؛ وإلا فلا، ويجعل له وردا بعد صلاة الصبح ووردا بعد الغروب؛ ولا يعجل في الانتقال عن الأذكار قبل ظهور ثمراتها، والضعيف يذكر الشهادتين بترتيب، وإلا احترق مزاجه فانقطع.

فإذا ظهرت ثمرته برؤيته الكون كله عدما؛ لوجود الحق فلينتقل لذكر: سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم. اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله حتى تظهر ثمرته عليه؛ وحينئذ يتجرد لذكر اسم الجلالة مفردا؛ ولكن لا بد من ذكر النبي صلى الله عليه وسلم فإنه المفتاح.

وعلى قدر بعدك من الخلق يتحصل لك قرب الحق؛ فإذا ألفت الوحدة فادخل الخلوة بشروطها.

الذكر وإن قيده المشايخ بأوقات وخصصوا له أورادا؛ فما ذلك إلا لتدريب النفس على الانقياد التام للمذكور وهو الله تعالى؛ وإلا فإن الذكر بمفهومه العام لا يقيد بوقت ولا مكان، ولا بهيئة أو كيفية. قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَـٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَـٰذَا بَـٰطِلًا سُبْحَـٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴿١٩١﴾﴾ [آل عمران: 191]؛ لذا كان الذكر ملازما للعارف في عموم أوقاته.

(1) يفضل الشيخ أحمد زروق في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة النووية؛ وهي: "اللهم صل على سيدنا محمد عبدك ورسولك النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم تسليما" وللذاكر أن يختار صيغة أخرى.

وفي ذلك يقول الشيخ أحمد زروق:

وشغلي بذكر الله في كل لحظة وألهج باسم الله نومي ويقظتي

"لا يكون المريد مريدا حتى يجد في القرآن كل ما يريد".

أهمية الذكر وكونه على أي حال[1]:

قال ابن عطاء الله: "**لا تترك الذكر لعدم حضورك مع الله فيه**".

وقال الشيخ أحمد زروق في شرحه: "بل اذكره على أي حال؛ فإن كان مع الحضور، فهو الكمال، وإن كان دونه فمن جملة الأعمال؛ فقد قال رجل: "يا رسول الله كثرت علي شعائر الإسلام فدلني على عمل أدرك ما فاتني وأوجز"؛ فقال عليه السلام: "لا يزال لسانك رطبا بذكر الله"؛ فلم يدله إلا على ذكر اللسان، وإن كان ذكر القلب أتم منه وأكمل؛ فالإشعار بمقدور الإنسان مقدم على ما لا يدخل تحت اختياره؛ ثم في ذلك فائدة عاجلة وفائدة آجلة؛ أما العاجلة فتزيين جارحة بذكر الله، وأما الآجلة فالتأثير بوجود المثابرة، وفي تركه فتنتان هما: إخلاء الوقت من العبادة، والتعرض لوجود الفضول بدلا من ذلك".

"**فإن غفلتك عن وجود ذكره أشد من غفلتك في وجود ذكره**".

قلت:

وذلك لوجوه ثلاثة:

أحدها: أن غفلتك عن وجود ذكره إعراض بالكلية، وغفلتك فيه معه حضور بالجزئية؛ وبعض الشر أهون من بعض.

الثاني: أن وجود ذكره - وإن كان مع الغفلة - تضمن تزيين جارحة بذكره؛ وغفلتك عنه ربما كان عرضة لضده؛ لأن الفراغ داعية الفضول.

الثالث: إن في وجود ذكره تعرض لنفحات رحمته؛ كما أشار إليه المؤلف. إذ قال: "**فعساه أن يرفعك من ذكر مع وجود غفلة إلى ذكر مع وجود يقظة**".

---

(1) مفتاح الفضائل والنعم في الكلام على ما يتعلق بالحكم. ش: 16. للشيخ أحمد زروق.

قلت:

الغفلة: تقدم تفسيرها؛ وهي هنا عدم الانتباه لمعاني الذكر.

ومقاصد اليقظة الانتباه لمعاني الذكر باستحضار مقاصده، لا على سبيل الدوام، ولا على سبيل الاستغراق والغيبة؛ فإن كان على سبيل الدوام؛ فهو الحضور. حضور القلب لمعاني الذكر ومقاصده؛ وهي المرتبة الثانية التي ذكرها المؤلف بأن قال: "**ومن ذكر مع وجود يقظة إلى ذكر مع وجود حضور**".

قلت:

والحضور: استشعار معاني الذكر ومقتضياته مدة وجوده، أو دائما بوجه من التأثير، ووجه ذلك من طريق الحكمة: هو أن القلب له علاقة بالجوارح والتفات لما يبدر منها؛ فإذا ذكر اللسان التفت إليه القلب؛ فكان تارة معه، وتارة غافلا عنه. ثم يصير مصاحبا له باعتبار الالتفات إليه حتى تنطبع معاني ما يجري على اللسان فيه؛ فلا يصح خلوه عن تلك المعاني، وما يرجع إليها عنده؛ فإذا تمكنت هذه الحقيقة عاد ذكر اللسان ترجمة فقط. ثم يأتي الفناء في المذكور بالغيبة عما سواه من ذكر وغيره بحيث يرى أنه منعزل من البين؛ ومولاه هو الذاكر والمذكور؛ لأن كل شيء منه بدءا وإليه يعود؛ وهذه هي المرتبة الثالثة التي ذكرها المؤلف بأن قال: "**ومن ذكر مع وجود حضور إلى ذكر مع غيبة عما سوى المذكور**".

قلت:

وذلك لاستيلاء الذكر على الحقيقة حتى ينسى وجود الخليقة؛ فلا يبقى له عن نفسه إخبار، ولا مع غير الله قرار في عين نفي شعوره بذلك وعدم تحققه بما هنالك؛ وإلا لما كانت غيبة، ويسري ذلك في الجوارح؛ فلا تعصي ولا تتوقف عند الأمر والنهي؛ لاستصحاب الوقت واستغراقه بذكر الأمر والناهي؛ وهو أفضل الأذكار وأتمها وأكملها على مراتبه؛ فقد قال معاذ رضي الله عنه: "ما عمل آدمي عملا أنجى له من عذاب الله من ذكر الله".

قال عمر رضي الله عنه: "وأفضل من ذكر الله باللسان ذكر الله عند أمره ونهيه" انتهى.

ثم أتى المؤلف بتمام التوجيه. إذ قال:

"**وما ذلك على الله بعزيز**".

قلت:

يعني أن الارتقاء من أسفل سافلين إلى أعلى عليين ليس بممتنع من فضل رب العالمين. لا سيما في حق من توجه له على بساط التعرض لنفحات رحمته.

لا تترك الذكر لعدم حضورك مع الله فيه[1].

قلت:

الحضور في جميع العبادات مطلوب. إذ إنما تراد لذلك؛ فإن أمكن فذلك؛ وإلا فلا يترك لفقد الحضور لثلاثة أوجه:

- **أحدها:** أن تركه مبعد عن الشعور به؛ فهو ناف للحضور فيه عند مراجعته، والعمل به مع الغفلة مؤنس به؛ فهو بساط للحضور فيه بالتكرر؛ والله أعلم.

- **الثاني:** أن وجوده معين على حضوره؛ فهو مهيأ لتيسير أمثاله. إذ يألفه الحس؛ فإذا رأى وقت الحضور وجدت النفس مهيئة له قبل؛ ومن ثم حصل الفتح في أقرب مدة لذوي البدايات المحرمة؛ كابن أدهم، ومن كان في معناه. إذ لم يكن عليهم في الخدمة كلفة؛ لاعتياد النفس به في محل آخر؛ فلم يحتاجوا لغير تحويل النية؛ ولذلك قيل: "وجود العمل مع الرياء خير من فقده لخوفه".

- **الثالث:** إن الترك بالكلية غفلة بالكل، والحضور بالجارحة بوجه ما؛ وهذا ما نبه عليه المؤلف. إذ قال:

فإن غفلتك عن وجود ذكره أشد من غفلتك في وجود ذكره.

قلت:

وذلك لأن غفلتك عنه إهمال وغفلتك فيه مع وجوده توجه واستعمال؛ وفيه فوائد ثلاث:

- **أولها:** اشتغال الجارحة عما لا يعني بما صورته تعني؛ بل تغني.

---

(1) الفتوحات الرحمانية في حل ألفاظ الحكم العطائية للشيخ أحمد زروق.

- **الثاني**: تزيين الجارحة بطاعة الله التي لا خلف لها منها أن تتركها في حالة من الأحوال.

- **الثالث**: التعرض لنفحات رحمة الله. إذ الذي من بالأول هو المنان بغيره، ولا يخيب عليه عمل عامل.

قيل لبعضهم: ما لنا نذكر الله باللسان؛ والقلب غافل؟ فقال: اشكروا الله على ما وفق من ذكر اللسان؛ ولو أجرى مكانه الغيبة. ماذا كنت تصنع؟ والله أكرم من أن يحضر العبد بلسانه، ثم لا يمن عليه بحضور قلبه؛ وأنشدوا في معناه:

لـــو علمنـــا أن الزيـــارة حـــق لفرشـــنا الطريـــق بالمرجـــان

وقد أشار المؤلف لهذا الوجه؛ بأن قال:

فعساه أن يرفعك من ذكر مع وجود غفلة، إلى ذكر مع وجود يقظة.

قلت:

لفظة وجود هنا زائدة للنظم، إذ لا يتم الكلام بدونها.

- والغفلة معلومة، واليقظة: الانتباه لوارد الحق في مورد الذكر؛ وذلك بأحد ثلاثة أوجه:

- **أولها**: أن يتلمح معناه؛ فيتأثر به في حاله؛ وينتفع بتأثيره في مآله؛ وهذه ملاحظة إشارة.

- **والثاني**: أن يلفته لمقتضاه الظاهر نسبته؛ فيتأثر به كذلك؛ وهذه ملاحظة عبرة.

- **الثالث**: أن يتسع به النظر في ذلك الجلال المذكور في حاله؛ وهذه حالة معرفة.

والكل يقظة ما لم تتمكن تمكينا لا يفارق القلب تذكارها؛ فتصير حضورا؛ كما نبه عليه المؤلف. إذ قال:

ومن ذكر مع وجود يقظة إلى ذكر مع وجود حضور.

قلت:

- الحضور: ارتسام معنى الذكر، أو مقتضاه، أو مداه في القلب بوجه لا ينفك على الوجوه الثلاثة المتقدمة، ومثالها من يذكر مثلا: "لا إله إلا الله وحده لا شريك

له. له الملك وله الحمد. يحيي ويميت"؛ فإن سرت به حقيقته إلى أن كل شيء بيد الله؛ لأنه الذي يحيي ويميت؛ فهو الأول؛ وإن ذهب نظره لموت كل شيء وحياته؛ فهو الثاني؛ وإن وقع ضميره على عظمة الله لذلك؛ فهو الثالث؛ وهكذا في كل معنى يذكر، وحقيقة تبصر؛ فاعرف ذلك. ثم إذا تحققت الحقيقة؛ فلم يبق لها شعور بمعنى ولا مقتضى ولا وجه نسبة؛ بل بعظمة المذكور خاصة، من حيث هو، كانت غيبة عمن سواه؛ وهو أعلى المراتب التي أشار إليها المؤلف. إذ قال:

ومن ذكر مع وجود حضور إلى ذكر مع غيبة سوى المذكور.

قلت:

الغيبة عمن سواه؛ بأن لا يحضر بالبال سواه إلا به؛ وعلامة ذلك ثلاث:

- **أولها:** الاكتفاء به عن كل شيء سواه؛ بأن لا يطلب غيره، ولا يطلبه بغيره.

- **الثاني:** الاستسلام لقهره في واردات الفضائل، ووجود الرضى بمقضيه وحكمه.

- **الثالث:** القيام بحقوق عبوديته له حتى لا ينفك ذكره عنه في أمر من أموره؛ لتمكن الحقيقة به. ولذلك أشار عمر رضي الله عنه بقوله: "وأفضل من ذكر الله باللسان ذكر الله عند أمره ونهيه".

وقد قال الشيخ أبو الحسن رضي الله عنه: "الذكر: الانقطاع عن الذكر إلى المذكور، وعن كل شيء سواه؛ لقوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا ٨﴾ [المزمل: 8] ". انتهى.

ثم أحال المؤلف على وجود القدرة في تحصيل ما رجا فيه. إذ قال:

وما ذلك على الله بعزيز.

"إنما أورد عليك الوارد؛ لتكون به عليه واردا".

قلت:

الوارد: يتنزل على القلب من المعارف الإلهية التي توجب له الجري على حكمها من غير توقف، وأنواع ما تفيده ثلاثة أمور:

أولها: الانتباه والتيقظ لأمر الله برؤية إحاطته؛ وهذا شهود بشعاع البصيرة. مظهره الذكر بالتيقظ لمعناه؛ وذلك يقتضي شهود الحق، لا شهود نفسك. فمتى توجهت في هذه الحال لنفسك دون الحق كنت مضيعا لوقتك؛ لأن الوارد إنما ورد عليك لترد به على الحق، لا على نفسك برؤية تقصير مجرد عن التوحيد أو غيره؛ فافهم.

النوع الثاني: الحضور معه بترك ما سواه؛ وهذا الذي ذكره المؤلف؛ بأن قال:

" **أورد عليك الوارد؛ ليتسلمك من يد الأغيار؛ وليحررك من رقد الآثار**".

قلت:

معنى ليتسلمك: ليأخذك سليما. لا تعلق لشيء بك، ولا تعلق لك بشيء.

والأغيار: جمع غير؛ وهو كل ما سواه تعالى؛ فالأغيار والآثار مترادفان.

والمقصود أن من فائدة الوارد الخروج من رق الأكوان لوجود التحقق بالعيان؛ ومن جملة الأكوان: النفس؛ فإذا استغلت بالنظر إليها ردا وقبولا، وتوفيرا وتقصيرا؛ فقد خرجت عن حكم وقتك.

وكذلك النوع الثالث الذي هو الغيبة به عمن سواه؛ كما نبه عليه المؤلف. إذ قال:

" **أورد عليك الوارد؛ ليخرجك من سجن وجودك إلى فضاء شهودك**".

قلت:

إضافة السجن للوجود، والفضاء للشهود من إضافة الشيء إلى نفسك؛ فالمراد السجن الذي هو وجودك، والفضاء الذي هو شهودك. أي شهودك إياه؛ فإذا شهدت غيره؛ فقدت عاملت الوقت بخلاف المراد فيه.

فأنت ترى هذه الحقائق كلها. إنما وردت لنسيان الخلق، والانفراد بالحق الذي ينافيه رؤية نفسك، وما منها في باب تقصيره، فضلا عن توفيره؛ فترجح الغيبة عن شهود العمل على وجود تحقره؛ لأن هذا رجوع إلى النفس، وهذا تعلق بالحق (المرجع السابق).

إنما أورد عليك الوارد؛ لتكون به عليه واردا.

قلت:

- إنما قد تراد للحصر، وقد تراد لإثبات مطلق الحكم؛ وهي هنا لهذا الوجه بدليل التعدد. إلا أن يقال للحصر في المتعدد وحده؛ وفيه نظر، والفاعل بأورد. الحق سبحانه.

- والوارد: هاتف الحق الذي ينكت بالحقيقة في القلب. حتى يقع منها ظل في الصدر لا يمكن الجري على خلاف حكمه؛ وفوائدها ثلاث:

- **أولها:** الخروج عن الأشياء بالله لله؛ فتكون واردا عليه تعالى به لا بغيره؛ وهذا خلاف حال شهود التقصير؛ إن لم يكن مصحوبا بمشاهدة التقدير.

- **الثاني:** لتحصل الحرية من الأكوان؛ فتتوجه الحقيقة للملك الديان.

- **الثالث:** ليحصل شهود الحقيقة بانتفاء النظر للخليقة؛ وهي عين المراد، وبساط الوداد؛ وقد أشار المؤلف إلى الثاني؛ بأن قال:

أورد عليك الوارد ليتسلمك من يد الأغيار؛ وليحررك من رق الآثار.

قلت:

- ليتسلمك: ليأخذك سليما ليس لأحد فيك حظ سواه.

- والأغيار: جمع غير بفتح أوله وسكون ثانيه؛ وهو كل شيء سواه تعالى من نفس أو دنيا أو خلق إلى غير ذلك.

- والحرية: الخروج من كل شيء إليه.

- ورق الآثار: يعني استرقاقك لها؛ وهو نظرك إليها، اعتمادا واستنادا.

- والآثار: عبارة عن سائر المخلوقات.

وإذا كان الوارد للحرية من الأغيار والاستخراج منها بكل حال؛ فالنظر للأعمال - نقصا وكمالا - تفويت لحقه؛ وبحسب هذا؛ فالغيبة عن شهوده أولى من تحقر وجوده؛ وعلى ذلك نبه المؤلف بالوجه الثالث الذي ذكره بأن قال:

أورد عليك الوارد ليخرجك من سجن وجودك إلى فضاء شهودك.

قلت:

فإذا التفت إلى تقصيرك دون شهود التقدير؛ فقد خرجت عما قصد بك فيه؛ فكنت معاملا للوقت. بخلاف حكمه؛ وذلك يردك إلى شهودك؛ فتقع في سجن وجودك.

- ومعنى وجودك: ما أنت عليه من الصفات البشرية، والأفعال الحالية؛ وقد قال أبو القاسم النصرآباذي رضي الله عنه[1]: "سجنك نفسك. إذا خرجت منها وقعت في راحة الأبد"، وقال بعض الأعاجم لمن سأله عن النفس؛ فقال: "النفس سره الكون"، وقال بعضهم: "لا يخلو شهود التقصير من وجود الشرك في التقدير". انتهى.

فصل في أوراد الذكر (عدة المريد الصادق):

خصص الشيخ أحمد زروق في آخر كتابه "عدة المريد الصادق " فصلين لموضوع الذكر:

1: **فصل في اختياره من عمل اليوم والليل**: معتمدا في ذلك: "الوسط حسبما دلت عليه الأحاديث النبوية والآثار السلفية".

2: **فصل في أوراد الذكر**: تطرق في أوله للترغيب في الذكر. ثم ثنى بذكر أوراد وردت في دبر كل صلاة. ثم ذكر أوراد ما بعد صلاة الصبح والمغرب؛ وأخيرا ذكر أوراد الصباح والمساء.

ولأهمية الفصلين - لارتباطهما بموضوع الكتاب - قررنا إلحاقهما بالكتاب.

1-1: **فصل في اختيارنا من عمل اليوم والليلة:**

وهو الوسط حسبما دلت عليه الأحاديث النبوية والآثار السلفية.

فمن الصلاة في الضحى ستا، وقبل الظهر أربعا، وبعدها ركعتين، وقبل العصر أربعا؛ وقد روى ذلك النسائي والترمذي من حديث علي كرم الله وجهه. كان رسول

(1) هو أبو القاسم إبراهيم بن محمد النصرآباذي الخرساني. صحب الشبلي وابن نجيد. اختص بعلم الحقائق. توفي سنة: 369 هجرية.

الله صلى الله عليه وسلم يفعله؛ وهو حديث حسن، وله شواهد متفرقة في الصحيح وغيره.

وبعد المغرب ركعتان لحديث ابن عمر وغيره في المتفق عليه؛ ومن الليل ثلاث عشرة ركعة. رواه ابن عباس وعائشة رضي الله عنهما؛ وقالت: ما زاد على ذلك في رمضان ولا في غيره.

قال بعض العلماء: فهو أفضل ممن قام الليل كله؛ لأنه عليه الصلاة والسلام لا يأخذ في نفسه الكريمة إلا بالأفضل[1]؛ لقوله عليه الصلاة والسلام:" أنا أعلمكم بالله وأتقاكم له... الحديث". ثم حديث ركعتي الفجر أشهر من أن يذكر[2].

فمجموع ما ذكرنا من الصلوات بالفرض والنفل خمسون ركعة، وقد كان عليه الصلاة والسلام يزيد وينقص في ذلك ليلا ونهارا. قيل: بحسب الزيادة والنقص؛ فإذا كثر في الليل قلل في النهار وبالعكس، ولم ينقص في الليل عن سبعة، ولم يزد على سبع عشرة.

وأقل أوراد الصلاة إحدى عشر دون الفرض، وأعلاها خمسون كذلك.

فالإحدى عشر: الركعتان قبل الظهر، ثم بعدها، ثم بعد المغرب، ثم بعد العشاء الشفع، ويوتر بواحدة، والفجر ركعتان؛ وتفصيل ذلك يطول؛ فخذ بما شئت، وبالله التوفيق.

فأما الصوم؛ فأقل أوراده ثلاثة أيام في كل شهر؛ وكونها البيض المشهور من المذهب كراهته، وكان مالك رحمه الله يصوم يوما من أول الشهر، ويوما من وسطه، ويوما من آخره[3]؛ وفي حديث أبي هريرة، وأبي الدرداء، وأبي ذر رضي الله عنهم

---

(1) هذه العبارة تؤكد عظيم احترام الشيخ أحمد زروق لرسول الله صلى الله عليه وسلم. حيث يحمل أفعاله على الكمال - وهو ما ينبغي لكل مسلم أن يعتقده -؛ لذا ينبغي الاقتداء به دون زيادة ولا نقصان.

(2) لفظ الحديث: "ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها" رواه مسلم في صحيحه، والحاكم في مستدركه.

(3) والذي نراه في هذا الموضوع أن الشخص إذا كان قادرا على صيام الأيام البيض الثلاثة؛ فذلك أولى؛ وإلا صامها مقطعة حسب استطاعته، ويسره.

أنه عليه الصلاة والسلام "أوصاهم بصيام ثلاثة من كل شهر، وألا يناموا إلا على وتر، وركعتي الضحى".

قال بعض العلماء: وهذا ورد طالب العلم؛ لأنه أقل الأوراد، وطالب العلم مشغول، فلا ينبغي أن يخلي نفسه من الفضيلة.

وأوسطه صيام الإثنين، والخميس دائما؛ فقد كان عليه الصلاة والسلام يتحرى صيامهما[1]. قيل: وفي المواظبة عليهما صيام ثلث الدهر برمضان دون دعوى ولا غيرها، وحديثهما صحيح، وعدهما ابن رشد، وعياض في الأيام المندوبة.

وأكثر صوم داود عليه السلام، وهو معلوم[2].

وأما التلاوة فالأوسط فيها الختم في كل عشرة إلى شهر، وأقلها في الشهرين، وأكثرها في كل ثلاث؛ كذا صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ وبالله التوفيق[3].

1-2: فصل في أوراد الذكر:

قد جاء الترغيب فيه من غير حد مثل قوله تعالى: ﴿فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَذِكۡرِكُمۡ ءَابَآءَكُمۡ﴾ [4]، وقوله تعالى: ﴿ٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ ذِكۡرٗا كَثِيرٗا ٤١﴾ [5]، وقوله تعالى: ﴿فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ﴾ [6]؛ وقوله عليه الصلاة والسلام: "ألا أنبئكم بأفضل أعمالكم وأزكاها عند مليككم وخير لكم من إنفاق الذهب والورق وخير لكم من أن تلقوا

(1) أخرج الترمذي من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم: "كان يتحرى صوم الإثنين والخميس".

(2) قال صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو بن العاص: "... فصم صوم داود عليه السلام. كان يصوم يوما ويفطر يوما" أخرجه البخاري.

(3) عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال له: "اقرأ القرآن في شهر. قلت: إني أجد قوة... حتى قال: فاقرأه في سبع ولا تزد على ذلك" أخرجه البخاري.

(4) [البقرة: 200].

(5) [الأحزاب: 41].

(6) [البقرة: 152].

عدوكم فتضربوا أعناقهم ويضربوا أعناقكم؟ قالوا: وما ذاك يا رسول الله؟ قال: ذكر الله"[1]، وقال عليه الصلاة والسلام: "اذكر الله حتى يقولوا مجنون". رواه ابن حبان من حديث أبي سعيد رضي الله عنه.

وقال رجل: يا رسول الله كثرت علي شعائر الإسلام؛ فدلني على عمل أدرك به ما فاتني. قال: "لا يزال لسانك رطبا بذكر الله"[2]، وقال عليه الصلاة والسلام: "إن الدين يسر ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه؛ فسددوا وقاربوا وأبشروا واستعينوا بالغدوة والروحة وشيء من الدلجة"[3]؛ فأرشد عليه الصلاة والسلام لذكر طرفي النهار وقيام آخر الليل وهو الدلجة؛ فأول النهار للتحصيل، وآخره للتفصيل، وآخر الليل للمناجاة ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَوٰةِ وَالْعَشِيِّ﴾[4]، ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ...﴾ الآيتين[5]؛ **فافهم.**

* مخطوط المكتبة الوطنية بالرباط رقم: 1657 د - مخطوطا الخزانة الحسنية رقم: 1099 و5416.

2- 2: أذكار وردت في دبر كل صلاة:

كان عليه الصلاة والسلام إذا انصرف من الصلاة استغفر ثلاثا. ثم قال: "اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام". رواه مسلم عن ثوبان رضي الله عنه.

وللطبراني عن البراء بن عازب رضي الله عنه، قال عليه الصلاة والسلام: "من قال في دبر كل صلاة: أستغفر الله ثلاثا، وأتوب إليه غفر له؛ وإن كان فر من الزحف".

---

(1) الحديث رواه ابن ماجة في سننه، والحاكم في مستدركه.

(2) الحديث رواه البيهقي في سننه.

(3) الحديث رواه البخاري في صحيحه.

(4) [الأنعام: 52].

(5) قال تعالى: ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴿١٦﴾ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٧﴾﴾ [السجدة: 16، 17].

وعن معاذ رضي الله عنه قال عليه الصلاة والسلام: "يا معاذ إني أحبك؛ فلا تدعن في دبر كل صلاة أن تقول: اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك"[1].

وروينا مسلسلا عن شيخنا السخاوي بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه قال عليه الصلاة والسلام: "من سبح الله في دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين، وحمد الله ثلاثا وثلاثين، وكبر الله ثلاثا وثلاثين، وختم المائة بـ"لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير" غفرت ذنوبه وإن كانت مثل زبد البحر"، وأصله متفق عليه.

وعن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في دبر الصلاة المكتوبة: "لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير. اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد"[2].

وعن أبي أمامة رضي الله عنه قال عليه الصلاة والسلام: "من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة مكتوبة لم يمنعه من دخول الجنة إلا الموت"، وصححه ابن حبان، وزاد الطبراني: "و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾"، وله عن الحسن بن علي رضي الله عنه: "من قرأ آية الكرسي في دبر الصلاة المكتوبة كان في ذمة الله إلى الصلاة الأخرى"، وإسناده حسن.

وعن عقبة بن عامر رضي الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام أمر بقراءة المعوذتين في دبر كل صلاة مكتوبة، رواه النسائي وغيره. ثم يقول: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝١٨٠ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ۝١٨١ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٨٢﴾ [الصافات: 180 - 182] لحديث عبد الله بن رافع عن أبيه: "من قال دبر كل صلاة ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ ...﴾ الآية؛ فقد اكتال بالمكيال الأوفى من الأجر" رواه البزاز.

---

(1) الحديث أخرجه النسائي في سننه، والحاكم في مستدركه.

(2) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه.

3 - 2: ما بعد صلاة الصبح والمغرب:

"لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير، عشرا" رواه أبو الدرداء رضي الله عنه، وقال: "كتب له عشر حسنات، ومحي عنه عشر سيئات، ورفع له عشر درجات، وحفظ من الشيطان حتى يمسي، وكان في حرز من المكروه، ولن يتبع بذنب يصيبه سوى الشرك" رواه الترمذي وغيره؛ وإن اختلف سياقهم له؛ فهو متقارب.

"﴿حَسْبِيَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ ۖ وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿١٢٩﴾﴾ [التوبة: 129] سبعا". رواه أبو الدرداء رضي الله عنه؛ وقال: "كفاه الله ما أهمه"، والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرا. رواه أبو الدرداء رضي الله عنه أيضا. وفي الخبر[1]: "من صلى علي عشرا حين يصبح، وعشرا حين يمسي أمن من سخط الله".

تحقيق ألفاظ الوظيفة، مع ذكر أسرار آياتها وسورها، وتخريج أحاديثه.

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ** بسم الله الرحمان الرحيم ***

﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾﴾[2]. ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ﴾[3]. بسم الله الرحمان الرحيم ﴿الٓمٓ ﴿١﴾ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ﴾[4]. ﴿۞ وَعَنَتِ ٱلْوُجُوهُ لِلْحَىِّ ٱلْقَيُّومِ ۖ ﴾[5]. ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ

(1) قول الشيخ أحمد زروق: "وفي الخبر"، ولم يقل: "وفي الحديث" تأكيد على تعمقه رضي الله تعالى عنه في علم مصطلح الحديث؛ لأن الخبر ساقه الغزالي في إحيائه؛ وهو منقطع؛ لذا تحاشى التعبير "بالحديث"، واكتفى بالقول: "وفي الخبر" تأدبا مع من ساق الخبر، واطمئنانا لما عنده من العلم بالخبر المروي.

(2) [البقرة: 163].

(3) [البقرة: 255]. كان الرسول صلى الله عليه وسلم إذا كربه أمر قال: "يا حي يا قيوم برحمتك أستغيث". رواه الترمذي.

(4) [آل عمران: 1، 2].

(5) [طه: 111].

لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۗ مَن ذَا ٱلَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ۚ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا ۚ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ ﴿٢٥٥﴾﴾[1]. بسم الله الرحمان الرحيم ﴿حمٓ ﴿١﴾ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴿٢﴾ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِي ٱلطَّوْلِ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ إِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ ﴿٣﴾﴾[2]. ﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۗ وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٨٤﴾ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ۚ وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ ۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٨٦﴾﴾[3]. بسم الله الرحمان الرحيم ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿١﴾ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٢﴾ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴿٣﴾ وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ﴿٤﴾ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴿٥﴾ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ ﴿٦﴾﴾[4]. بسم الله الرحمان الرحيم ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ﴿١﴾ وَرَأَيْتَ

---

(1) [البقرة: 255].

(2) [غافر: 1 – 3].

(3) [البقرة: 284 – 286]. "إذا قرئت في بيت حفظ من الشيطان". رواه الشيخان البخاري ومسلم، وكذا النسائي.

(4) سورة الكافرون براءة من الشرك والكفر. قال صلى الله عليه وسلم: "من قرأ ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿١﴾﴾ ثم نام خاتمتها؛ فإنها براءة من الشرك معه" رواه أبو داود؛ وفي حديث آخر قال صلى الله عليه وسلم: "من قرأ سورة الكافرون فكأنما قرأ ربع القرآن". ذكره البيهقي في شعب الإيمان.

ٱلنَّاسَ يَدۡخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفۡوَاجٗا ﴿٢﴾ فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ وَٱسۡتَغۡفِرۡهُۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابَۢا ﴿٣﴾﴾[1]. بسم الله الرحمان الرحيم ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴿٢﴾ لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ﴿٣﴾ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ﴿٤﴾﴾[2] (ثلاثا). بسم الله الرحمان الرحيم ﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلۡفَلَقِ ﴿١﴾ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ﴿٢﴾ وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ ﴿٣﴾ وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِي ٱلۡعُقَدِ ﴿٤﴾ وَمِن شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ﴿٥﴾﴾ (ثلاثا)[3]. بسم الله الرحمان الرحيم ﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴿١﴾ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ﴿٢﴾ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ ﴿٣﴾ مِن شَرِّ ٱلۡوَسۡوَاسِ ٱلۡخَنَّاسِ ﴿٤﴾ ٱلَّذِي يُوَسۡوِسُ فِي صُدُورِ ٱلنَّاسِ ﴿٥﴾ مِنَ ٱلۡجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ ﴿٦﴾﴾[4] (ثلاثا مع تكرار البسملة).

- قدم الناسخ الوظيفة بقوله:" هذه وظيفة للشيخ الإمام العالم العلامة البحر الفهامة الولي العارف بالله سيدي أحمد زروق قدس الله سره، ونفعنا به آمين".

وهذه هي وظيفة الشيخ أحمد زروق المشهورة المسماة بـ"سفينة النجا لمن إلى الله التجا"، أو الوظيفة الكبرى، كما جاء في نسخة منها بمخطوط بالخزانة الناصرية بتامكروت بالمغرب؛ وإلا فله وظائف أخرى.

والوظيفة أو الفريضة هي: ما صح المواظبة عليه من أذكار، وما ألزم به شيخ طريقة نفسه. ثم التزم بها تلامذته ومريدون، وكل المنتسبين للطريقة؛ فهي في الأصل أذكار وأوراد تم الالتزام بها، والمواظبة عليها.

---

(1) سورة النصر تكفي من كل شيء. رواه الترمذي، وقال حديث حسن صحيح.

(2) سورة الإخلاص. "﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾﴾ تعدل ثلث القرآن" رواه البخاري. فهي تعدل ثلث القرآن؛ لأنها ارتبطت بالعقيدة؛ والشريعة ثلاثة أقسام: عقيدة، وعبادة، ومعاملات؛ وقد يحمل الحديث على ظاهره؛ فتكون قراءة سورة الإخلاص ثلاث مرات كقراءة القرآن كله في الأجر والثواب.

(3) سورة الفلق.

(4) سورة الناس.

* الاستعاذة لدفع عوارض الشيطان؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٠٠﴾﴾ [الأعراف: 200].

* البسملة لدفع النقص وجلب الكمال؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: "كل كلام - أو أمر- لم يبتدئ بذكر اسم الله فهو أبتر"؛ وفي البسملة إقرار ببراءة المبسمل من حوله وقوته، والالتجاء إلى حول الله وقوته.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبي هريرة: "إذا قرأت آية الكرسي حين تأوي إلى فراشك لم يزل عليك من الله حافظ، ولا يقربك شيطان حتى تصبح". رواه البخاري في صحيحه.

والآيات السابقة الواردة في الوظيفة هي جوامع الاسم الأعظم، وهي للحفظ من كل سوء. رواه الترمذي.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أعطيت خواتم سورة البقرة من كنز تحت العرش لم يعطهن نبي قبلي". رواه الإمام أحمد في مسنده.

قراءة سورة: الكافرون والنصر والإخلاص والمعوذتين ثلاث مرات صباحا ومساء أمان من الشرك قليله وكثيره، وتكفي من كل شر. رواه الترمذي؛ وقال: حديث حسن.

وكان الرسول صلى الله عليه وسلم "كلما آوى إلى فراشه جمع كفيه ثم نفث فيهما فقرأ قل هو الله أحد والمعوذتين ثم مسح بهما ما استطاع من جسده". رواه البخاري.

وتقرأ السور السابقة بالبسملة للسعة، والرفعة، والعزة؛ ولها بركة عظيمة.

قال الشيخ أحمد زروق في شرحه لحزب البحر: "قل هو الله أحد والمعوذتان ثلاثا صباحا، وثلاثا مساء تكفيك من كل شيء".

- اللهم إني أعوذ بك أن أشرك بك وأنا أعلم، وأستغفرك لما لا أعلم (ثلاثا)[1].

(1) أمان من جلي الشرك وخفيه. رواه الترمذي من حديث أبي بكر، وأبي هريرة، وروى الحديث أيضا البخاري، وأحمد.

- اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن، وأعوذ بك من العجز والكسل، وأعوذ بك من البخل والجبن، وأعوذ بك من غلبة الدين وقهر الرجال (ثلاثا)[1].
- اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر، وأعوذ بك من عذاب القبر لا إله إلا أنت (ثلاثا)[2].
- اللهم عافني في بدني. اللهم عافني في سمعي. اللهم عافني في بصري. لا إله إلا أنت (ثلاثا)[3].
- اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت خلقتني؛ وأنا عبدك وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت. أعوذ بك من شر ما صنعت. أبوء لك بنعمتك علي، وأبوء بذنبي؛ فاغفر لي؛ فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت (ثلاثا)[4].
- اللهم إني أصبحت منك في نعمة وعافية وستر؛ فأتم نعمتك علي، وعافيتك، وشكرك في الدنيا والآخرة (ثلاثا)[5].
- اللهم ما أصبح بي من نعمة، أو بأحد من خلقك؛ فمنك وحدك لا شريك لك؛ فلك الحمد، ولك الشكر (ثلاثا)[6].
- يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك (ثلاثا)[7].

---

(1) لدفع الهم، والدين، وغلبة الرجال. رواه أبو داود، والترمذي، وغيرهما؛ وفي حديث أن الرسول صلى الله عليه وسلم: "كان يكثر التعوذ من المغرم...". رواه البخاري.

(2) رواه أبو داود، والنووي.

(3) كان الرسول صلى الله عليه وسلم لا يدع الدعاء به صباحا ومساء. رواه أبو داود، والإمام أحمد.

(4) سيد الاستغفار. رواه البخاري، وغيره من حديث شداد بن أوس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من قالها بالنهار موقنا بها؛ فمات قبل أن يمسي؛ فهو من أهل الجنة، ومن قالها من الليل موقنا بها؛ فمات قبل أن يصبح؛ فهو من أهل الجنة".

(5) من قاله ثلاثا صباحا ومساء كان حقا على الله أن يتم عليه نعمته. رواه أبو داود، والنسائي.

(6) أخرج أبو داود في سننه مرفوعا: "من قال حين يصبح: اللهم ما أصبح بي من نعمة... الحديث؛ فقد أدى شكر يومه".

(7) رواه أبو داود، والترمذي، وقالا: حديث حسن صحيح. زاد أحمد في روايته: "كان حقا على الله أن يرضيه".

- رضيت بالله ربا وبالإسلام دينا وبسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم نبيا ورسولا (ثلاثا)[1].
- سبحان الله وبحمده عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته (ثلاثا)[2].
- أعود بكلمات الله التامات من شر ما خلق (ثلاثا)[3].
- بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الارض ولا في السماء وهو السميع العليم (ثلاثا)[4].
- أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم (ثلاثا)[5].
- ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ۖ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٢٢﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٢٤﴾﴾[6].

---

(1) رواه مسلم، والترمذي، وأحمد". من قاله ثلاثا صباحا، وثلاثا مساء كان حقا على الله أن يرضيه"؛ كما رواه الترمذي عن ثوبان مرفوعا: "من قال حين يمسي: رضيت بالله ربا، وبالإسلام دينا، وبمحمد رسولا، كان حقا على الله أن يدخله الجنة".

(2) حديث متفق عليه.

(3) للحفظ من ذوات السموم. أخرجه مسلم عن أبي هريرة قال: "جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله، ما لقيت من عقرب لدغتني البارحة؛ فقال صلى الله عليه وسلم: لو قلت حين أمسيت أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لم تضرك"؛ كما رواه أبو داود؛ وزاد الترمذي: "من قاله ثلاثا لم تصبه سمة، ومن قاله عند نزول منزل في سفره لم يصبه شيء حتى يرتحل منه".

(4) أخرجه أبو داود، والنسائي. من قالها ثلاثا صباحا وثلاثا مساء لم تصبه فجأة بلاء.

(5) حصن من وساوس الشيطان، وكررت في الوظيفة خوفا من التلبيس.

(6) [الحشر: 22 – 24]. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من قرأها صباحا وكل الله له سبعين ألف ملك يحفظونه حتى يمسي، ومن قرأها مساء فكذلك حتى يصبح". من حديث معقل. قال النووي: إسناده حسن، وفي حديث: "من قالها مساء حفظ حتى يصبح، ومن قالها صباحا حفظ حتى يمسي".

- سبحان الله العظيم وبحمده (ثلاثا)[1].
- تحصنت بذي العزة والجبروت، واعتصمت برب الملكوت، وتوكلت على الحي الذي لا يموت. اصرف عنا الأذى إنك على كل شيء قدير (ثلاثا)[2].
- بسم الله الرحمن الرحيم ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ۝١ إِۦلَٰفِهِمْ رِحْلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيْفِ ۝٢ فَلْيَعْبُدُوا۟ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ ۝٣ ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۢ ۝٤﴾ (مرة)[3].
- اللهم كما أطعمتهم فأطعمنا، وكما أمنتهم فأمنا واجعلنا من الشاكرين[4].
- سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت وأستغفرك وأتوب إليك (ثلاثا)[5].
- أستغفر الله العظيم الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه (ثلاثا)[6].
- اللهم صل على سيدنا محمد عبدك ونبيك ورسولك النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم تسليما (ثلاثا)[7] عدد ما أحاط به علمك وخط به قلمك وأحصاه كتابك، والرضا على أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وعن الصحابة أجمعين وعن التابعين وتابع التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

---

(1) من قالها ثلاث مرات بعد صلاة الصبح وثلاث مرات بعد صلاة المغرب أمن من الجنون، والبرص، والجذام، والفالج.

(2) لصرف الوباء والمضرات. قال الشيخ زروق: "أخذناها عن بعض من صحت عندنا ولايته وظهرت كرامته وعلمه من مشايخنا. يكرر في كل مرة: "اصرف عنا الأذى إنك على كل شيء قدير" ثلاث مرات.

(3) سورة قريش، للأمن من الخوف والجوع ونقص الثمرات وجلب الخيرات. قال الشيخ زروق: "ولها سر عجيب في الأسفار. سمعت ذلك من المشايخ، وجرب فصح".

(4) قال الشيخ زروق: "ألهمته ولم أقف على ذكره".

(5) في حديث عبد الله بن عمر تكفر سبعين مجلسا من السوء، وإن كانت مجالس حسن طبع الله عليه بطابع تحت العرش لا ينفك إلى يوم القيامة.

(6) لتكفير الذنوب. رواه الإمام أحمد وغيره.

(7) هذه هي الصلاة التامة المعتمدة من الكثير من العلماء.

- سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين (مرة)[1].

لما ذكر الشيخ أحمد زروق في وظيفته ما رآه من أذكار القرآن الكريم أردفها بما اختاره من أذكار السنة النبوية الشريفة؛ وهو بذلك يعلمنا أن المسلم إذا أراد أن يتوجه إلى الله بالذكر أو الدعاء؛ فليقرأ ما يناسب المقام أو الحال من القرآن. ثم يردفه بالملائم من الحديث النبوي الشريف. ثم يتوجه إلى الله تعالى بالدعاء الذي يستحب أن يكون مما أثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وتكرار الدعاء ثلاث مرات سنة نبوية؛ فعن ابن مسعود أن الرسول صلى الله عليه وسلم: "كان يعجبه أن يدعو ثلاثا ويستغفر ثلاثا". رواه أبو داود، والنسائي.

"لا إله إلا أنت". قال صلى الله عليه وسلم: "من جاء لا يشرك بالله شيئا كان حقا على الله أن يدخله الجنة". رواه البخاري.

لقد استعاذ الرسول صلى الله عليه وسلم من كل ما سبق ذكره افتقارا لله تعالى، وتعليما لأمته كيفية الدعاء.

* يقول في المساء: اللهم إني أمسيت منك... إلخ.

وروى ابن السني عن ابن عباس مرفوعا: "من قال حين يمسي أو يصبح: اللهم إني أصبحت في نعمة منك وعافية وستر... كان حقا على الله أن يتم عليه نعمته".

قال تعالى: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾ [النحل: 53].

قال ابن عطاء الله في التنوير: "من رضي بالله ربا استسلم له، ومن رضي بالإسلام دينا عمل به، ومن رضي بمحمد نبيا اتبعه".

جاء في الحديث: "إذا أذنب العبد ثم استغفر الله قال الله تعالى: علم عبدي أن له ربا يغفر الذنوب قد غفرت له". رواه الإمام أحمد.

---

(1) أنهى الشيخ أحمد زروق وظيفته بهذه الآية/الدعاء؛ لجري العادة على إنهاء الأدعية والأذكار بها لما روي عن الإمام علي كرم الله وجهه: "من قال في آخر مجلسه ﴿ سُبْحَٰنَ رَبِّكَ ... ﴾ الآية اكتال بالمكيال الأوفى".

وفي حديث آخر: "من قال: أستغفر الله...إلخ ثلاثا غفرت ذنوبه ولو كانت مثل زبد البحر"، رواه الترمذي.

إلى هنا تنتهي الوظيفة الزروقية في الأصل؛ أما ما بعدها فمن زيادة وارث حاله وسره وتلميذه الشيخ سيدي محمد بن علي الخروبي.

انظر شرح الوظيفة الزروقية المسماة المنح الزروقية في حل ألفاظ الزروقية. مخطوط المكتبة العامة بالرباط رقم 2589 د.

إضافة الخروبي:

* لا إله إلا الله (مائة مرة إلى ألف) محمد رسول الله (مرة)[1].

* أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله (ثلاثا). صلى الله عليه وسلم (مرة).

* ثبتنا يا رب بقولها (ثلاثا)[2]، وانفعنا يا رب بفضلها (ثلاثا)[3]، واجعلنا من أخير أهلها (ثلاثا)[4]. آمين. آمين. آمين. آمين رب العالمين.

* أصبحنا في حماك يا مولانا. أمسينا في رضاك يا مولانا (ثلاثا). آمين. آمين. آمين. آمين رب العالمين[5].

* لا إله إلا أنت واحد ربنا يا مجمعنا اغفر ذنبنا (ثلاثا) آمين. آمين.آمين. آمين رب العالمين.

* اغفر لنا ما مضى وأصلح لنا ما بقي بحرمة الأبرار يا عالم الأسرار (ثلاثا) آمين. آمين. آمين. آمين رب العالمين.

---

(1) قال صلى الله عليه وسلم: "أفضل الذكر لا إله إلا الله وأفضل الدعاء الحمد لله". رواه الترمذي.

(2) أي ثبتنا يا رب على الإسلام. يقول تعالى: ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ﴾ [إبراهيم: 27].

(3) وذلك بترسيخ الإيمان في القلوب، والترقي في الدرجات.

(4) وذلك بالترقي إلى درجة الإحسان.

(5) يقال في الصباح: "أصبحنا ...الخ"؛ أما في المساء فيقال: "أمسينا في حماك يا مولانا...الخ".

* يا عالم السر منا، لا تكشف الستر عنا (ثلاثا) آمين. آمين. آمين. آمين رب العالمين[1].

* اللهم صل على سيدنا محمد وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد (ثلاثا أو عشرا أو مائة) آمين. آمين. آمين رب العالمين، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

* ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴿١﴾ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴿٣﴾ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴿٤﴾ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿٧﴾﴾ آمين (ثلاثا).

إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما. صلوات الله وسلامه وتحياته ورحمته وبركاته على سيدنا محمد عبدك ونبيك ورسولك النبي الأمي وعلى آله وصحبه عدد الشفع والوتر وعدد كلمات ربنا التامات المباركات[2].

- سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين[3].

* قال العياشي في رحلته: "إنه لم يكن من كلام الشيخ (أحمد زروق)؛ إنما زاده تلميذه الإمام الخروبي لما مر بأهل زاوية الشيخ قاصدا للحج، واشتكوا إليه من ظلم الأعراب؛ فأمرهم بزيادته وإدراجه في الوظيفة، واستمر الحال عليه إلى الآن...، ولم يذكره الخروبي في كتابه كفاية المريد، وأصح الطرق التي رأينا فيها هذه الزيادة في طريق شيخ والدنا سيدي أحمد أذفال. إلا أنه قال: إنما أخذه عن شيخه بركات الحطاب بالإجازة...".

---

(1) أضاف بعض تلامذة الخروبي بعدها: "يا مولانا يا مجيب. من يرجوك لا يخيب. توسلنا إليك بالحبيب. اقض حاجتنا عن قريب. هذا وقت الحاجات يا حاضرا لا يغيب (ثلاثا) آمين. آمين. آمين. يا رب العالمين.

(2) اللوائح القدسية لابن عجيبة.

(3) تضيف بعض النسخ: "ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وهو حسبنا ونعم الوكيل؛ فنعم المولى ونعم النصير".

ولعل الشيخ الخروبي ألف كتابه "كفاية المريد" في شرح الوظيفة الزروقية قبل إضافته هذه الزيادة.

وتضاف هذه الزيادة في قراءة الوظيفة بضريح الشيخ أحمد زروق بمصراتة حاليا.

هذا وينبغي للذاكر أن يحرص على نطق ألفاظ التشهد نطقا صحيحا؛ وذلك بأن يجعل همزة "إله" همزة قطعية، وكذلك همزة "إلا" مع تشديد اللام؛ وعدم تغيير حرف بحرف آخر؛ لأن ذلك يخرج التشهد عن معناه الاعتقادي الصحيح.

كما ينبغي للذاكر أن يذكر التشهد؛ وهو حاضر القلب؛ ويتدبر معناها المقصود، وهو: "توحيد الألوهية في الذات، والصفات، والأفعال".

وتعرب "لا إله إلا الله" إما أنها استثناء مفرغ؛ وإما أن تكون "لا" نافية للجنس تعمل عمل إن؛ وبذلك تكون نصا في الاستغراق، والخبر محذوف تقديره "في الوجود" و"الله" مرفوع على البدلية من ضمير الخبر أو على أنه خبر "لا" النافية للجنس.

هذا وتراعى إضافة الخروبي عند قراءة الوظيفة حسب ما هو معمول به عند كافة الزروقيين.

ولعل الخروبي أضاف "لا إله إلا الله محمد رسول الله"، و"أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله" اعتمادا على ما ذكره الشيخ أحمد زروق في شرحه لحزب البحر - الشرح الكبير الذي ألفه سنة 895 هجرية - حيث أثبت هذه الزيادة عندما أشار لوظيفته عند قوله: ".. ثم إن اتسع الوقت؛ فليقل: لا إله إلا الله وحده لا شريك له. له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير مائة؛ لأنها غفران وزيادة درجات، ولم يأت أحد بمثل ما عمل، ويوقى كل شر".

ثم إن الوظيفة الكبرى التي ذكرت في (مخطوط الخزانة الحسنية رقم: 13821) قد ورد فيها ذكر: "لا إله إلا الله وحده لا شريك له. له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير - مائة مرة -".

قاعدة: 225. كُلُّ شَيْخٍ لَمْ يَظْهَرْ بالسُّنَّةِ؛ فَلَا يَصِحُّ اتِّبَاعُهُ

علامة الحياة الإحساس بالأشياء؛ والميت لا يحس بشيء؛ فقلب ساءته السيئة، وسرته الحسنة حتى كان ذلك نصب عينيه بالنظر لثوابه وعقابه، أو للعبودية بها، أو لنيل الكمال بسببها، أو غير ذلك. حتى نهض به الحال للعمل؛ فصحيح وإلا فمريض تجب معالجته بمخوف إن قبله، أو بفرح إن تأثر به؛ وهو مقدم بحسن الظن به تعالى، أو بميراث الحياء والخشية وهو أتم.

وعند نهوضه فلا يقف لطلب شيخ ولا غيره؛ بل يعمل ويطلب ويتبع العلم الظاهر حتى يجذبه لباطن الأمر الذي يعضده الحق الواضح من ظاهر الأمر؛ إذ كل باطن على انفراده باطل[1]، وجيده من الحقيقة عاطل، والرسول هو الإمام عليه الصلاة والسلام؛ وكل شيخ لم يظهر بالسنة فلا يصح اتباعه لعدم تحقق حاله، وإن صح في نفسه، وظهر عليه ألف ألف كرامة من أمره؛ فافهم.

◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆◆

هذه القاعدة هي ملخص لما جاء في قواعد سابقة؛ حيث نجد لها صدى - بالعبارة أو الإشارة - في القواعد المتعلقة بالمجاهدة والتربية؛ وكذا في القواعد التي تلزم الصوفي بالالتزام التام بما ورد في الكتاب والسنة، ومن ذلك قوله:

- "أصل كل أصل من علوم الدنيا والآخرة مأخوذ من الكتاب والسنة... إلخ".
- "لا يجوز لأحد أن يقدم على أمر حتى يعلم حكم الله فيه... إلخ".
- " لا يجوز لأحد أن يتعدى ما انتهى إليه من العلم الصحيح بالوجه الواضح لما لا علم له به... إلخ".

---

(1) باطل: أي معدوم لا أثر له من الناحية الشرعية، فوجوده كعدمه؛ لأنه لم يستند على ما يعززه من علوم الشرع الظاهرة، وأحكامه المقررة في الكتاب والسنة والإجماع.

- "اعتقاد المرء فيما ليس بقربة قربة بدعة، وكذا إحداث حكم لم يتقدم...إلخ".

- "ثبوت المزية لا يقضي برفع الأحكام، ولزوم الأحكام الشرعية لا يرفع خصوص المزية... إلخ".

- " تحقق العلم بالمزية لا يبيح السكوت عن تعيين الحق... إلخ".

- "التوقف في محل الاشتباه مطلوب كعدمه فيما تبين وجهه من خير أو شر... إلخ".

- "وإلا فلا عتب على منكر استند لأصل صحيح... إلخ".

- "والاستقامة تحتاج إلى شيخ في تمييز الأصلح منها؛ وقد يكتفي دونه اللبيب بالكتب...".

- "تحديد ما لم يرد في الشرع تحديده، ولا أشارت النصوص الشرعية بأمر لا يمكن تركه ما حدد منه ابتداع في الدين".

إلى غير ذلك مما ورد ذكره في قواعد سابقة؛ حيث تعتبر هذه القاعدة جامعة لمعاني سبق ذكرها سابقا.

والمقصود بالحياة في هذه القاعدة هي الحياة المعنوية، وعلامة القلب الحي الإحساس بالأشياء "فالقلب أساس الخير والشر، وحياته وموته مفتاح النفع والضر؛ فمن لا حياة لقلبه فلا حيلة في دفعه وجلبه"[1].

فالقلب الحي تسوؤه السيئة ولا يقترفها، ويحس بقبح الذنب الذي صدر منه؛ فيحزن لذلك؛ لإحساسه الفطري بقبحه، وتسره وتفرحه الحسنة ويقوم بها، لإحساسه الفطري بحسنها؛ فعلامة حياة القلب "استحسان الحسن، واستقباح القبيح؛ لأن حقيقة الحياة الإحساس بالأشياء، والميت لا يحس بشيء".

قال ابن عطاء الله: "من علامة موت القلب عدم الحزن على ما فاتك من الموافقات، وترك الندم على ما فعلت من وجود الزلات".

يفعل ذلك الشخص وكأنه واقف بين يدي ربه يحاسبه على أقواله وأفعاله ثوابا وعقابا؛ حيث يذكر مصرعه عند موته، ووحشته في قبره، وموقفه يوم القيامة بين

(1) إعانة المتوجه المسكين إلى طريق الفتح والتمكين.

يدي ربه؛ وذلك إما لتحقيق العبودية لله تعالى، أو لنيل الترقي في درجات كماله؛ وهو ما يدفعه للمجاهدة والعمل ابتغاء مرضاة ربه، وهذا القلب يوصف بالصحة؛ أما ما عداه فهو مريض ينبغي معالجته بحسب الداء الذي ألم به؛ إذ لكل داء دواء - كما ذكر ذلك الشيخ أحمد زروق في أرجوزته: عيوب النفس ودواؤها -.

وعليه ينبغي رصد أمراضه ومعاناته لمداواته؛ "رجاء استقامة حياته، أو توقف علته حتى لا تؤدي إلا مماته".

ومعالجة القلب المريض تكون إما:

- بتذكير صاحبه بوعيد الله تعالى، وتخويفه مما أعده الله من عذاب للمخالفين عن أمره؛ على أن يكون ذلك مقرونا بحسن الظن بالله، وعدم اليأس أو القنوط من رحمته تعالى؛ مهما بلغ العبد من إساءة، أو ارتكب من قبيح؛ حيث ينبغي للواعظ أو الناصح "أن لا يعظم الذنب عندك عظمة تصدك عن حسن الظن بالله"[1].

- بتذكيره بنعم الله تعالى عليه في الدنيا، وما أعده لعباده الصالحين يوم لقائه؛ ويحسن في النصح المزج بين الوعد والوعيد؛ لأن من لا ينفع فيه الوعد قد ينفع فيه الوعيد، والعكس صحيح.

- بتنبيه الشخص إلى مكانته العلمية، أو الاجتماعية، وأن من كان في مكانته لا يجدر به أن يرى في مخالفة شرعية، أو يظهر غير ما يبطن؛ لعل ذلك يؤثر فيه، ويقع منه الحياء أو الخشية من افتضاح أمره بين أقرانه في الدنيا، وعلى رؤوس الأشهاد يوم لقاء ربه، وهو أتم من الوعد والوعيد؛ لأن النفس بطبعها تحب المديح، وتخشى الذم.

وعند تأثر المريد بالنصح، ويشمر عن ساق الجد للاجتهاد في طاعة ربه، وتجنب معصيته؛ فعليه أولا في بداية طريق سلوكه أن يطلب العلم الشرعي، لأنه السبيل الموصل لباطن الأمر. قال الجنيد: "الطرق كلها مسدودة على الخلق إلا على من اقتفى أثر الرسول عليه الصلاة والسلام، واتبع سنته، ولزم طريقته؛ فإن طرق الخير كلها مفتوحة عليه".

---

(1) الحكم العطائية.

فإذا اقتدى بعد ذلك بشيخ في التربية؛ فليكن مقياس الاقتداء والاتباع النظر إلى مدى تقيده بالشرع، ومدى موافقته في أحواله ومعاملاته للسنة؛ حيث يكون الحكم له أو عليه انطلاقا من تتبع أحواله قولا وفعلا، نهيا وأمرا؛ فإذا ادعى شيخ المشيخة، ورأينا سلوكه يخالف ما جاء به الشرع؛ فإننا نرمي بدعواه عرض الحائط، ونبتعد من أن نجعله قدوة.

قال الشيخ عبد القادر الجيلاني: "ترك العبادة المفروضة زندقة، وارتكاب المحظورات معصية؛ لا تسقط الفرائض عن أحد في حال من الأحوال".

وقال أبو زيد البسطامي: "لو رأيتم إلى رجل أعطي من الكرامات حتى يرتقي في الهواء؛ فلا تغتروا به حتى تنظروا كيف تجدونه عند الأمر والنهي، وحفظ الحدود، وأداء الشريعة".

ذلك أن المقلد للشيخ فيما لا يجوز تقليده فيه مخطئ آثم؛ كما أن المتعصب لأحوال شيخه وتبريرها بالتأويلات الفاسدة مخطئ أيضا؛ بل إن المعتقد لأحوال شيخه من غير حجة ولا دليل شرعي أشد خطئا وأكثر ضررا من المتحامل عليه والمنكر له على الإطلاق.

وعليه فكل شيخ لم يظهر بالسنة؛ فلا يصح اتباعه؛ لعدم تحقق حاله - وإن صح في نفسه، وظهر عليه ألف ألف كرامة -؛ ومن لم يجد شيخا يدله على الطريق؛ فشيخه وإمامه وقدوته هو رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فليتبع شرعه، وليتقيد بسنته، وليكثر من الصلاة عليه؛ فهو معراج الوصول.

قاعدة: 226. لَا يَصِحُّ قَوْلُهُمْ: مَا عَبَدْنَاهُ خَوْفًا مِنْ نَارِهِ، وَلَا طَمَعًا فِي جَنَّتِهِ(*)

تعظيم ما عظم الله متعين، واحتقار ذلك ربما كان كفرا؛ فلا يصح فهم قولهم: "ما عبدناه خوفا من ناره، ولا طمعا في جنته" على الإطلاق؛ لأنه إما احتقار لهما؛ وقد عظمهما الله تعالى؛ فلا يصح احتقارهما من مسلم، وإما استغناء عنهما؛ ولا غنى لمؤمن عن بركة مولاه.

نعم لم يقصدوهما بالعبادة؛ بل عملوا لله، لا لشيء، وطلبوا منه الجنة والنجاة من النار، لا بشيء؛ وشاهد ذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ...﴾ الآية[1]؛ إذ جعلوا علة العمل إرادة وجهه تعالى. ثم ذكروا خوفهم ورجاءهم مجردا عن ذلك بعد؛ وقد أوحى الله تعالى إلى داود عليه السلام: "ومن أظلم ممن عبدني خوفا من ناري، أو طمعا في جنتي؛ لو لم أخلق جنة ولا نارا ألم أكن أهلا لأن أعبد؟".

وفي الخبر: "لا يكن أحدكم كالعبد السوء، إن لم يخف لم يعمل، ولا كالأجير السوء، إن لم يعط الأجرة لم يعمل"[2].

وقال عمر رضي الله عنه، ويروى مرفوعا: "نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه".

يعني: أنه كان لا يخاف الله فلا يعصيه؛ فالحامل له على ترك المعصية غير الخوف من رجاء، أو حب، أو حياء، أو هيبة، أو خشية... إلى غير ذلك؛ والله أعلم.

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

(*) هذه القاعدة تتمة لما ورد في القاعدة: 221 (من بواعث العمل وجود الخشية... إلخ).

(1) [الإنسان: 9].

(2) دقة التعبير بالخبر يدل على دراية تامة بعلم الحديث.

تعظيم ما عظم الله تعالى من أمكنة وأزمنة وحرمات واجب ومطلوب؛ ومن ذلك تعظيم شرع الله، والتزام أمره ونهيه؛ لأن تعظيم ما عظم الله تعظيم لله. قال تعالى: ﴿وَمَن يُعَظِّمْ شَعَـٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ ﴿٣٢﴾﴾[1].

لذا فاحتقار حرمات الله ربما جر إلى الكفر؛ وعليه فلا يصح أن يفهم قول بعض الصوفية: "ما عبدناه خوفا من ناره، ولا طمعا في جنته" على إطلاقه؛ لأن المقصود أن عبادتهم من أجله تعالى، وخالصة لوجهه الكريم؛ لا من أجل شيء غيره عز وجل؛ فليس المقصود من قولهم الاستنقاص من قدر الجنة، أو الاستهانة بالنار؛ كما يفهم من ظاهر اللفظ على الإطلاق، لأن في ذلك احتقار لهما؛ وقد عظمهما الله تعالى حيث لا يصح احتقارهما من مسلم، ولا الاستغناء عنهما؛ لأنه لا غنى لمؤمن عن بركة وعطاء مولاه؛ إلا أن من عبده طمعا وخوفا؛ فهو في درجة الأبرار، ومن عبده حبا فيه كان في درجة المقربين؛ فالجنة لا تطلب لذاتها، ولكن لأنها علامة على رضا الله تعالى.

قال أبو حازم المدني - وهو من التابعين -: "إني لأستحيي من ربي أن أعبده خوفا من العذاب؛ فأكون مثل عبد السوء؛ إن لم يخف لم يعمل؛ وأستحيي أن أعبده لأجل الثواب؛ فأكون كالأجير السوء إن لم يعط أجر عمله لم يعمل؛ ولكني أعبده محبة فيه".

وقال سفيان الثوري يوما لرابعة العدوية: "لكل عبد شريطة، ولكل إيمان حقيقة؛ فما حقيقة إيمانك؟"؛ فقالت: "ما عبدت الله خوفا من النار؛ فأكون كالعبد السوء إن خاف عمل، ولا حبا للجنة؛ فأكون كالأجير السوء إذا أعطي عمل؛ ولكن عبدته حبا له وشوقا إليه"[2].

ومن أقوالها:

لـيس لـي فـي الجنـان والنـار رأي أنـا لا أبتغـي بحبـي بـديلا

---

(1) [الحج: 32].

(2) شرح الحكم لابن عباد.

ومن قولها أيضا:

أحبك حبين حب الهوى وحب لأنك أهل لذاكا

فأما الذي هو حب الهوى فشغلي بذكرك عمن سواكا

وأما الذي أنت أهل له فكشفك الحجب لي حتى أراكا

فلا الفضل في ذا وذاك لي وكلك الفضل في ذا وذاكا

قال ابن عطاء الله في الحكم:

"من عبده بشيء يرجو منه، أو ليدفع بطاعته ورود العقوبة عليه؛ فما قام بحق أوصافه".

فالأول نظر للربوبية فيكون قائما بحق نفسه من جلب الثواب، أو دفع العقاب؛ أما الثاني فإنه تحقق بالعبودية؛ لذا عبده لأجل جلاله وعظمته استحقاقا لربوبيته، وتحقيقا لمحامد أسمائه وصفاته.

ومما يحكى في هذا المجال أن عيسى عليه السلام مر على طائفة من العباد؛ فقال: "من أنتم؟ قالوا: نحن عباد الله تعالى. قال: ولأي شيء تعبدتم؟ قالوا: خوفنا الله من ناره فخفنا منها. قال: حق على الله أن يؤمنكم ما خفتم منه.

ثم جاوزهم فمر بآخرين يتعبدون؛ فقال: لأي شيء تعبدتم؟ قالوا: شوقنا الله إلى الجنان، وما أعد فيها لأوليائه؛ فنحن نرجوها. قال: حق على الله أن يعطيكم ما رجوتم.

ثم جاوزهم ومر بآخرين يتعبدون؛ فقال: من أنتم؟ قالوا: المحبون لله عز وجل لم نعبده خوفا من ناره، ولا شوقا إلى جنته، ولكن حبا له وتعظيما لجلاله؛ فقال: أنتم أولياء الله حقا، وفي لفظ آخر: أنتم المقربون".

"والناس في عبادتهم لربهم على ثلاثة مقامات:

- **الأول**: رجل عبده على الرجاء والخوف أو أحدهما، وهذا من عوام المؤمنين، وأهل مقام الإسلام القائمين على ظواهر الأخبار والأحكام.

- **الثاني**: رجل عبده حبا له وتقربا إليه، وتوجها لطلب الرضى منه والوصول إليه؛ وهذا من خواص المتوجهين، وأهل مقام الإيمان الذين واجههم من العلم بجلاله وعظمته ما أوجب لهم الاقتصار على مكنة الهمة عليه في باب الطلب دون غيره.

- **الثالث**: رجل عبده قياما بحق العبودية، ووقوفا مع حرمة الربوبية؛ وهذا أكمل من الجميع؛ فقد أوحى الله تعالى إلى داود عليه السلام: "إن أود الأداء إلي من عبدني لغير نوال؛ لكن ليعطي الربوبية حقها".

وهذا كله لا يقتضي نفي الطلب من الحق سبحانه؛ بل يؤكده؛ لأن في عدم الطلب منه إظهار الاستغناء عنه، وفي عدم التشوف لما عظمه تحقير لما كبره.

"فإذن المقصود أن تعمل لله لا لشيء، وتطلب من الله لا لشيء؛ كما في الآية الكريمة: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا ۝٩ إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا﴾[1]؛ فجعل موقع المعاملة لوجهه، والخوف منه تعالى غير معلل بشيء؛ فافهم؛ ثم العطاء والمنع لا علة لهما سوى فضله وعدله، وهما لا ينالان بشيء من أعمال الخلق"[2].

ولقد قال رسول الله صلى الله عليه - فيما يروى مرفوعا -: "نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه"؛ لأن الحامل له على الطاعة ما هو أعم من الخوف؛ إذ المنع والعطاء إنما هو من وجه الفضل والعدل؛ ولذلك لا يصح لمن علت همته عن طلبها بالعمل أن لا يطلبها؛ لأنه استعلاء وتعزز؛ بل يعمل لله لا لشيء، ويطلب من الله لا لشيء: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا ۝٩ إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا﴾؛ فجعل الإعطاء لا لعلة، والخوف منه تعالى لا لعلة منهم؛ فمتى أعطاك أشهدك بره، ومتى منعك أشهدك قهره؛ فهو في كل ذلك متعرف إليك، ومقبل بوجود لطفه عليك[3].

---

(1) [الإنسان: 9، 10].

(2) مفتاح الفضائل والنعم في الكلام على ما يتعلق بالحكم.

(3) الفتوحات الرحمانية في حل ألفاظ الحكم العطائية. ش 15.

هام: إذا كان صدق التوجه مشروط بكونه من حيث يرضاه الحق تعالى وبما يرضاه، ولا يصح مشروط بدون شرطه؛ كما تقرر ذلك في القاعدة الرابعة من هذا الكتاب؛ فإن تعظيم ما عظم الله متعين؛ كما يتقرر في آخر قاعدة من هذا الكتاب؛ فيكون متمه كأوله؛ وبذلك يتبين أن الصوفي الحقيقي هو الذي يسلك الطريق بصدق توجه، وابتغاء مرضاة الله ومحبته دون التفات للأعراض والأغراض؛ وهو أصل الأصول في التصوف.

اللهم وإن كانت عبادتي خالصة لوجهك؛ لأنك ربي وخالقي؛ وما خلقتني إلا لذلك؛ فإني مع ذلك أشهدك بأنني عبدتك خوفا من نارك، وطمعا في جنتك وإحسانك؛ فأكرمني بمرضاتك، ولا تهني بغضبك وعقابك في الدنيا والآخرة. آمين. آمين، والحمد لله رب العالمين.

ملحوظة: هذا آخر المخطوط المحقق رقم: 12217 بالخزانة الحسنية.

أما مخطوط 555 ق بالمكتبة الوطنية؛ فإن القاعدة ما قبل الأخيرة هي:

"بساط الشريعة قاض بجواز استعمال ما صح رواية، واتضح معنى من الأذكار والأدعية... إلخ". (انظر القاعدة: 111).

القاعدة الأخيرة في مخطوط 555 ق هي[1]:

ما ظهرت قط حقيقة في الوجود إلا عورضت بدعوى مثلها، وأدخل فيها ما ليس منها، وقوبلت بوجود تكذيبها. ثم تضمحل المعارض للحقيقة؛ فينسخ الله ما يلقي الشيطان. ثم يحكم الله آياته، وللتابع من الحرمة ما للمتبوع؛ "فأشد الناس بلاء"... الحديث. نسأل الله العافية بمنه وجوده وكرمه.

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

هذه القاعدة سبقت بتفصيل في القاعدة 24 بالجزء الأول من هذا الكتاب.

ونستنتج من إنهاء مخطوطه هذا بالقاعدة مختصرة مع التركيز فيها على: (المعارضة - التكذيب - اضمحلال المعارض - اشتداد البلاء - طلب العافية) ما كان يلاقيه الشيخ أحمد زروق من تشويش بعض الطغاة والعصاة؛ وهو ما دفعه إلى الهجرة للمشرق من جديد.

انتهاء كتاب القواعد وإجازته:

قال المؤلف رضي الله عنه، وأفاض علينا من بركاته: انتهت القواعد المباركة

---

(1) أول المخطوط: "هذه فصول جلية وأصول قواعد الطريقة الصوفية؛ تسفر عن مقاصد الطريقة ومراصدها، وتشير لاتصال الشريعة بالحقيقة في مقاصدها...".

آخر المخطوط: "وكان الفراغ من تعلقة مبيضته على يد مؤلفه الفقير إلى مولاه أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى البرنسي؛ ثم الفاسي عرف بزروق؛ أصلحه الله في: 24 شوال سنة 883 ببجاية أمنها الله تعالى، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما.

والمقصود ببجاية: قبيلة لجاية / بجاية شمال مدينة فاس بالمغرب؛ وهي مسقط رأسه، وموطن أسرته كما بينا في كتابنا "الشيخ أحمد زروق: محتسب العلماء والأولياء. الجامع بين الشريعة والحقيقة"؛ لأن الشيخ أحمد زروق كان ولغاية منتصف سنة 884 هجرية بالمغرب؛ مترددا بين بلدته لجاية / بجاية، ومدينة فاس.

حسب الوسع والتيسير، والله الموفق للعمل بها بمنه وكرمه؛ وهو حسبنا ونعم الوكيل.

وكتب هذه النسخة مبيضة بخط يده الفانية مؤلفها أحمد بن أحمد عرف بزروق أصلح الله حاله مسلما على من يقف عليها، ومجيزا لمن ناوله إياها أبا القاسم بن المؤذن في أواخر شهر ربيع الأول سنة اثنتين وثمانين وثمانمائة هجرية[1]. عرفنا الله خيره وخير ما بعده بمنه[2].

ولعل ابن المؤذن المجاز هو ابن المؤذن الذي ورد ذكره في مقدمة الكناش، والذي أوصى له أب الشيخ أحمد زروق بثلث ماله؛ وهو ما يفسر الإشكال الذي دار حول وصية أب الشيخ أحمد زروق لـ(المؤذن / لقبا لا وظيفة أو مهنة)؛ وتؤكد هذه الإجازة الرابطة القوية والوطيدة التي كانت تربط أسرة الشيخ أحمد زروق بأسرة ابن المؤذن هذا.

(1) وما هو مؤكد أن الشيخ أحمد زروق بالتاريخ المشار إليه أعلاه كان ببلدته لجاية / بجاية ببادية فاس، وأنه لم يغادر المغرب في رحلته الثانية إلى المشرق إلا في منتصف سنة 884 هجرية. بعدما حصل له ما حصل من تشويش من الطرقيين ودعاة التصوف إثر رسالته في البدع – والتي قمنا بتحقيقها في الطبعة الثالثة من كتابنا: الشيخ أحمد زروق محتسب العلماء والأولياء – تعرض فيها بالنقد لبدع المتصوفة في المغرب.

(2) مخطوط المكتبة الوطنية رقم: 1207 ق.

خاتمة كتاب قواعد التصوف

قال شيخنا أبو العباس الحضرمي[1]: ارتفعت التربية بالاصطلاح[2]، ولم يبق

---

(1) هو شيخ أحمد زروق. لقيه بمصر مرتين:

المرة الأولى سنة ست وسبعين وثمانمائة. بعد عودته من حجته الأولى، وإقامته بالقاهرة ما يقرب السنة. (مدة إقامته معه ثمانية أشهر).

المرة الثانية: صحبه سبعة أشهر بعد عودته من حجته الثانية سنة 886 هجرية.

قال الشيخ أحمد زروق في خاتمة شرحه الخامس عشر على الحكم العطائية:

وبعد الفراغ من ألفاظ الكتاب، وتقرير ما فيه من حق وصواب. ظهر لي أن أختمه بذكر بعض من لقيته ممن أعتقد بركته؛ ليعرف أن الزمان غير خلي ممن لا تخفى فضيلته.

فأولهم في المراتب العلية، ومقدمهم في المقامات القدسية، ورئيسهم في الأخلاق الزكية، وكبيرهم في المواهب العرفانية. شيخ الوقت؛ وإمام أهل التمكين، والثبت. الشيخ أبو العباس أحمد بن الشيخ العارف أبي محمد عبد القادر بن الشيخ الصالح العارف أبي عبد الله بن الشيخ الصالح العارف أبي حفص عمر بن الشيخ الصالح العارف أبي العباس أحمد بن الشيخ الصالح العارف عقبة؛ وإليه ينسبه كلهم. إذ يعرف شيخنا أعزه الله تعالى بابن عقبة. ولد بحضرموت من بلاد اليمن سنة أربع وعشرين وثمانمائة؛ وبها نشأ إلى أن جاوز العشرين سنة. ثم انتقل للحجاز؛ فجاور بمكة عشرين سنة. ثم رحل لزيارة بيت المقدس، بعدها استوطن مصر.

ولقد كتب الشيخ أحمد زروق هذه النبذة عن شيخه الحضرمي قبل أن يكتب كتابه: "مناقب الحضرمي". حيث كانت هذه النبذة منطلقا للتوسع في ترجمة الشيخ الحضرمي.

بعدها شرح كتاب "المراصد" للشيخ الحضرمي.

(2) تفيد التربية بالاصطلاح الانتساب لشيخ صوفي وأخذ العهد عنه، والتزام المريد بالتمسك بطريق شيخه، وتعهد الشيخ لمريده بتربيته وترقيته في طريق السلوك؛ ولقد ارتفعت التربية بالاصطلاح كما يروي الشيخ أحمد زروق عن شيخه الحضرمي سنة 824 هجرية، ولم يبق إلا الإفادة بالحال والهمة؛ ولعل السبب في ذلك راجع لفساد الزمان.

إلا الإفادة بالهمة والحال[1]؛ فعليكم بالكتاب والسنة من غير زيادة ولا نقصان. وذلك جار في معاملة الحق، والنفس، والخلق.

- فأما معاملة الحق فثلاث: إقامة الفرائض، واجتناب المحرمات، والاستسلام للأحكام.

- وأما معاملة النفس فثلاث: الإنصاف في الحق، وترك الانتصاف لها، والحذر من غوائلها في الجلب والدفع، والرد والقبول، والإقبال والإدبار.

- وأما معاملة الخلق فثلاث: توصيل حقوقهم لهم، والتعفف عما في أيديهم، والفرار مما يغير قلوبهم؛ إلا في حق واجب لا محيد عنه.

وكل مريد مال لركوب الخير، وآثر المصالح العامة، أو اشتغل بتغيير المنكر في العموم، أو توجه للجهاد دون غيره من الفضائل، أو معه حالة كونه في فسحة منه، أو أراد استيفاء الفضائل، أو تتبع عورات إخوانه وغيرهم متعللا بالتحذير، أو عمل بالسماع على وجه الدوام، أو أكثر الجمع والاجتماع، لا لتعلم أو تعليم، أو مالَ لأرباب الدنيا بعلة الديانة، أو أخذ بالرقائق والدقائق دون المعاملات، وما ينبه عن العيوب، أو تصدى للتربية من غير تقديم شيخ، أو إمام، أو عالم، أو اتبع كل ناعق وقائل بحق أو باطل؛ من غير تفصيل لأحواله، أو استهان بمنتسب لله؛ وإن ظن عدم صدقه بعلامة، أو مال للرخص والتأويلات، أو قدم الباطن على الظاهر، أو اكتفى بالظاهر عن الباطن، أو أتى من أحدهما بما لم يوافق عليه الآخر، أو اكتفى بالعلم عن العمل، أو بالعمل عن الحال والعلم، أو بالحال عنهما، أو لم يكن له أصل يرجع إليه في عمله وعلمه وحاله وديانته من الأصول المسلمة في كتب الأئمة، ككتب ابن عطاء الله في الباطن وخصوصا "التنوير" و"مدخل ابن الحاج" في

---

(1) التربية بالهمة:

- الهمة هي: "قوة انبعاث في النفس إلى مقصود ما؛ تعلو بعلوه، وتسفل بانسفاله".
- وهي أيضا: "القوة الباعثة للبدن على الطلب والهرب".
- وتعني كذلك: "القوة الباعثة على الجلب والدفع".

(انظر شرحي الحكم للشيخ أحمد زروق: 15 و 16).

الظاهر، وكتاب شيخه ابن أبي جمرة، ومن تبعهم من المحققين؛ فهو هالك لا نجاة له، ومن أخذ بها؛ فهو ناج مسلم إن شاء الله، والعصمة منه والتوفيق.

وقد سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ...﴾ الآية[1]؛ فقال: "إذا رأيت شُحا مطاعا، وهوى متبعا، وإعجاب كل ذي رأي برأيه، فعليك بخويصة نفسك"[2].

وقد قال: "وعلى العاقل أن يكون عارفا بزمانه ممسكا للسانه مقبلا على شأنه".

وعلى العاقل أن يكون له أربع ساعات:

ساعة يحاسب فيها نفسه، وساعة يناجي فيها ربه، وساعة يفضي فيها إلى إخوانه الذين يبصرونه بعيوبه ويدلونه على ربه، وساعة يخلي فيها بين نفسه وبين شهوته المباحة[3]. أو كما قال.

رزقنا الله ذلك، وأعاننا عليه، ووفقنا إليه، وصحبنا بالعافية فيه؛ فإنه لا غنى لنا عن عافيته؛ وهو حسبنا ونعم الوكيل، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما دائما كثيرا إلى يوم الدين.

وكان الفراغ منه ضحى يوم الخميس من شهر الله المعظم رمضان 28 خلون منه؛ وأرجو الله تعالى أن يجعل ما تعبت فيه خالصا لوجهه مبلغا لمرضاته بمنه وكرمه؛ وهو حسبنا ونعم الوكيل، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم عدد ما ذكرك وذكره الذاكرون، وعدد ما غفل عن ذكرك وذكره الغافلون، وآخر دعوانا أن الحمد له رب العالمين[4].

---

(1) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٠٥﴾﴾ [المائدة: 105].

(2) أخرجه أبو داود في سننه.

(3) أخرجه البيهقي في شعبه.

(4) ورد في نسخة مخطوط جامعة الملك سعود تحت رقم: 38 ق - 25 س - 189 ق. ز. ما نصه:

وبعد هذا صلاتي دائما أبدا على نبي أتى بالرشد تبيانا =

والصواب ما قاله الشيخ أحمد زروق عند شرحه لقول ابن البنا السرقسطي في المباحث الأصلية:

وهـــــذه طريقـــــة الإشـــــراق كانــت وســتبقى مــا الوجــود بــاق

أن هذه الطريق "لا ترفع أبدا، لكنها تارة تجري بالاصطلاح من الخلوات والترتيبات ونحوها، وتارة بحفظ الأصول فقط، وتارة بحفظ الحرمة ليس إلا، وتارة بعلو الهمة وقوة الحزم والعزم، وتارة بمجرد التلقي والإلقاء، وهذه أمور لا تزال أبد الآبدين؛ غير أن الاصطلاح - أي التربية بالاصطلاح؛ وهي طريق الصحبة والاقتداء بالشيخ - قد انقرض في هذه الأزمنة، وارتفع إنتاجه حسبما دلت عليه المعاملات، وشهد به الاستقراء".

ولعل انقطاع التربية في الطرق الصوفية بمفهومها الاصطلاحي في عهده؛ فذلك راجع لما يقول في عدة المريد الصادق:

"وحكمة ذلك أن النفوس لما كانت قريبة من الحق محجوبة عنه بالاصطلاحات، أي من العوائد المألوفة أفاد فيها الاصطلاحات؛ فلما بعدت عنه لغلبة الفساد على الزمان، وحجبت بالظلمات؛ لم يفد فيها ذلك...".

كما أنه يبرر ذلك بقوله:

" ولقد تتبعت بفكري الطرق الاصطلاحية الموجودة بأيدي الناس الآن؛ فلم أجد عند أهلها نفحة، ولا نورا، ولا حقيقة، ولا علما، ولا ذوقا، ولا فهما جاريا عن القياس الأول إلا لذة نفسانية غالبها من استشعار الرئاسة والالتذاذ بالامتياز والاختصاص بالنسبة ونحوها.

هذا ما وجدته في صادقهم؛ فأما غيره فلم منه إلا لعبا ولهوا وفخرا وكبرا، وتعصبا وخروجا عن الإضمار بكل وجه، وكل من تأمل ذلك وجده عند مخالطتهم والنظر في أحوالهم".

(انظر ما ذكره في الموضوع في رسالته: "الرد على أهل البدع" وكتابه: "عدة المريد الصادق").

=

وآلــه والرضــى عــن صــحابته وكــذا التـــابعين لهـــم هـــديا وإحـــسانا

وحـــسبي الله ربـــي لا شـــريك لـــه كفـــى بـــه علمـــا بـــالخلق رحمانـــا

وعليه فإن التربية بالهمة تعني: قوة النفس الباعثة على السلوك والمعينة على العمل والمجاهدة. أي أنها قوة تنبعث في النفس لتحقيق غاية أو مقصود ما؛ وتعلو الهمة عند ذوي النفوس العالية، وتنسفل عند ذوي النفوس الضعيفة؛ وفي ذلك يقول الشاعر التنبي:

على قدر أهل العزم تأتي العزائم وتأتي على قدر الكرام المكارم

فالهمة: "قوة انبعاث في النفس إلى مقصود ما؛ تعلو بعلوه، وتسفل بانسفاله" ش 15 على الحكم، وهي: "القوة الباعثة على الجلب والدفع" ش 16 على الحكم.

قال الشيخ أحمد زروق: "ذكرت لشيخنا أبي العباس الحضرمي قول سيدي محمد الهواري رحمه الله[1]: لم يبق شيخ مرب بمغربنا؛ فقال ارتفعت التربية بالاصطلاح في سنة أربع وعشرين من جميع الأرض، ولم يبق إلا الإفادة بالهمة والحال؛ فعليكم باتباع الكتاب والسنة من غير زيادة ولا نقصان. يعني على طريق الجادة المتعارفة؛ فإنها العصمة الواقية من كل ضلال وشبهة.

قلت: وعلمه بذلك مستند إلى التحقيق في وجود الدلائل والعلامات، كما يقول الفقهاء في ارتفاع الاجتهاد، والله أعلم". عدة المريد الصادق.

هذا ولقد ذكر صاحب المعيار ما وقع من مناظرة في التربية بالاصطلاح والهمة؛ فمن قائل: إن المفقود في ذلك الزمان هو التلميذ الصادق لا الشيخ المربي، ومن قائل بالعكس، ويعقب على ذلك بقوله: "ولا أدري أي المصيبتين أعظم؛ فقد الشيخ المربي، أو عدم التلميذ الصادق؟ فإنا لله وإنا إليه راجعون".

ولعل حرص أقطاب التصوف على القول برفع التربية بالاصطلاح ما رأوه من استغلال دعاة التصوف للخلق والعباد، وما أحدثوه من بدع وضلالات.

وأما علو الهمة فيكون بأربعة أشياء: النزوع لطلب المعالي دينا ودنيا، والإعراض عن الخلق في الممات والمحيى، والاكتفاء بعلمه تعالى في الجهر والإخفا، ومجانبة العباد.

---

(1) الهواري: من كبار الصوفية بالمغرب. أخذ عن أبي عمران العبدوسي، والقباب، وعبد الرحمن الوغليسي. كان عارفا بالله، اشتهر بكثرة السياحة. توفي سنة 843 هجرية.

ويتولد من الثاني أربعة: ترك المطامع جملة وتفصيلا، والإنصاف من النفس فيما قل وجل، وترك الانتصاف لها اعتبارا بتصريف الحق، وترك التكليف في كل شيء؛ وهو النعمة العظمى.

ويتولد من الثالث أربعة: صفاء الإخلاص بترك الرياء، وصفاء العمل بشهود المنة، ومراقبة الحق في عموم الأوقات، واللجأ إليه في جميع الحالات.

ويتولد من الرابع أربعة: التوفيق في البدايات، والرضا في النهايات، والتوكل في جميع الحالات، والدوام على ذلك إلى الممات؛ ومن يتوكل على الله فهو حسبه وكافيه وراقيه وناصره. (أصول طريق الحق الأربعة للشيخ أحمد زروق).

فصل في التربية بالاصطلاح والهمة:

- قال الشيخ الصوفي المغربي عبد العزيز الدباغ:

إن المقصود من التربية هو تصفية الذات وتطهيرها من رعونتها حتى تطيق حمل السير؛ وليس ذلك إلا بإزالة الظلام منها وقطع علائق الباطل عن جهتها. ثم قطع الباطل عنها. تارة يكون بصفائها في أصل خلقها بأن يطهرها الله بلا واسطة؛ وهذه حالة القرون الثلاثة الفاضلة الذين هم خير القرون؛ فقد كان الناس في تلك القرون متعلقين بالحق باحثين عليه؛ إذا ناموا عليه وإذا استيقظوا عليه، وإذا تحركوا فيه؛ حتى إن من فتح الله بصيرته ونظر إلى بواطنهم وجد عقولهم - إلا النادر - متعلقة بالله باحثة عن الوصول إلى مرضاتها؛ فلهذا كثر فيهم الخير وسطع في ذواتهم نور الحق، وظهر فيهم من العلم وبلوغ درجة الاجتهاد ما لا يكيف ولا يطاق؛ فكانت التربية في هذه القرون غير محتاج إليها؛ وإنما يلقى الشيخ مريده وصاحب سره ووارث نوره؛ فيكلمه في إذنه؛ فيقع الفتح للمريد بمجرد ذلك؛ لطهارة الذوات، وصفاء العقول، وتشوفها إلى نهج الرشاد.

وتارة يكون بتسبب من الشيخ فيه أعني قطع الظلام من الذوات؛ وذلك فيما بعد القرون الفاضلة حيث فسدت النيات وكسدت الطويات وصارت العقول متعلقة بالدنيا باحثة عن الوصول إلى نيل الشهوات واستيفاء اللذات؛ فصار الشيخ صاحب البصيرة يلقى مريده ووارثه فيعرفه وينظر إليه فيجد عقله متعلقا بالباطل ونيل

الشهوات، ويجد ذاته تتبع العقل في ذلك فتلهو مع اللاهين وتسهو مع الساهين وتميل مع المبطلين وتتحرك الجوارح في ذلك حركة غير محمودة من حيث إن العقل الذي هو مالطها مربوط بالباطل لا بالحق.

فإذا وجده على هذه الحالة أمره بالخلوة وبالذكر وبتقليل الأكل؛ فبالخلوة ينقطع عن المبطلين الذين هم في عداد الموتى، وبالذكر يزول كلام الباطل واللهو واللغو الذي كان في لسانه، وبقليل الأكل يقل الأذى الذي في الدم؛ فتقل الشهوة؛ فيرجع العقل إلى التعلق بالله؛ فإذا مال المريد إلى هذه الطهارة والصفاء أطاقت ذاته حمل السر؛ فهذا هو غرض الشيوخ من التربية وإدخال الخلوة.

ثم بقي الأمر على هذه مدة إلى أن اختلط الحق بالباطل والنور بالظلام؛ فصار أهل الباطل يربون من يأتيهم بإدخال الخلوة وتلقين الأسماء على نية فاسدة وغرض مخالف للحق؛ وقد يضيفون إلى ذلك عزائم واستخدامات تفضي بهذا إلى مكر من الله تعالى واستدراجه.

وكثر هذا الأمر في الأعصار التي أدركها الشيخ زروق وأدركها شيوخه؛ فظهر لهم من النصيحة لله ولرسوله أن يشيروا على الناس بالرجوع عن هذه التربية التي كثر فيها المبطلون، وأن يبقوا بالناس في ساحة الأمن التي لاخوف فيها ولا حزن؛ وهي اتباع السنة والكتاب الذين لا يضل من اهتدى بهما؛ فكلامهم خرج مخرج النصية والاحتياط، ولم يريدوا الانقطاع رأسا لتربية الخليقة، وحاشاهم من ذلك؛ فإن نور النبي صلى الله عليه وسلم باق وخيره شامل وبركته عامة إلى يوم القيامة".

(الإبريز)

- قال أحمد بن عجيبة في شرحه لقول ابن النبا السرقسطي:

وهـــــذه طريقـــــة الإشـــــراق كانــت وتبقــى مــا الوجــود بــاق

"... قال الشيخ أحمد زروق في قوله: "كانت وتبقى" يعني أنها لا ترتفع أبدا؛ لكنها تارة تجري باصطلاح الخلوات والتربيات ونحوها، وتارة بحفظ الأصول فقط، وتارة بحفظ الحرمة، وتارة بعلو الهمة، وقوة الحزم والعزم، وتارة بمجرد

التلقي والإلقاء؛ وهذ الأمور لا تزول أبد الآبدين؛ غير أن الاصطلاح قد انقرض في هذه الأزمنة، وارتفع إنتاجه حسبما دلت عليه العلامات، ويشهد به الاستقراء.

قال بعض مشايخنا: ارتفعت التربية بالاصطلاح في سنة 824 هجرية أربع وعشرين وثمانمائة، ولم تبق إلا الإفادة بالهمة والحال؛ فعليكم بالكتاب والسنة من غير زيادة ولا نقصان: يعني الجادة مع التزام الصدق؛ والله ولي التوفيق.

قلت: وبعض مشايخه الذي ذكر هو الحضرمي؛ وفيما قاله نظر من وجهين:

أحدهما: أن الاستقراء الذي ذكره متعذر في جميع أقطار الأرض؛ وشيوخ التربية الغالب عليهم الخفاء؛ لأنهم كنوز لا يظفر بهم إلا من أسعده الله.

الثاني: أن دائرة الأولياء لا تنقطع أبدا من أقطاب، وأبدال، وأوتاد؛ حسبما ذكره غير واحد، وبلوغه إلى مقام القطبانية لا يكون من غير تربية أبدا.

فإن قلت: يكفي فيه الهمة والحال، قلنا: لا نسلم ذلك؛ لأن تربية الهمة والحال دون اصطلاح المقال لا يترقى صاحبها من مقام إلى مقام، ولا من حال إلى حال فلا يخرج من السلوك إلى الفناء، ولا من الفناء إلى البقاء؛ إلا بتربية المقال وهي الاصطلاح.

وإن أراد بالاصطلاح الخلوة وترتيب الأوراد؛ فلا نسلم أيضا أنه انقطع؛ إذ من بلغ إلى درجة التربية يربي كيف شاء؛ فمن تصلح به الخلوة رباه بها، ومن تصلح به الخلطة رباه بها؛ فشيخ التربية لا ينقطع أبدا عن تربية الهمة والحال والمقال والاصطلاح؛ وإذا كان الحضرمي من تكلم على ما ظهر له من زمانه؛ فلا يلزم عمومه فيما بعده. قال تعالى: ﴿وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٨﴾﴾ [النحل: 8].

وقال الشيخ أبو العباس المرسي في قوله تعالى: ﴿۞ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ۗ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٠٦﴾﴾ [البقرة: 106]. قال: ما نذهب بولي نأت بخير منه أو مثله، وكلامه عام في كل زمان وعصر.

وقال عليه الصلاة والسلام: "أمتي كالمطر لا يدرى أوله خير أم آخره؟".

وقال عليه السلام: "خير أمتي أولها وآخرها، وفيما بينهما الكدر".

والحاصل: أن نور النبوة في الزيادة لا في النقصان".

الفتوحات الإلهية بشرح المباحث الأصلية.

قال أحمد بن عجيبة في إيقاظ الهمم بشرح الحكم:

فإن قلت: قد قال الحضرمي: "قد انقطعت التربية وما بقي إلا الهمة والحال؛ فعليكم بالكتاب والسنة".

قلت: لم يقصد الحضرمي انقطاعها على الأبد؛ وحاشى الحضرمي أن يتحكم على الله.

ويعجز قدرة الله؛ وإنما أراد أن في زمانه مدعين كثيرين؛ فحذر أهل زمانه منهم؛ ومعرفة الحضرمي وزروق رضي الله تعالى عنهما تنافي هذا القصد؛ وعلى تقدير صدوره منهما؛ فليسا بمعصومين؛ فكل كلام يرد ويقبل إلا كلام صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم.

وقد وجد بعد الحضرمي رجال كانوا من أهل التربية النبوية بالحال والمقال والهمة لا يمكن عدهم؛ وهم موجودون في زماننا هذا مشهورون كنار على علم. قد هدى الله على أيديهم خلقا كثيرا، وخرج على أيديهم من الأولياء ما لا يعلمهم إلا من من عليهم بمعرفتهم".

ملاحظة هامة:

يتبين لي أن ابن عجيبة - من العجب بالنفس - يتكلم عن جهل تام؛ ولو اطلع على كل ما قله الشيخ أحمد زروق في الموضوع (رسالة الطريق والشيخ والمريد مثلا) لما اضطر إلى هذه الشقشقة التي تؤكد وقوفه في الموضوع عند ﴿فَوَيۡلٞ لِّلۡمُصَلِّينَ ۝٤﴾ ولم يكمل الآية؛ فـ:

قل لمن يدعي في العلم معرفة علمت شيئا وغابت عنك أشياء

فالشيخ أحمد زروق - شيخ شيوخ ابن عجيبة - تحلى بآداب الشيوخ الأقطاب الكمل، وعلى رأسها التواضع واحترام آراء شيوخه؛ فكان التعليق منه على رأي شيخه الحضرمي بكل احترام وتواضع؛ كما أنه أفرد للموضوع - وبعد موت شيخه الحضرمي - رسالة في الموضوع سماها: "رسالة الطريق والشيخ والمريد". تناول فيها شروط سلوك الطريق، وشروط الشيخ، وشروط المريد.

المصطلح الصوفي

الإرادة: هي اللوعة المحرقة التي يجدها العبد؛ وبها يسمى مريدا؛ وتبعثه على التعلق بمراده؛ وهو الله تعالى، وهي بداية كل صوفي.

الاستغراق: أن لا يلتفت الذاكر إلى ذكره، ولا إلى قلبه؛ وهو نوع من الفناء.

الاستقامة: هي استقامة اللسان على كلمة الشهادة، والقلب على صدق الإرادة في العبادة (الكرامة / الاستقامة)، والجوارح على الاجتهاد في العبادة؛ وهي أعظم كرامة عند الصوفية.

الإشارة: إخبار الغير عن المراد بغير عبارة اللسان؛ وقد يراد بها التلميح والكناية لا التصريح.

التواجد: هو استدعاء الوجد بضرب اختيار؛ وليس لصاحبه كمال الوجد؛ وهو غير مسلم لصاحبه؛ لتضمنه التكلف بخلاف الوجد والوجود؛ فالوجد واسطة، والوجود نهاية.

الحجاب: هو ما يحول بين المريد ومراده، أي بين العبد وربه، وينشأ عن ظلمات المعاصي، والإعجاب بالأعمال؛ فكل ما حال بينك وبين مطلوبك؛ فهو حجاب.

الذكر: هو خروج العبد من ميدان الغفلة إلى فضاء المشاهدة؛ وهو بساط العارفين؛ والذكر أنواع؛ فمنه: ذكر اللسان، ومنه ذكر القلب؛ وأعلاه شهود المذكور الذي يغني الذاكر عن نفسه؛ ولا تصوف من غير ذكر.

الكشف: هو الاطلاع بعين البصيرة والباصرة على ما وراء الحجاب من الأمور الغيبية وجودا وشهودا؛ وهو في حق المؤمن كرامة، وفي حق غيره استدراج وإهانة؛ والكشف والمكاشفة بمعنى واحد.

الحال والمقام:

- الحال معنى يرد على القلب من غير تعمد ولا اجتلاب ولا اكتساب؛ فهو ما يعرض للسالك في سيره، وما يعتريه من أحوال نفسية؛ وهو بصدد تحصيل

المقامات أو القيم (الصبر - الرضا... إلخ) في مجاهداته؛ فالحال أثر الواردات التي ترد على قلب السالك أثناء سيره، وما تخلقه في قلبه من غيبة أو حضور، أو سكر، أو قلق، أو شوق، أو حزن، أو سرور، أو قبض، أو بسط، هيبة، أو أنس؛ وهو غير مطالب بها؛ فكل قيمة خلقية طلب من السالك أن يحصلها فهي من المقاماتت، وكل حالة نفسية تعتري السالك في طريق سيره، ولا سبيل لطلبها أو دفعها فهي من الأحوال فالصبر مثلا مقام، والمجاهدة في طلبه، والفناء من أجل تحصيله حال.

فالحزن، والدهش، والقلق، والشكر، والغيبة، والحزن، والسرور أحوال، والصبر، والرضا، والزهد، والمحبة مقامات.

والمقام هو المنزلة التي يدركها العبد بالجد والمجاهدة في السلوك، والتدرج في الكمالات الخلقية يتم تحصيلها من طرف السالك في طريق سيره مثل الصبر الرضا الزهد الصدق الإخلاص التوكل؛ وهي تحصل بالطلب وبذل الجهد من أجل تحصيلها ح فالمقام ثمرة الكسب، والحال ثمرة الوهب، والمقام للسالك، والحال للمجذوب، والحال زائل والمقام ثابت.

فالأحوال والمقامات: هي المراحل والمسالك التي يقطعها الصوفي في طريق سيره إلى الله، والترقي في مدارج الكمال الخلقي.

ولقد اعتبر الصوفية أن الإلمام بأحكام الأحوال والمقامات أولى من الإلمام بأحكام جزئيات الفقه.

الحقائق: قال الشاذلي: "الحقائق هي المعاني القائمة بالقلوب، وما اتضح منها، وانكشف لها من الغيوب.

قال القشيري: "التلوين صفة أرباب الأحوال، والتمكين صفة أهل الحقائق".

الظاهر والباطن: الظاهر والباطن أخوان، والعقل هو لسان الظاهر، والعقل هو لسان الباطن، والظاهر هو الشريعة، والباطن هو الحقيقة؛ ولا تنافي أو تعارض بينهما؛ إذ لا يصح تحقيق الباطن من غير التمكن من الظاهر.

الفتح: ما بزغ من الغيب عند زوال حجابه؛ فهو شامل لجميع العلوم والأسرار والحقائق والمعارف.

والصوفي عند حصول الفتح عليه إما مفتوح عليه مع بقاء العقل؛ فهو جامع لنور العقل ونور القلب؛ وإما نوراني محض لغيابه كلية في مشاهدة الحق.

والفتح لا يحصل إلا لمن شهد الحق تعالى بقلبه، وغاب عمن سواه.

بداية السلوك: التقرب بجميع أنواع الطاعات، واجتناب جميع المعاصي والمنهيات.

نهاية السلوك: معرفة الله تعالى، والثبات على ذلك.

خاتمة للمحقق والشارح

إن التصوف عند الشيخ أحمد زروق ليس تعطيلا لمنهج الحياة بالانزواء والابتعاد عن الخلق، والخلوة لعبادة الله؛ بل هو منهج رباني قائم على تنظيم الحياة بما يرضي الله تعالى؛ وذلك بالإعراض عن كل قبيح ومضر بالفرد والجماعة تخلقا وعملا.

وحيث إن التصوف هو صدق التوجه إلى الله بما يرضى، وأن لكل فرد تصوف يلائمه؛ فإن:

* تصوف الطالب هو الاجتهاد في تحصيل العلم المفيد له ولأمته؛ ليسهم على الوجه الأكمل في رقي وتقدم وتنمية وطنه وأمته.

* وتصوف العالم هو العمل بما علم، والتبليغ والإرشاد والتوجيه، والنصح للأمة، وحث أفرادها على الانخراط في تنمية الأمة بما يرضي الله، ويحقق شرعه وحكمته في الخلق، والاستخلاف في الأرض بما يرضي الله تعالى.

* وتصوف الحاكم هو حكم الرعية بالعدل، والحفاظ على مصالحهم وأعراضهم، والدفاع عن حوزة الوطن، وأن يصدر في كل ذلك عن مشاورة أهل الرأي، ومن يمثل الأمة كل حسب اختصاصاته.

* وتصوف المحكومين هو المساهمة في تنمية الوطن والأمة، وطاعة الحاكم في المنشط والمكره ما أقام حكم الله فيهم، والدعاء له ولبطانته بالتوفيق والسداد، وتقديم يد العون لهم كلما طلب ذلك، كل حسب استطاعته وإمكاناته وقدراته.

* وتصوف الأجير عموما هو الإخلاص في أداء عمله، ومهنته، ووظيفته، والمهمة الموكولة إليه بما يرضي الله، ويحقق مصلحة الأفراد والأمة بالعدل، والقسط، والإحسان.

وإن كان كل ما سبق لا يمنع من أداء العبادات والحقوق والواجبات على الوجه المطلوب شرعا؛ مع تخصيص وقت للتزكية والتربية، والتخلية، والتحلية؛ دون غلو ولا شطط؛ فالعبادة لها وقتها، والقيام بالحقوق والواجبات لها وقت: "إن لنفسك عليك حقا، ولجسدك عليك حقا، ولزوجك عليك حقا؛ فأعط كل ذي حق حقه"، كما قال عليه السلام؛ فلا يفرغ لجانب على حساب جانب؛ بل هو التوازن والاعتدال والتوسط؛ فقد قال عليه الصلاة والسلام للشباب الذين غالوا في أمر دينهم: "إني لأصلي وأنام، وأصوم وأفطر، وأتزوج النساء؛ فهذه سنتي، ومن رغب عن سنتي فليس مني".

ورغم ظهور أدعياء التصوف في كل زمان ومكان؛ فإن ممارساتهم الخاطئة لن تضر التصوف والصوفية في شيء، ولن يتكدر صفو بحر التصوف بتكدر الدلاء.

ورغم ظهور منكري التصوف في كل زمان ومكان؛ فإن عداوتهم في الغالب إما نابعة من جهلهم، أو انطلاقا من إسقاطاتهم ومواقفهم من دعاة التصوف. حيث يتم التعميم؛ وبالتالي يقعون في الخطأ؛ لأن الإنكار لا يكون على إطلاقه، كما أن القبول لا يتم إلا بشروطه.

والواقع أن هناك فرق بين التصوف والمتصوفة؛ كما أنه هناك فرق بين الدين والتدين؛ فكما أنه لا يجوز الحكم على الإسلام من خلال السلوكات السلبية لبعض أتباعه؛ فإنه لا يجوز الحكم على التصوف من خلال الممارسات الخاطئة لبعض المتصوفة، والطرقيين الضالين المضلين؛ والذي قضى الشيخ أحمد زروق حياته محاربا لهم؛ فلقي منهم أذى كثيرا، واضطروه إلى مغادرة وطنه؛ وكتبه ورسائله العديدة أكبر دليل على ذلك.

فالتصوف هو تنظيم لحياة الفرد والمجتمع اعتقادا، وعبادة، ومعاملة، وممارسة، وسلوكا، وأخلاقا؛ مع توخي الكمالات - أي الإتقان والإحسان - في كل ذلك؛ وهو مجال تنافس الأمم من أجل تحقيق التميز والتفوق في جميع المجالات والميادين المادية والمعنوية؛ وبذلك يستحق الإنسان الاستخلاف في الأرض - التي خلق من أجلها - على الوجه الذي يرضي رب العالمين.

وما التصوف في عصرنا إلا التربية على القيم النبيلة، والتحلي بكل جميل ومفيد للفرد والأمة والإنسانية، والتخلي عن القيم السيئة التي تلحق الضرر بالفرد والأمة والإنسانية؛ بل إن التصوف ينشد الكمال في ذلك؛ وشيء طبيعي أن يبقى الكمال في تصاعد وتنامي مواكبا للتقدم البشري؛ وهو ما يقصده الصوفي في طريق سلوكه وترقيه ومجاهدته الروحية. حيث يبقى الكمال في كل شيء مقصده وغايته إلى أن يلقى ربه بقلب سالم من كل العيوب والأمراض النفسية، واضعا نصب عينه ما ورد في الحديث النبوي الشريف عن الإحسان: "أن تعبد ربك كأنك تراه؛ فإن لم تكن تراه؛ فإنه يراك"؛ فالإحسان / الإتقان أساس كل تقدم وازدهار عند جميع الشعوب، وفي جميع الميادين.

الأستاذ الشيخ:

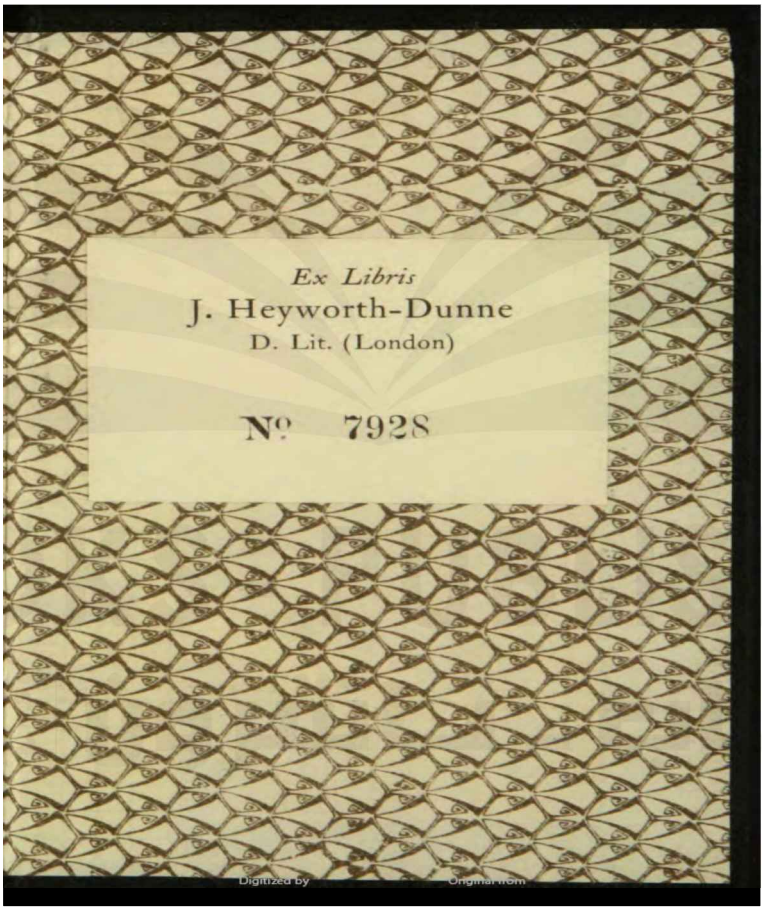
محمد إدريس طيب

حفيد الشيخ أحمد زروق

شيخ المدرسة الزروقية ومجددها.

ملحق

كتاب: "قواعد صوفية" للشيخ أحمد زروق(*)



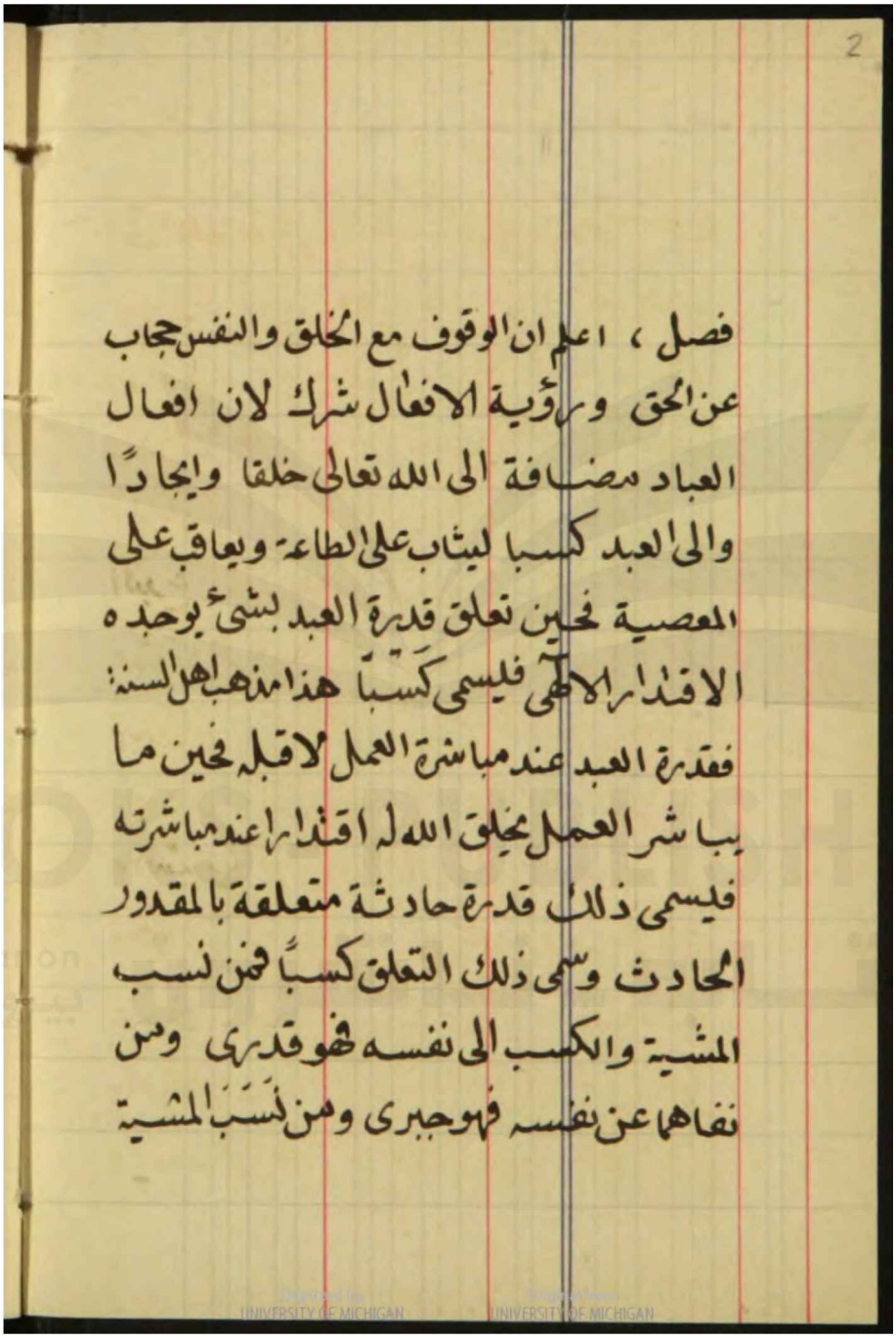
(*) المخطوط أرسله إلينا السيد: وديع زرهون رئيس مركز الأبحاث الأدبية المغربية بمراكش.
فجزاه الله خيرا؛ حيث تأكد لنا من خلال اتصالاته المتكررة بي إهتمامه بتراث الشيخ أحمد زروق؛ وهي نسخة مأخوذة من مخطوط أصلي تتوفر عليه مكتبة جامعة ميكان ببريطانيا.
بالرجوع إلى المخطوط يتضح أن به بترا في أول المخطوط وآخره.


قواعد صوفية

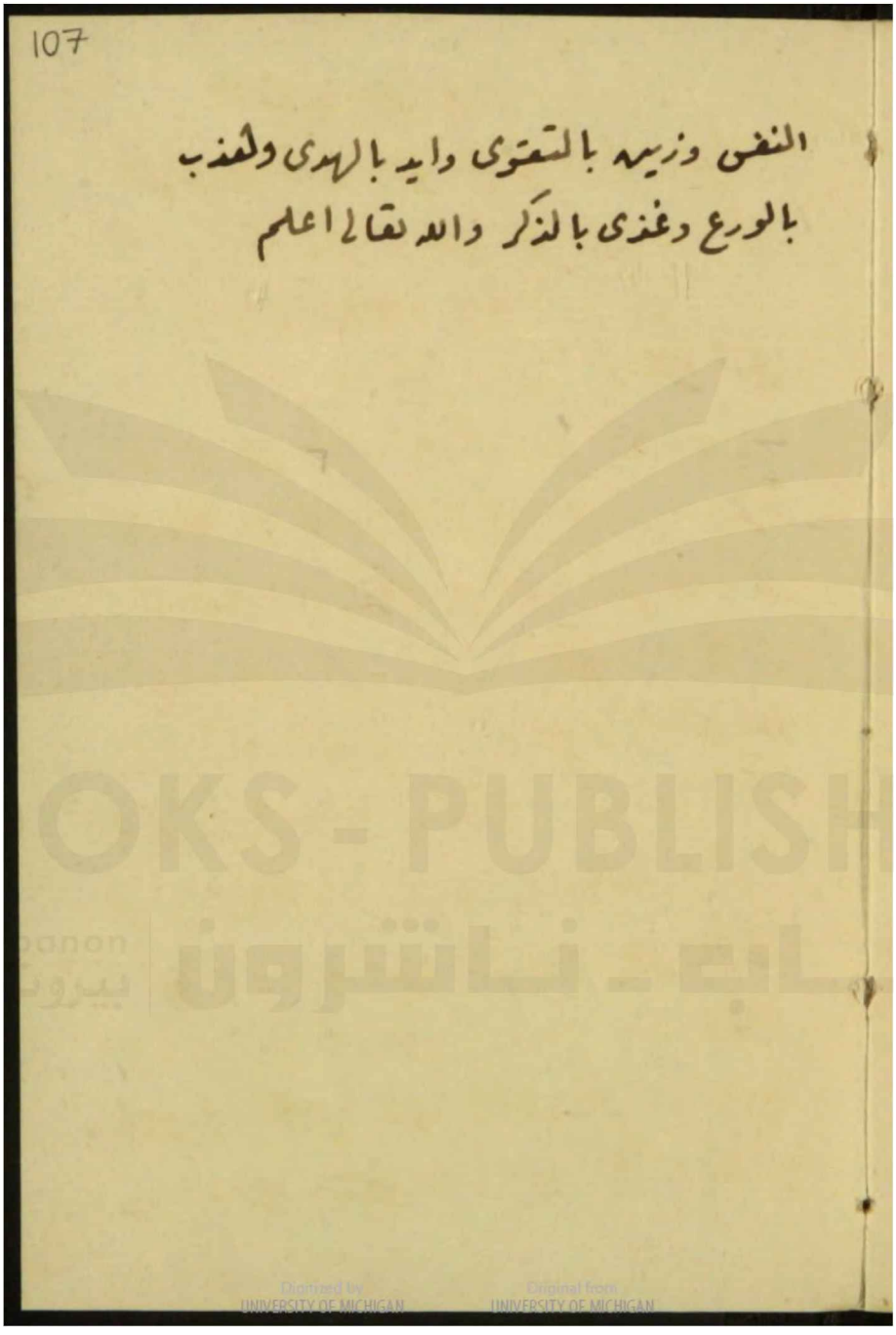
قواعد صوفية لزروق

لا له علمنا مضبوط بالكتاب والسنة اخذ لهذا المذهب
بالزهد والورع لا بالدعاوى التصوف اوله علم
واوسطه عمل وآخره موهبة فالعلم تكشيف عنه المراد
والعمل يعينه على الطلب والموهبة تبلغ غاية الأمل
والله على ثلاث طبقات مريد طالب ومتوسط سائر
ومنتهى واصل فالمريد صاحب وقت والمتوسط صاحب
حال والمنتهى صاحب يقين وافضل الاشياء عندهم
الانفاس فمقام المريد المجاهدات والمغالبات وتجرع
المرارات ومجانبة الحظوظ وما على النفس فيه تبعة ومقام
المتوسط ركوب الاهوال في طلب المراد ومراعاة الصدق
واستعمال الادب في المقامات وهو يطلب بآداب المنازل
وهو صاحب تلوين لانه ينتقل من حال الى حال وهو
الزيادة ومقام المنتهى الصحو والثبات والتمكين
وابهة الحق من هيئ دعاه قد تجاوز المقامات
وهو في محل التمكين لا تغيره الاهوال ولا تؤثر فيه
الاهوال قد استوى في حالتي الشدة والرخاء والمنع والعطاء

UNIV. OF MICH. 984
Digitized by UNIVERSITY OF MICHIGAN
Original from UNIVERSITY OF MICHIGAN



فصل ، اعلم ان الوقوف مع الخلق والنفس حجاب
عن الحق ورؤية الافعال شرك لان افعال
العباد مضافة الى الله تعالى خلقا وايجادًا
والى العبد كسبا ليثاب على الطاعة ويعاقب على
المعصية فحين تعلق قدرة العبد بشيء يوجده
الاقتدار الالهي فيسمى كسبًا هذا مذهب اهل السنة:
فقدرة العبد عند مباشرة العمل لا قبله فحين ما
يباشر العمل يخلق الله له اقتدارا عند مباشرته
فيسمى ذلك قدرة حادثة متعلقة بالمقدور
الحادث وسمي ذلك التعلق كسبًا فمن نسب
المشية والكسب الى نفسه فهو قدري ومن
نفاهما عن نفسه فهو جبري ومن نسب المشية


107

النفس وزينه بالتقوى وايده بالهدى والعذب
بالورع وغذى بالذكر والله تعالى اعلم

OKS - PUBLISH
بيروت
Digitized by UNIVERSITY OF MICHIGAN
Original from UNIVERSITY OF MICHIGAN

(حذف في أول المخطوط)

* علم التصوف مضبوط بالكتاب والسنة... لأن علمنا مضبوط بالكتاب والسنة.

* أخذ هذا المذهب بالزهد والتورع لا بالدعاوى.

* التصوف أوله علم، وأوسطه عمل، وآخره موهبة؛ فالعلم يكشف عن المراد، والعلم يعين على الطلب، والموهبة تبلغ غاية الأمل.

* وأهله على ثلاث طبقات: مريد طالب، ومتوسط سائر، ومنتهي واصل؛ فالمريد صاحب وقت، والمتوسط صاحب حال، والمنتهي صاحب يقين، وأفضل الأشياء عندهم الأنفاس.

- فمقام المريد: المجاهدات والمكابدات وتجرع المرارات ومجانبة الحظوظ، وما على النفس فيه تبعة.

- ومقام المتوسط: ركوب الأهوال في طلب المراد، ومراعاة الصدق، واستعمال الأدب في المقامات؛ وهو يطلب بآداب المنازل، وهو صاحب تلوين؛ لأنه ينتقل من حال إلى حال؛ وهو الزيادة.

- ومقام المنتهي: الصحو، والثبات، والتمكين، وإجابة الحق من حيث دعاه؛ قد تجاوز المقامات؛ وهو في محل التمكين. لا تغيره الأهوال، ولا تؤثر فيه الأحوال؛ قد استوى في حالي الشدة والرخاء والمنع والعطاء.

* **فصل: 1:**

اعلم أن الوقوف على الخلق، والنفس حجاب عن الحق؛ ورؤية الأفعال شرك؛ لأن أفعال العباد مضافة إلى الله تعالى خلقا وإيجادا[1]، وإلى العبد كسبا؛ ليثاب على الطاعة، ويعاقب على المعصية؛ فحين تعلق قدرة العبد بشيء يوجده الاقتدار الإلهي؛ فيسمى كسبا.

---

(1) قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الصافات: 96]؛ فهو سبحانه متفرد بالخلق والاختراع، والمتوحد بالإيجاد والإبداع. خلق الخلق وأعمالهم. تعالى أن يكون في ملكه ما لا يريد.

هذا مذهب أهل السنة؛ فقدرة العبد عند مباشرة العمل لا قبله؛ فحين ما يباشر العمل يخلق الله له اقتدار عند مباشرته؛ فيسمى ذلك قدرة حادثة متعلقة بالمقدور الحادث، وسمى ذلك التعلق كسبا؛ فمن نسب المشيئة والكسب إلى نفسه؛ فهو قدري[1]، ومن نفاهما عن نفسه فهو جبري[2]، ومن نسب المشيئة إلى الله تعالى، والكسب إلى العبد؛ فهو سني صوفي رشيد، وفيه كلام طويل ليس هذا موضعه، وسيأتي قريبا إن شاء الله تعالى.

* وأما الانحراف عن العقيدة الصحيحة؛ فلغلبة الآراء على القلوب، والتعصب لمذهب البدع. قال بعض الأئمة: "رب أقوام تنجيهم عقائدهم مع قلة عملهم، ورب أقوام تهلكهم عقائدهم مع كثرة عملهم".

* وحب الجاه والمال والدنيا سم قاتل، والرياسة والشهرة يورثان الكبر، والدخول في الدنيا؛ وهما سوس الدين. قال بعضهم: "ما عملت عملا، واطلع الناس عليه إلا أسقطته"[3].

---

(1) نسبة للقدرية؛ وهي فرقة ينفي أصحابها قدرة الله تعالى، ويقولون بأن الله لم يخلق أفعال العباد، ويجعلون الإنسان خالق أفعاله - وهو قول الغلاة منهم -.
ظهرت هذه الفرقة بالبصرة في أواخر عصر الصحابة؛ ولقد تبرأ منهم من أدركهم من الصحابة؛ كعبد الله بن عمر، وجابر بن عبد الله، وأبو هريرة، وابن عباس، وأنس بن مالك، وغيرهم؛ وأول من أظهر القول بالقدر: معبد الجهني؛ والذي أخذ عنه غيلان بن مسلم الدمشقي؛ ولقد كان قتل الأول على يد الحجاج بن يوسف الثقفي سنة: 80 للهجرة؛ في حين قتل غيلان الدمشقي الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك.
"... هذا ومذهب أهل الحق أن الله تعالى قدر الأشياء في القدم، وعلم سبحانه وتعالى أنها ستقع في أوقات معلومة عنده، وعلى صفات مخصوصة؛ فهي تقع على ما قدره سبحانه وتعالى". شرح النووي على مسلم.

(2) نسبة للجبرية؛ وفرقة الجبرية هم: أتباع الجهم بن صفوان الذي قتله سلم بن أحوز أمير خراسان سنة: 128 هجرية؛ وسموا بالجبرية لأنهم يقولون: "إن الله مجبر العبد على أفعاله، ولا اختيار له، وأن الفاعل الحقيقي هو الله تعالى، وأن الله تعالى أجبر العباد على الإيمان، أو الكفر". الملل والنحل للشهرستاني.

(3) أي: أسقطته من ميزان أعمالي وحسناتي مخافة أن يكون قد شابه رياء.

* وأما طول الأمل؛ فإنه يمنع من حسن العمل، ويصد عن الحق.
* وأما التسويف؛ فهو من أعظم جنود الشيطان.
* وأما الشح والهوى، وإعجاب المرء بنفسه؛ فهن من المهلكات.
* وأما فحش الغذاء؛ فإنه يظلم القلب، ويورث القسوة، والبعد من الله تعالى.
* وبالعكس منه طيب الغذاء؛ فإنه ينور القلب، ويورث الرقة والقرب من الله عز وجل.

قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ﴾[1]، والطيبات هي الحلال: "أطب مطعمك ومشربك"[2]؛ وما عليك أن لا تقوم الليل، ولا تصوم النهار.

وعليه فإن الجبرية يقولون بأن الناس مجبرون ومرغمون على أفعالهم، ولا إرادة أو مشيئة لهم في ذلك؛ فهم مسيرون لا اختيار لهم؛ وهكذا نسبوا إلى الله - تعالى عن ذلك علوا كبيرا - جميع أفعال العباد حقيقة، وإلى العباد على سبيل المجاز؛ وبذلك نفوا العقاب والحساب عن العباد؛ لأنهم مسيرون لا مختارون؛ فنسبوا الظلم لله. تعالى عن ذلك علوا كبيرا.

... عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: تلوت هذه الآية عند رسول الله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ حَلَٰلٗا طَيِّبٗا﴾[البقرة: 168]؛ فقام سعد بن أبي وقاص، فقال: "يا رسول الله ادع الله أن يجعلني مستجاب الدعوة"؛ فقال له النبي صلى الله عليه

---

(1) يقول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ وَٱشۡكُرُواْ لِلَّهِ إِن كُنتُمۡ إِيَّاهُ تَعۡبُدُونَ ١٧٢﴾ [البقرة: 172].

(2) عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن الله طيب لا يقبل إلا طيبًا، وإن الله تعالى أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين، فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعۡمَلُواْ صَٰلِحًا﴾. الآية [المؤمنون: 51]. وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ وَٱشۡكُرُواْ لِلَّهِ إِن كُنتُمۡ إِيَّاهُ تَعۡبُدُونَ ١٧٢﴾. ثم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر يمد يديه إلى السماء يا رب يا رب، ومطعمه حرام، ومشربه حرام، وملبسه حرام، وغذي بالحرام، فأنى يستجاب لذلك؟ رواه مسلم...

وسلم: "يا سعد أطب مطعمك تكن مستجاب الدعوة، والذي نفس محمد بيده إن العبد ليقذف اللقمة الحرام في جوفه ما يتقبل منه عمل أربعين يومًا؛ وأيما عبد نبت لحمه من سحت فالنار أولى به".

* وطيب المطعم أصل كبير في طريق القوم؛ ولو قام العبد قيام السارية لم ينفعه ذلك حتى يعلم ما يدخل جوفه[1].

* وأسرع الناس جوازا على الصراط أكثرهم ورعا[2] في الدنيا. يقول الله تعالى: "تجوع ترني. تورع تعرفني. تجرد تصل إلي"[3]، ويقول سبحانه أيضا: "وأما الورعون فأستحيي أن أعذبهم"[4].

قال بعض السادة من الأكابر: "عليكم بالعلم والجوع والخمول والصوم؛ فإن العلم نور يستضاء به، والجوع حكمة".

قال أبو يزيد [5]: "ما جعت لله يوما إلا وجدت في قلبي بابا من الحكمة لم أجده من قبل".

* والخمول راحة وسلامة، والصوم صفة صمدانية ما مثلها شيء؛ لقوله تعالى: "ليس كمثله شيء"؛ فمن تلبس بها أورث العلم، والمعرفة، والمشاهدة؛ ولذلك

---

(1) ولأهمية أكل الحلال يقول تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعۡمَلُواْ صَٰلِحًا﴾، فقدم كسب الحلال على العمل؛ لأنه مهما أكلت تعمل مثله أحببت أم كرهت.

(2) الورع هو: "ترك ما يريب، ونفي ما يعيب". شرح الحقائق والرقائق للشيخ أحمد زروق.
وهو أيضا: "ترك ما لا بأس به مما يحيك في الصدر حذرا مما به بأس".
وهو كذلك: "أن تدع ما يريبك لما لا يريبك". (تأسيس القواعد).
"والناس في جوازه - أي الصراط - متفاوتون؛ فمن جائزه كالبرق، والريح، وكأشد الرجال، ومنهم من يمشي مشيا، ومن يمشي مرة، ويخر أخرى". تعليقة على عقيدة الغزالي للشيخ أحمد زروق.
انظر: مجموعة رسائل الإمام الغزالي المسماة: روضة الطالبين وعمدة السالكين.

(3) قال تعالى في الحديث القدسي: " عبدي تجوع ترني. تورع تعرفني. تجرد تصل إلي".

(4) حديث "وأما الورعون فأستحيي أن أعذبهم" حديث قدسي.

(5) يقصد أبو يزيد البسطامي. "ما جعلت لله يوما" أي: ما صمت لله يوما.

يقول الله عز وجل: "كل عمل ابن آدم له إلا الصوم؛ فإنه لي، وأنا الذي أجزي به؛ ولخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك"[1].

* والاشتغال بالدنيا، وغلبة الشهوات على القلب يورث جميع الأوصاف الذميمة؛ ولا طمع في القرب ما لم تبدل الصفات الذميمة بالحلى الحميدة.

قال بعضهم: "ما دام العبد ملوثا بالغير فإنه لا يصلح للقرب والمجالسة؛ وأنه لن يصلح لذلك حتى يطهر قلبه من السوي".

وقال آخر: "لو طهرت القلوب لم تشبع من قراءة القرآن؛ لأنها بالطهارة تترقى إلى مشاهدة المتكلم دون غيره".

* **فصل: 2:**

اعلم أن ما سوى الحق حجاب عنه؛ ولولا ظلمة الكون لظهر نور الغيب، ولولا فتنة النفس لارتفعت الحجب، ولولا العوائق لانكشفت الحقائق، ولولا العلل لبرزت القدرة، ولولا الطمع لرسخت المحبة، ولولا حظ باق لأحرق الأرواح الاشتياق، ولولا البعد لشوهد الرب؛ فإذا انكشف الحجاب بحسم هذه الأسباب، وانكشفت العوائق بقطع هذه العلائق:

بدا لك سر طال عنك اكتتامه ... ولاح صباح كنت أنت ظلامه

فأنت حجاب النفس عن سر غيبه ... ولولاك لم يطبع عليك ختامه

فإن غبت عنه حل فيك وطنبت ... على منكب الكشف المصون خيامه

وجاء حديث لا يمل سماعه ... شهي إلينا نثره ونظامه[2]

---

(1) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قالَ رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: "قال اللهُ: كلُّ عملِ ابنِ آدمَ لهُ إلا الصيامَ، فإنَّه لي وأنا أُجْزي بهِ، والصيامُ جُنَّةٌ، وإذا كان يومُ صومِ أحدِكُم فلا يَرْفُثْ ولا يَصْخَبْ، فإنْ سابَّه أحدٌ أو قاتَلَهُ فلْيقلْ: إنِّي امْرُؤٌ صائمٌ، والذي نفسُ محمدٍ بيدهِ لَخَلوفِ فمِ الصائمِ أطيبُ عندَ اللهِ من ريحِ المسكِ، للصائمِ فَرْحتانِ يفرَحُهُما إذا أَفطرَ فَرِحَ، وإذا لقي ربَّه فَرِحَ بصومِهِ". رواه البخاري.

(2) تنسب الأبيات لابن العريف. الفقيه الصوفي المغربي.

قال بعضهم: "إذا أراد الله بعبد سوءا سد عليه باب العمل، وفتح عليه باب الكسل"؛ وجاء رجل إلى معاذ؛ فقال: "أخبرني عن رجلين: أحدهما مجتهد في العبادة؛ كثير العمل قليل الذنوب إلا أنه ضعيف اليقين يعتوره الشك؛ فقال معاذ: ليحبطن شكه أعماله. قال: فأخبرني عن رجل قليل العمل إلا أنه قوى اليقين؛ وهو في ذلك كثير الذنوب؛ فسكت؛ فقال الرجل: لئن أحبط شك الأول أعمال بره؛ ليحبطن يقين هذا ذنوبه كلها. قال: فأخذ معاذ بيده؛ وقال: ما رأيت أفقه من هذا".

فصل 3:

قال أبو يزيد البسطامي رضي الله عنه: "مكثت اثنتي عشرة سنة أجلو مرآة قلبي، وسنة أنظر فيما بينهما؛ فإذا في وسطي زنار؛ فعملت في قطعه خمس سنين أنظر كيف أقطعه؛ فكشف لي؛ فرأيت الخلق موتى، فكبرت عليهم أربع تكبيرات"[1].

ومعنى هذا الكلام والله أعلم: أنه عمل في مجاهدة نفسه، وإزالة أدغالها وخبثها، وما حشيت به من الكبر، والعجب، والحرص والحقد والحسد، وما شابه ذلك مما هو مما لو فات النفس؛ فعمد إلى إزالة ذلك بأن أدخل نفسه كير التخويف؛ ثم طرقها بمطارق الأمر والنهي حتى أجهده ذلك؛ فظن أنها قد تصفت؛ ثم نظر في مرآة إخلاص قلبه؛ فإذا من الشرك الخفي؛ وهو الرياء والنظر إلى الأعمال، وملاحظة الثواب والعقاب، والتشوف إلى الكرامات والمواهب؛ وهذا شرك في الإخلاص عند أهل الله؛ وهو الزنار الذي أشار إليه؛ فعمل في قطعه. يعني قطع نفسه، وفطمها عن العلائق، والعوائق، والإعراض عن القواطع حتى أمات من نفسه ما كان حيا، وأحيى ما كان ميتا، وثبتت قدمه في شهود القدم، وأنزل ما سواه منزلة العدم؛ فعند ذلك كبر على الخلق أربع تكبيرات؛ لأن حجاب الخلق عن الحق أربع: النفس، والهوى، والشيطان، والدنيا؛ فأمات نفسه وهواه، ورفض شيطانه ودنياه؛ فلذلك كبر على كل واحدة تكبيرة؛ لأنه هو الأكبر، وما سواه الأذل الأصغر.

---

(1) إشارة إلى أنه صلى عليهم صلاة الجنازة؛ لأنهم موتى؛ فهم وإن كانوا أحياء في الظاهر؛ فإنهم أموات من حيث المعنى والاعتبار.

* ثم اعلم أنك لا تصل إلى منازل القربات حتى تقطع ست عقبات:

الأولى: فطم الجوارح عن المخالفات الشرعية.

الثانية: فطم النفس عن المألوفات العادية.

الثالثة: فطم القلب عن الرعونات البشرية.

الرابعة: فطم السر عن الكدورات الطبيعية.

الخامسة: فطم الروح عن البخارات الحسية.

السادسة: فطم العقل عن الخيالات الوهمية.

فتشرف من العقبة الأولى على ينابيع الحكم القلبية، وتطلع من الثانية على أسرار العلوم اللدنية، ويلوح لك من الثالثة أعلام المناجاة الملكوتية، وتلمع لك في الرابعة أنوار المنازلات القربية، وتطلع لك في الخامسة أقمار المشاهدات الحبية، وتهبط من السادسة على رياض الحضرة القدسية؛ فإذا أرادك بخصوصية الاصطفائية سقاك بكأس محبته شربة؛ فتزداد بذلك الشرب ظمأ، وبالقرب طلبا، وبالكون قلقا؛ فإذا تمكن منك هذا السكر أدهشك؛ فإذا أدهشك حيرك؛ فأنت ههنا؛ فإذا دام لك تحيرك أخذك منك، وسلبك عنك؛ فتبقى مسلوبا مجذوبا؛ فأنت حينئذ مراد؛ فإذا فنيت ذاتك، وذهبت صفاتك، وفنيت ببقائه عن بقائك خلع عليك خلعة "فبي يسمع، وبي يبصر"؛ فيكون هو متوليك ووليك؛ فإن نطقت فبأذكاره، وإن نظرت فبأنواره، وإن تحركت فبأقداره، وإن بطشت فباقتداره؛ فهنالك تذهب الاثنية، وتستحيل البينية؛ فإن رسخ قدمك، وتمكن سرك حال سكرك قلت: "هو"، وإن غلب عليك وجدك، وتجاوز بك حدك عن حد الثبوت قلت: "أنت"؛ فأنت في الأول متمكن، وفي الثاني متلون، ومن هنا أشكل على الأفهام حل رمز هذا الكلام[1].

(1) هذا الكلام ومثله لا يصدر إلا عن قطب تشرب ينابيع الحكمة، وتطلع على أسرار العلوم اللدنية. ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴿١٤﴾﴾.

الباب الأول
في أركان الدين

اعلم أن كلمتي الشهادة على وجازتها تتضمنان إثبات ذات الإله سبحانه، وإثبات صفاته، وإثبات أفعاله، وإثبات صدق الرسول صلى الله عليه وسلم؛ وبناء الإيمان على هذه الأركان الأربعة:

الركن الأول: في معرفة ذات الله سبحانه وتعالى؛ ومداره على عشرة أصول؛ وهي:

العلم بوجوده، وقدمه، وبقائه، وأنه ليس بجوهر، ولا جسم، ولا عرض، وأنه لا يختص بجهة، وأنه ليس مستقرا على مكان، وأنه واحد.

الركن الثاني: في معرفة صفاته؛ ومداره أيضا على عشرة أصول؛ وهي: العلم بكونه حيا، عالما، قادرا، مريدا، سميعا، بصيرا، متكلما صادقا في أخباره، منزها عن محليته للحوادث، وأنه قديم الصفات.

الركن الثالث: في معرفة أفعاله؛ ومداره على عشرة أصول أيضا؛ وهي أن أفعال العباد مخلوقة لله، ومرادة له، وأنها مكتسبة لهم، وأنه متفضل بالخلق، وأن له تكليف ما لا يطاق، وله إيلام البريء، ولا يجب عليه رعاية الأصلح، وأنه لا واجب إلا بالشرع، وأن بعثته الأنبياء جائزة، وأن نبوة نبينا محمد ثابتة مؤيدة بالمعجزات.

الركن الرابع: في السمعيات؛ ومداره على عشرة أصول أيضا؛ وهي الحشر، والنشر، وعذاب القبر، وسؤال منكر ونكير، والميزان، والصراط، وخلق الجنة، والنار، وأحكام الإمامة[1].

---

(1) ذكر ثمانية فقط؛ وبقية إتمام العشرة: الحساب، والحوض.

الباب الثاني
في الأدب

روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "أدبني ربي فأحسن تأديبي"؛ والأدب نوعان:

أدب الظاهر، وأدب الباطن؛ فإذا تهذب ظاهر العبد وباطنه صار صوفيا أريبا؛ ومن ألزم نفسه آداب السنة نور الله قلبه بنور المعرفة؛ ولا مقام أشرف من متابعة الحبيب صلى الله عليه وسلم في أوامره وأفعاله وأخلاقه والتأدب بآدابه: قولا، وفعلا وعقدا ونية.

والإنصاف فيما بين الله تعالى والعبد في ثلاثة: الاستعانة، والجهد، والأدب؛ فمن العبد الاستعانة، ومن الله الإعانة، ومن العبد الجهد، ومن الله التوفيق، ومن العبد الأدب، ومن الله الكرامة؛ ومن تأدب بآداب الصالحين صلح لبساط الكرامة، وبآداب الأولياء لبساط القربة، وبآداب الصديقين لبساط المشاهدة، وبآداب الأنبياء لبساط الأنس والانبساط.

ومن حرم الأدب حرم جوامع الخيرات، ومن لم ترضه أوامر المشايخ وتأديباتهم ووصاياهم ونصائحهم ومواعظهم؛ فإنه لا يتأدب بكتاب ولا سنة.

* ومن لم يقم بآداب أهل البداية كيف تستقيم له دعوى مقامات أهل النهاية.
* ومن لم يعرف الله سبحانه لم يقبل عليه.
* ومن لم يتأدب بأمره ونهيه كان عن الأدب في عزلة.
* وإدامة الخدمة الفناء عن رؤيتها؛ مع المبالغة فيها برؤية مجريها.
* والعبد يصل بطاعته إلى الجنة، وبأدبه إلى الله تعالى.
* والتوحيد موجب يوجب الإيمان؛ فمن لا إيمان له لا توحيد له.
* والإيمان موجب يوجب الشريعة؛ فمن لا شريعة له لا إيمان له، ولا توحيد.

* وترك الأدب موجب يوجب الطرد؛ فمن أساء الأدب على البساط رد إلى الباب، ومن أساء الأدب على الباب رد إلى سياسة الدواب.

* وأنفع الآداب التفقه في الدين، والزهد في الدنيا، والمعرفة بما لله عليك.

* وإذا ترك العارف أدبه مع معروف هلك مع الهالكين.

* وقيل: ثلاث خصال ليس معهن غربة: مجانبة أهل الريب، وحسن الأدب، وكف الأذى.

* وأهل الدين أكثر آدابهم في تهذيب النفوس، وتأديب الجوارح، وحفظ الحدود، وترك الشهوات.

* وأهل الخصوص أكثر آدابهم في طهارة القلوب، ومراعاة الأسرار، والوفاء بالعهود، وحفظ الوقت، وقلة الالتفات إلى الخواطر، وحسن الأدب في مواقف الطلب، وإدمان الحضور.

* ومن قهر نفسه بالأدب أتيح له أن يعبد الله بالإخلاص؛ وقيل إن الأدب هو معرفة اليقين؛ وقيل يقول الحق سبحانه: "من ألزمته القيام مع أسمائي وصفاتي ألزمته الأدب، ومن أراد الكشف عن حقيقة ذاتي ألزمته العطب؛ فاختر أيهما شئت الأدب أو العطب".

* ومن لم يتأدب للوقت؛ فوقته مقت.

* وإذا خرج المريد عن استعمال الأدب؛ فإنه يرجع إلى حيث جاء.

وقال بعضهم: "الزم الأدب ظاهرا وباطنا؛ فما أساء الأدب أحد في ظاهر إلا عوقب ظاهرا، وما أساء الأدب أحد في باطن إلا عوقب باطنا".

* والأدب استخراج ما في القوة والخلق إلى الفعل؛ وهذا يكون لمن ركبت السجية الصالحة فيه.

* والسجية فعل الحق لا قدرة للبشر على تكوينها، وتكون كامنة بتكوينه ككمون النار في الزناد؛ إذ هو فعل الله المحض، واستخراجه بكسب الآدمي؛ فهكذا الأدب منبعه السجايا الصالحة والمنح الإلهية.

فصل في معرفة الصفات:

* وأما معرفة الصفات؛ فأن تعرف أن الله تعالى حي عالم قدير سميع بصير إلى غير ذلك من الصفات.

* فإن قيل: ما سر المعرفة؟ يقال: سرها وردحها التوحيد؛ وذلك بأن تنزه حياته، وعلمه، وقدرته، وإرادته، وسمعه، وبصره، وكلامه عن التشبيه بصفات الخلائق؛ إذ ليس كمثله شيء.

* فإن قيل: ما علامة المعرفة؟ يقال: حياة القلوب مع الله تعالى.

أوحى الله تعالى إلى داود عليه السلام؛ أتدري ما معرفتي؟ قال: لا. قال عز وجل: حياة القلب في مشاهدتي.

* فإن قيل: ففي أي مقام تصح المعرفة الحقيقية؟ يقال: في مقام الرؤية، وبالمشاهدة يرى القلب؛ وإنما يرى ليعرف؛ فإن المعرفة باطن الإرادة يرفع الله تعالى بعض الحجب؛ فيريهم نور ذاته تعالى وصفاته عز وجل من وراء الحجاب؛ ليعرفوه تعالى، ولا يرفع الحجاب بالكلية؛ لكيلا يحترقوا. قال بعضهم بلسان الحال:

ولو أني ظهرت بلا حجاب ليتمت الخلائق أجمعين

ولكن الحجاب لطيف معنى به تحيا قلوب العاشقينا

* واعلم أن تجلي العظمة يوجب الخوف والهيبة، وتجلي الحسن والجمال يوجب العشق، وتجلي الصفات يوجب المحبة، وتجلي الذات يوجب التوحيد.

قال بعض العارفين: "والله ما نال رجل الدنيا إلا أعمى الله قلبه، وبطل عليه عمله".

إن الله تعالى خلق الدنيا مظلمة، وجعل المعرفة فيها ضياء؛ فإذا جاء السحاب ذهب نور الشمس؛ كذلك يجيء حب الدنيا؛ فيذهب بنور المعرفة من القلب.

* وقيل حقيقة المعرفة نور يقذف في قلب المؤمن؛ وليس في الخزانة شيء أعز من المعرفة.

وقال بعضهم: إن شمس قلب العارف أضوأ وأشرق من شمس النهار؛ لأن شمس النهار قد تكسف، وشمس القلوب لا كسوف لها، وشمس النهار تغرب بالليل دون شمس القلوب، وأنشد في ذلك قول الشاعر:

إن شمس النهار تغرب ليلا وشمس القلوب ليست تغيب

من أحب الحبيب طار إليه اشتياقا إلى لقاء الحبيب

قال ذو النون[1]: "حقيقة المعرفة إطلاع الحق على الأسرار بمواصلة لطائف الأنوار".

وأنشدوا فيه:

للعارفين قلوب يعرفون بها نور الإله بسرائر في الحجب

صم عن الخلق عمي عن مناظرهم بكم عن النطق في دعواه بالكذب

وسئل بعضهم عن حقيقة المعرفة؛ فقال: "هي مشاهدة الحق بلا واسطة ولا كيف ولا شبهة"، كما سئل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب؛ فقيل له: "يا أمير المؤمنين أتعبد من ترى؟ أم من لا ترى؟ فقال: لا أعبد من لا أرى. لا رؤية العيان، ولكن رؤية القلب والجنان".

وقيل لجعفر الصادق: "هل رأيت الله عز وجل؟"، قال: "لم أكن لأعبد ربا لم أره". قيل: "فكيف رأيته؛ وهو الذي لا تدركه الأبصار؟"، قال: "لم تره الأبصار بمشاهدة العيان، ولكن تراه القلوب بحقائق الإيمان. لا يدرك بالحواس، ولا يقاس بالناس".

وسئل بعض العارفين عن حقيقة المعرفة؛ فقال: "تخلية السر عن كل إرادة، وترك ما عليه العادة، وسوق القلب إلى الله تعالى بلا علاقة، وترك الالتفات عنه إلى ما سواه".

ولا يمكن معرفة كنه ذاته، ولا معرفة كنه صفاته عز وجل، ولا يعرف ما هو إلا من هو. تبارك وتعالى، والحمد لله وحده.

---

(1) المقصود ذو النون المصري.

فصل في البصيرة، والمكاشفة، والمشاهدة، والمعاينة:

* أما البصيرة، والمكاشفة، والمشاهدة، والمعاينة؛ فهي ألفاظ مترادفة على معنى واحد في الأصل؛ وإنما تحصل التفرقة في كمال الوضوح؛ لا في أصله؛ فمنزلة البصيرة من العقل بمنزلة نور العين من العين، والمعرفة من البصيرة منزلة قرص الشمس لنور العين؛ فتدرك بذلك الجليات والخفيات.

* وأما الحياة فهي نفس التوحيد. قال الله تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ الآية[1].

* وأما اليقين؛ فاعلم أن الاعتقاد والعلم إذا استوليا على القلب، ولم يظهر لهما معارض أثمرا في القلب المعرفة؛ فسميت هذه المعرفة يقينا؛ لأن حقيقة اليقين صفاء العلم المكتسب حتى يصير كالعلم الضروري، ويصير القلب مشاهدا لجميع ما أخبر الشرع عنه من أمري الدنيا والآخرة.

يقال: أيقن الماء إذا صفا من كدورته.

* وأما الإلهام؛ فهو حصول هذه المعرفة بغير سبب ولا اكتساب؛ بل بإلهام من المولى عز اسمه بعد طهارة القلب عن استحسان ما في الكونين.

* وأما الفراسة؛ فهي توسم بعلامة من الله عز وجل بينه وبين العبد؛ ليستدل بها على أحكام باطنة، وذلك لا يكون إلا في درجة التقرب، وهي - أي الفراسة - دون الإلهام؛ لأن الإلهام لا يفتقر إلى علامة، والفراسة تفتقر إليها؛ وهو عام وخاص؛ والله سبحانه وتعالى أدرى وأعلم.

---

(1) يقول تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْكَافِرِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٢٢﴾﴾ [الأنعام: 122].

الباب الثالث

في بيان معنى النفس، والروح، والقلب، والعقل

اعلم أن هذه الأسامي الأربعة مشتركة بين مسميات مختلفة؛ ونحن نشرح من معانيها ما يتعلق بغرضنا.

* **اللفظ الأول**: القلب؛ ويطلق على معنيين:

- **أحدهما**: اللحم الصنوبري الشكل، المودع في الجانب الأيسر من الصدر، وفي باطنه تجويف مشتمل على دم أسود؛ وهو منبع الروح الحيواني ومعدنه.

- **والمعنى الثاني**: لطيفة ربانية روحانية لها بهذا القلب الجسماني تعلق؛ لا كتعلق الأعراض بالأجسام، والأوصاف بالموصوفات، وتلك الحقيقة هي حقيقة المدرك العالم المخاطب، المطالب المثاب المعاقب.

* **اللفظ الثاني**: الروح؛ وهو أيضا يتعلق منه بغرضنا معنيان:

- **أحدهما**: جسم لطيف بخاري. حاصله دم أسود. منبعه تجويف القلب الجسماني، وينتشر بواسطة العروق الضوارب إلى سائر أجزاء البدن، وفيضان أنوار الحياة، والحس، والبصر، والسمع، والشم منها على أعضائها يضاهي فيضان النور من السراج في زوايا البيت؛ فالحياة مثالها النور الحاصل في الحيط، والروح مثاله السراج، وسريان الروح وحركته في الباطن مثال حركة السراج في جوانب البيت بتحرك محركه؛ والأطباء إذا أطلقوا لفظ الروح أرادوا به هذا المعنى؛ وهو بخار لطيف أنضجته حرارة القلب.

- **المعنى الثاني**: هو اللطيفة المدركة العالمة من الإنسان الذي هو أحد معنى القلب؛ وهو الذي أراده الله تعالى في قوله: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى ﴾[1].

---

(1) [الإسراء: 85].

وهو أمر عجيب رباني تعجز أكثر العقول والأفهام عن درك فهم حقيقته.

* **اللفظ الثالث**: النفس: وهو أيضا مشترك بين معنيين:

- **أحدهما**: المعنى الجامع لقوتي الشهوة، والغضب في الإنسان؛ وهذا الاستعمال هو الغالب عند الصوفية؛ فهم يريدون بالنفس الأصل الجامع للصفات الذميمة من الإنسان، كما في قولهم: لا بد من مجاهدة النفس، وكسر شرها، وإليه الإشارة بقوله صلى الله عليه وسلم: "أعدى عدوك نفسك التي بين جنبيك"[1].

- **المعنى الثاني**: اللطيفة التي ذكرناها؛ وهي حقيقة الإنسان، ونفسه، وذاته؛ لكنها توصف بأوصاف مختلفة بحسب اختلاف أحوالها؛ فإذا سكنت تحت الأمر، وزال عنها الاضطراب الذي ينشأ عن معارضة الشهوات. سميت النفس المطمئنة. قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ﴾[2].

والنفس بالمعنى الأول لا يتصور رجوعها إلى ربها؛ فإنها مبعدة عن الله تعالى؛ وهي من حزب الشيطان إذا لم يتم سكونها؛ ولكنها إذا صارت مدافعة للنفس الشهوانية؛ سميت النفس اللوامة؛ فإذا تركت الأعراض، وأذعنت لمقتضى الشهوات، ودواعي الشيطان سميت النفس الأمارة بالسوء.

* **اللفظ الرابع**: العقل؛ والمتعلق بغرضنا منه معنيان:

- **أحدهما**: العلم بحقائق الأمور؛ فيكون عبارة عن صفة خزانتها القلب.

- **الثاني**: الأمر المدرك للعلوم؛ فيكون هو القلب؛ فالمراد به المعنى الذي يفقه من الإنسان ويدرك حقيقة الأشياء؛ وقد يكنى عنه بالقلب الجسماني الذي في الصدر؛ لأنه بينه وبين تلك اللطيفة المدركة العالمة التي هي حقيقة الإنسان علاقة خصوصية؛ لأن تعلقها بسائر البدن؛ إنما هو بواسطة؛ فهو مملكتها ومطيتها،

---

(1) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ليس عدوُّك الذي إذا قتلك أدخلك الجنة، وإذا قتلته كان لك نارًا. أعدى عدوِّك نفسك التي بين جنبيك". أخرجه: الطبراني في الكبير؛ وهو حديث ضعيف.

(2) [الفجر: 27، 28].

والمجرى الأول لتدبيرها وتصرفها؛ فالقلب الجسماني والصدر بالنسبة إلى الإنسان، كالعرش والكرسي بالنسبة إلى الله عز وجل؛ ولله المثل الأعلى.

فصل في بيان جنود القلب:

اعلم أن لله تعالى في القلب والأرواح وغيرها من العوالم جنود مجندة لا يعلم حقيقتها وتفصيل عددها إلا الله تعالى؛ ونحن نشير إلى بعض جنود القلب؛ وهو الذي يتعلق بغرضنا.

فاعلم أن له جندين: جند يرى بالأبصار، وجند لا يرى إلا بالبصائر؛ فالقلب في حكم الملك، والجنود في حكم الخدم والأعوان؛ فأما جنوده المشاهدة بالبصر؛ فهي مثل اليد والرجل والأذن والعين واللسان؛ وأما المشهودة بالبصيرة؛ فهي مثل القوى المدركة الحاسة التي تتعلق بهذه الأعضاء.

وبالجملة فجماع جنود القلب ثلاثة أصناف.

- **صنف باعث مستحث:** وهو الشهوة الباعثة على جلب النفع، والغضب الباعث على دفع الضار؛ وقد يسمى المجموع بالإرادة.

- **والصنف الثاني:** هو المتحرك بمقتضى هاتين الإشارتين؛ وهو قوى مبثوثة في العضلات والأعصاب.

- **وصنف مدرك:** وهو الحواس الظاهرة والباطنة المبثوثة في العين، والأذن، والأنف، واللسان، والبدن، وتجاويف الدماغ؛ وهي اللمس، والشم، والذوق، والسمع، والبصر، والحس المشترك، والخيال المتصرف المسماة بالمخيلة تارة، والمفكرة أخرى، والواهمة، والحافظة.

- **وأما العاقلة،** والعقل الفياض؛ فهما حقيقة الإنسان وذاته وأنانيته الحقانية الحقيقية؛ وقد يقال إن المدرك للكلي من حيث هو كلي فقط جاز عده في جملة الجنود؛ لأن الملك عنده الأمران جميعا: الجزئي والكلي؛ وإن كان في ذلك بحث وتنظير.

هذا وإنما افتقر القلب إلى هذه الجنود لافتقاره إلى المركب، والزاد في سفرته إلى الله تعالى، وقطع المنازل، وطي المراحل إلى لقائه الذي من أجله خلق؛ وإنما

مركبه البدن، وزاده العلم والعمل؛ وليس يمكن أن يصل العبد إلى الله تعالى ما لم يسكن البدن، ويجاور الدنيا مدة؛ ليتزود منها إلى المنزل الأقصى؛ فافتقر إلى تعهد بدنه بأن يجلب إليه ما يوافقه من الغذاء وغيره، وأن يدفع عنه ما يؤذيه، ويمكن منه أسباب الهلاك؛ فافتقر إلى جندين لأجل جلب النافع ودفع الضار؛ وهما الإرادة والقدرة. أحدهما القوة الباعثة، والأخرى المتحركة الساعية، وافتقر إلى مدرك مباشر يدرك النافع من الضار، والصالح من المؤذي، وهو الحواس الباطنة والظاهرة؛ وتفصيل الكلام على ذلك طويل الذيول، وتنفذ المجلدات الضخمة دون فناءه؛ فسبحان العلي الحكيم.

فصل في الفرق بين الروح الحيواني، والروح الفاطن:

اعلم أن القسمة العقلية أوجبت وجود أقسام ثلاثة في الوجود؛ وهي الجسم والعرض، والجوهر المجرد الذي ليس بجسم ولا جسماني؛ وللإنسان صنفان من الأرواح:

- **أحدها: الروح الحيواني**: أعني المشترك بينه وبين العجماوات؛ وهو جسم لطيف بخاري كأنه سراج مشتعل، والحياة اشتعاله، والحس والحركة نوره، والشهوة حرارته، والغضب دخانه، والقوة الطالبة للغذاء الساكنة في الكبد خادمه وحارسه ووكيله؛ فهذا الروح الحيوي الموجب للحياة المادية جسم، وآثاره في البدن أعراض بدنية، ولا سبيل له إلى العلم ومعرفة الصانع؛ وإنما هو خادم أسير يموت بموت البدن، ولو نقص ينطفئ بزيادة البرودة؛ وانطفاؤه سبب موت البدن. وليس خطاب الباري جلت عظمته، وتكليف الشارع عليه السلام لهذه الروح؛ لأن البهائم غير مكلفة؛ والإنسان إنما كلف لمعنى زائد فيه على مجرد حيوانيته وجسمانيته؛ وذلكم المعنى هو النفس الناطقة واللطيفة الربانية؛ فهذا هو الروح.

- **الثاني**: الذي هو من عالم آخر؛ لا من هذا العالم؛ وذلك العالم الأخروي الآخر يدعى بأسماء وعناوين كثيرة منها العالم الروحاني، والملكوتي، والغيبي، والعالم الثاني، وعالم الآخرة إلى غير ذلك من الأسماء؛ فهذا الروح من أمر الله.

ليس بجسم ولا جسماني؛ بل هو جوهر ثابت دائم لا يقبل الفناء ولا يضمحل ولا يموت؛ بل إذا فارق البدن عاد إلى الله تعالى، كما ورد به الشرع.

وبصلاح هذا الجوهر يصلح حال الإنسان، وبفساده فساده؛ وصلاحه بالعلم والتقوى؛ وهذه التقوى عبارة عن التزكية المسماة عند أبناء العلوم بالتطهير والتخلية؛ وجميع القوى البدنية من جنود هذا الجوهر السني الشريف؛ وهو في البدن كالغريب؛ وليس البدن حامله؛ بل هو حامل البدن، والبدن آلته ودابته في الرحلة إلى معدنه ووطنه اللاهوتي.

فصل في المراد من قوله تعالى: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ ﴿٢٩﴾﴾[الحجر: 29] :

قال أبو حامد[1] قدس الله سره العزيز: "أما التسوية؛ فهي عبارة عن فعل في المحل القابل؛ وهو الطين في حق آدم، والنطفة في حق أولاده بالتصفية وتعديل المزاج، والتردد في أطوار الخلقة إلى الغاية حتى ينتهي في الصفاء ومناسبة الأجزاء إلى أكمل نهاية؛ فيستعد لقبول الروح وإمساكها استعداد الفتيلة بعد تشربها للدهن لقبول النار وإمساكها؛ وأما النفخ فهو عبارة عن اشتعال نور الروح في المحل القابل؛ فالنفخ سبب الاشتعال، وصورة النفخ في حق الله تعالى محال، ولكن الأثر غير محال؛ فعبر عن نتيجة النفخ بالنفخ؛ وهو الاشتعال في فتيلة النطفة؛ وللنفخ صورة ونتيجة:

- أما الصورة؛ فهي إخراج من جوف النافخ إلى جوف المنفوخ فيه.

- وأما السبب الذي اشتعل به نور الروح؛ فهو صفة في الفاعل، وصفة في المحل القابل.

أما صفة الفاعل؛ فهي الجود الذي هو ينبوع الوجود؛ وهو فياض بذاته على كل موجود حقيقة وجوده، ويعبر عن تلك الصفة بالقدرة؛ ومثالها فيضان نور الشمس على كل قابل للاستنارة عند ارتفاع الحجاب بينهما، والقابل هو الملونات دون الهواء الذي لا لون له، وأما التي في القابل فالاستواء والاعتدال الحاصل من التسوية.

---

(1) يقصد به الإمام أبا حامد الغزالي.

ومثال صفة القابل صفة المرآة؛ فإن المرآة قبل صقالتها لا تقبل الصورة؛ وإن كانت محاذية لها؛ فإذا صقلت حدثت فيها صورة من ذي الصورة المحاذي لها؛ فكذلك إذا حصل الاستواء في النطفة حدث فيها الروح من خالق الروح من غير تغير في الخالق تعالى؛ يحدث فيحدث الروح؛ بل إنما حدثت الروح الآن لا قبله؛ لتغير المحل بحصول الاستواء الآن لا قبله.

وأما فيضان الجود؛ فالمراد به أن الجود الإلهي سبب لحدوث أنوار الوجود في كل ماهية قابلة للجود؛ فعبر عنه بالفيض؛ لا كما يفهم من قيض الماء من الإناء على اليد؛ فإن تلك عبارة عن انفصال جزء مما في الإناء، واتصاله باليد؛ والله سبحانه وتعالى يتعالى عن مثل هذا.

وأما كشف ماهية الروح وحقيقتها؛ فهو من السر الذي لم يؤذن لرسول الله صلى الله عليه وسلم في كشفه لمن ليس من أهله؛ فإن كنت من أهله؛ فاسمع واعلم أن الروح ليس بجسم يحل البدن حلول الماء في الإناء، ولا هو عرض يحل القلب أو الدماغ حلول السواد في الأسود؛ بل هو جوهر لا يتجزأ باتفاق أهل البصائر؛ لأنه لو انقسم لجاز أن يحل في جزء منه العلم بشيء، وفي جزء آخر الجهل به؛ فيكون المرء عالما جاهلا بشيء واحد في حالة واحدة، وهذا بديهي الإحالة؛ فالروح الناطق واحد لا يقبل التجزئة والانقسام أصلا؛ فإن قيل لم منع رسول الله صلى الله عليه وسلم عن إفشاء سر الروح، وبيان حقيقته. قلنا: لأنه متصف بصفات لا تحتملها الأفهام؛ إذ الناس قسمان: خواص وعوام؛ أما من غلب على طبعه العامية؛ فإنه لا يصدق بما هو وصف الروح أن يكون وصفا لله تعالى؛ فكيف يصدق به في وصف الروح الحيواني؛ ولذلك أنكرت الكرامية [1].

والحنابلة، وغيرهم ممن غلب عليهم العامية تنزيه؛ ولما هيأ الله سبحانه وتعالى

---

(1) الكرامية: فرقة كلامية مبتدعة ظهرت في النصف الأول من القرن الثالث الهجري.

تنسب لمحمد بن كرم السجستاني. من أشهر أقوالهم قولهم في الإيمان؛ حيث زعموا أن الإيمان: "هو القول باللسان دون المعرفة بالقلب، فمن نطق بلسانه ولم يعترف بقبله فهو مؤمن"؛ كما أنهم قالوا بالتجسيم؛ لأنهم أثبتوا الصفات على الحقيقة التي تؤدي إلى التجسيم والتشبيه. أما الحنابلة فيقولون بحمل الصفات على ظاهرها، وعدم تأويلها، وهو سبب خلافهم مع الأشاعرة الذين أولوا الصفات بما ينفي التجسيم.

بواطن الصوفية بتكوين السجايا الكاملة فيها توصلوا بحسن الممارسة والرياضة إلى استخراج ما ركز في النفوس بخلق الله من القوة إلى الفعلية؛ فصاروا مؤدبين مهذبين.

فصل في آداب أهل القرب من الحضرة الإلهية:

كل الآداب تتلقى من رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فإنه صلى الله عليه وسلم مجمع الآداب ظاهرا وباطنا، وأخبر الله سبحانه عن حسن أدبه في الحضرة بقوله تعالى: ﴿مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ ﴿١٧﴾﴾[1]؛ وهذه خاصية من خواص الآداب اختص بها رسول الله صلى الله عليه وسلم. أخبر الله سبحانه عن اعتدال قلبه المقدس في الإعراض والإقبال. أعرض عما سوى الله، وتوجه إلى الله، وترك وراء ظهره الأرضين والدار العاجلة بحظوظها، والسماوات والدر الآخرة بحظوظها، ولم يلحقه الأسف على الفائت في إعراضه. ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾[2]؛ فهذا الخطاب للعموم. قال تعالى: ﴿مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ ﴿١٧﴾﴾. حاله في طرف الإعراض، وفي طرف الإقبال تلقى ما ورد عليه في مقام قاب قوسين بالروح والقلب؛ ثم فر من الله حياء منه وإجلالا، وطوى نفسه في مطاوي انكساره، وافتقاره؛ لكيلا تنبسط النفس فتطغى؛ فإن الطغيان عند الاستغناء وصف النفس. قال الله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ﴿٦﴾ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ﴿٧﴾﴾[3]؛ والنفس عند المواهب الواردة على الروح والقلب تسترق السمع؛ ومتى نالت قسطا من المنح استغنت وطغت؛ والطغيان يظهر منه فرط البسط، والإفراط في البسط؛ ليسد باب المزيد؛ وطغيان النفس لضيق وعائها عن المواهب، وموسى عليه السلام صح له في الحضرة أحد الطرفين؛ ما زاغ بصره، وما التفت إلى ما فاته متأسف لحسن أدبه؛ ولكن امتلأ من المنح واسترقت النفس

---

(1) [النجم: 17].

(2) يقول تعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴿٢٣﴾﴾ [الحديد: 23].

(3) [العلق: 6، 7].

السمع، وتطلعت إلى القسط والحظ؛ فلما حظيت النفس استغنت وطفح عليها ما وصل إليها، وضاق نطاقها؛ فتجاوز الحد من فرط البسط، وقال: ﴿أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَ﴾[1]؛ فمنع، ولم يطق صبرا وثباتا في فضاء المزيد، وظهر الفرق بين الحبيب والكليم عليهما الصلاة والسلام. لم يرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى شاهد نفسه، ولا إلى مشاهدتها؛ وإنما كان مشاهدا بكليته لربه؛ ليشاهد ما يظهر عليه من الصفات التي أوجبت الثبوت في هذا المجلى.

(1) قال تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكّٗا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقٗاۚ فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبۡحَٰنَكَ تُبۡتُ إِلَيۡكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ١٤٣﴾ [الأعراف: 143].

الباب الرابع
في معنى السلوك والتصوف

اعلم أن السلوك هو تهذيب الأخلاق والأعمال والمعارف؛ وذلك اشتغال بعمارة الظاهر والباطن، والعبد في جميع ذلك مشغول عن ربه؛ إلا أنه مشتغل بتصفية باطنه ليستعد للوصول؛ والذي يفسد على السالك سلوكه شيئان:

- اتباع الرخص بالتأويلات.
- والاقتداء بأهل الغلط من متبعي الشهوات.

ومن ضيع حكم وقته؛ فهو جاهل، ومن قصر فيه فهو غافل، ومن أهمله فهو عاجز؛ ولا تصح إرادة المريد حتى يكون الله ورسوله وسواس قلبه، ويكون نهاره صائما، وليله قائما، ولسانه صامتا؛ لأن كثرة الطعام والكلام والمنام تقسي القلب، ويكون ظهره راكعا، وجبهته ساجدة، وعينه غامضة دامعة، وقلبه حزينا، ولسانه ذاكرا.

وبالجملة؛ فقد شغل كل عضو فيه، ومعنى فيه بوظيفة ندبه الله ورسوله إليها، وترك ما كره الله ورسوله له، وأن يكون للورع معانقا، ولأهوائه تاركا مطلقا، ورائيا جميع ما وفقه الله له من فضائل الله عليه؛ ويجتهد أن يكون ذلك كله احتسابا لا استثوابا، وعبادة لا عادة؛ لأن من لاحظ المعمول له اشتغل به عن رؤية الأعمال، وأن تكون نفسه تاركة للشهوات؛ فصحة الإرادة ترك الاختيار والسكون إلى مجاري الأقدار، كما قيل:

أريد وصاله ويريد هجري ... فأقول ما أريد لما يريد

افن عن الخلق بحكم الله، وعن هواك بأمر الله، وعن إرادتك بفعل الله؛ فحينئذ تصلح أن تكون وعاء لعلم الله؛ فعلامة فنائك عن الخلق انقطاعك عنهم، وعن التردد إليهم، والإياس عما في أيديهم.

وعلامة فنائك عنك وعن هواك ترك التكسب والتعلق بالسبب في اجتلاب النفع، ودفع الضر؛ فلا تتحرك فيك بك، ولا تعتمد عليك بك، ولا تذب عنك، ولا تنصر نفسك؛ لكن تكل ذلك إلى من تولاه أولا؛ ليتولاه آخرا، وكما كان ذلك موكلا إليه في حال كونك مغيبا في الرحم، وكونك رضيعا في مهدك.

وعلامة فنائك عن إرادتك بفعل الحق أن لا تريد مرادا قط؛ لأنك لا تريد مع إرادة الله سواها؛ بل يجري فعله فيك؛ فتكون أنت إرادة الله وفعله؛ ساكن الجوارح، مطمئن الجنان، مشروح الصدر، منور الوجه، عامر الباطن؛ تقلبك القدرة ويدعوك لسان الأزل، ويعلمك رب الملك، ويكسوك من نور الحلل، وينزلك منازل من سلف من أولي العلم.

فصل:

على السالك أن يلزم العزلة؛ ليستظهر بها على أعدائه؛ وهي نوعان: فريضة، وفضيلة.

- الأولى: العزلة عن الشر وأهله.
- والثانية: العزلة عن الفضول وأهله.

* وقيل: السلامة عشرة أجزاء. تسعة منها في الصمت، وواحد في العزلة.

* وقيل: الحكمة عشرة أجزاء. تسعة منها في الصمت عما لا يعني، والعاشر في العزلة عن الناس. كثر من ندم على الكلام، وقل من ندم على السكوت.

* وقيل: الخلوة أصل، والخلطة عارض؛ فلزم الأصل، ولا تخالط إلا بقدر

الحاجة؛ وإن خالطت؛ فلزم الصمت؛ فإنه أصل، وإذا صفا لك من زمانك واحد؛ فهو المراد، وأين ذاك الواحد؟

* وقيل الخلوة بالقلب؛ فيكون السالك مستغرقا بكليته في الحق؛ ثم معكوف القلب عليه، مشغوفا به، متحققا أنه بين يديه.

* قيل: أول مبادئ السالك أن يكثر الذكر بقلبه ولسانه بقوة حتى يسري الذكر في أعضائه وعروقه، وينتقل الذكر إلى قلبه؛ فحينئذ يسكت لسانه، ويبقى قلبه ذاكرا. يقول: الله. الله. باطنا؛ مع عدم رؤيته لذكره. ثم يسكن قلبه، ويبقى ملاحظا لمطلوبه. مستغرقا به، معكوفا عليه، مشغوفا به، والها إليه، مشاهدا له؛ ثم يغيب عن نفسه بمشاهدته. ثم يفنى بكليته عن كليته؛ حتى كأنه في حضرة: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ ﴿١٦﴾﴾[1].

فحينئذ يتجلى الحق على قلبه؛ فيضطرب عند ذلك ويندهش، ويغلب على لبه السكر، وحالة الحضور، والتجلي، والتعظيم؛ فلا يبقى فيه متسع لغير مطلوبه الأعظم، كما قيل؛ فلا حاجة لأهل الحضور إلى غير شهود عيانه.

وقيل في قوله تعالى: ﴿وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ ﴿٣﴾﴾[2] أن الشاهد هو الله، والمشهود هو عكس جمال الحضرة الصمدانية؛ فهذان هما الشاهد والمشهود.

فصل:

يا حبيبي أطلق جفنيك وانظر ماذا ترى؟ فإن قلت لا أرى شيئا؛ فحينئذ هو خطأ منك؛ بل تبصر، ولكن لظلام الوجود وفرط قربه منك لا تجده؛ فإن أحببت أن تجده وتبصره قدامك؛ مع أنك مطبق جفنيك؛ فانقص من وجودك شيئا، أو أبعد عن وجودك شيئا، وطريق تنقيصه والإبعاد منه قليلا المجاهدة.

ومعنى المجاهدة بذل الجهد في دفع الأغيار، أو قتل الأغيار، والأغيار الوجود والنفس والشيطان، وبذل الجهد مضبوط بطرق:

---

(1) [غافر: 16].

(2) [البروج: 3].

- **الأول**: تقليل الغذاء بالتدريج؛ فإن ممد الوجود والنفس والشيطان من الغذاء؛ فإذا قل الغذاء قل سلطانها.

- **الثاني**: ترك الاختيار، وإفناؤه في اختيار شيخ مأمون ليختار ما يصلحه؛ فإنه مثل الطفل والصبي الذي لم يبلغ مبلغ الرجال، أو السفيه المبذر؛ وكل هؤلاء لا بد لهم من وصي أو ولي أو قاض أو سلطان يتولى أمرهم.

- **الثالث**: من الطرق طريقة الجنيد قدس الله روحه، وهو ثمانية شرائط: دوام الوضوء، ودوام الصوم، ودوام السكوت، ودوام الخلوة، ودوام الذكر؛ وهو قول: لا إله إلا الله، ودوام ربط القلب بالشيخ، واستفادة علم الواقعات منه بفناء تصرفه في تصرف الشيخ، ودوام نفي الخواطر، ودوام ترك الاعتراض على الله تعالى في كل ما يريد منه عليه، ضرا كان أو نفعا، وترك سؤاله دخول الجنة، والنجاة من النار.

* والفرق بين الوجود، والنفس، والشيطان في مقام المشاهدة أن الوجود شديد الظلمة في الأول؛ فإذا صفا قليلا تشكل قدامك بشكل الغيم الأسود؛ فإذا كان عرش الشيطان كان أحمر؛ فإذا صلح وقلت الحظوظ منه، وبقيت الحقوق صفا وابيض مثل المزن.

وأما النفس إذا بدت فلونها لون السماء؛ وهي الزرقة، ولها انبعاث كانبعاث الماء من أصل الينبوع؛ فإذا كانت عرش الشيطان، فكأنها عين من ظلمة ونار؛ فيكون انبعاثها أقل؛ فإن الشيطان لا خير فيه؛ وفيضان النفس على الوجود وتربيته منها؛ فإن صفت وزكت أفاضت عليه الخير؛ فكذلك ينبت منه الشر؛ والشيطان نار غير صافية ممتزجة بظلمات الكفر في هيبة عظيمة؛ وقد يتشكل قدامك كأنه زنجي طويل ذو هيبة يسعى كأنه يطلب الدخول فيك؛ فإذا طلبت منه الانفكاك؛ فقل في قلبك: يا غياث المستغيثين أغثنا.

فصل في التصوف:

حكم الصوفي أن يكون الفقر زينته، والصبر حليته، والرضى مطيته، والتوكل شأنه وسجيته، والله عز وجل حسبه؛ يستعمل جوارحه في الطاعات، وقطع الشهوات، والزهد في الدنيا، والتورع عن جميع الحظوظ، وأن لا يكون له رغبة في

الدنيا البتة؛ فإن كان ولا بد؛ فلا تجاوز رغبته كفايته، وأن يكون صافي القلب من الدنس، والها بحب ربه، فارا إلى الله بسره، يأوي إليه في كل شيء، ولا يأنس بشيء سوى معبوده آخذا بالأولى والأهم والأحوط في دينه، مؤثرا الله على كل شيء.

التصوف طرح النفس في العبودية، وتعلق القلب بالربوبية؛ وقيل كتمان الفاقات، ومدافعة الآفات.

وقال سهل بن عبد الله[1]: "الصوفي من صفا من الكدر، وامتلأ من الفكر، واستوى عنده الذهب والمدر".

* وقيل: "التصوف تصفية القلب عن مرافقة البرية، ومفارقة الأخلاق الطبيعية، وإخماد صفات البشرية، ومجانبة الدواعي النفسانية، ومناولة ومنازلة الصفات الروحانية، والتعلق بالعلوم الحقيقية، واتباع الرسول في الشريعة السمحة البهية.

* وقيل: "الصوفي هو الذي يكون دائم التصفية؛ لا يزال يصفي الأوقات عن ثوب الأكدار بتصفية القلب عن ثوب النفس".

ويعينه على هذه التصفية دوام افتقاره إلى مولاه؛ فبدوام الافتقار يتفطن للمكر. كلما تحركت النفس، وظهرت بصفة من صفاتها أدركها ببصيرته الناقدة النافذة، وفر منها إلى ربه؛ وبدوام تصفيته تكون جمعيته، وبحركة نفسه تكون تفرقته وكدورته؛ فهو قائم بربه على قلبه، وقائم بقلبه على نفسه. قال الله تعالى: ﴿كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ﴾[2]؛ وهذه القوامية لله على النفس هي التحقق بالتصوف.

فصل:

أصول التصوف أكل الحلال والاقتداء برسول الله في أخلاقه وأفعاله وأوامره وسنته، ومن لم يحفظ القرآن، ويكتب الحديث لا يقتدى به في هذا الأمر؛ لأن علمنا مضبوط بالكتاب والسنة. أخذ هذا المذهب بالزهد والورع لا بالدعاوى.

---

(1) يقصد سهل بن عبد الله التستري.

(2) يقول تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ﴾ [المائدة: 8].

التصوف أوله علم، وأوسطه عمل، وآخره موهبة؛ فالعلم يكشف عن المراد، والعمل يعين على الطلب، والموهبة تبلغ غاية الأمل؛ وأهله على ثلاث طبقات:

مريد طالب، ومتوسط سائر، ومنتهى واصل.

* فالمريد صاحب وقت، والمتوسط صاحب حال، والمنتهي صاحب يقين، وأفضل الأشياء عندهم الأنفاس.

فمقام المريد عندهم المجاهدات، والمكابدات، وتجرع المرارت، ومجانبة الحظوظ، وما على النفس فيه تبعة.

* ومقام المتوسط ركوب الأهوال في طلب المراد، ومراعاة الصدق، واستعمال الأدب في المقامات؛ وهو يطلب بآداب المنازل؛ وهو صاحب تلوين؛ لأنه ينتقل من حال إلى حال، وهو المزيد.

* ومقام المنتهي الصحو والثبوت، وإجابة الحق من حيث دعاه؛ قد تجاوز المقامات، وهو في محل التمكين. لا تغيره الأهوال، ولا تؤثر فيه الأحوال؛ قد استوى في حالي الشدة والرخاء، والمنع والعطاء، والجفاء والوفاء. أكله كجوعه، ونومه كسهره؛ قد فنيت حظوظه، وبقيت حقوقه. ظاهره مع الخلق، وباطنه مع الحق. كل ذلك من أحوال النبي صلى الله عليه وسلم؛ لو نصبت له في أعلى شاهق من الأرض، وهبت عليه الرياح الثمانية ما حركت منه شعرة واحدة.

* وقيل: سموا صوفية؛ لأنهم وقفوا في الصف الأول بين يدي الله عز وجل بارتفاع هممهم، وإقبالهم على الله تعالى بقلوبهم، ووقوفهم بين يديه بسرائرهم.

فصل في الملامتية:

حكم الملاماتي أن لا يظهر خيرا ولا يضمر شرا؛ وشرح هذا هو أن الملاماتي تشربت عروقه طعم الإخلاص، وتحقق بالصدق؛ فلا يحب أن يطلع أحد على حاله وأعماله.

والملامتية لهم مزيد إخلاص بالعمل بالتمسك بالإخلاص. يرون كتم الأحوال ويتلذذون بكتمها؛ لو ظهرت أحوالهم لأحد استوحشوا من ذلك، كما يستوحش

العاصي من ظهور معصيته؛ فالملاماتي عظم موقع الإخلاص، وموضعه من قلبه، وتمسك به معتمدا به.

والصوفي غاب في إخلاصه.

قال أبو يعقوب السوسي:[1] "متى شهدوا في إخلاصهم الإخلاص احتاج إخلاصهم إلى إخلاص".

وقال بعضهم: "صدق الإخلاص عدم رؤية الخلق بدوام النظر إلى الحق".

والملاماتي يرى فيخفي عمله وحاله.

وقال جعفر الخلدي[2]: "سألت أبا القاسم الجنيد: أبين الإخلاص والصدق فرق؟ قال: نعم. الصدق أصل؛ وهو الأول، والإخلاص فرع؛ وهو تابع تال".

- وقال: "بينهما فرق؛ لأن الإخلاص لا يكون إلا بعد الدخول في العمل".
- ثم قال: "إنما هو إخلاص، ومخالصة الإخلاص، وخالصة المخالصة؛ فعلى هذا الإخلاص: حال الملاماتي، ومخالصة الإخلاص حال الصوفي، وخالصة المخالصة ثمرة مخالصة".
- الإخلاص؛ وهو فناء العبد عن رسومه برؤية قيامه بقيومه؛ بل غيبية عن رؤية قيامه؛ وهو الاستغراق في العين عن الآثار، والتخلص عن لوث الأغيار؛ وهو حال الصوفي.
- والملاماتي مقيم في أوطان إخلاصه غير منقطع إلى حقيقة إخلاصه؛ وهذا فرق واضح بين الملاماتي والصوفي؛ فالملاماتي وإن كان متمسكا بعروة الإخلاص

---

(1) السوسي: هو أبو يعقوب السوسي الصوفي الشهير. صحب سهل التستري، كما تخرج على يديه أبو يعقوب إسحاق بن محمد النهرجوري.

(2) جعفر الخلدي هو: جعفر بن محمد بن نصير الخلدي نسبة لقصر الخلد ببغداد. لقب بالخواص لأنه كان يبيع الخواص. صحب الجنيد وسري السقطي والنوري، وغيرهم من كبار الصوفية. من أقواله: "لَا يجد العَبْد لَذَّة الْمُعَامَلَة مَعَ لَذَّة النَّفس؛ لِأَن أهل الْحَقَائِق قطعُوا العلائق الَّتِي تقطعهم عَن الْحق قبل أَن تقطعهم العلائق". "الْمُحب يجْهد فِي كتمان حبه وتأبى الْمحبَّة إِلَّا الاشتهار وكل شَيْء ينم على الْحبّ حَتَّى يظهره".

مستفرشا بساط الصدق؛ ولكن عليه بقية من رؤية الخلق، وما أحسنها من بقية تحقق الإخلاص والصدق.

والصوفي صفا عن هذه البقية في طرفي العمل والترك للخلق، وعزلهم بالكلية، ورآهم بعين الفنا والزوال، ولاحت له ناصية التوحيد، وعاين سر ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾[1]، كما قال بعضهم في بعض غلباته: (ليس في الدارين إلا الله)؛ وقد يكون إخفاء الملاماتي الحال على وجهين:

- **أحدهما**: الإخلاص والصدق.

- **والآخر**: هو ألا يستر الحال عن الغير بنوع غيره؛ فإن من خلا بمحبوبه كره إطلاع الغير عليه؛ بل يبلغ في صدق المحبة أن يكره إطلاع الغير على حبه لمحبوبه؛ ولكن هذا وإن علا؛ ففي طريق الصوفي علة ونقص؛ فعلى هذا يتقدم الملاماتي على الصوفي، ويتأخر عن الصوفي.

وقيل من أصول أهل الملامة أن الذكر على أربعة أقسام: ذكر اللسان، وذكر القلب، وذكر السر، وذكر الروح؛ فإذا صح ذكر الروح سكت السر والقلب واللسان؛ وذلك ذكر المشاهدة، وإذا صح ذكر السر سكت القلب واللسان؛ وذلك ذكر الهيبة، وإذا صح ذكر القلب سكت اللسان، وذلك ذكر الآلاء، وإذا غفل القلب عن الذكر أقبل اللسان عليه، وذلك ذكر العادة، ولكل واحد من هذه الأذكار عندهم آفة؛ فآفة ذكر الروح إطلاع السر عليه، وآفة ذكر السر إطلاع القلب عليه، وآفة ذكر القلب إطلاع النفس عليه، وآفة ذكر النفس رؤية ذلك وتعظمه وطلب ثواب، أو ظن أنه يصل إلى شيء من المقامات، وأقل الناس قيمة عندهم من يريد إظهاره وإقبال الخلق عليه بذلك، وسر هذا الأصل أنهم بنوا عليه أن ذكر الروح هو ذكر الذات، وذكر السر هو ذكر الصفات بزعمهم، وذكر القلب من الآلاء والنعماء هو ذكر أثر الصفات، وذكر النفس متعرض للعلات؛ ومعنى قولهم: "آفة ذكر الروح إطلاع السر عليه " وجوب التحقق بالفناء عند ذكر الذات؛ فإن ذكر السر هو ذكر الهيبة، ووجود

(1) القصص: 88.

الهيبة يستدعي وجود بقية، وهو ينافي التحقق بالفناء الذي هو مقتضى ذكر الروح، وكذا يقال في الباقي من تلك الأنواع.

وثالثها: تنزيهه تعالى عن كونه جوهرا أو عرضا، وعن لوازم كل منهما؛ ليبرأ من التشبيه.

ورابعها: إبداعه تعالى لقدرته، واختياره لكل ما سواه؛ ليبرأ به من القول بالتعليل.

وخامسها: تدبيره تعالى لجميع مبتدعاته؛ ليبرأ به عن القول بالطبع، أو تأثير الكواكب والفلك، وقول لا إله إلا الله يدل على الخمسة.

فصل:

اتفق المسلمون على أن الله تعالى موصوف بكل كمال بريء من كل نقصان؛ لكنهم اختلفوا في بعض الأوصاف؛ فاعتقد بعضهم أنها كمال؛ فأثبتها له، واعتقد آخرون أنها نقصان؛ فنفوها عنه؛ ولذلك أمثلة:

أحدها: قول المعتزلة إن الإنسان خالق لأفعاله؛ لأن الله تعالى لو خلقها ثم نسبها إلى العبد لكان ظالما[1]؛ لأن عقابه على ما لم يفعله، وتعذيبه عليه مع أنه لم يوجده ظلم، والظلم نقصان؛ وكيف يصح أن يفعل شيئا ثم يلوم غيره عليه، ويقول له: كيف فعلته؟ ولم فعلته؟

والسنيون يقولون: إننا وجدنا كمال الإله في التفرد، ونفي القدرة عيب ونقصان، وليس تعذيب الرب على ما خلقه ظلما بدليل تعذيب البهائم والمجانين والأطفال؛ لأنه يتصرف في ملكه كيف يشاء ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾[2].

والقول بالتحسين والتقبيح باطل؛ فرأوا أنه الخالق لجميع الأفعال، وأنه يجوز له تعذيب الممكنات على ما لا يخلقون؛ فافهم.

المثال الثاني: في اختلاف المجسمة مع المنزهة. قالت المجسمة: لو لم يكن

---

(1) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الصافات: 96].

(2) [الأنبياء: 23]؛ وهي قاصمة للقدرية.

جسما، لكان معدوما، ولا عيب أقبح من العدم، وكذا النفي عن الجهات قول بعدمه؛ لأن من لا جهة له لا يتصور وجوده، وقالت المنزهة: لو كان جسما لكان حادثا، ولفاته كمال الأزلية؛ ونفي الجهات كلها إنما يوجب عدم من كان محدودا منحصرا في الجهات؛ فأما ما كان موجودا قديما لم يزل ولا جهة؛ فلا ينصرف إليه النفي.

المثال الثالث: إيجاب المعتزلة على الله أن يثيب الطائعين كيلا يظلمهم؛ والظلم نقصان؛ وقول الأشعري: ليس ذلك بظلم؛ إذ لا يجب عليه حق لغيره؛ إذ لو وجب عليه حق لغيره قيد، والتقييد بالأغيار نقصان.

المثال الرابع: قول المعتزلة: إن الله تعالى يريد الطاعات - وإن لم تقع -؛ لأن إرادتها كمال، ويكره المعاصي وإن وقعت؛ لأن إرادتها نقصان؛ وقول الأشعري: لو أراد ما لا يقع لكان ذلك نقصا في إرادته؛ لكلالها عن النفوذ فيما تعلقت به، ولو كره المعاصي مع وقوعها؛ لكان ذلك كلالا في كراهيته.

المثال الخامس: إيجاب المعتزلة على الله تعالى رعاية الأصلح لعباده؛ لما في ضد ذلك من النقصان، وقول الأشعري: "لا يلزمه ذلك؛ لأن الالتزام نقصان؛ وكمال الإله أن لا يكون في قيد المتألهين" وبالله التوفيق.

فصل في تعدد الفرق والانقسامات:

اعلم أن أصحاب الأهواء المختلفة ست فرق؛ لأن الأهواء ستة وهي: التشبيه، والتعطيل، والجبر، والقدر، والرفض، والنصب؛ وكلا من هذه الستة ضدان متقابلان؛ فإن التشبيه والتعطيل ضدان، وكذا الجبر والقدر، والرفض والنصب؛ وكل فرقة من أولئكم الفرق أصحاب تلك الأهواء تفترق على نفسها إلى اثنتي عشرة فرقة، وكلهم وقعوا في الخطأ والانحراف عن الصراط السوي؛ ما عدا الفرقة الوسط، وتلك الفرقة الوسطى هم المتحيزون إلى السنة المحمدية المندمجون في عقد الاتحاد.

* فأما المشبهة؛ فإنهم غلوا في إثبات الصفات حتى شبهوا، وجوزوا الانتقال، والحلول، والاستقرار، والجلوس.

* وأما المعطلة فإنهم غلوا في نفي الصفات والتشبيه؛ حتى وقعوا في التعطيل.

* وأما أهل السنة؛ فإنهم سلكوا الجادة الوسطى؛ فأثبتوا صفات الله كما وردت من غير تشبيه ولا تعطيل؛ فعلم بذلك أن الخطأ والانحراف في إثبات أحدهما دون الآخر.

* وأما الجبرية فغلوا في جانب النفي حتى نفوا المشيئة والكسب معا عن العبد، وقالوا بأنه مجبور كالريشة المعلقة في الهواء.

* والقدرية غلوا في جانب الإيجاب؛ فنسبوا المشيئة والكسب إلى العبد، وأثبتوا الخالقية والمشيئة له.

* وأما السنيون؛ فنسبوا المشيئة إلى الله، والكسب إلى العبد، وأعطوا كل ذي حق حقه، وأضافوا كل شيء إلى أهله.

* وأما الرافضة فقد غلوا في ادعاء محبة أهل البيت حتى وقعوا في سب الصحب وبغضهم.

* وأما الناصبة فقد غلوا في التعصب للصحب حتى وقعوا في عداوة أهل البيت.

* أما السنية؛ فإنهم سلكوا المحجة البيضاء، والمهيع الوسط؛ فأحبوا العترة والصحابة جميعا، وعصم الله ألسنتهم في الوقيعة في البرية.

فصل:

اعلم أن من نسب المشيئة والكسب إلى نفسه؛ فهو قدري، ومن نفاهما عن نفسه؛ فهو جبري، ومن نسب المشيئة إلى الله والكسب إلى نفسه؛ فهو سني صوفي رشيد؛ فقدرة العبد وحركته خلق للرب، وهما وصف العبد وكسبه؛ والقدر اسم لما صدر مقدرا عن فعل القادر، والقضاء هو الخلق، والفرق بينهما بالعموم والخصوص؛ فتدبير الأولويات قدر، وسوق تلك الأقدار بمقاديرها وهيئاتها إلى مقتضياتها هو القضاء؛ فالقدر إذن هو تقدير الأمر بدءا، والقضاء فعله وقطعه.

فصل في معاني القضاء:

يطلق القضاء تارة ويراد به الأمر المبرم، كما في قوله: ﴿فَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ٦٨﴾[1].

وتارة يراد به الإعلام بوجوب الحكم الواجب لله، كما في قوله: ﴿۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾[2].

يقول الكاتب[3]: ومن العرفاء من قال: القضاء في الآية هو بمعنى الإبرام، وكذا في قوله: ﴿وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ ٥٦﴾[4]، والتوجيه يعرفه من تفطن وتمعن؛ فليتأمل.

فصل في القضاء المعلق:

اعلم أن الله تعالى قضى فيما قضاه أزلا أن بعض الأمور يكون منوطا بالعبد موقوفا عليه في أفعاله وأقواله، وما قضاه فقد أمضاه؛ فلا يجوز تغييره، ولا يقال إن الله يغير ما قضاه؛ إذ لم يكن عبثا، ولا تبعا للشهوات. تعالى عن ذلك، وإنما قضى بمقتضى الحكمة، وما صدر عن الحكمة؛ فلا مغير له؛ فمن ذلك الحرث والنسل، والتقريب والإجابة؛ فقد علق الحرث على العمل والإفلاح، والنسل على الوقاع، والآخرين على الدعاء والعبادة الخالصة والاستغفار؛ واعلم أن الله عز وجل أثبت فعل العبد في مواضع من كتابه العزيز.

قال تعالى: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ٢٤﴾[5]، وقال أيضا في موطن آخر: ﴿وَٱقۡتُلُوهُمۡ حَيۡثُ وَجَدتُّمُوهُمۡ﴾[6]، ومحاه في موضع آخر. قال تعالى: ﴿فَلَمۡ تَقۡتُلُوهُمۡ

(1) [غافر: 68].

(2) [الإسراء: 23].

(3) يقصد نفسه. أي الشيخ أحمد زروق.

(4) [الذاريات: 56].

(5) [الواقعة: 24].

(6) [النساء: 89].

وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ ﴾[1].

وقال في محل آخر: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾[2].

والحكمة فيه أن الله تعالى خالق الأفعال ومقدرها، والعبد مكتسبها ومتسببها؛ فالعبد يكتسب العبادة، والله تعالى يجازيه عليها، والله خالق معبود، والمكلف عابد مربوب.

واعلم أن الأفعال قسمان:

- **أحدها:** ما يقع من العبد ابتداء؛ وهو الكسب المنسوب إليه؛ ولهذا أنزلت الكتب وأرسلت الرسل، وثبتت الحاجة إلى العقول؛ لتقوم بها الحجة، وتتضح بها المحجة.

- **الثاني:** ما يقع إلى العبد جزاء؛ وهو ما بيد الله تعالى، ويد العبد؛ وكلاهما لا يكون إلا بما كسبت يد العبد؛ لقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٠﴾﴾[3]، وما ناسب هذه الآية؛ فمن فهم هذه الجملة أمكنه أن يفقه المراد من كلام الله تعالى فيما هو المضاف منه إلى العباد، مثال ذلك قطع الجلاد يد السارق. يصح أن يقال: القاطع هو الجلاد؛ لأنه كاسب، ويصح أن يقال: إن الله تعالى هو القاطع؛ لأنه المجاري للمقطوع على ما بدأ به من الفعل، ويصح أن يقال إن السارق هو القاطع ليده؛ لأنه هو البادي بما جنى؛ فلم يقع عليه إلا بعض ما كسبت يداه؛ فيكون الفعل الواحد من الرب تعالى جزاء، ومن المقطوع ابتداء، ومن القاطع اكتسابا بلا تناقض، ولا تناف؛ وأدلته واضحة في الكتاب، ومن فهم هذه الجملة حق فهمها لم يخف إلا من ربه، ولم يرج إلا رحمة ربه.

قال ابن عبد الله[4]: "كلنا في ذات الله حمقى". يعني أننا إذا نظرنا إلى قضائه

---

(1) ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ ۚ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ۚ﴾ [الأنفال: 17].

(2) [الأنفال: 17].

(3) [الشورى: 30].

(4) يقصد سهل بن عبد الله التستري.

تعالى نتوهم أن العبد معذور فيما يفعل، وإن نظرنا إلى الأمر والنهي، وإلى اختيار العبد ربما نظن أن العبد مستبد بما يفعل؛ ولكن الحق فيه أن العبد فقير إلى الرب في كل أحواله، وأفعاله، وأقواله؛ بل هو متقلب في مشيئته، وأنه غير مجبور، ولا مسخر كالحيوان والجمادات، ولكن مشمول في ضمن أسباب السعادة بالتوفيق، أو مضروب بالطرد والخذلان في ضمن أسباب الشقاوة والحرمان.

فصل في حل مسألة القدر والجبر:

لو قيل: إن كان للقدرة الحادثة أثر في المقدور؛ فهو شرك، وإن لم يكن لها أثر؛ فهو جبر؛ فما هو الحق؟

يقال: إنما يكون شركا إذا كان لها في التخليق أثر؛ وإنما أثرها في الكسب فقط؛ والله تعالى ليس بكاسب حتى يكون تأثير العبد في الكسب شركا، ولو لم يكن أثر ما في المقدور لزم أن يستوي وجودها وعدمها؛ وهو محال.

واعلم أن من ظن أن الله تعالى أنزل الكتب، وأرسل الرسل، وأمر ونهى، ووعد وتوعد؛ لغير قادر مختار؛ فهو مختل المزاج؛ محتاج إلى علاج.

وسبب هجوم الناس على الاستدلال بالقرآن قبل فهمه وقعوا في الجبر والقدر، ولم يفرقوا بين قدرة الخالق القديمة، وقدرة المخلوق الحادثة؛ والفرق بينهما أن القدرة القديمة مستقلة بالخلق، ولا مدخل لها في الكسب، وأن القدرة الحادثة مستقلة بالكسب، ولا مدخل لها في الخلق؛ والظلم إنما ينسب إلى الحادثة، وأما القديمة فمبرأة منه. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿٤٤﴾﴾[1].

فصل في سر المعرفة والرؤية:

وأما المعرفة فهي نفس القرب؛ وهو ما أخذ القلب وأثر فيه أثرا يؤثر في الجوارح؛ فالعلم كرؤية النار مثلا، والمعرفة كالاصطلاء بها.

والمعرفة في اللغة هي العلم الذي لا يقبل الشك إذا كان المعلوم ذات

(1) [يونس: 44].

الله تعالى وصفاته؛ فإن قلت: ما معرفة الذات؟ وما معرفة الصفات؟ يقال: معرفة الذات أن تعلم أن الله واحد فرد عظيم قائم بنفسه، لا يشبهه شيء. تعالى الله عن الجسمية وعوارضها؛ إذ لا يعقلون موجودا إلا متجسما مشار إليه؛ ومن ترقى عن العامية قليلا نفى الجسمية عن الإله؛ لكنه لم يطق نفي عوارضها؛ فأثبت الجهة، وترقى عن هذه العامية الأشاعرة والمعتزلة؛ فنزهوا الإله تعالى عن الجسمية والجهة.

* فإن قيل: لم لا يجوز كشف هذا السر مع هؤلاء؟ يقال: لأنهم أحالوا أن تكون هذه الصفة لغير الله؛ فإذا ذكرت هذا معهم كفروك ونسبوك إلى التشبيه. تصف نفسك عندهم بما هو صفة الله تعالى على الخصوص؛ ولكن هذا منهم جهل بأخص أوصاف الإله تعالى؛ فإن قولنا في حق الإنسان أنه سميع بصير متكلم قادر مريد، وفي حق الله تعالى كذلك ليس فيه تشبيه؛ لأن هذه الصفات ليست أخص أوصاف الله تعالى، وكذلك البراءة عن المكان والجهة؛ وإنما أخص وصفه تعالى أنه قيوم: أي قائم بذاته، وأنه موجود بذاته لا بغيره؛ وليس للأشياء من أنفسها إلا العدم؛ وإنما لها الوجود من غيرها على سبيل العارية؛ فالوجود لله تعالى ذاتي ليس بمستعار، وما سواه؛ فوجوده منه تعالى لا من نفسه، وهذه القيومية هي لله تعالى ليس إلا.

* فإن قيل: ما معنى نسبة الروح إلى الله تعالى في قوله تعالى: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي﴾[1]؟ قلنا: إن الروح منزهة عن الجهة والمكان، وفي قوتها العلم بجميع المعلومات، والاطلاع عليها؛ فهذه مضاهاة ومناسبة ليست لغيره من الجسمانيات؛ لذلك اختصت بالإضافة إلى الله تعالى.

* فإن قيل: ما معنى قوله: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾[2]؟ وما معنى عالم الخلق؟ وعالم الأمر؟ يقال: إن كل ما وقعت عليه مساحة وتقدير؛ فهو عالم الخلق، والخلق

---

(1) ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ ﴿٧٢﴾﴾ [الحجر: 72].

(2) ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾﴾ [الإسراء: 85].

هنا بمعنى التقدير؛ لا معنى الإيجاد والإحداث. يقال: خلق الشيء أي قدره، وكل ما لا كمية له ولا تقدير يقال: إنه أمر رباني؛ وذلك للمضاهاة التي ذكرناها؛ فكل ما هو من هذا الجنس من أرواح البشر وأرواح الملائكة يقال إنه من عالم الأمر؛ وعالم الأمر عبارة عن الموجودات الخارجة عن الحس، والخيال والجهة، والمكان، والتحيز، والدخول تحت المساحة والتقدير لانتفاء الكمية عنه.

* فإن قيل: هذا يوهم أن الروح قديم ليس بمخلوق، يقال: قد توهم هذا قوم ضالون؛ لكن من قال إنه ليس بمخلوق بمعنى أنه غير متقدر بكمية؛ لأنه لا يتجزأ، ولا يتحيز؛ فهو مصيب إلا أنه مخلوق بمعنى أنه حادث، وليس بقديم؛ لأن حدوث الروح البشرية متوقف على استعداد النطفة، كما تحدث الصورة في المرآة بحدوث الصقالة، وإن كان ذو الصورة سابق الوجود على الصقالة.

* فإن قيل: ما معنى قول النبي: "إن الله خلق آدم على صورته"[1]؟ ويروى: "على صورة الرحمن"، يقال: إن الصورة اسم مشترك؛ قد يطلق على ترتيب المعاني التي ليست بمحسوسة؛ فللمعاني تركيب وترتيب، وتناسب يسمى ذلك الصورة. يقال: صورة المسألة كذا، وصورة الواقعة كذا، وصورة العلوم الجسمانية كذا، والعقلية كذا؛ فالمراد بالصورة المذكورة هي الصورة المعقولة المعنوية، والإشارة إلى المضاهاة التي ذكرناها؛ ويرجع ذلك إلى المضاهاة في الذات والصفات، والأفعال؛ وحقيقة ذات الروح أنه جوهر قائم بنفسه ليس بعرض، ولا جسم، ولا جوهر، متحيز، ولا يحل المكان والجهة، ولا هو متصل بالبدن، ولا بالعالم، ولا منفصل عنه، ولا داخل فيه، ولا هو خارج؛ وهذا كله من صفة ذات الله سبحانه؛ وأما الصفات فقد خلق حيا عالما قادرا سميعا بصيرا متكلما، والله تعالى كذلك؛ وأما الأفعال فمبدأ فعل الآدمي إرادة يظهر أثرها أولا في القلب؛ فينتشر منه أثر بواسطة الروح الحيواني الذي هو بخار لطيف في تجويفه، ويتصاعد إلى الدماغ؛ ثم يسري منه أثر إلى الأعضاء حتى تصل الآثار إلى الأصابع مثلا فتتحرك، ويتحرك بالأصابع

(1) من حديث رواه مسلم، وصححه أحمد.

القلم، وبالقلم المداد؛ فيحدث منه صورة ما يريد كتابته على القرطاس في خزانة التخيل؛ فإنه ما لم يتصور في خياله صورة المكتوب أولا؛ لا يمكن إحداثه على البياض ثانيا؛ ومن استقرأ أفعال الله تعالى وكيفية إحداث الحيوان والنبات على الأرض بواسطة تحريك الكواكب والسماوات بواسطة الملائكة. علم أن تصرف الآدمي في عالمه يشبه تصرف الخالق سبحانه في العالم الأكبر؛ فحينئذ يعرف معنى الحديث.

* فإن قيل: إن كانت الأرواح حادثة مع الأجساد؛ فما معنى قوله صلى الله عليه وسلم: "إن الله خلق الأرواح قبل الأجساد بألفي عام"[1]؟ وقوله: "أنا أول الأنبياء خلقا، وآخرهم بعثا"[2]؟ وقوله: "كنت نبيا وآدم بين الماء والطين"[3]؟

قلنا: إن شيئا من ذلك لا يدل على قدم الروح؛ ولكن الحديث الأول ربما دل على تقدم وجودها على وجود الجسد، وأمر الظاهر هين؛ فإن تأوله ممكن؛ والبرهان القاطع لا يدرأ بالظاهر؛ بل يسلط على تأويل الظاهر كما في ظواهر التشبيه الواردة في حق الله تعالى.

* فأما قوله: خلق الله الأرواح... إلخ؛ فقد أراد بالأرواح أرواح الملائكة، وبالأجساد أجساد العالم من العرش والكرسي والكواكب والهواء والماء والأرض؛ وأما قوله: "أنا أول الأنبياء خلقا"؛ فالخلق هنا بمعنى التقدير؛ فإنه صلى الله عليه وسلم قبل أن تلده أمه لم يكن موجودا؛ ولكن الغايات والكمالات سابقة في التقدير لاحقة في الوجود؛ فإن الله تعالى يقدر أولا: أي يرسم في اللوح المحفوظ الأمور الإلهية على وفق علمه.

فإذا فهمت معنى الوجود فهمت معنى كونه صلى الله عليه وسلم سابقا على وجود آدم؛ أعني الوجود الأول التقديري دون الوجود الحسي المعنوي؛ وإلى هنا انتهى الكلام في هذا الباب.

---

(1) الحديث خبر آحاد. ضعيف.

(2) أخرجه الطبري في تفسيره، وأخرجه ابن سعد في الطبقات.

(3) حديث ضعيف.

الباب الخامس
في بيان معنى المحبة، وفي سائر المواجيد

* اعلم أن المحبة ميراث التوحيد، والمعرفة؛ وكل مقام، أو حال قبلها فلها يراد، ومنها يستفاد. أما المعرفة الخاصة بها؛ فكل ما يتعلق بذات الله تعالى وصفاته؛ من سلب نقص، وإثبات كمال؛ وهي واجبة بالكتاب، والسنة، والإجماع؛ وإنما وقع الخلاف في حقيقتها ومعناها؛ وليس للمحبة معنى إلا الميل إلى اللذيذ الموافق.

* واعلم أن معرفة الله تعالى بنفسها ذكر الله تعالى؛ لأنها حضور معه، وشهود له، ومن علامته في بدايته، اللوائح، والطوالع، واللوامع، والبروق؛ وهذه ألفاظ متقاربة المعاني؛ والفرق بين البرق والوجد أن البرق إذن في دخول طريق التوحيد، والوجد يصحبك فيها؛ فإذا دام صار ذوقا.

* وأما الذوق فهو استحلاء وشرب لما شاهدت من ضياء البرق.

* وأما اللحظ فهو اسم يعبر به عن رؤية الحق تعالى بالقلب، كما قال عليه السلام: "الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه".

* وأما الوقت؛ فهو اسم ظرف للكائن فيه من الأحوال؛ فوقت المريد ما هو فيه.

* وأما الصفا؛ فهو اسم للبراءة من الكدر.

* وأما النفس؛ فهو تنفس العبد لعجزه عن حمل الأحوال الواردة عليه؛ إما صعداء، وإما تلفظا بكلام، أو إشارة مما هو فيه؛ فإذا قوي النفس أدى إلى الفرق.

* وأما الفرق؛ فهو عدم القدرة على النفس لكظمه؛ فهو غير متنفس ولا غائب؛ فإذا قوي عليه دخل في الغيبة.

* وأما الغيبة؛ فهو اسم للذهول عن المهمات بما هو أهم.

* وأما السكر؛ فهو اسم يشار به إلى سقوط التمالك في الطرب؛ فإذا لحقته العناية أصحته؛ ليزيده علما؛ لأن السكران لا يرتقي بالسكر في الحق؛ والصحو إنما هو بالحق.

* أما السكر في الحق؛ فهو النظر إلى صفاته، والتنعم بما يرد عليه منه، والتلذذ به.

* وأما الصحو بالله؛ فهو أن يتبرأ من نفسه ومن التذاذه وأحواله؛ فإذا منح بعد ذلك شهود الذات كوشف بالقيومية، وهي صفات الألوهية؛ فأفنته عما سوى معبوده؛ ثم فني عن فنائه.

* وأما الفناء؛ فحقيقته في الحس تلاشي الأجسام والأعراض وذهابها بالكلية.

ولما كان كل ما سوى الله موجودا بالله وقائما به لا بنفسه كان وجوده مجازا، وكان القائم بنفسه المقيم لغيره وجوده ثابتا حقيقيا استعير لمن أكرم بهذه المعرفة لفظ الفناء؛ لتلاشي الموجودات في عين قلبه؛ حيث شهد الكل مع القدرة، كالطفل لا حكم له في الفعل؛ فإذا أيد هذا العبد وكمل ترقى إلى مقام البقاء؛ لأنه إذا لم يبق في القلب التفات إلى غير الله؛ لدوام الشغل به عبر عن هذه الحالة بالبقاء مع الله.

والوجود والبقاء إسمان بمعنى؛ فالوجود اسم للظفر بحقيقة الشيء، والبقاء هو أجل الحقائق التي يقصد الظفر بها، وكذلك مقام الجمع[1].

قال بعض السادة: "الجمع ما أسقط التفرقة، وقطع الإشارة"؛ ومعناه أن يكون مذكورا بالله تعالى، ومذكورا منه تعالى، والحمد لله وحده.

---

(1) لعله يريد به الفرق الثاني؛ لأنه لجمع الأقصى الأسنى؛ ولذا سمي جمع الجمع. خصوصا وقد قال بعض الأكابر: "إن مقام جمع الجمع، والفرق الثاني هو بعينه مقام الجمع في الجوهر، وإن تفاوتا في الرتبة؛ والأمر الكمالي؛ فتدبر ترشد إن شاء الله.

الباب السادس
في بيان معنى الأنس بالله تعالى

اعلم أن من أجل مواريث المحبة الأنس؛ أما حقيقته فهو استبشار القلب وفرحه لما انكشف له من قرب الله تعالى، وجماله، وكماله.

وقال بعضهم حقيقة القرب فقد حس الأشياء من القلب، وهدوء الضمير، وسكونه إلى سكنه الأصلي الحقيقي وهو الله تعالى.

قلت: وهذا هو الوسيلة لنيل القرب؛ لأن هذا هو طهور القلب عما سوى الله تعالى؛ فإذا تطهر العبد عن السوي كان الرب حاضرا مع العبد؛ لأنه ليس بين العبد وبين ربه حجاب إلا نفسه وعوارضها؛ فإذا فني عنها وعن عوارضها، وعلم قيام العالم كله بقدرة الله تعالى عرف قرب الله تعالى منه.

وجملة ذلك أن كل ذرة من العالم ومن الإنسان قد تعلق علم الله بها كشفا، وإرادته بها تخصيصا، وقدرته بها إيجادا وإبقاء، والصفات لا تفارق الموصوف؛ بل صفاته تعالى قائمة بالموصوف؛ فإذا نطق العارف؛ فلا ينطق بنفسه، وإذا سمع فلا يسمع بنفسه، وكذا ورد في الحديث[1]؛ فالعارفون[2] تنشأ أحوالهم عن قرب الله.

فالعارف هو "الذي تكمن من قلبه العلم بجلال الحق سبحانه؛ فسرى في كليته سريانا أوجب له الجري على حكم ما قام بقلبه من معاني الحقيقة على بساط

---

(1) يشير إلى الحديث القدسي: "... وما زال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه؛ فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، وقدمه الذي يمشي به؛ وإذا سألني لأعطينه، وإذا استغفرني لأغفرن له، وإذا استعاذني أعذته". صحيح البخاري.

(2) قال الشيخ أحمد زروق: "العارف هو الذي صح تعلقه بربه في جميع أحواله؛ فلم يعرج على غيره، ولم يلتفت لسواه، ولم يدل إلا عليه". الشرح 11 على الحكم.

الشريعة؛ فلذلك ربما سأل تذللا، وربما سكت اكتفاء، وربما أعرض استحياء؛ وإذا كانت هذه أحواله مع مولاه؛ لم يصح أن يتوجه لأحد سواه". الشرح 15 على الحكم.

و"سيماء العارفين ثلاث:

* **أولها:** الإعراض عن سوى معروفهم بكل حال وعلى كل وجه.

* **الثاني:** الإقبال عليه بترك الحظوظ، وإقامة الحقوق.

* **الثالث:** الرضى عنه في مجاري أحكامه. الشرح 11 على الحكم.

* وأما الأبرار[1] فتنشأ أحوالهم عن ملاحظة علمهم بوجود الرب مطلقا؛ مع العلم باقتداره على المنع والعطاء والإسعاد والإشقاء.

والعارفون يرون ربهم في الدنيا بعين الإيقان والبصائر، وفي الأخرى بأبصار العيون؛ فهو قريب منهم في الدارين، وليس قربه منهم في الأخرى مخالفا لقربه في الدنيا؛ إلا بمزيد اللطف والعطف؛ وإلا فقد ارتفع هنا وهناك قرب المسافة، وليس بينه وبين مخلوق إضافة في العاجلة، ولا في الآجلة البتة؛ وهذه المعرفة تثمر الأنس بشرط الصفا، والأنس يثمر السكينة؛ فهي صولة تعدل طغيان القلب وتثبته، وتوقفه على حد الاعتدال في آداب الحضرة؛ لأن لذة القرب في الأنس تطير ألباب العارفين، وتوجب لهم الطغيان؛ لأن الإنسان يطغى عند الغنى.

* وأما الطمأنينة؛ فهي وجود من بعد اعتدال بفرح واستبشار؛ لمعرفة القلب بالمزيد؛ وهي مستصحبة مع الأنس؛ لأنها مقصودة في ذاتها؛ والسكينة وسيلة تحثها على الأدب والاعتدال.

ومن ثمرات المحبة الانبساط والإدلال؛ وذلك أن الأنس إذا دام أنسه، واستحكم ولم يشوشه قلق القلب؛ لقصور نظره على طيب حاله أثمر ذلك انبساطا

---

(1) الأبرار: هم أصحاب النفوس الطاهرة الذين يحرصون على البر والإحسان؛ وهم في الدرجات العلى يوم القيامة. قال تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ﴿١٨﴾﴾ [المطففين: 18].

في الأقوال والأفعال والمناجاة؛ فلا يليق ذلك بحال التعظيم والإجلال الموجبين للمهابة؛ فإنه يليق بالمستأنس المنبسط ما لا يليق بالهائب؛ وذلك أن من أفعال الله الجائزة له أن يرضى على قوم بفعل، ويغضب به على الآخرين؛ لاختلاف أحوالهم، وللحكمة السابقة فيهم؛ ولذلك يغار على كلامه أن يسمعه إلا لأهل خاصته. قال الله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا﴾[1]، وعبر عن السر في ذلك؛ فقال: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ﴾[2]؛ وهذا حجاب الغيرة؛ فحقيقتها حفظ الوقت مع الحق من أن يشوشه مشوش شحا عليه.

ومن ثمرات المحبة الشوق؛ وهو أفضل من الأنس؛ لأن الأنس قصر نظره على ما انكشف له من جمال المحبوب، ولم يمتد نظره إلى ما غاب عنه. والمشتاق كالعطشان الذي لا ترويه البحار؛ لمعرفته أن الذي انكشف له من جمال المحبوب والأمور الإلهية بالنسبة إلى ما غاب عنه كالذرة بالنسبة إلى سعة الوجود؛ ولله المثل الأعلى؛ وهذه المعرفة توجب الانزعاج والقلق والتعطش الدائم؛ لأن حقيقة القلق سرعة الحركة لنيل المطلوب؛ مع إسقاط الصبر.

* وحقيقة التعطش شدة الطلب لما تأكدت الحاجة إليه؛ ومن اشتد قلقه وتعطشه وجد.

* وحقيقة الوجد هو الشوق الغالب على قلب الطالب؛ وهذا الوجد بعد حصوله ترد أحوال الأول الدهش. قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴿٣١﴾﴾[3].

* وحقيقة الدهش غيبة القلب عن إحساسه؛ لما فاجأه من الأمر العظيم.

الحال الثاني الهيمان؛ وذلك أنه إذا سكن قليلا، وتكرر طروقه صار القلب

---

(1) [الكهف: 57].

(2) [الأنفال: 23].

(3) [يوسف: 31].

إذا كان قد حصل لهن ذلك بجمال المخلوق؛ فكيف الأمر إذا انكشف جمال الخالق.

متعجبا متحيرا من حسنه وبهائه؛ وهذا هو الهيمان؛ لأن حقيقة الهيمان ذهاب التماسك تعجبا وتحيرا؛ وهو أثبت دواما.

الثالث: أنسه وتمكينه منه حتى كأنه لم يدخل عليه داخل، ولم يطرقه طارق؛ وهذا هو التمكين. قال بعض السادة: "التمكين إشارة إلى غاية الاستقرار"؛ وذلك أن أية حالة وجدها المحب مع الله مرة تقوى عليه، وأخرى يقوى عليها. مرة يتلون، وأخرى يثبت إلى أن يتمكن؛ فيستقر، وهذا جار في كل حال؛ فإذا استقر ارتقى إلى غيره؛ ليكون المرتقى إليه حالا، والمرتقى منه مقاما؛ والله أعلم.

واعلم أن هذه الأحوال إذا وجدها المحب في الملا دون الخلا؛ فهو معلول يجب عليه المحاسبة ومطالبة نفسه بالعلامات؛ وإن وجدها في الخلا دون الملا؛ فهو حسن؛ ولكنه ناقص عن ذروة الكمال؛ إذ الكمال استواء الحالات؛ خلاء وملاء، سفرا وحضرا، فراغا وشغلا؛ لأن الفراغ شرط في البداية لا في النهاية.

وأما حد الواجب من المحبة؛ فهو الميل المسبب عن نفس الاعتقاد بأصول الإيمان فيما يتعلق بذات الله تعالى وصفاته؛ فإن جهل أصلا من الأصول نقصت المحبة بقدره، وكان عليه أثمان إثم الجهل وإثم فقد ثمرة المجهول.

* وأما حقيقة الإيمان؛ فهو حضور القلب مع الله تعالى، وشهوده الآثار الدالة على وجوده؛ ومن غلب عليه حال الأنس لم تكن له شهوة إلا الانفراد والخلوة. قال أبو الحسين الدقاق: "لا يكون الأنس بالله إلا ومعه التعظيم؛ وكل من استأنست به سقط من قلبك تعظيمه إلا الله تعالى؛ فإنك لن تزيد به أنسا إلا ازددت منه هيبة وتعظيما".

وقد يكون من الأنس الأنس بطاعة الله وذكره وتلاوة كلامه، وسائر أبواب القربات؛ وهذا القدر من الأنس نعمة من الله تعالى ومنحه؛ ولكنه ليس هو الأنس الذي هو حال المحبين.

* والأنس حال شريف يكون عند طهارة الباطن، وكنسه بصدق الزهد، وكمال التقوى، وقطع الأسباب والعلائق، ومحو الخواطر والهواجس؛ وحقيقته عندي كنس الوجود بعاصفة لائح العظمة، وانتشار الروح في ميادين الفتوح؛ ولو استقل بنفسه

اشتمل على القرب، وفي الهيبة اجتماع الروح؛ وهذا الوصف أنس الذات، وهيبة الذات يكون في مقام البقاء بعد العبور على ممر الفناء؛ وهما غير الأنس والهيبة اللذين يذهبان بوجود الفناء؛ لأن الأنس والهيبة قبل الفناء يظهران من مطالعة الصفات من الجلال والجمال؛ وذاك مقام التلوين؛ أما ما ذكرناه؛ فهو بعد الفناء، وفي مقام التمكين والبقاء من مطالعة الذات.

ومن الأنس خضوع النفس المطمئنة، ومن الهيبة خشوعها؛ والخضوع والخشوع يتقاربان ويفترقان بفرق لطيف يدرك بإيمان الروح.

الباب السابع
في بيان معنى الحياء والمراقبة؛ ويضاف إليهما الإحسان لأنه غايتهما، وكذلك الرعاية، والحرمة، والأدب؛ لأنهن من ثمراتهما

اعلم أن الحياء أول مقام من مقامات المقربين؛ كما أن التوبة أول مقام من مقامات المتقين؛ أما العلم الحامل على الحياء؛ فهو علم العبد باطلاع الله تعالى عليه؛ وهذا واجب؛ لأنه من الإيمان بالله ولله تعالى، وكذا معرفته بعيوب نفسه وقصورها عن القيام بحق ربه سبحانه وتعالى، وهذا أيضا واجب؛ لأنه من الإيمان بالله تعالى؛ فيفتح له من هاتين المعرفتين حال يسمى الحياء؛ وهو إطراق عين القلب خجلا من الله تعالى؛ كتقصيره في واجب حقه تعالى.

والقدر الواجب من هذه الحالة ما يحث على ترك المحظورات وفعل الواجبات.

* وأما المراقبة والإحسان؛ فهما لفظان متداخلان متقاربان معنى؛ أما ثمرة بداية المراقبة؛ فهي رعاية الخواطر وكشف ما التبس منها، والأدب مع الله تعالى بحرمة مراقبته، والحياء على وصف عام وعلى وصف خاص؛ فأما الوصف العام؛ فهو ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله: "استحيوا من الله حق الحياء. قالوا: إنا نستحيي يا رسول الله. قال: ليس ذاك؛ ولكن من استحيى من الله حق الحياء؛ فليحفظ الرأس وما وعى، والبطن وما حوى، وليذكر الموت والبلى، ومن أراد الآخرة ترك زينة الدنيا؛ فمن فعل ذلك فقد استحيى من الله حق الحيا"[1].

---

(1) أخرجه الإمام أحمد والترمذي مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم؛ كما ذكر ابن رجب الحنبلي في جامع العلوم والحكم، وقال عنه الألباني: هو حديث حسن.

وهذا الحياء من المقامات؛ وأما الحياء الخاص الذي هو من الأحوال؛ فهو ما روي عن بعضهم في قوله: "إني لأغتسل في البيت المظلم؛ فأنطوي حياء من الله تعالى".

وعن أحمد بن صالح قال سمعت محمد بن عبدون يقول سمعت أبا العباس المؤذن[1] يقول: قال لي سري[2]: "احفظ عني ما أقول لك. إن الحياء والأنس يطوفان بالقلوب؛ فإذا وجدا قلبا فيه الزهد والورع حطا رحالهما؛ وإلا ارتحلا".

والحياء إطراق الروح إجلالا لتعظيم الجلال، والأنس التذاذ الروح بكمال الجمال؛ فإذا اجتمعا كان غاية المنى والنهاية العظمى في النعمى.

قال بعض الحكماء: "من تكلم في الحياء؛ وهو لا يستحيي من الله عز وجل فيما يتكلم به؛ فهو مستدرج".

وقال ذو النون[3]: "الحياء وجود الهيبة في القلب مع حشمة بما سبق منك إلى ربك".

وقال ابن عطاء[4]: "العلم الأكبر الهيبة والحياء، ومتى ذهبا من القبل؛ فلا خير فيه".

وقال أبو سليمان[5]: "إن العباد عملوا على أربع درجات: على الخوف والرجاء، والتعظيم والحياء، وأشرفهم منزلة من عمل على الحياء؛ لما أيقن أن الله تعالى يراه على كل حال؛ استحيى من حسناته أكثر من استحياء العاصين من سيئاتهم".

وقال بعضهم: "الغالب على قلوب المحبين الإجلال والتعظيم دائما عند نظر الله تعالى إليهم".

---

(1) الشخصيات السابقة من أعلام الصوفية.

(2) يقصد سري السقطي.

(3) ذو النون المصري.

(4) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن سهل بن عطاء الآمدي. من كبار مشايخ الصوفية. عاصر الجنيد. توفي سنة: 309 هجرية.

(5) هو أبو سليمان الداراني. من كبار الصوفية.

والمراقبة على درجتين: مراقبة الصديقين، ومراقبة أصحاب اليمين.

أما الدرجة الأولى: فهي مراقبة المقربين؛ وهي مراقبة التعظيم والإجلال؛ وهي أن يكون القلب مستغرقا بملاحظة ذات الجلال، ومنكسرا تحت الهيبة والوقار، ولا يبقى فيه متسع للالتفات إلى الأغيار، ولا نرى الإطالة في تفاصيل فضائل هذه الدرجة؛ فإنها مقصورة على القلب. أما الجوارح؛ فإنها تتعطل عن الالتفات إلى المناجاة فضلا عن المنظورات؛ فإذا تحركت بالطاعات كانت كالمستعملة؛ فلا تحتاج إلى تدبير وتسبب في حفظها عن الانحراف عن سنن السداد.

وقال بعضهم: "الغالب على قلوب المحبين الإجلال والتعظيم دائما عند نظر الله تعالى إليهم".

* **أما الدرجة الثانية:** فهي مراقبة الورعين من أصحاب اليمين؛ وهم قوم غلب اطلاع الله تعالى على باطنهم وظاهرهم؛ ولكن لم تدهشهم ملاحظة الجلال؛ بل بقيت قلوبهم على حد الاعتدال متسعة للتلفت إلى الأحوال والأعمال؛ إلا أن ممارسة الأعمال لا تخلو عن المراقبة.

نعم غلب عليهم الحياء من الله تعالى؛ فلا يقدمون على شيء، ولا يحجمون على شيء إلا بعد التثبت فيه، ويمتنعون عن كل ما يفتضحون به في القيامة؛ فإنهم يرون الله تعالى في الدنيا مطلعا عليهم؛ فلا يحتاجون إلى انتظار القيامة؛ ويعرف اختلاف الدرجتين بالمشاهدات؛ والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم.

الباب الثامن
في بيان معنى القرب

قال الله تعالى لنبيه: ﴿وَٱسْجُدْ وَٱقْتَرِب ۩ ﴿١٩﴾﴾[1]، وورد عنه صلى الله تعالى عليه وسلم قوله: "أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد"[2]؛ فالساجد إذا أذيق طعم السجود يقرب؛ لأنه يسجد ويطوي بسجوده بساط الكون. ما كان، وما يكون، ويسجد على طرف رداء العظمة؛ فيقرب. قال بعضهم: "إني لأجد الحضور؛ فأقول: يا الله، أو يا رب؛ فأجد ذلك أثقل علي من الجبال. قيل: ولم ذلك؟ قال: لأن النداء يكون من وراء حجاب؛ وهل رأيت جليسا ينادي جليسه؛ وإنما هي إشارات، وملاحظات، ومناغيات، وملاطفات".

وهذا الذي وصفه مقام عزيز يتحقق فيه القرب؛ ولكنه مشعر بمحو، ومؤذن بسكر. يكون ذلك لمن غابت نفسه في نور روحه؛ لغلبة سكره، وقوة محوه؛ فإذا صحا وأفاق تتخلص الروح من النفس، والنفس من الروح، ويعود كل جزء من العبد إلى محله ومقامه؛ فيقول: يا الله، ويا رب بلسان النفس المطمئنة العائدة إلى مقام حاجتها، ومحل عبوديتها.

* والروح يشتغل بفتوحه بكمال الحال عن الأقوال، وهذا أتم وأقرب من الأول؛ لأنه في حق القرب استقل الروح بالفتوح، وأقام العبودية من النفس؛ وقال الجنيد: "إن الله تعالى يقرب من عباده على مقدار قربهم منه؛ فانظر ما تقرب به إليه من قلبك".

وقال أبو يعقوب السوسي: "ما دام العبد يكون شاعرا بالقرب؛ فإذا عزب عن رؤية القرب؛ فقد تحقق بالقرب".

---

(1) [العلق: 19].

(2) حديث "أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد؛ فأكثروا من الدعاء". رواه مسلم.

وقال ذو النون: "ما ازداد أحد من الله قربة إلا ازداد منه هيبة".

وقال سهل: "أدنى مقام من مقامات القرب الحياء".

وقال النصرآبادي: "باتباع السنة تنال المعرفة، وبأداء الفرائض ينال القرب، وبالمواظبة على النوافل تنال المحبة"؛ والحمد لله وحده.

الباب التاسع
في بيان شرف العلم، ووجوب طلبه، والقدر الواجب منه

اعلم أن العلم والعمل؛ لأجلهما خلقت السماوات والأرض وما فيهما.

قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًا ﴿١٢﴾﴾[1]؛ وكفى بهذه الآية دليلا على شرف العلم ووجوب طلبه؛ لا سيما العلم الإلهي المسمى بالعلم الأعلى؛ حيث جعل الغاية من خلقه السماوات والأرض وما فيهما، ومن تنزل الأمر بينهن هو العلم بالله تعالى، وشمول علمه وقدرته، وإحاطتهما بكل شيء.

وقال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾[2]؛ وحسبك هذه الآية دليلا على شرف العبادة، ولزوم الإقبال عليها؛ فاعظم بأمرين هما المقصود من خلق الدارين؛ فحق على العبد أن لا يشتغل إلا بهما، ولا يتعب إلا لهما.

* ثم العلم هو أشرف الجوهرين؛ ولكن لا بد مع العلم العبادة، وإلا بات هباء؛ واعلم أنه يجب تقديم العلم على العبادة لأمرين:

أحدهما: تصحيح العبادة وسلامتها.

والثاني: أن العلم النافع يورث الخشية والمهابة لله تعالى في قلب العبد. يأمران بالطاعة، ويحجزان عن المعصية؛ وليس وراء هذين مقصد للعبد في عبادة ربه؛ فعليك بالعلم النافع؛ فعليك أن تعرف من تعبد ثم تعبده؛ وإلا فكيف تعبد من لا

---

(1) [الطلاق: 12].

(2) [الذاريات: 56].

تعرفه بأسمائه وصفات ذاته، وما يجب له، وما يستحيل في نعته عليه؛ فربما تعتقد في صفاته شيئا مما يخالف الحق؛ فتكون عبادتك هباء.

ثم إن عليك أن تعلم ما يلزمك فعله من الواجبات الشرعية؛ لتفعله كما أمرت به، وما يلزمك تركه من المناهي الشرعية؛ لتجنبه كما أمرت باجتنابه.

واعلم أن العلم الذي طلبه فرض عين على كل مكلف ثلاثة أنواع:

الأول: علم التوحيد؛ والذي يتعين عليك منه مقدار ما تعرف به أصول الدين.

الثاني: علم السر؛ وهو ما يتعلق بالقلب ومساعيه، ومواجبه، ومناهيه.

الثالث: علم العبادات الظاهرة المتعلقة بالأبدان والأموال.

ثم إن الله من عليك بعلم ما وجب عليك علمه، وترك ما وجب عليك تركه؛ فقد أديت ما أوجبه الله تعالى عليك، وصرت من العلماء العاملين؛ وبالله التوفيق.

الباب العاشر
في بيان معاني الأسماء الحسنى

إن جوامع معاني الأسماء الحسنى ترجع إلى ذات، وسبع صفات؛ على مذهب أهل السنة خلافا للمعتزلة والفلاسفة؛ ثم إن الاسم غير التسمية وغير المسمى؛ وهذا هو الحق؛ فحد الاسم أنه اللفظ الدال على المسمى؛ واعلم أن كمال العبد وسعادته إنما هو في التخلق بأخلاق الله، والتحلي بمعاني أسمائه وصفاته بقدر ما يتصور في حقه؛ وإياك أن تظن أن المشاركة في أي وصف توجب المماثلة. هيهات؛ ألم تعلم أن الله موجود لا في محل، وأن الله تعالى حي عالم قادر مريد، سميع بصير متكلم فاعل؛ والإنسان كذلك.

أفترى أن مثبت هذه الأوصاف للإنسان يكون مشبها؟ هيهات؛ ليس الأمر كذلك؛ بل المماثلة عبارة عن المشاركة في النوع، والماهية، والخاصية الإلهية. إنه الوجود الواجب الوجود لذاته الذي بذاته يوجد كل ما في الأمكان على أحسن وجوه الإمكان والنظام؛ وهذه الخاصية لا يتصور فيها مشاركة، ولا مماثلة البتة؛ بل لا يعرفها حقيقة إلا الله تعالى؛ فالخلق كلهم لم يعرفوا إلا احتياج هذا العالم المنظوم المحكم إلى صانع حي عليم قدير، وهذه المعرفة لها طريقان:

أحدها: يتعلق بالعالم، ومعلوم أنه يحتاج إلى مدبر.

والآخر: يتعلق بالله؛ ومعلومه أسام مشتقة من صفات غير داخلة في حقيقة الذات وماهيتها؛ فإن قولنا: حي عالم قادر، معناه شيء مبهم له وصف الحياة والقدرة؛ فما عرف أحد سوى نفسه أولا. ثم قايس بين صفات الله وصفات نفسه؛ وتتعالى صفات الله عن أن تشبه صفاتنا؛ فإذن يستحيل أن يعرف الله تعالى بالحقيقة إلا هو؛ بل يستحيل أن يعرف النبوة إلا النبي؛ أما من ليس بنبي فلا يعرف من النبوة إلا اسمها؛ فإن قيل: فما نهاية معرفة العارفين بالله؟ فنقول: نهاية معرفتهم أن ينكشف

لهم استحالة معرفة كنه ذات الله تعالى؛ وإنما اتساع معرفة العارفين بالله إنما تكون في معرفة أسمائه وصفاته؛ فبقدر ما ينكشف لهم معلوماته، وعجائب مقدوراته، وبدائع آياته في الدنيا والآخرة يكون تفاوتهم في معرفته سبحانه؛ والله أعلم.

فصل في جوامع معاني الأسماء الحسنى:

اعلم أن جملة معاني أسماء الله الحسنى ترجع إلى عشرة أقسام:

القسم الأول: ما يدل على الذات فقط، كلفظ الجلالة، ويقرب منه اسم الحق تعالى؛ إذا أريد به الذات من حيث هي واجبة الوجود.

القسم الثاني: ما يرجع إلى الذات؛ مع سلب مثل القدوس، والسلام، والغني، والأحد، ونظائرها؛ فإن القدوس هو المسلوب عنه كل ما يخطر بالبال ويدخل في الوهم، والسلام هو المسلوب عنه كل نقص وعيب، والغني هو المسلوب عنه كل حاجة، والأحد هو المسلوب عنه النظير والقسمة.

الثالث: ما يرجع إلى الذات؛ مع إضافة، كالعلي، والعظيم، والأول، والآخر، والظاهر، والباطن، ونظائرها؛ فإن العلي هو الذات الذي هو فوق سائر الذوات في الرتبة؛ فهي إضافة، والعظيم ما يدل على الذات من حيث تجاوز حدود الإدراكات، والأول هو السابق على جميع الموجودات، والآخر هو الذي إليه مصير الموجودات، والظاهر هو الذات بالإضافة إلى إدراك الحس والوهم.

القسم الرابع: ما يرجع إلى الذات مع سلب وإضافة، كالملك والعزيز؛ فإن الملك هو الذات الذي لا يحتاج إلى شيء، ويحتاج إليه كل شيء، والعزيز هو الذي لا نظير له، وهو ما تشتد الحاجة إليه، ويصعب نيله والحصول عليه.

القسم الخامس: ما يرجع إلى الذات مع صفة ثبوته، كالحي، والعالم، والقادر، والمريد، والسميع، والبصير، والمتكلم.

السادس: ما يرجع إلى العلم مع إضافة، كالحكيم، والخبير، والشهيد، والمحصي؛ فإن الحكيم يدل على العلم مضافا إلى أشرف المعلومات، والخبير يدل على العلم مضافا إلى الأمور الباطنة، والشهيد يدل على العلم مضافا إلى ما يشاهد، والمحصي يدل على العلم مضافا إلى معلومات محصورات معدودة التفصيل.

السابع: ما يرجع إلى القدرة؛ مع زيادة إضافة، كالقوي، والمتين، والقهار؛ فإن القوة هي تمام القدرة؛ والمتانة شدتها، والقهر تأثيرها في المقدور بالغلبة.

الثامن: ما يرجع إلى الإرادة؛ مع فعل إضافي، كالرحمان، والرحيم، والرؤوف، والودود؛ فإن الرحمة ترجع إلى الإرادة مضافة إلى قضاء حاجة المحتاج الضعيف، والرأفة شدة الرحمة؛ وهي مبالغة في الرحمة، والودود يرجع إلى الإرادة مضافة إلى الإحسان والإنعام؛ وفعل الرحمة يستدعي محتاجا، وفعل الود لا يستدعي ذلك؛ بل الإنعام على سبيل الابتداء.

التاسع: ما يرجع إلى الذات؛ مع صفة إضافية، كالخالق، والبارئ، والمصور، والوهاب، والرزاق، والفتاح، والقابض، والباسط، والخافض، والرافع، والمعز، والمذل، والعدل، والمقيت، والمغيث، والمجيب، والواسع، والباعث، والمبدئ، والمعيد، والمحيي، والمميت، والمقدم، والمؤخر، والولي، والبارئ، والتواب، والمنتقم، والمقسط، والجامع، والمعطي، والمانع، والمغني، والهادي، ونظائرها.

العاشر: ما يرجع إلى الدلالة على الفعل؛ مع إضافة، كالمجيد، والكريم، واللطيف؛ فإن المجيد يدل على سعة الإكرام مع شرف الذات، والكريم كذلك، واللطيف يدل على الفعل مع رفق.

ولا تخرج هذه الأسامي وغيرها عن هذه الأقسام.

فصل في مزايا الباقيات الصالحات:

اعلم أن معاني أسماء الله الحسنى مندرجة في أربع كلمات هي الباقيات الصالحات: (سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر).

فالكلمة الأولى: (سبحان الله)، ومعناها في كلام العرب التنزيه والسلب؛ فهي مشتملة عل سلب النقص والعيب عن ذات الله وصفاته؛ فما كان من أسمائه سلبا؛ فهو مندرج تحت هذه الكلمة، كالقدوس؛ وهو الطاهر من كل عيب، والسلام؛ وهو الذي سلم من كل آفة.

الكلمة الثانية: (الحمد لله)؛ وهي مشتملة على إثبات ضروب الكمال لذاته وصفاته تعالى؛ فما كان من أسمائه متضمنا للإثبات، كالعليم، والقدير، والسميع،

والبصير؛ فهو مندرج تحتها؛ فنفينا بالكلية الأولى (سبحان الله) كل عيب عقلناه، وكل نقص فهمناه، وأثبتنا بالثانية (الحمد لله) كل كمال عرفناه، وكل جلال أدركناه؛ ووراء ما أثبتناه ونفيناه شأن عظيم قد غاب عنا وجهلناه؛ فنحققه من جهة الإجمال بقولنا:

(**الله أكبر**)؛ **وهي الكلمة الثالثة**؛ ومعناها أنه أجل مما نفيناه، وأعظم مما أثبتناه، وذلك معنى قوله صلى الله عليه وسلم: "لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك"[1]؛ فما كان من أسمائه متضمنا ما هو فوق ما عرفناه وأدركناه، كالأعلى، والمتعالي؛ فهو مندرج تحت قولنا: (الله أكبر)؛ فإذا كان في الوجود ما هذا شأنه؛ نفينا أن يكون في الموجودين من يشاكله أو يناظره؛ فحققنا ذلك بقولنا:

(**لا إله إلا الله**)؛ **وهي الكلمة الرابعة**؛ إذ الألوهية ترجع إلى استحقاق العبودية، ولا يستحق الألوهية إلا من اتصف بجميع ما ذكرناه؛ فما كان من أسمائه متضمنا للجميع على الإجمال، كالواحد الأحد، وذي الجلال والإكرام؛ فهو مندرج تحت قولنا (لا إله إلا الله)؛ وإنما استحق العبودية لما وجب له من أوصاف الجمال، ونعوت الكمال الذي لا يصفه الواصفون، ولا يعده العادون؛ ولو أدرجت الباقيات الصالحات تحت كلمة على سبيل الإجمال، وكانت تلك الكلمة هي: (الحمد لله)؛ لاندرجت فيها، كما قال الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه: "لو شئت أن أوقر بعيرا من شرح قول الحمد لله لفعلت"؛ فإن الحمد هو الثناء؛ والثناء يكون بإثبات الكمال تارة، وسلب النقص أخرى، وتارة أخرى يكون اعترافا بالعجز عن درك الإدراك، ومرة رابعة يكون عبارة عن إثبات التفرد بالكمال؛ وقد اشتملت هذه الكلمة على ما ذكرناه في الباقيات الصالحات؛ لأن (أل) فيها لاستغراق جنس الحمد؛ سواء ما علمناه وما جهلناه؛ ولا خروج للحمد عن شيء مما ذكرناه، ولا يستحق الألوهية إلا من اتصف بجميع ما بيناه وذكرناه، ولا يخرج عن هذا الاعتقاد ملك مقرب، ولا نبي مرسل، ولا أحد من أهل الملل؛ إلا من

(1) الحديث أخرجه مسلم، وأبو داود، والترمذي.

خذله الله تعالى، ﴿وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمۡرُهُۥ فُرُطٗا ٢٨﴾[1] بعصيانه أمر مولاه؛ أولئك قوم قد غمرهم ذل الحجاب، وطردوا عن الباب وأبعدوا عن ذلكم الجناب؛ وحق على من حجب في الدنيا عن إجلاله وعرفانه أن يحجب في الآخرة عن إكرامه ولقيانه.

(1) [الكهف: 28].

الباب الحادي عشر
في العقيدة الصحيحة

ومعنى الاعتقاد: اتخاذ عقد صورة علم، أو ظن في القلب بوجود المغيبات.

والعلم: الاعتقاد الجازم المطابق للواقع. قال بعض الأكابر:

" العلم نور إذا نزل في القلب ينفذ شعاعه إلى حيث المعلوم، ويتعلق به كما يتعلق نور العين بالمرئي. والاعتقاد الصحيح هو الخالي عن التعطيل، والإلحاد، والتشبيه، والتجسيم، والتكييف، والتنقيص، والحلول، والاتحاد، والإباحة، وغير ذلك؛ وأن يكون معه التنزيه، والعظمة، والكبرياء، كما كان عليه الأصحاب الأنجاب، والسلف الصالح رضوان الله عليهم؛ ودليله الكتاب، والسنة، وإجماع الأمة".

ثم قال: "على العبد أن يعلم أن الله تعالى واحد أحد، فرد في ذاته، وصفاته. لا مثل له في ذاته، ولا ند له في صفاته، ولا شريك له في ملكه، ولا حدوث في صفاته، ولا زوال لملكه، ولا بداية لقدمه، ولا نهاية لبقائه؛ دائم الوجود ولا آخر له؛ قيوم الموجودات، لا انقطاع له؛ لم يزل ولا يزال موصوفا بصفات الجلال والجمال؛ لا نهاية لكبريائه ولا غاية لعظمته، واعتلائه، وجلاله؛ ليس بجسم، ولا جسماني، ولا روح ولا روحاني، ولا بجوهر محدود، ولا تحله الجواهر؛ بل هو خالق الأشياء. أحد صمد لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفؤا أحد. منزه عن الحركة والانتقال، والجهة والمكان؛ وأنه تعالى قريب من كل موجود، وأنه أقرب إلى العبد من حبل الوريد؛ وقربه من الخلق ليس كقرب الخلق بعضهم من بعض؛ بل هو قرب يليق به تعالى.

سئل الجنيد قدس سره عن القرب؛ فقال: "**قريب لا بالتصاق. بعيد لا بافتراق، ولا كيفية لقربه ومعيته؛ وكما أنه ليس كمثله شيء؛ كذلك قربه ومعيته ليس كمعية أحد وقربه، وأنه تعالى كان ولم يكن معه شيء، وهو الآن على ما كان عليه**".

فصل فيما يتعلق بظواهر المتشابهات:

اعلم أن من أجرى الاستواء على العرش على ما ينبئ عنه ظاهر اللفظ؛ وهو الاستقرار؛ فقد التزم التجسيم، وإن تشكك في ذلك؛ فهو في حكم المصمم على التجسيم أيضا، وإن قطع باستحالة الاستقرار فقد تأول الظاهر؛ وهو اعتقاد أهل الحق؛ وكذلك من أجرى النزول على ما ينبئ عنه ظاهر اللفظ؛ وهو الحركة والانتقال؛ فقد التزم التجسيم، وإن قطع باستحالة الحركة؛ فقد تأول الظاهر؛ وهو اعتقاد أهل الحق.

واعلم أن الإعراض عن تأويل المتشابهات خوفا من الوقوع في محظور من الاعتقاد يجر إلى الشك والإيهام، وزلل العوام، تطويق الشبهات إلى أصول الدين، وتعريض بعض آي التنزيل لرجم الظنون أقرب إلى الصواب؛ والحمد لله وحده.

وهذه العقيدة الصحيحة السليمة هي لصاحب قلب سليم سلم من البدعة، ومن استيلاء وساوس الشيطان، وهواجس النفس وزين بالتقوى، وأيد بالهدى، وهذب بالورع، وغذي بالذكر؛ والله ولي الهداية.

الباب الثاني عشر
في بيان صفات الله عز وجل

الصفات الثبوتية سبعة؛ وهي: الحياة، والعلم، والإرادة، والقدرة، والسمع، والبصر، والكلام؛ وكل صفة من هذه الصفات ذات تعلق ما عدا الحياة؛ فإنها ينبوع الكمالات.

* **فالعلم** يتعلق بأقسام المعلوم الثلاثة جميعا؛ فالواجب هو ذات الله وصفاته، والجائز هو الممكنات، والمستحيل هو الذي لا يمكن وجوده.

* **والإرادة** تعلقها تخصيص؛ وهو ترجيح أحد طرفي الإمكان على الآخر، كالوجود على العدم؛ والقدرة تعلقها تأثير؛ وهو إبراز معدوم، أو إعدام موجود؛ فلولا سبق العلم لم يحصل تخصيص، ولولا التخصيص لم يحصل تأثير.

* **والسمع** يتعلق بكل مسموع.

* **والبصر** بكل موجود .

* **والكلام** يتعلق بكل متعلقات العلم.

وهذه الصفات كلها قائمة بذات الله تعالى؛ وتنقسم إلى ما تعلقه كشفا، كالعلم، والسمع، والبصر، وما تعلقه تخصصا كالإرادة، وما تعلقه تأثير كالقدرة، وإلى ما تعلقه لا تعلق كشف ولا تأثير كالكلام؛ وأعمها تعلقا العلم والكلام، وأخصها السمع، ومتوسطها البصر.

والبقاء هو استمرار الوجود؛ وليس هو وصفا زائدا على مفهوم الذات؛ ومذهب الأشاعرة أن هذه الصفات زائدة على الذات، والقدرة على أنها عين الذات.

والطبائعية على أن النار تحرق بطبعها، وكذا كل الأسباب الطبيعية؛ ومذهب أهل الحق أن التأثير بالقدرة الإلهية، ومذهب جمهور المتكلمين أن هذه الصفات أمور عينية، وغيرهم من المحققين على أنها نسب وإضافات ترجع إلى عين واحدة؛ إذ لا كثرة هناك أصلا كما زعم من لا عرفان له من النظائر؛ والحق أنها ليست غيره؛ وإلا لكان الإله مفتقرا إلى غيره. تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا.

الباب الثالث عشر

في بيان حقيقة الإخلاص والرياء وحكمهما

اعلم أن الإخلاص عند علمائنا إخلاصان: إخلاص العمل، وإخلاص طلب الأجر؛ فأما إخلاص العمل؛ فهو إرادة التقرب إلى الله وتعظيم أمره، وإجابة دعوته؛ والباعث عليه الاعتقاد الصحيح، وضده النفاق، وإخلاص طلب الأجر؛ فهو إرادة نفع الآخرة، وضده الرياء؛ وهو إرادة الدنيا بعمل الآخرة، وأما تأثيرهما؛ فهو أن الأول يجعل الفعل قربة، والثاني يجعله مقبولا؛ أما النفاق؛ فهو يحبط العمل، والرياء يوجب رده.

تنبيه: يمكن الاعتماد على ما جاء في كتاب: "قواعد صوفية" لتوجيه وتعميق فهم ما ورد في الكثير من قواعد الكتاب الأول: "قواعد التصوف"؛ للتكامل، والتلاؤم، والتوافق بين الكتابين، وكونهما من مؤلف واحد.

الملحق الثاني: مناجاة زروقية[1]

مناجاة: (1)

يا مَن هو الغنيُّ بلا فقرٍ، والعزيزُ بلا ذلّ، أسألُكَ غنى لا فقر فيه، وعِزًّا لا ذُلَّ فيه، وليس ذلك إلا بك يا أرحم الراحمين.

مناجاة: (2)

يا مَن هو العالمُ بلا جهلٍ، ويا من هو القادرُ بلا عجزٍ، اجعل نظري موقوفًا على عِلْمِك حتى أفوّض لك جميع أموري ظاهرًا بامتثال أمرك، وباطنا بالرضا عنك، يا أكرم الأكرمين.

مناجاة: (3)

يا مَن بيده خزائنُ السماوات والأرض؛ عافنا من محن الزمان، وعوارض الفِتن؛ فإنّا ضعفاء عن حَمْلها، وإن كنا أهلا لها، فعافيتُك أوسعُ يا عليمُ.

مناجاة: (4)

اللهمّ إنك بدأت بالإحسانِ، وواصلت الامتنانَ؛ إذ لم يَكُنْ في أزلِكَ إخلاصُ أعمال ولا وجودُ أحوالٍ، بل لم يكن هناك إلا محض الإفضال وعظيم النوال؛ فأسألُكَ بإحسانك السابق إلا أكملْتَ لي إحسانَك اللاحق، ظاهرا وباطنا يا أرحمَ الراحمين.

مناجاة: (5)

يا عليُّ يا كبير؛ ما أرْحَمَك بي مع قبيحِ فعلي، ودوامي عليه في جميع الأحوال؛ مع دوام الإحسان منك والإفضال؛ فما أعظم رحمتَك، وما أكبرَ مِنَّتَك، يسَّرتَ الأمورَ، وصرفتَ الشرورَ، وأعنتَ على مواجهة المقدور؛ فآتنا من لدنْك رحمةً تعمُّ عوالمنا، وتتعدى لكل أحد عرفنا، وهيّأ لنا من أمرنا رَشَدًا؛ إذ لا عبرةَ بتدبيرنا لأنفسنا. يا عليمُ يا حكيمُ.

---

(1) شروحه على الحكم العطائية. إرتأينا أن نختم بها كتابنا تبركا؛ ولنفعها. آمين.

مناجاة: (6)

إلهي إذا نظرتُ إلى وصفي فلا رجاء، وإذا نظرتُ إلى أوصافك فلا خوف؛ وإن كان الكلّ منك وبك، فالخير في يديك، والشرّ ليس إليك؛ إذ أنت أهل كلّ كمال، كما أن كلّ النقص لسواك إلا من كمَّلته، فمن كمالك كَمُل؛ فأنا لا أبرح عن بابكَ وإن كنتُ لئيما ناقصا، ولا أتحوّل عن جنابك؛ وإن كنتُ مسيئا عاصيا؛ لعلمي بكرمك، وأنك عند ظنّ عبدك.

مناجاة: (7)

إلهي أنا الفقير من محاسني بما يعرض لها، ومن وجودي تتحقق المساوئ المسقطة لاعتباري؛ فأسألُكَ بغناكَ عني على بساط فقري الذي عمَّ وجودي إلا ما رَحِمْتني بتحقق فقري في نظري، حتى أصل إليك بإحسانِكَ، لا بشيء مني، يا غني يا حميد.

مناجاة: (8)

اللهمّ وفقني لما فيه رضاك، وأوقفني مَوْقِفَ العزّة على بساط برِّك وتقواك، وأعذْني مِن خوف الخَلْق وهَمّ الرِّزق، واكفني أمرَهما بإحسانك يا كريم.

مناجاة: (9)

اللهم انصرني في نفسي على نفسي، وهواي وشهواتي وشيطاني، وما يواجهني من الدنيا والخَلْق في عالم الملك والملكوت؛ فآمَنُ من المِحَن والفتن ظاهرا وباطنًا يا مولاي، **وانصر بي غيري ممن له بي أدنى تعلّق، أو محبّة، أو اعتقاد، أو استنادٍ، أو قرابة، أو موالاة؛ وإن قلَّتْ. حتى لا يحتاجَ أحدٌ منا لشيء مع نصرك اكتفاءً بعزّتك.**

مناجاة: (10)

اللهم اجعلني ممن لا يعلمُ في الدنيا والآخرة مدبِّرًا سواك، ولا يرى فيهما فاعلا إلا إياك، عِلْما حاليا، ورؤية وصفية، يا وليّ، يا حميد.

مناجاة: (11)

اللَّهُمَّ يا مَن توكّلَ عليه كفاه، ومن اكتفى به تولاه، ومن استندَ إليه رفعه وعلّاه،

ومن اعتَمد عليه أخذ بيده وما خلّاه. أنت العزيز الذي من انتسب إليه لا تصحّ ذِلَّتُه. كفاني عزًّا أنك لي ربّا؛ فأسألُك عزّا من عزّك، وذُلّا لا لغيرك؛ مع العافية؛ إذ لا غنًى لي عن عافيك.

مناجاة: (12)

إلهي، يا من لا مستحقّ للكمالات سواك فيُعْبَد، ولا مدبّر غيرك للأمور فيُقصَد؛ بل أنت إله كلِّ شيء وخالقه ومدبِّره. قَصَدْتُك في إصلاح قلبي وقالبي؛ أنا وجميعُ من تعلَّق بي؛ فلا تخيّبني، واجعل ذلك تاما كاملا شاملا جامِعًا محيطا محفوفًا بالعوافي من جميع الجهات. يا وليّ الدنيا والآخرة.

مناجاة: (13)

اللَّهُمَّ يا من هو الحاضر القريب؛ اجعل الكلَّ منا مراقبا لك، وحاضرًا معك، وناظرًا إليك، وفانيا عن سواك، واجعل ما علّمتنا مددًا متواصلا إليك بلا محنة؛ وقد غمرتنا النعم، وتوالت علينا موادّ الفضل والكرم، فتمّم لنا ذلك، واختم لنا منكَ بخير ما ترضاه لمن رضي باختيارك له. يا قوي يا عزيز.

مناجاة: (14)

اللَّهُم إنّي أسألُك بإحاطة عِلْمِك بخفيّ أحوالي، وغناكَ عن ترجمتي ومقالي، وعظيم فضلك المتوجّه لي في جميع آمالي، وقيامك عليَّ في جميع أحوالي؛ فتولّني بفضلك فيما تعلمه مني. كن لي فيما أؤمّله بما كنت به لأوليائك، وحسّن عاقبتي في الأمور كلها؛ بمنّك ورحمتك يا أرحم الراحمين.

مناجاة: (15)

اللَّهُمّ يا أكرم الأكرمين، ومجيب السائلين، وراحم المساكين، ومُكرم المنتسبين، وكافي المتوكّلين، وناصر المستنصرين، وغاية رغبة الراغبين، ومنتهى أمل المؤمّلين، من ذا الذي قصدكَ فخاب، ومن ذا الذي توجَّه إليك فما أصاب، تنصر من تشاءُ وإن لم يستنصِرْ، وتكفي من تشاء وإن لم يتوكَّلْ، وتعزُّ من تشاء وإن لم ينتسب لجنابك، وتكرم من تريد وإن لم يقف بكريم بابك، وتعطي بلا سؤال، وتواجه بالإفضال دون اعتلال، فالكلُّ منك وإليك، ولكن بحكمتكَ أقمتَ الأسباب وفتحتَ الأبواب، فلا تجعلنا ممن أهملَ حكمتك، أو نسي بنفسه رحمتَكَ، يا رحيم.

فهرس الجزء الثاني من كتاب قواعد التصوف

فهرس الجزء الثاني من كتاب قواعد التصوف

تقديم 3

الباب التاسع: التخلية والتحلية (من ق: 145 إلى ق: 181) 5

ق145: يجوز التشبه بأهل الخير في زيهم؛ إلا إن قصد التلبيس والتغرير 5

ق146: يجوز التبرك بآثار أهل الخير ممن ظهرت كراماته، كل آية لنبي فهي كرامة لولي 11

ق147: يعرف باطن العبد من ظاهر حاله؛ فالأسرة تدل على السريرة 19

ق148: إذا أردت أن تعرف صالح بلد فانظر لباطل أهلها؛ هل هو بريء منه أم لا؟ 23

ق149: ما يجري في العموم قد ينتقض في الخصوص 29

ق150: النظر بعين الكمال المطلق يقتضي التنقيص بما ليس بمنقص عند تحقيقه 30

ق151: من ظهرت عليه خارقة - إن صحت ديانته - فكرامة؛ وإلا فهي استدراج 35

ق152: الاختلاف في الخضر عليه السلام 38

ق153: المزية لا تقتضي التفضيل 40

ق154: النظر للأزمنة والأشخاص لا من حيث أصل شرعي أمر جاهلي 45

ق155: لزوم احترام المنتسب لجانب الله بأي وجه كان، وعلى أي وجه كان 49

ق156: عافية من ابتلي من الأكابر في بلائه 53

ق157: العافية سكون القلب عن الاضطراب حتى لو دخل صاحبها النار لرضي عن ربه 56

ق158: جواز التوسل بالأعمال الصالحة، وبالأشخاص 58

ق159: لباس الخرقة، ومناولة السبحة، وأخذ العهد، والمصافحة، والمشابكة 65

ق160: زيارة القبور، والتبرك، وشد الرحال للمساجد 72

ق161: القطع بإيمان مسلم أو ولاية صالح.....78

ق162: الفراسة الشرعية نور إيماني ينبسط على القلب 82

ق163: ذاهب العقل بحقيقة إلهية يعتبر من حيث إنه ظرف لمعنى شريف.....87

ق164: محبة الناس للعبد على قدر زهده فيما بأيديهم 90

ق165: ألسنة الخلق أقلام الحق 93

ق166: قبول أهل الخير العطاء من إخوانهم 98

ق167: لا تمدحن أحدا إلا من حيث مدحه الله.....103

ق168: إظهار الكرامة وإخفاؤها على حسب النظر لأصلها وفرعها.....108

ق169: قبول تبرك الناس 111

ق170: الله يقضي للأولياء حوائج الخلق غيرة على قلوبهم من الانشغال بغيره...114

ق171: انفراد الحق تعالى بالكمال قاض بثبوت النقص لمن سواه.....120

ق172: جواب على مسألة الغني الشاكر، والفقير الصابر 123

ق173: من الناس من يغلب عليه الغنى بالله؛ فتظهر عليه الكرامات، وينطلق لسانه بالدعوى.....126

ق174: النهي عن إضاعة المال 132

ق175: الزهد في الشيء برودته على القلب.....135

ق176: ذم الدنيا أو مدحها.....140

ق177: ليس من شأن الصوفي تعظيم الخلق بوجه ولا بحال.....143

ق178: من أراد الظهور فهو عبد الظهور، ومن أراد الخفاء فهو عبد الخفاء 146

ق179: إذا صح أصل القصد، فالعوارض لا تضر.....154

ق180: نفي الخواطر بإقامة الحجة على إبطالها يمكنها في النفس، ودفعها يكون بالتلهي عنها.....163

ق181: إظهار العمل وإخفاؤه عند تحقق الإخلاص مستو.....166

الباب العاشر: عيوب النفس ومحاسبتها (من ق: 182 إلى ق: 194) 169

ق182: بين المداهنة، والمداراة، والهدية، والرشوة 169

ق183: الخلق هيئة راسخة في النفس 173

ق184: السخي من سهل عليه العطاء؛ ولو لم يعط شيئا.....176

ق185: الطباع لا تستأصل ولكن تحول 179

ق186: اختلاف طرق الحاسدين ومقاصدهم 185

ق187: الإحسان بالمحسنين، والإعراض عن الجاهلين 188

ق188: الحدود والجهاد رحمة عامة.....190

ق189: بين الانتصار والعفو.....193

ق190: نفي الأخلاق الذميمة بالعمل بضدها.....196

ق191: العافية سكون القلب وهدوؤه؛ سواء كان ذلك بسبب أو بلا سبب 202

ق192: الاهتمام بما لا أثر له في الخارج الحسي من المضار مشوش 204

ق193: غربة الدين في البدء والانتهاء، وما من كبير في الدين إلا ويعادى 206

ق194: ضرورة اكتساب الأخلاق بالتخلق قبل وقوع الحاجة إليها 209

الباب الحادي عشر: فصل جامع (ق: 195 إلى ق: 227) 213

ق195: إقرار المرء بعيبه وبنعم الله عليه 213

ق196: فائدة التدقيق في عيوب النفس معرفة المرء بنفسه، وتواضعه لربه 214

ق197: تمييز الخواطر من مهمات أهل المراقبة؛ لنفي الصوارف عن القلوب 218

ق198: حكايات الصالحين جند من جنود الله يثبت بها قلوب العارفين.....223

ق199: من أضاف فضيلة الغير لنفسه بتصريح أو تلويح فهو سارق.....225

ق200: لزوم العزو للقائل عند نقل الأقوال.....228

ق201: مراعاة اللفظ لتوصيل المعنى لازم، كمراعاة المعنى في حقيقة اللّفظ 229

ق202: دواعي الرمز في لغة الصوفية 233

ق203: الذوق علمه مقصور على ذائقه.....238

ق204: لا حاكم إلا الشارع، ولا تحاكم إلا له 241

ق205: وجوب تحفظ الصوفي على إقامة رسم الطريقة بترك ما يريب ويعيب ...244

ق206: مطالبة الشخص على قدر حاله.....247

ق207: معظم اهتمام القوم ما يجمع قلوبهم على مولاهم.....249

ق208: العبادات جمع ونور، والمعاصي تفريق وظلمة 251

ق209: كل صوفي أهمل أحواله في معاملة الخلق، كما أمر فيها لا بد أن يقع في الغلط 253

ق210: كثر المدعون في هذا الطريق لغربته 254

ق211: لا يصح التصوف بدون فقه 257

ق212: التصديق مفتاح الفتح 259

ق213: دوافع الإنكار 264

ق214: تعريف العيوب مع الستر نصيحة، ومع الإشاعة والهتك فضيحة 268

ق215: حفظ الأديان مقدم على حفظ الأعراض في الجملة 270

ق216: التحذير من كتاب تلبيس إبليس والفتوحات وغيرها 271

ق217: دواعي الإنكار على الصوفية خمسة 288

ق218: السبب في بقاء ذكر الصالح أكثر من ذكر الفقيه 290

ق219: ستر زلة الأئمة واجب، وصيانة الدين أوجب 292

ق220: تعتبر دعوى المدعي نتيجة دعواه؛ فإن ظهرت صحت؛ وإلا فهو كاذب .. 295

ق221: بواعث العمل وجود الخشية، وعلامة كمال الحب العمل بما يرضي المحبوب 304

ق222: كل شريعة حقيقة، وليس العكس 307

ق223: لزوم دوام محاسبة النفس 310

ق224: قراءة الورد في وقته عند إمكانه لازمة لكل صادق 314

ق225: كل شيخ لم يظهر بالسنة؛ فلا يصح اتباعه 345

ق226: لا يصح قولهم: ما عبدناه خوفا من ناره، ولا طمعا في جنته 349

ق227: قاعدة فريد - القاعدة الأخيرة في مخطوط: 555 ق 354

خاتمة كتاب قواعد التصوف 356

فصل في التربية بالاصطلاح والهمة 361

قول الشيخ الدباغ 361

قول ابن عجيبة 362

المصطلح الصوفي 365

خاتمة للمحقق والشارح 368

الملحق الأول "قواعد صوفية للشيخ أحمد زروق" 371

علم التصوف مضبوط بالكتاب والسنة 376

التصوف قائم على الزهد والتورع لا الدعاوى 376

أول التصوف، وأوسطه، وآخره 376

طبقات أهل التصوف 376

أفضل الأشياء عند الصوفية 376

مقامات الصوفية: (مقام المريد - مقام المتوسط - مقام المنتهي) 376

فصل: الوقوف مع الخلق والنفس حجاب عن الحق 376

الانحراف عن العقيدة الصحيحة 377

حب الجاه والمال والدنيا 377

طول الأمل 378

التسويف 378

الشح والهوى 378

فحش الغذاء 378

طيب الغذاء 378

أسرع الناس جوازا على الصراط 379

الخمول راحة وسلامة، والصوم صفة صمدانية 379

الاشتغال بالدنيا 380

فصل: ما سوى الحق حجاب عنه 380

فصل في مجاهدة النفس 381

الوصول إلى منازل القربات وعقباتها 382

الباب الأول: في أركان الدين 383

الباب الثاني: في الأدب 385

فصل في معرفة الصفات 387

فصل في البصيرة والمكاشفة والمشاهدة والمعاينة 389

الباب الثالث: في بيان معنى النفس، والروح، والقلب، والعقل 391

فصل في بيان جنود القلب 393

فصل في الفرق بين الروح الحيواني، والروح الفاطن 394

فصل في المراد من قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ ﴿٢٩﴾ ﴾ 395

فصل في آداب أهل القرب من الحضرة الإلهية 397

الباب الرابع: في معنى السلوك والتصوف 399

فصل: على السالك أن يلزم العزلة.....400

فصل: أطلق جفنيك وانظر ماذا ترى؟ 401

فصل في التصوف 402

فصل: أصول التصوف 403

فصل في الملاماتية 404

فصل: الله موصوف بكل كمال بريء من كل نقصان.....407

فصل في تعدد الفرق والانقسامات 408

فصل في المشيئة والكسب.....409

فصل في معاني القضاء 410

فصل في القضاء المعلق 410

فصل في حل مسألة القدر والجبر 412

فصل في سر المعرفة والرؤية 412

الباب الخامس: في بيان معنى المحبة، وفي سائر المواجيد 417

الباب السادس: في بيان معنى الأنس بالله تعالى 419

الباب السابع: في بيان معنى الحياء والمراقبة، ويضاف إليهما الإحسان؛ لأنه غايتهما، وكذلك الرعاية والحرمة والأدب؛ لأنهن من ثمراتهما.....425

الباب الثامن: في بيان معنى القرب 429

الباب التاسع: في بيان شرف العلم ووجوب طلبه، والقدر الواجب منه.....431

الباب العاشر: في بيان معاني الأسماء الحسنى 433

فصل في جوامع معاني الأسماء الحسنى 434

فصل في مزايا الباقيات الصالحات 435

الباب الحادي عشر: في العقيدة الصحيحة 439

فصل فيما يتعلق بظواهر المتشابهات 440

الباب الثاني عشر: في بيان صفات الله عز وجل 441

الباب الثالث عشر: في بيان حقيقة الإخلاص، والرياء وحكمهما 443

الملحق الثاني: مناجاة زروقية 445

فهرس الجزء الثاني من كتاب قواعد التصوف 449

نبذة من حياة المحقق والشارح



* الأستاذ الشيخ : محمد إدريس طيب. حفيد الشيخ أحمد زروق.

* من مواليد سنة 1369هـ / 1950م. بقبيلة بني وریاكل.

* حفظ القرآن الكريم بمسجد قريته التي ينتمي إليها الشيخ أحمد زروق.

* انتقل مع أسرته إلى مدينة فاس، "وبها درس"، وتخرج من القرويين **سنة** : 1968م.

* بعدها حصل على :

- دبلوم المدرسة العليا للأساتذة.

- الإجازة في الآداب.

- الإجازة في الحقوق.

* انتمى إلى سلك التعليم بتوجيه وإصرار من أبيه، وتدرج في المهام التالية:

- أستاذ اللغة العربية والتربية الإسلامية بالدار البيضاء.

- أستاذ المواد الإسلامية بالمعهد الإسلامي بمكناس.

- مفتش التعليم الثانوي بمدينة مكناس.

- مفتش منسق جهوي بأكاديمية التعليم بمكناس.

- مفتش منسق مركزي لمادة التربية الإسلامية بوزارة التعليم بالرباط.

* متقاعد حاليا ومتفرغ للبحث والتأليف.

* له بحوث ودراسات كثيرة في مجال التربية والتعليم.

مؤلف ومحقق لعدة كتب منها:

- تحفة المريد.

- الأنوار الإلهية بالمدرسة الزروقية.

- أصول الطريق.

- الأذكار السنية بالمدرسة الزروقية.

- عيوب النفس ودواؤها.

- الأنس في شرح عيوب النفس.

- الشيخ أحمد زروق . محتسب العلماء والأولياء.

- صور من كناش الشيخ أحمد زروق.

- شروح على الحكم العطائية . (9 و15 و16).

- شرح نونية ومقطعات الششتري.

- شرح النصيحة الكافية لابن زكري.

عقيدة الشيخ أحمد زروق من خلال كتبه وشروحه.

نصائح الشيخ أحمد زروق.

QAWĀʿID AT-TAṢAWWUF

BY
AL-SHAYKH AHMAD ZARROUK
(D. 899 H.)

EDITED BY
PROF. AL-SHAYKH MOHAMMED
IDRIS TAYEB

BOOKS - PUBLISHER
Beirut-Lebanon
بيروت - لبنان
كتاب - ناشرون